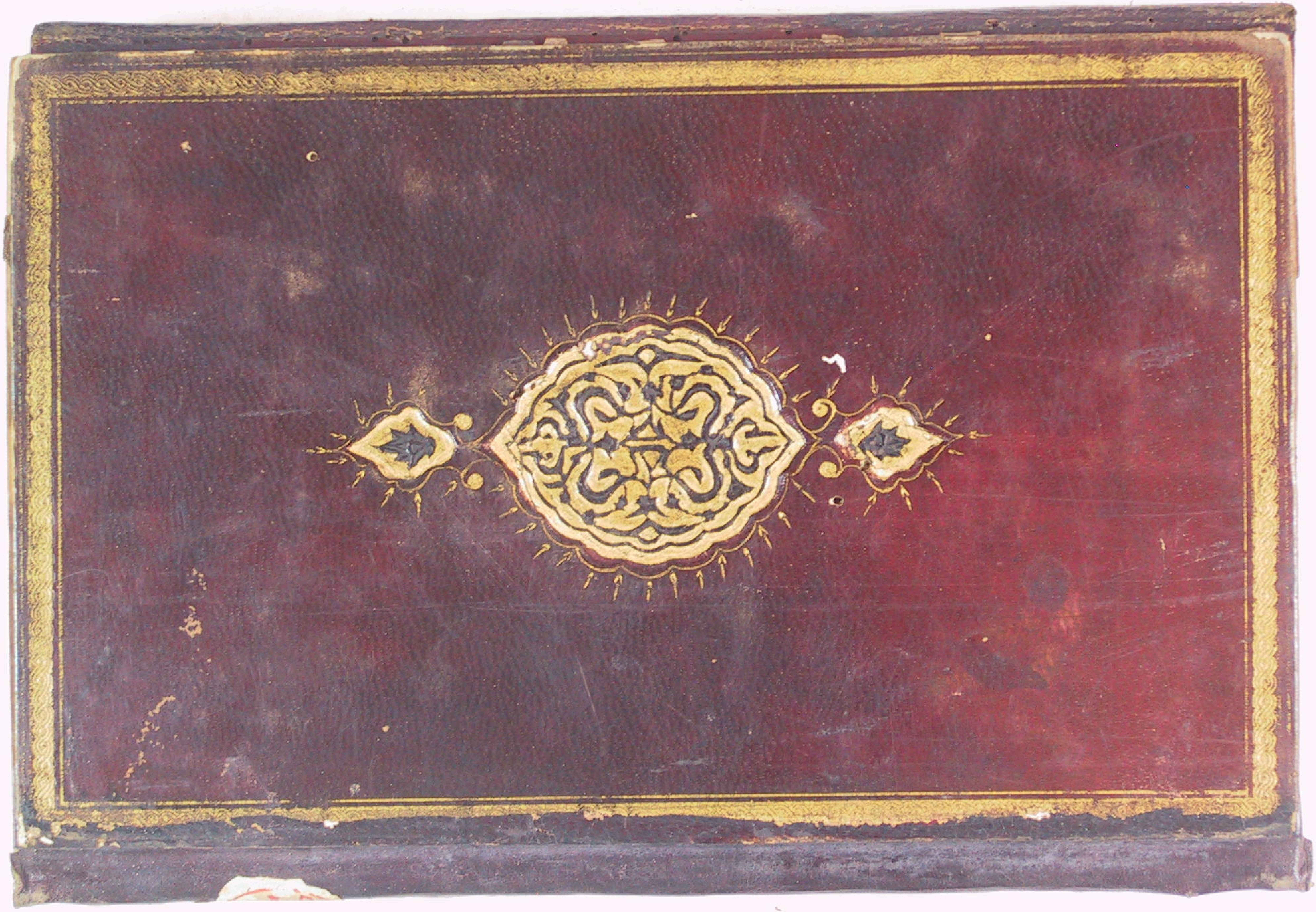

١٣٠٠

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٧٥

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1128

١٢٩٧

RAĞIP P.
Ka. N.
1297

قوله الحمد لله قيل هذا انشاء لان غرض القائل انشاء الثناء على
الله تعالى وهو لا يحصل بالاخبار لان المخبر بثبوت شيء لشيء لا يلزم
ان يكون مثبتا لذلك الشيء كما اذا قيل الضرب ثابت لزيد مثلا
لا يلزم منه ان يكون القائل ضاربه وقيل خبر لصدق تعريفه عليه
وهو ما لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه والانشاء الاصطلاحي
ما خالفه والانشاء المذكور لكونه لغويا لا ينافي الخبرية وعدم حصول
هذا الغرض وكذا استمرار عدم اللزوم ممنوع بل حصوله فيما نحن
فيه ضروري لا ينكره الاكابر وبما روي عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا اعطى الله تعالى عبدا نعمة فقال الحمد لله يقول الله
انظروا الى عبدي اعطيته ما لا قدر له واعطاني ما لا حد له يشعر
ايضا بانه خبر لان انشاء جنس الحمد وكله ليس في وسعه بل الذي
في وسعه الاخبار عنه وللقائل ان يمنع صدق التعريف ويقول
ان القصد مقصود في تعريف كل منهما قال العلامة الثاني المحقق

التفتازاني

التفتازاني في المختصر ما حاصله ان الخبر ما يقصد ان يكون لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه والانشاء ما خالفه وقد صرح الفاضل
العصام بان مثل قوله تعالى رب اني وضعتها انثى انشاء لا خبر فتامل
وايضا له ان يمنع الاشعار المذكور بان معنى اعطاني ما لا حد
له انه اثنى علي بثناء جملي شامل لما لا حد له لان المعطى له تعالى
من العبد هو الثناء لا الاخبار والاعلام فافهم قوله وسلام
اي سلام من الله تعالى والملائكة والمؤمنين او سلامة من كل آفة
جسمانية او روحانية التنكير للتكثير والتعظيم فالمعنى سلام
كثير عددا وكل عدد منه عظيم قدرا بحيث لا يحصى عدده ولا يعرف
كنه عظمته الا الله تعالى كيف ومن المطالب منه تعالى ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر واللام فيما ورد معرفا للجنس
باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد ذكره الشارح النحرير في
الامعان يعني انه للعهد الذهني كما هو الظاهر فيحتمل ان يكون ذلك
البعض فردا او اكثر لكن يحمل على الاكثر بمعونة المقام ولا يستفاد
منه ما يستفاد من المنكر فلذا ورد في القرآن بالتنكير كثيرا قال بعض
الافاضل ان اللام في الصلوة كلام الحمد في كونها للجنس او الاستغراق و
يفهم منه ان اللام في السلام كذلك واراد بهما الادعائي والعرفي فهذا
ابلغ مما ذكره النحرير ويمكن ان يراد ذلك بما في الامعان كما لا يخفى
على من له الامعان ثم ان عطف هذه الجملة على الاولى ظاهر على القول
الاول واما على الثاني فلا بجعل الواو عاطفة بل ابتدائية لكمال الانقطاع
او بجعل العطف من قبيل عطف القصة فان قلت قد فسر العلامة

التفتازانی وصاحبا الکشف فی شرحیهما للکشّاف بانّه عطف جمل
متعدّدة مسوقة لغرض علی جمل مثلها مع قطع النظر عن کون کلّ
منها خبراً او انشاءً وفیما نحن فیه لا تعدّد فی المعطوف علیها قلت
نعم لکن له تفسیر آخر یفهم من کلام العلامة المزبور فی المطوّل
وهو عطف مضمون احدی الجملتین علی مضمون الاخری یعنی انّ
المعتبر فیه هذا لا خصوصیّة الجملة الخبریّة او الانشائیّة فعلی هذا
یصحّ فیما نحن فیه قوله علی السراج المنیر تخصیص بعد التعمیم بحذف
العاطف صرّح بجوازه صاحب التسهیل وغیره فانّه لا یکون الا
بطریق العطف صرّح به العلامة التفتازانی تنبیهاً علی انّ الخاصّ
لکمال شرفه صار کانّه حقیقة اخری غیر داخلة تحت العامّ وانّما
حذف العاطف صیانة عن صورة التبعیّة ولو فی اللفظ لانّه لو ذکر
قبل قوله خصوصا لتوهّم عطفه علی مقدّر ای عموما وخصوصا
فیبقی علی السراج بلا عاطف ولو ذکر بعده یلزم تقدیم ما فی حیّز المعطوف
علی العاطف وهو غیر جائز لانّ المعطوف لا یتقدّم علی العاطف لکونه
رابطا بین المعطوف والمعطوف علیه وما فی حیّزه اولی و قوله خصوصا
حال من السراج بحذف فعله وانابته منابه او بجعله بمعنی المفعول
قدّم علیه مع انّ الحال لا یتقدّم علی ذی الحال المجرور للسجع صرّح بجوازه
بعض الافاضل وهذا بمنزلة التاکید لما یفهم من التخصیص قال المحشّی
الاوّل فیه تنبیه علی انّ السلام علی نبیّنا محمّد علیه السلام افضل و
اعلی من السلام علی سائر الانبیاء والمرسلین فیکون اشارة الی افضلیّته
علیه السلام منهم هذا کلامه یفهم منه انّ خصوصا حال من ضمیر

السلام

السلام المستکنّ فی علی السراج کما صرّح به بعض وفیه انّه لا یساعده
قوله منهم الا بتقدیر المضاف ای من سلامهم وهو خلاف
المتبادر مع انّه بین خصوص السلام وبین حصول المسلّم علیه
فرق عظیم • لا یخفی علی من له ذوق سلیم • فتخصص المسلّم علیه
وهو السراج المنیر المصطفی وابقاء السلام علی کثرته وعظمته
بالمقام احری • وبالمرام اوفی • وانّ التنبیه علی افضلیته
علیه السلام یکون تبعاً علی ما قاله واصالةً علی ما قلنا
السراج الفتیلة المشتعلة استعیر هنا لنبیّنا محمّد علیه الصلوة
والسلام لاستغناء الامّة عن ظلمات الجهالة ولاقتباسهم
من انواره انوار البصائر والوصف بالمنیر ترشیح قوله وصلوة
ما فیه من الکلام کالکلام فی السلام • قدّمه علیها مع انّ
الشایع عکسه لانّ قوله الحمد لله وسلام الی قوله اصطفی اقتباس
من قوله تعالی قل الحمد لله وسلام الآیة والامتثال به مع قصد
الاقتباس اقتضی ولیه الحمد ثمّ لمّا اراد الامتثال بقوله تعالی یا ایها
یا ایها الذین امنوا صلّوا علیه وسلّموا تسلیما قال وصلوة علیه
والواو لا یدلّ علی الترتیب قوله وعلیهم تعمیم بعد التخصیص
علی عکس ما مرّ قوله مصفّی ای ملخّصا ومنقّا حال من ضمیر
السراج او الصلوة فی الظرف بتأویل الدعاء او التعظیم والتکریم
قوله ومستصفی فی القاموس استصفاه اخذ منه صفوه ای
خالصه فعطفه تفسیری تتمیما للفقرة وقیل السین للمبالغة
قوله الذین هم اخوان الصفا وصف للمدح لا للاحتراز عن

لاشتراط الاسلام فيهم وفاقاً الصفاء ضد الكدر والمراد هنا
الخلوص من الاخلاق الذميمة والاوصاف الرزيلة اختار
فيهم الصفاء وفى الاتباع الوفاء مع ان كلا منهما يوجد فى كل
منهم لان الاول فى الآل والاصحاب اغلب واشد بوجودهم فى
خير القرون وببركة صحبة انبيائهم وبوفائهم واختار الاخوان
للتنبيه على شدة الملازمة وعلى ان كونهم فى خير القرون مع
صحبة الانبياء تخلقهم الله تعالى فيه لا باختيار منهم فصار الصفا
الحاصل بهما كالاخ الحاصل بلا اختيار ولما لم يكن الاتباع بهذه
المثابة فى الصفاء عبر عنهم باصحاب الوفاء قال المص فى تفسير
قوله تعالى اوفوا بعهدى اوف بعهدكم وللوفاء مراتب عرض عريض
فاول مراتب الوفاء منا هو الاتيان بكلمتى الشهادة ومن الله
تعالى حقن المال والدم وآخرها منا الاستغراق فى بحر
التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلا عن غيره ومن الله
تعالى الفوز باللقاء الدائم انتهى قوله حقن المال والدم
هذا فى الدنيا واما فى الاخرة فالتخليص عن الخلود فى النار ان
كان عن صميم القلب وهو المراد فيما نحن فيه فيدخل فيهم جميع
اهل الايمان الى انقراض الزمان الا ان الافضل منهم
من فى القرن الثانى لقربه من الاول ثم من فى الثالث ثم وثم
قوله عمر القاضى البيضاوى هذا مخالف لما فى شرحى المنهاج و
طوالع الانوار وحاشية التفسير لابن الشيخ من انه ناصر
الدين عبدالله بن ابى القاسم على بن محمد بن عمر البيضاوى

لعله

لعله ظفر بنقل يوافق ما قاله ولم اظفر به او ثبت عنده تسميته
باسم جده الاعلى بحذف المضاف بالغلبة والاشتهار كخسرو
لصاحب الدرر كان فى الاصل اخا زوجة خسرو ولا يقال يجوز
ان يكون المص غير البيضاوى الذى هو صاحب هذه الكتب وهو
البيضاوى المشهور لانا نقول سيجئ فى كلامه ما يشعر بكونه
بيضاويا مشهورا كما لا يخفى على المتتبع قوله ومبانيه جمع مبنى
بالتشديد اسم مفعول او بالتخفيف مصدرا بمعناه كالبناء
ذكره بعد الفاظه تحسينا للسجع وتتميما للفقرة قوله الغوامض
الغموض ضد الوضوح قوله العويصات ما صعب استخراجه
قوله ماله وما عليه مما ينتفع به من الفوائد وما يتضرر به
من الاعتراضات على ان اللام للانتفاع وعلى للتضرر قوله
وما فيه من النكتة اللطيفة قوله مشتملا صفة شرحا او حال
منه او من ضمير احد الاوصاف لا الاول لان اقرب وان كانا
ابعد قوله على نكت جمع نكتة وهى اللطيفة المنقحة من الكلام
من نكت فى الارض بالقضيب ونحوه اذا ضرب به فاثر فيها سميت
بها لتاثيرها فى القلب ولمقارنتها نكت الارض بنحو الاصبع غالبا
عند التفكر فيها ولحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت ووصفها
بالدقة للمبالغة قوله ورموز فى الصحاح الرمز الاشارة و
الايماء بالشفتين والحاجب والمراد هنا عدم التصريح بها
ووصفها بالخفاء مبالغة قوله تشحيذا علة لكتبة شرحا بالاوصاف
المذكورة من شحذ السكين احده الجنان القلب والمراد هنا

فطنة بالقوة لا بالفعل لانه المحتاج الى التشحيذ وهو استعارة
بالكناية وتشحيذا تخييل وفى ضمن هذا تشبيه شرباجه الحجر الذى
يحد به السكين يعنى من مارس لمطالعته او تعلمه تحصل لقلبه
قوة بالفعل يقتدر بها على الحل والايضاح والتبيين و
فهم النكت والرموز كالسكين اذا أُحِدَّ يحصل له من الحدة
ما لم تكن قبله **قوله** واختبارا للاذهان اى امتحانا بانها ايها
اسرع واسبق الى ما ابدعه الذهن الفطنة والفهم والحفظ
قوله وتنشيطا للطلاب بايصالهم الى ما طلبوا ولم ينالوا هو
لب اللب بحل شرحه عُقَدَ مبانيه وايضاح معانيه وتبيين
ماله وما عليه وما فيه كيف لا ينشطون به وهو مع هذا اشتمل
على نكت ما مستها ايدى افكار الانام ولطائف ما فتق
بها رتق اذانهم والافهام ثم كلما اطلعوا على لطائفه او
تعلموها يستمر نشاطهم مرة بعد اخرى فمن قال بنشاطهم
عند استخراجهم النكت والرموز فلعله لم يكن نشاط فى
استخراج هذه النكت والرموز **قوله** وترغيبا لاولى الالباب
الذين رغبوا عن اللب وقعدوا عن الطلب لما راوا ان الراغبين
فيه لم ينالوا ما له وما عليه وما فيه لانعقاد مبانيه و
غموض معانيه ثم بهذا الشرح رغبهم فيه بما ابدع فيه
ما فيه كيف لا يرغبون به ولم يسبقه الى مثله من هو
فى الفنون فائق وهو فى تسخير القلوب كالسحر الخارق
ولله دره حيث بين الاغراض بحسب الاشخاص لانه

اما ان

اما ان يكون لهم فطنة بالقوة فيشحذ او بالفعل فيمتحن
قدم الاول لكونه انفع واهم ثم اما ان يكون لهم طلب فينشط
اولا فيرغب واما من لم يكن من اولى الالباب فليس معه
الخطاب بالكتاب لان الدرر لا تطرح فى افواه الكلاب
ويمكن حمله على التثبيت والتقرير والفصل للمدح **قوله**
بلا اخلال للمقصود والا لكان الغازا وتعمية **قوله** عاريا عن
المشهورات والواضحات لان كونها غير مصونة عن السنة
العوام واذهان الاغبياء قد قطع عنها رغبات الازكياء
اذ رب شريف يبرز فى معرض الخسيس لخسة الشاء ولانها
لكون حصولها بلا تعب لا يحصل لنائلها كمال لذة ولا عجب
لان الحصول بعد الطلب الذ من المنساق بلا تعب ولا تنافى
بينه وبين كون حصول النعمة الغير المترقبة الذ لامكان
حصول المطلوب قبل ترقبه او من موضع لا يترقب فيه **قوله**
خاليا عن نقل الاقوال الخ لانه ليس له فائدة يعتد بها اهل التحقيق
واليقين بل شان القصاص الذين لم يميزوا الغث من السمين
كحطاب الليل فى الظلام الذين لم يفرقوا الحطب من العظام
وفيه خال عن النقل بهما ليتميز الصحيح من السقيم فيصير الطالب
على صراط مستقيم ويرجع اليه من كان فى ضلال قديم
قوله لعمرى ان هذا العزيز اى ما سئلوا عنى الشريف او قليل
الحصول فلا يكاد يمكن اليه الوصول او شديد قوى
صعب التحصيل ويحتمل ان يكون هذا من كلام السائل بناء

بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب به البرية وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله تعالى نهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله اوليصمت وعن ابن عباس رضي الله عنه لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود رضي الله عنه مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لاباس به ولهذا شاع بين العلماء جلبي

على احتمال ان السائل بلا واسطة هو الواحد واضافة السؤال
الى ضمير الجمع فيما بعد باعتبار انهم سائلون بلسان هذا السائل
او انهم سائلون كلهم بلا واسطة لكن هذا من كلام واحد منهم
في نوبة من التكلم فيكون ترغيبا للشارح في التصنيف فافهم ثم
ان هذا ليس بقسم حقيقة بل هو محمول على التاكيد جريا على
العادة او قسم على حذف المضاف اى لواهب عمري شارد فلا يرد
ان القسم بغير الله تعالى منهي لا يرتكبه عالم تقي ومن اراد التفصيل
فلينظر الى حاشية المطول لمولانا حسن جلبي **قوله** قلت سيناف
كانه قيل ما فعلت وما قلت فقال قلت قولا لفظيا او معنويا اني
مشغول بما هو اهم من علم التفسير وغير ذلك من العلوم النافعة
والاعمال الصالحة والاشتغال بما سئلوا يشغلني عنه ولا ينبغي
للعاقل ترك ما هو الاهم والاشتغال بغيره فلما كان مظنة
ان يقال حصل مرادهم اولا ثم اشتغل بالاهم فقال والعمر اقل
من كل ما يصح ان يطلق عليه القليل فلعله لا يفي كلا الامرين
ثم لما كان مظنة ان يقال بل هو انفع وافضل لانه اثر يبقى
ينتفع به الاخلاء فقال وقد غلب على علماء الدهر الخ يعني
ان هذه الاوصاف تحملهم على عدم الاستحسان والقبول و
ان كان ما جئت به حقا حقيقا بالقبول وسعيهم في اطفاء
رغبة الطالبين فضلا عن ترغيبهم التاكيين فيكون الاشتغال
به بلا طائل فضلا عن كونه انفع وافضل وقد قال عليه السلام
استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان فان كل ذي نعمة محسود

وقام

وقد امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الحاسد **وقوله** وقد نودي
الرحيل اى بلسان الرسول عليه السلام حيث قال عليه السلام
يا اخواني لمثل هذا فاعدوا رواه البراء رضي الله عنه وقال
عليه السلام فعدوا انفسكم من الموتى رواه ابو سعيد رضي الله
عنه وفي حديث طويل وغير ذلك او بلسان الحال بكثرة الموت
في البلدان وانقراض الاقران قال عليه السلام كفى بالموت واعظا
رواه عمار رضي الله تعالى عنه او بظهور الامراض واثر الشيب
في الابدان وهذا ضعيف لان موت الشبان اكثر من موت
الشيوخ كما ان موت الصبيان اكثر من موتهما وكم من صحيح يموت
ويبقى المريض بعده سنين ذكره النحرير في الطريقة فمن قصر النداء
على اشتعال بعض اللحية فقد قصر والمكرر من باب الاغراء اى الزم
الرحيل بشد الرحال **قوله** فلما اردت اى اذا كان الامر كذلك
او بسبب ما قلت من الموانع المذكورة **قوله** ناداني سري اى ناداني
مناد في سري بلسان الالهام لا توهم من الاوهام فالاسناد
مجاز **قوله** الم تر انهم ايتام سائلون شبههم في شدة الاحتياج
الى الغير بالصبيان الذين لا اب ولا مال لهم فيسئلون الناس
والتعبير بهما للترقيق والتشفيق **قوله** الم يجدك ربك يتيما
اقتباس وتذكير لما قد ابتلي به قبل ليكون معرفته بحال المبتلين
به الآن اكمل واكثر فيكون ترحمه عليهم اتم واوفر لان من
ذاق ليس كمن لم يذق يعني كنت محتاجا الى معلم فآواك عند معلمك
وعطفه عليك فاحسن تربيتك وتعليمك **قوله** ووجدك عائلا

اى فقيرا محتاجا الى علم او مال فاغناك بعلوم او اموال كثيرة
فتمكنت بها من اشتراء الكتب النفيسة وتفرغت لامور اهم قوله
وعلمك بواسطة المعلم قوله وكان فضل الله عليك عظيما حيث
جعلك عالما قويا وقد كنت قبل يتيما ضعيفا ووهب لك من العلوم
او الاموال كثيرا وقد كنت قبل عائلا فقيرا قوله فاما اليتيم الخ
تفريع على ما عده من النعم اى اذا وصل اليك نعم تعالى فى الاحوال
كلها فمهما يكن من شيء فلا تنس حقوقها فتخلق باخلاق الله تعالى فتعطف
على اليتيم فاوه عندك واحسن تربيته وتعليمه ولا تحقر بعدم
اصغاء كلامه وعدم السعي فى تحصيل مرامه وترحم على السائل
وتفقده بمعروفك ولا تزجره عن بابك ولا تغلظ له القول و
قل له قولا لينا وحدث بنعمة تعالى بشكرها واشاعتها واظهار
آثارها وكتبت هذا الشرح الموصوف بما ذكر قوله فاستجبت
اى اذا كان الامر كذلك او بسبب هذا النداء قوله من غير ترك
ما انا فيه من الاشتغال بالاهم وبهذا اندفع من الموانع ما
سوى الاخير وهو مندفع بالتضرع والتوكل كما سننبه عليه
يعنى كتبت هذا الشرح فى وقت عينت للاستراحة وتركت الراحة
امتثالا بالامر واجتنابا عن النهي وترك الاهم ولان خير الاعمال
ادومها واشقها قوله وان هذا اى كتب هذا الشرح من غير
ترك ما انا فيه لغاية تعسره لشبيه بالمحال بالنسبة الى طوق
البشر قوله ولكن تضرعت دفع لما توهم من قوله فاستجبت
من غير ترك ما انا فيه من انه اقدم على هذا الامر البالغ غاية

التعسر

التعسر مستقلا بنفسه من غير استعانة بغيره مع خوفه من كيد
الخائنين فلعل هذا الامر كان مما لا يكاد يتم وهذا الكلام منه
جزافي لا تحقيقي قوله الى من هو عليه اى كتبي هذا الشرح من
غير ترك ما انا فيه مع دفع كيدهم لكونه ممكنا فى نفسه يسير عليه
اى خلقه وفيه اشارة الى ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى لا
خالق سواه وللعبد كسب واختيار وهو غير موجود فى الخارج
على ما هو الرأي الصحيح قوله انه على كل شيء قدير اى مبالغ فى القدرة
على كل ما يشاء يتصرف فحسبما يقتضيه مشيئته المبنية على الحكم
البالغة قوله وتوكلت على الحي الذى لا يموت اى عولت
عليه وفوضت كل امري اليه ومن جملته كتب هذا الشرح
وابقاء نفعه للخلان الى انقراض الزمان مع العصمة عن كيد
علماء الزمان قوله وكل حي غيره تعالى يموت فلا ينبغي ان يعول عليه
ويفوض الامر اليه ويخاف عنه لكونه سريع الزوال قوله ومن يتوكل
على الله فهو حسبه اى كافيه فى جميع اموره من الايجاد والتيسير
وابقاء النفع للغير والعصمة عن مضرة الغير وغير ذلك والمشهور
فى مثل هذا المقام وهو حسبي وهو المناسب لقوله توكلت
لكن عدل عنه اقتباسا واثباتا للحكم بالدليل وترغيبا للغير
فى التوكل قوله ومن يدعوه تعالى صادقا فهو يجيبه لوعد الصادق
بقوله تعالى ادعوني استجب لكم ولو قدم هذا على قوله ومن يتوكل
على الله لكان النشر على ترتيب اللف وهو اولى من العكس
لكن اختاره رعاية لحق القرآنية ولان كفايته تعالى كما تدعوا

الى التوكل تدعوا الى التضرع وقدم التضرع على التوكل فى اللف
تدرجا فى التقرب اليه تعالى لان مقام الثانى اعلى من الاول فافهم
قوله حسبنا الله معشر المتوكلين هذا ثناء على الله تعالى بكفايته و
تثبيت لقلبه وقلب سائر المتوكلين عليه واظهار جلادة لعلماء
الدهر قوله ونعم الوكيل حيث يكفى جميع امور من يتوكل عليه و
لا يكل الى غيره قوله لا حول ولا قوة اى لا رجوع عن شيء وقوة
فى الاقدام على شيء قوله اى يرفع الخ يشير الى الاول الى ان رفع استعارة
تبعية من جهة الصيغة وبالثانى الى انه استعارة من جهة المادة
فقط ان اريد به ما فى الدنيا ماضيا فقط او مع الصيغة ان اريد
به ما فى الدارين على طريق عموم المجاز كما سيصرح به وللاولى
ثلثة اوجه الاول ان يشبه مدلول هيئة المضارع بمدلول هيئة
الماضى فى تحقق حصول ما فيه مع قطع النظر عن كونه مدلول
الفعل ليصح اتصافه بوجه الشبه او كونه محكوما عليه بالمشاركة
فى وجه الشبه فيستعار هيئة الماضى لمدلول هيئة المضارع
فبتبعية هذه الاستعارة يستعار مجموع الهيئة والمادة الثانى
ان يشبه المصدر فى المستقبل بالمصدر فى الماضى فى تحقق
الوقوع فيستعار هيئة الماضى لمدلول هيئة المستقبل بناء
على مجرد هذا التشبيه الثالث ان يشبه كالثانى فيستعار
لفظ المشبه به لمدلول المشبه فيشتق منه الفعل وللثانية
وجهان كالاول والثالث فى الاولى مثلا شبه التشريف الذى
هو مدلول الفعل بالرفع فى انه يكون للاعتناء بشان الشرف

كمان

كما ان الرفع يكون للاعتناء بشان المرفوع مع قطع النظر عن كونه
مدلول الفعل فاستعير مادة المشبه به للمشبه فبتبعية
هذه الاستعارة استعير مجموع المادة والهيئة او شبه
مصدر شرف بمصدر رفع فاستعير الرفع للتشريف ثم اشتق
منه رفع هذا ومن اراد زيادة التفصيل والتحقيق فليرجع
الى ما علقناه على الهوادى يعنى شرف فى الدنيا ماضيا بانواع
التشريف كحسن الذكر والنصرة والغلبة على الاعداء
والصون عن المملوكية وعصمة الاموال والدماء او شرف
فى الدارين ثم الرفع على التفسير الاول يكون ابتداء
ان كانوا عاملين بمقتضى جزمهم والا فاخرا ان لم يغفروا
ولم يعفوا ولم يبلغهم شفاعة قوله اذ الشركة ترفع النظام
قال الله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قوله والرفع
بكلا معنييه فرعه اذ لولا النظام لم يوجد الجازمون فى الدنيا
فضلا عن الرفع قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلانه يبقى الجازمين بلا صلة مع انها لا بد منها والتقدير تكلف
ولانه يحتاج الى التاويل الذى ذكره ومع هذا الايتم سببيته
الامع بفضله ولا يصح تعلق بائه برح للنوم تعلق الجارين بمعنى
واحد فلا يحصل الاشارة المذكورة فتعلق بالجازمين فيلزم
الفصل بالاجنبى قوله اى بالامور المنسوبة فالياء للنسبة
قوله فيدخل فيه اى اذا كان عدم الشركة من الامور المنسوبة
اليها فيدخل فيما ذكر من الامور او فى الامر الدالة هى عليه

او فى قوله بوحدانيته ارسال الرسل **قوله** لكونه فرع رفع فساد
الخ اذ لو لم يرفع الفساد لم يوجد الخلق فضلا عن الارسال
قوله اللازم للشركة واذا كان الارسال فرع رفع اللازم يكون
فرع رفع الملزوم ورفعه لا يكون الا باثبات الوحدة فيكون
من الامور المنسوبة اليها **قوله** من تغييرات النسب زيد الالف
للتفخيم والنون للالف **قوله** لكون الوحدة مصدرا يعنى ان
الياء لجعل الصفة او الجامد مصدرا وهى مصدر بنفسها فلا يصح
دخولها عليها بلا جعلها بمعنى الواحد فتضييع العدول عن
الاخصر وهو الوحدة الى الاطول وهو الوحدانية **قوله**
وعدم ثبوته اى الياء للمصدرية فى المصدر المحض قطعا و
المحتمل يجب حمله على الثابت وهو ما كان للنسبة فنحمل عليه
وهذا مع كونه وجها مستقلا لعدم الجعل يندفع ما يرد على الوجه
الاول من انه لا نسلم الاحتياج لم لا يجوز ان يحمل على تأكيد المصدرية
وجه الاندفاع ان الحمل فرع الثبوت وحيث لا ثبوت لا حمل
بل الثابت دخوله على الصفات والجوامد فلو دخل على غيرها
فلا بد من التأويل قال الفاضل العصام لا يصح دخوله على المصدر
ولو سلم دخوله عليه فى كلام المصنفين على ما قيل فحمل كلامه
مع انه منهم على ما يوافق كلام اهل اللغة حيث امكن اولى **قوله**
ودخل الموحد اى المقر الجازم بوحدته تعالى وعدم شركة الغير
له تعالى فى الالوهية وسائر الصفات **قوله** ح اى حين جعل الياء
للمصدرية لانها وان كانت من الامور المنسوبة الى الوحدة لكن

الاقرار بالوحدة ليس بمستلزم للاقرار بجميع الامور المنسوبة
اليها **قوله** مع انهم ليسوا بمرفوعين لكفرهم بانكارهم بعثة الرسول
قوله ومراده اى مراد صاحب الفقه الاكبر نفى كون المراد بواحد
واحدا من طريق العدد لا نفى كونه تعالى واحدا من طريق العدد فى
نفس الامر فانه كفر لانه يلزم ح كونه تعالى متعددا **قوله** لا على طريق
الوجوب عليه كما هو رأى المعتزلة القائلين بان اثابة المطيع
واجبة على الله تعالى وكذا التشريف **قوله** وايجابه اياه كما
هو رأى الفلاسفة القائلين بان ذاته تعالى يوجب اثابة المطيع
قوله وان كانت قلبية منه تعالى اى خلقا كما هو رأى اهل الحق
من الاشعرية والماتريدية فانهم ذهبوا الى ان المؤثر فى افعالهم
قلبية كانت او جارحية هو قدرة الله فقط ولا تأثير لقدرة
العبد اصلا **قوله** لا منهم كما زعمت المعتزلة والفلاسفة
فانهم اتفقوا على ان المؤثر فى افعال العباد هو قدرتهم فقط
لكن عند الاولى بالاختيار وعند الثانية بالاضطرار **قوله**
والاول اقرب اى التعلق برفع وان كان هو ابعد لفظا اقرب
الى الفهم لجزالة المعنى ح اذ الرفع فعل الله تعالى ولا خفاء فى كونه
بسبب فضله تعالى بخلاف التعلق بالثانى لعدم جزالة المعنى ح
اذ الجزم فعل العباد ومضاف اليهم وقائم بهم ولا يصح اسناده
اليه تعالى فضلا عن كونه بفضله الا خلقا وايجادا اى خلق جزمهم
بفضله ولا خفاء فى بعده بالنسبة الى الاول هذا ووجه بان
رفع مذكور اصالة وركنا للكلام بخلاف الجازمين ويرده

جعل تعلق بوحدانيته به بعيدا ووجه ايضا بان الرفع على درجات
الجنان نعمة عظيمة من الجزم واثبات فضله فيها اولى منه في غيرها
وانه بفضل محض وفي الجزم مدخل للقلب وفيه بعد تسليم كونه وجها
له قرينة ان الجزم اى الايمان اشرف النعم في نفس الامر ومبنى لشرف
الدارين اذ لولاه لما وجد الرفع فاثبات فضله تعالى فيه اولى منه في غيره
وبهذا ظهر انه اذا كان للقلب مدخل فيه كان له مدخل في الرفع
ايضا في الجملة فافهم قوله ويمكن ان يكون من باب التنازع
اشار بلفظ الامكان الى ضعفه لعدم تساويهما في النزاع
والتوجه اليه لما مر من جزالة المعنى في الاول دون الثاني
قوله هي ذكر المنة ونفي العجب وهو استعظام العمل الصالح
وذكر حصول شرفه بشيء دون الله تعالى من النفس والناس وقد يطلق
على مطلق استعظام النعمة والركون اليها مع نسيان اضافتها
الى المنعم وضده ذكر المنة وهو ان يذكر انه بتوفيق الله تعالى
وانه الذي شرفه وعظم ثوابه وقدره فذكرها مع نفيه متلازمان
وكذا العجب مع عدم ذكرها فافهم قوله اللازم للمذهبين
صفة للعجب وهما ما اشار اليه على وجه الرد في كلام
الوجهين كما بينا فانهم يستعظمون اعمالهم ويعتقدون
حصول شرفهم من انفسهم لادعائهم الاستقلال فيها فاعتبار
التعلق بالثاني نفي الاول وبالاول نفي الثاني فاذا نفي العجب
حصل ذكر المنة لكونهما متلازمين قوله في دركات النيران
فيه اشارة الى ان خفض مجاز من جهة الصيغة وبهذا الاعتبار

عطف

عطف قوله اذ دل عليه في الحاشية الدركة كالدرجة لفظا ومعنى
لكن الدركة من الاعلى الى الاسفل كالبئر والدرجة من الاسفل
الى الاعلى كالسلم انتهى قوله فالفعلان المفسران بتفسيرين
في الاول صراحة وفي الثاني الاول اشارة والثاني صراحة مجازان
من جهة الصيغة او المادة لمنع الخلو قوله المترددين فالشك لغوي
وهو ضد اليقين على ما في مختار الصحاح ويوافقه ما في القاموس
فلا يقتضي تساوي الطرفين كما هو اصطلاح اهل الميزان صرح
به الفاضل العصام فهو كالتردد يعم الظن والوهم والشك
الاصطلاحي والا كان الاولى المتأملين قوله صلة للجر فقط
فيكون مجازا من جهة الصيغة فقط فمن هنا ظهر ان تقديم
التفسيرين الاولين في الفعلين لموافقتهما لهذا قوله وتأخيره
اى عن الجحيم قوله ومعنى الثاني على تقدير التعلق به وهو ابعد
معاني الثلثة قوله للتراخي الزماني بناء على انه توغل حين الحمد
في مطالعة صفة الجمال والجلال وملاحظة نعم الجلايا والخفايا
وفيه تنبيه على ان اللائق للحامد ذلك او انه لم يعد ما ذكر بعد
قوله الحمد لله من تتمة الحمد بناء على ان كونه في مقابلة النعمة ليس بشرط
لكونه حمدا قوله او الرتبي بناء على ان ما ذكر وان لم يكن من
تمام اصل الحمد لكنه من تمام كماله فلا تراخي زمانا بل رتبة
لان الاول تعظيم الله تعالى والثاني تعظيم رسوله تعالى عليه السلام
قوله الصلوة ان اعتبر اضافتها الى الله تعالى يكون المعنى الرحمة و
اضافة الخير من علو جنابه تعالى نازلة عليه عليه السلام فعلى في محزه

وان اعتبر اضافتها الى العبد تكون بمعنى الدعاء بما ذكر فلا يضر
ذكر على قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وكونها للمضرة فى الدعاء
مختص بلفظه فان قيل النبي عليه السلام مغفور ومعصوم
فما الفائدة فى الصلوة عليه عليه السلام قلنا الدرجات غير متناهية
فلعله يزيد درجته عليه السلام بها او هى راجعة الى المصلى
يدل عليه قوله عليه السلام من صلى علي مرة صلى الله تعالى
عليه عشر مرات قوله وصف لانه ابلغ فى المدح والعلم
اللقبى وان كان مشعرا به لكنه ليس بهذه المثابة وانه لا حاجة
الى الايضاح بعطف البيان ولو كان بالاجتماع لكون لفظ
محمد مختص بنبينا عليه السلام غير محتمل غيره من الانبياء
قوله وتمامه اى الاستقلال منهي عنه لقوله تعالى لا تجعلوا
دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا واما قوله عليه السلام
اللهم صل على آل ابى اوفى فلا يرد لان الصلوة حقه
عليه السلام فله عليه السلام ان يصرفه الى من شاء و
لا يليه غيره بلا توليته عليه السلام وكذا قوله تعالى اولئك
عليهم صلوات من ربهم وهو الذى يصلى عليكم لانه جاز
للحبيب ان يتولى حق الحبيب لى هنا ماخوذ من البزازية واما
قوله عليه السلام من صلى علي واحدة صلت عليه الملائكة
فلا يدل على الاستقلال لجواز ان يكون بتبعية الصلوة على
الرسول عليه السلام ولكن لم يصرح به فى الحديث الشريف

لكونه

لكونه معلوما من قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
النبي الآية واما الصلوة على غيره عليه السلام بالتبع فجائزة
كما فى الصلوات المشهورة قوله وسيجيء فى بحث الجمع ان الركب
اسم جمع عند سيبويه وجمع عند الاخفش قوله براعة الاستهلال
فى الحاشية يقال برع الرجل اذا فاق اصحابه واستهل الصبي اذا
صاح عند الولادة فمعناها لغة (فى العلم وغيره) زيادة صياح المولود ثم
نقل الى مناسبة الفاتحة (ديباجه) للمقصود لاشتراكهما فى اعلام شيء
مرغوب فيه ففي اللغوي اعلام حيوة الصبي وفى العرفي اعلام
مقصود الكتاب انتهى قوله عن الكلمة الواقعة فى الكلام تمهيدا
لما سيشير اليه بقوله ثم يتعريف الكلام المركب الخ واشارة
الى انه لا بحث للنحو عنها قبل الوقوع فيه لان الاختلاف و
عدمه بالعامل انما يكون بعده وما وقع فى الاسماء المعدودة
من الاختلاف بين ابن الحاجب وغيره انها معربة او مبنية
فنادر يليق بان يكون استطراديا والى ان موضوع النحو هو
الكلمة لا هى والكلام كما زعم الفاضل العصام الهندى والجامى
وان التعرض له فى النحو لكون موضوعيتها مشروطة بالوقوع
فيه لانه لا بحث فيه عنه من حيث الاعراب والبناء واما
الجمل التى لها محل من الاعراب ففى حكمها قوله من حيث الاعراب
والبناء احتراز عن علم اللغة والصرف وسائر العلوم الادبية
لان الاول يبحث عنها من حيث الجواهر والثانى من حيث الصور
والسائر من السائر فان قلت الوقوع فى الكلام ليس بشرط

فى الاولين فيخرجان بقوله الواقعة الخ قلت انما يخرجان
لو شرط عدمه فيهما وفرق بين عدم الشرط وشرط العدم
فافهم **قوله** بدأ بتعريفها لانه ما لم يعلم المبحوث عنه فى العلم
على وجه يميز عن جميع ما عداه لا يتيسر الحكم عليه على وجه
يخصه ولا يتعين عند المتعلم ان هذا الحال له لا لغيره فان قيل
ان الكلمة معلومة فى الجملة بالكلام وبمقتضى التعريف قبل التعريف
فلا حاجة الى التعريف لان هذه المعلومية لا يقتضى العلم على ذلك
الوجه واما ما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل الصور لا يقتضى
سبق علم المتعلم وانما يقتضى سبق علم الكاتب فمما لا ينبغى ان
يصغى اليه الحاسب لان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذى
هو المدلول ولم يلاحظ تفسيره لم يحصل له بالتعليم معرفة
المدلول **قوله** ثم بتقسيمها تكميلا لمعرفة المقسم وتحصيلا
لمفهومات الاقسام بيانا لما يختص بكل منها من الاحكام **قوله**
ثم بتعريف الكلام المركب الخ اشارة الى وجه تأخيره من تعريفها
وتقسيمها **قوله** من حيث هى هى لا من حيث وجودها فى ضمن
الافراد كلا او بعضا **قوله** ولا مساغ للعهد فى الحاشية تحقيق
الرد يستدعى مقدمتين احديهما ان كل لفظ مستعمل لا يخلو
عن احد ثلثة ان يراد به ما صدق عليه مفهومه وهو الغالب
نحو زيد قائم والحيوان يأكل ويشرب او نفس مفهومه وحقيقته
وهذا قليل مثل الانسان كلى ونوع او اللفظ نفسه وهذا
اقل مثل زيد كلمة وثانيهما ان الفرق بين تعريف العهد والجنس

مع اشتراكهما

ان المعهود مع

مع اشتراكهما فى الاشارة الى المعهود فى الاول لا بد وان يكون
حصة معينة من ماهية ما دخل عليه اللام فردا او افرادا وفى
الثانى نفس الماهية كما قال الشريف والتفتازانى وغيرهما واذا
تقررتا فنقول قول من جوز العهد بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة ان اراد بالكلمة فيه الغالب ففساده ظاهر
اذ ليس التعريف لافراد الكلمة المذكورة بل للحقيقة وان اراد القليل
فمفهوم الكلمة فى اللغة والاصطلاح واحد اذ الاصل عدم النقل
وعدم مغايرة الاصطلاح اللغة فلا بد من دليل ولم يذكر احد
من ائمة اللغة فيما اطلعنا عليه للكلمة معنيين نعم قال بعضهم
فى الكلام انه فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وقولهم
هما من الكلم بمعنى الجرح لبيان الاشتقاق وذا لا يوجب
النقل ولا تعدد المعنى كما فى ضارب ويضرب على ان الشيخ
الرضى لم يرض ذلك ومن ادعى النقل فعليه البيان فاذا لم يثبت
تعدد المفهوم لا يتصور كون المفهوم حصة من ماهية ما دخل
عليه اللام ولو سلم ان الكلمة فى اللغة معنى عاما مثل الكلام
على قول البعض ثم نقل الى الخاص والخاص حقيقة برأسها لا حصة
منها اذ الفرق بينهما بالكلية والجزئية لا بالماهية والوضع
فان الحصة حقيقة انضم اليها التعين فصارت فردا مما صدق
عليه مثلا هذا الرسول وهذا السوق حصتان من ماهية
الرسول والسوق وكون الخاص حصة من العام قبل النقل لا يفيد
اذ التعريف من حيث انه منقول اليه لا من حيث انه حصة

وفرد من المنقول عنه ولو لم يفهم هذه الدقة وغموضته
فالحصة ذات الخاص وافراده لا نفس مفهومه مثلا مفهوم الكلمة
في الاصطلاح وان كان خاصا بالاضافة فهو كلي غير موجود
في الخارج فكيف يصدق عليه مفهومها اللغوي لو ثبت اعني
ما يتكلم به وانه لا يصدق الا على الموجود الخارجي القائم
باللسان والفم مثل افراد الاصطلاحي وجزئياته والمعرف ههنا
نفس الكلية لا جزئياته وقد عرفت ان المعهود في العهد الخارجي
لا بد وان يكون فرد الماهية وان يكون المعهود ماهية ليس
الا في تعريف الجنس ولو سلم كون مفهوم الخاص حصة فمفهوم
الكلام والمركب الاضافي والتوصيفي مثلا حصص اخر معهودة
بين النحاة فتعدد المعهود فلا بد لارادة واحد معين من قرينة
معينة وليست ههنا ولفظ الكلمة في الكلمة ما وضع الخ لا يصلح
للقرينة لانها اريد بها اللغوي العام وارادة الخاص انما
تحصل من اشارة اللام اليه باعتبار المعهودية وتعدده يمنع
التعين وان اراد الاقل وهو الظاهر المتبادر من كلامه
اذ لا بد في الاولين من ارتكاب المجاز اعني تسمية المدلول باسم
الدال اذ الماهية لا تذكر باللسان والافراد غير مختصة بالسنة
النحاة نعم يحتاج ههنا ايضا الى تقدير مضاف اي مفهوم الكلمة
ما وضع الخ ولا يصح بدونه كما يظهر بالتأمل فهذا الاقل
مبني على تعدد المفهوم وقد عرفت ما فيه ولو سلم فليس لفظ
الكلمة النحوية حصة وفردا من لفظها اللغوية بل هما متباينان

لا يجوز

لا يجوز الحمل بينهما ولو سلم فيلزم ان يكون كلمة في الكلمة ما وضع
الخ مستعملا في المنقول عنه فيلزم ارتكاب المجاز بلا ضرورة
اذ اللفظ في المنقول عنه مجاز لكونه مهجورا وهذا وارد على
الاولين ايضا على تقدير تسليم النقل وتعدد المعنى وحصته
تأمل تدرك بتوفيق الله تعالى انتهى قوله تأمل تدرك الخ اما
اشارة الى اتقان التحقيق او الى الجواب عنه بالتوفيق ولعله
انه يمكن ان يقال المراد بنفس الكلمة ما هو المسمى بها وهو الامور
الثلثة المذكورة وبالمشار اليه باللام الاخير فيكون المقصود
تصوير المفهوم وتمييز الافراد فلا يكون خارجا عن قانون
التعريف فيندفع ما اورده برمته الا تقدير المضاف وهو
يسير والحمل على هذا غير عسير لان المتعلم لا يفهم من اطلاق الكلمة
عند التعليم الا هذا بل قصدا المعنى الموضوع له عنده خارج
عن قانون القصد وهو كونه للافادة اذ المتعلم لا يستفيده
لجهله بالوضع له قبل التعلم الا ان يقال ان قصده في مقام
التفسير ليس للافادة بل للتفسير فيكون تعيينه عنده باعتبار
المعنى المعتبر عند النحاة على ان المسوغ يدعي الامكان لا الرجحان
ولا انهما سيان ويمكن ان يراد بالمسمى على تقدير التسليم معناها
اللغوي والاصطلاحي ويشار باللام الى الاخير ويراد منه
الاخير واشارة الى انه يرد على قوله فمفهوم الكلام والمركب
الاضافي والتوصيفي مثلا حصص اخر معهودة بين النحاة الخ
ان التاء لا يساعد ذلك لما سيجيء ان التاء فيها للوحدة الشخصية

ولذا قال الفاضل العصام هي في اللغة اللفظة وصرح بانها
لا تشمل الكثير كالكلام ويدفع بان عدم المساعدة مسلم
لو كان التاء عند المسوغ كذلك وليس كذلك بل هي عنده للوحدة
الجنسية على ما هو الظاهر من كلامه كما سيجيء فالمقصود الالزام
بما هو عنده فتامل قوله بالوحدة الشخصية الكلية في الحاشية
قوله الشخصية احتراز عن النوعية والجنسية وقوله الكلية
اى غير المعينة احتراز عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى التاء
اصلا ولو فرض فليس بمراد هنا قطعا للزوم ان لا يصدق الكلمة
ح الا على واحد معين ولا تنافي بين الشخصية المطلقة والكلية
فان الشخص كلي بل الجزئي الحقيقي ايضا كلي لصدقهما على زيد
وعمرو ونحوهما وانما التنافي بين الشخص المعين والكلي ومعنى
كون الشخص والجزئي الحقيقي كليين كون مفهوميهما فردين من مفهوم
الكلي وهذه التاء كتاء بناء المرة نحو ضربة فانها للوحدة
الشخصية بلا خلاف مع صدق ضربة على كل ضرب واحد
فتكون كلية الا ان يقترن بها ما يفيد التعين كما في قولنا هذه
الضربة ضربة شديدة وانما صرحت بعدم التنافي مع كونه
ظاهرا لمن كان له يد في علم الميزان ومعلوما من السياق لخفائه
على بعض فضلاء زماننا حيث حكم بالتنافي والفساد لا لدقته
وغموضته بل لاكتفائه بالنظرة الاولى التي تسميها العرب بالنظرة
الحمقاء او لسوء ظنه لمصنفه او نحو ذلك والله المستعان وعليه
التكلان انتهى قوله فانها للوحدة الشخصية الظاهر ان مراده

انها

انها موضوعة لها فلا يلايم ح ما سيأتي في الشرح من ان النوعية
معنى صيغة فعلة بل يلايم ما في بحث الترخيم فيكون اشارة الى
احد المذهبين في احد الموضعين وفي الآخر الى الآخر ويحتمل
ان يكون المراد ان لها دخلا في الوضع لها لا انها موضوعة برأسها
لها فيلايم ح ما سيأتي فيه ويكون في قوله وهذه التاء كتاء
بناء المرة اشارة الى ان تاء الكلمة جزء كتاء بناء المرة كما هو مقتضى
التفصيل الآتي في الشرح لا كلمة برأسها كتاء تمرة على ما قيل
من ان التاء مطلقا كلمة برأسها على التقديرين قوله بلا خلاف
مصروف الى كون الموضوع له وحدة شخصية اذ الخلاف في الموضوع
واقع بلا خلاف ويمكن ان يراد لها دخلا في الوضع لها في الجملة
مع قطع النظر عن كونها موضوعة برأسها او مع ما انضمت
هي اليه فيلايم ح ما سيأتي نوع ملايمة ولا يحتاج الى
الصرف المذكور ولا يحصل الاشارتان وهذه الاحتمالات
جارية في قوله فيما سبق وتاؤها للوحدة الخ فافهم قوله
اللازمة لا العارضة كما في تمرة قوله واما الوحدة النوعية
كما ذهب اليها الفاضل الهندي حيث قال والتاء للوحدة
النوعية قوله او الجنسية كما هو الظاهر المتبادر من قول
الفاضل الجامي ولا منافاة بينهما لجواز الخ بعد قوله والتاء
للوحدة واما ان اريد به الشخصية كتاء تمرة كما هو المفهوم
من تشبيه كلم وكلمة بتمر وتمرة وصرف قوله ولا منافاة
لجواز الخ عن الظاهر وجعل جوابا جدليا الزاما للسائل

فى توهم المنافاة بينهما مع قطع النظر عن كون التاء للوحدة الجنسية
كما جعله الفاضل العصام فلا يرد رد الشارح لكن انما يحصل
الالزام اذا كان ما توهم المنافاة بين الجنس والوحدة مطلقتين
واما اذا كان المنافاة بين الجنس الذى يشار اليه باللام و
الوحدة الشخصية التى تستفاد من التاء غافلا عن كلتيهما فلا
ولذا لم يحمله الشارح عليها وبالجملة ما ذكره لا يقطع عرق الشبهة
بخلاف ما ذكره الشارح من التحقيق فافهم **قوله** من معنى التاء
فى مثلها اى مثل الكلمة مما كان التاء فيه للفرق بين الجنس والواحد
فان معنى التاء فيه الوحدة الشخصية الكلية **قوله** فى نحو درجة
هكذا وجدنا فى النسخ التى رأينا وهو سهو من القلم والصواب
فى نحو تدحرجة لان التاء انما تزاد للنوع او المرة اذا لم يكن فى
لفظ المصدر تاء فى الاصل وان كان فعلى لفظه والفارق هو
القرينة مقالية او حالية **قوله** ومعنى صيغة فعلة فيه اشارة
الى ان النوعية ليست معنى التاء فيها بل لها اذا غيرت مع بقائه
تغير هذا المعنى واذا انتزع عنها تغيرت ان لم تكن فى الاصل
فعلة وسيجئ ان التاء اذا لم يجز انتزاعه مع بقاء الكلمة فجزء
لا كلمة **قوله** وقولهم التاء فى مثل تمرة جواب سؤال مقدر تقريره
ان قولهم هذا مناقض لما ذكرت من عدم التنافى لان مقتضى
الفرق المذكور التنافى فلا يصح جعل اللام للجنس مع تاء الوحدة
وتقرير الجواب ان كون مقتضى الفرق التنافى ممنوع بل مقتضاه
الاختلاف وبينهما فرق كثير اذ الثانى عام يوجد بدون الاول

فان التمر

فان التمر مثلا جنس يصدق على الواحد كما يصدق على ما فوقه
والتمرة تصدق عليه لا على ما فوقه فهما يجتمعان فى الصدق على الواحد
لكن الاول يصدق عليه احتمالا والثانى نصا فلا نقض **قوله** نعم فرق
كانه قيل ان كلمة وكلما ايهما مثل تمر وتمرة فى الصدق على الواحد
وفى كون التاء للتنصيص عليه ام بينهما فرق فاجاب باختيار الشق
الثانى يعنى ان هذا الفرق لا يضر المقصود وهو دفع التنافى بين
الجنس والواحد لانه يحصل بالتصادق بالجملة قال الشارح فى
الحاشية اعلم ان الفرق بين كلمة وكلم وتمرة وتمر ولبنة ولبن
ان الوحدة معتبرة فى حقيقة الكلمة ذاتية ماخوذة فيها بخلاف
التمرة واللبنة فان الوحدة فيهما عارضية لا ذاتية ماخوذة فى
حقيقتهما لان الكلم جنس لكن لا يقع الا على الثلث فصاعدا بخلاف
التمر واللبن فانهما يقعان على الواحد والاثنين والثلث فصاعدا
انتهى جعل الرضى ومن تبعه كلمة وكلما مثل تمرة وتمر بلا فرق وعدم
وقوع كلم على الاثنين والواحد استعماليا لا وضعيا فيكون الوحدة
فى كلمة عارضية لا ذاتية ماخوذة فى حقيقتها كما فى تمرة والشارح
لم يرض ذلك وحكم بالفرق المذكور للزوم كون تعريف الكلمة بما وضع
مفردا ح تعريفا لها باعتبار عروض الوحدة لها فى الاستعمال
لا تعريفا لحقيقتها وماهيتها من حيث هى هى فيلزم ان يكون رسما
لا حدا اذ يلزم ح كون القيد المفيد لها وهو الافراد عرضيا و
لم يقل به احد بل صرح بخلافه وسيصرح الشارح ولانه
لم يظهر من اللغة ولا من الاصطلاح ماهية الكلم شاملة للواحد

والاثنين حتى يقال دخول التاء عليه للتنصيص على احد محتملاته كما في التمرة والاصل ان لا يخالف الاستعمال الوضع فلا يعدل عنه بلا داع والقياس على امثاله اثبات اللغة بالرأي وهو لا يجوز فنظر الشارح ادق وبالقبول احق قوله لان الكلم جنس فيه اشارة الى انه ليس بجمع ولا اسم جمع مع ان عدم وقوعه الا على الثلث فصاعدا يستدعي كون احدهما وجه الاول عدم ثبوت فعلة بكسر العين في صيغ الجموع وارجاع ضمير المفرد اليه وجعله مصغرا ومنسوبا بلا رد الى واحده ولو كان جمعا لم يجز واحد مما ذكر ووجه الثاني مجيء واحده بالتاء وهو لم يوجد في اسم الجمع وسيصرح الشارح في الحاشية ان الخواص اللفظية اصل ومقدمة والمعنوية تابعة لها ومتأخرة عنها فافهم وقول من قال يريد ان هذا الفرق ليس بمراد ههنا للزوم ان لا يصدق الكلمة ح الا على واحد معين فيما ليس له طائل فليته ليس بقائل (عبد العزيز النيروي) فافهم ايها العاقل قوله تخرج بمفرد اذ اللفظ مأخوذ في تعريفه اذ لم يسمع وصف الدوال الاربع بالافراد ذكره الفاضل العصام قوله ان لم تخرج بوضع ان اريد به المطلق واما ان اريد به الشخصي واللفظي الشامل له وللنوعي فتخرج قوله اولفظ بقرينة آه وسيصرح باختلاله لكن التعرض هنا له ليحسن الشروع في بحثه فقول من قال وتجويز بناء على هذه القرينة ناش عن عدم العلم باحوال المعرفات وشرائطها ناش عن الغفلة او التغافل عن تصريحه هذا قوله ليكون ايدلانه ح يفيد الاخراج كما افاد التناول قوله صوت يخرج الضمائر المستترة

لكونها

لكونها في حكم الالفاظ قوله من شانه ان يخرج من الفم يدخل ما صدر من الجمادات كما في المعجزات والكرامات قوله معتمدا على المخرج يخرج مثل اصوات البهائم والطيور وتعريفه المشهور دوري لتوقف التلفظ على اللفظ قوله لغويا كما لا يخفى لانه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي به فان قيل التلفظ يجيء بمعنى التكلم في الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اي تكلمت به فللجواب مجال قلت كون هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الا يرى ان معناه الرمي من الفم ولذا لم يجعلوه اصلا للاصطلاحي ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون المراد بما في التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف فيدور قوله والحركات كيفيات الخ في الحاشية رد للرضي حيث جعل الحركات الاعرابية حروف معان قوله وكذا الصيغة دفع لما يرد من ان نحو ضرب وضارب ومضروب مع انها كلمات تدل هيئة كل منها كمادته على معنى فينتقض بها تعريف المفرد والكلمة جمعا وسيصرح به قوله لا كيفية له كما ذهب اليه الشيخ ابن سينا حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله في الخفة والثقل تمييزا في المسموع وذهب المحققون الى انه الصوت المعروض للكيفية المذكورة وذهب البعض الى انه مجموع العارض والمعروض وقال السيد السند في شرح المواقف هذا انسب بمباحث العربية اي الثالث انسب بها من الاول لا من الثاني لانه غير مذكور فيه بل هو مأخوذ من حاشية المولانا

حسن جلبى ومن كلام بعض الفضلاء ونقل عنه ما حاصله
ان اهلها يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون الكلمة صوت
كذا فلو كان الحرف عندهم عبارة عن العارض فقط لصار اطلاقه
عليها مجازا بتسمية العارض باسم المعروض ولو كان عبارة
عن المجموع لصار مجازا بتسمية الكل باسم الجزء ولا شك ان
الثانى انسب هذا وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه الجمهور و
اختاره الشارح التحرير انسب اذ لا مجاز ح فى قولهم ولو قال
بعد قوله هذا ولا مجموعا منهما لكان افيد فمن قال ان جعل
الحركات كيفيات للصوت لا نفسه بعد ان بحثنا ومذهب من يجعل
الحرف نفس الصوت مما لا ينبغى فان اللائق بهذا المذهب جعلها
جزء من ذلك الصوت فتأمل تقف على خلل تعريف اللفظ بالصوت
لمن تأمل فاشتبه عليه المذهب الثانى بالثالث فتأمل **قوله** فيجب
خروجها رد للجمهور حيث ادخلوها فى تعريفه بقولهم حكما او
فى حكمه ولا يمكن الجواب بانهم ارادوا ههنا ان يعرفوا اللفظ
مطلقا لشهرة استعمال الحكمى كلمة ولفظا حتى كان كالحقيقى
فعموم ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى اللفظ المعروف لجواز
حمله على عموم المجاز بقرينة شهرة الاستعمال لانه لزم ح ثبوت
هذه الشهرة قبل النقل وهو غير مسلم بل باطل وادعاء تعدد
النقل لا يساعده قول الفاضل الجامى منهم اللفظ فى اللغة الرمى
ثم نقل فى عرف النحاة الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما وهو المفهوم
من كلام غيره على ان اعتبار عموم المجاز فى المعرف غير جائز لان المفهوم

المفهوم

الحاصل من التعريف يكون له موضوعا له فيكون حقيقة فعلى هذا
يمكن الجواب بانهم نقلوه ابتداء الى المتلفظ به حقيقة او حكما فيجب عدم
خروجها لكونها من افراده لكن يأباه اطلاقهم عليها الفاظا و
كلمات حكمية بل يمكن الجواب بان الرد انما يرد لو كان التعميم باعتبار
فى المنقول اليه وليس كذلك بل المنقول اليه هو المتلفظ به فقط
ثم التعميم اما متعلق به او باللفظ والثانى اولى فافهم **قوله** دالة
عليها بصيغها اى التزاما واقتضاء فلا يرد انها لو دالة عليها لما احتيج
الى ذكرها كالزمان واسناد الدلالة اليها بها مع ان المقتضى لها هو
الحدث الذى هو مدلول اللفظ والمادة للتنبيه على ان المقتضى لها
هو الحدث الفعلى اعنى نسبته لا الحدث المطلق ولان الدال على
احوالها من الغيبة والتكلم والخطاب انما هو الصيغة والقول بان
دلالتها انما هى على فاعل ما والمستتر فاعل مخصوص مخالف لما هو
المشهور من انها دالة على فاعل مخصوص ولو سلم فالمراد انها
دالة عليها بمعونة المقام فى التكلم والخطاب وسبق الذكر فى
الغيبة والله اعلم بالصواب **قوله** كما حكموا على عمر بالعدل فيه ان هذا
قياس مع الفارق لان وجود العدل فى عمر محتمل فى نفس الامر لكنه
غير معلوم فقدر حفظا للقاعدة بخلاف ما نحن فيه فانه حكم بعدمه
فى اللفظ جزما كما يفيده قوله اصلا واستبعاده بقوله كيف آه
فالحكم بوجود المعدوم المعلوم عدمه جزما لمجرد حفظ القاعدة
بعيد جدا لا يكاد يوجد له نظير فافهم **قوله** لا يتصور لها تحت
الخ فالاستتار فى الحقيقة انما يكون فى الذهن وانما عبروا عنه

بالاستتار تحت الفعل ايذانا بلزوم الفاعل له وعدم انفكاكه
عقلا لانه محل بقوته **قوله** ليس موجودا اى فى اللفظ الذى اعتبر استكنانه
فيه اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا وليس المراد لا خارجا ولا ذهنا
فلا يرد ان هذا ليس بصحيح لان الشىء ما لم يعتبر باحد الوجودين
لا يكون منويا **قوله** فظن انه من مقولة اخرى من المقولات
المختصة بالموجودات الخارجية الغير الموجودة فى الاعتبارية
وهى عشرة احدها جوهر وتسعها عرض كم هو عرض يقتضى القسمة
لذاته وكيف هو عرض لا يقتضى القسمة واللاقسمة لذاته ولا يكون
معقولا بالقياس الى الغير فبالقيد الاول يخرج الكم فانه يقتضى القسمة
لذاته وبالثانى النقطة والوحدة على راى من جعلهما من الاعراض
وبالثانى يدخل العلم بمعلوم واحد هو بسيط حقيقى والعلم بمعلومين
فان الاول يقتضى اللاقسمة والثانى القسمة لكنه ليس لذاتهما بل بواسطة
معلوميهما ولولاه لخرجا عن التعريف مع انهما من مقولة الكيف
وبالرابع يخرج الاعراض النسبية ووضع هو هيئة تعرض
للشىء بسبب نسبة بعض اجزائه اى بالقرب والبعد والمحاذاة
وغيرها الى بعض والى امر خارج اى عن ذلك الشىء كوقوع بعضها
نحو السماء وبعضها نحو الارض كالقيام والاستلقاء فانهما وضعان
متغايران ان الاختلاف فى نسبة الاجزاء فيهما الى الخارج واين
هو هيئة تحصل للجسم بالنسبة الى المكان وقيل حصول الجسم
فى المكان اى الحيز الذى يخصه ويكون مملوا به ويسمى هذا اينا
حقيقيا وقد يقال الاين مجازا لحصوله فيما ليس حقيقيا من

المكنة

امكنة مثل الدار والبلد والاقليم وغير ذلك فان كل واحد منها
يقع فى جواب اين هو ومتى هو هيئة تحصل للجسم بالنسبة
الى الزمان او الى طرفه وهو كالاين ينقسم الى حقيقى كاليوم
للصوم وغير حقيقى كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع فى بعض
اجزائها فانه يجوز ان يجاب بها للسؤال بمتى لا ان الزمان فى
المتى الحقيقى يجوز ان يشترك فيه كثيرون بخلاف المكان فى الاين
الحقيقى واضافة هى النسبة المكررة اى نسبة تعقل بالقياس
الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس الى الاولى كالابوة و
البنوة وملك هو هيئة تعرض للجسم بسبب ما يحيط به كله كالثوب
الشامل لجميع البدن او بعضا كالعمامة وينتقل بانتقاله وبهذا القيد
يمتاز عن الاين المتعلق به فانه وان كان هيئة عارضة للجسم بسبب
المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن وان يفعل
هو التاثير كالقطع وان ينفعل هو التاثر كالانقطاع ولما كانت
هاتان المقولتان امرين متجددين غير قارين اختير لهما ان يفعل
وان ينفعل دون الفعل والانفعال **قوله** وعلى بعض حيث قال
الخ وهو عنده المعنى المعقول الحاضر فى مقام التكلم والخطاب
بذاته وفى الغيبة يسبق الذكر فاكتفى بفهمه من غير لفظة عن اعتبار
لفظ فاقيم مقام اللفظ فى اعتباره جزء للكلام الملفوظ كما هو
جزء للكلام المعقول هذا حاصل ما ذكره فى الشرح والحاشية قيل
كلامه هذا وقوله يكون واجبا ان كان المعنى واجبا وممكنا ان
ممكنا وقوله يكون من مقولة الصوت هذا وكونه عرضا مخصوصا ان

بصورة الغيبة لانهما مما لا يتصوّر منه التكلّم والخطاب بخلاف
الاوّلين وقوله اذا رجع الضمير آه كزيد سُمع ولفظٌ قيل فيكون
لفظا حقيقة قوله وقد اعترف به الخ يعنى قد جرى على لسانه الحق
ولم يشعر به ولكن يمكن ان يقال الاعتراف ممنوع لانّ الفاعل اللّفظي
والحقيقي وانْ كانا متحدين بالذات عنده لكنهما مختلفان بالاعتبار
فباعتبار كونه جزء الكلام اللّفظي جعل راجعا ولفظا حكما و
باعتبار كونه فاعلا حقيقيا جعل مرجعا يرشدك اليه قوله فى
الشّرح بدل هذا اذا كان المنوىّ السابق لفظا قوله وهذا فرية
اى افتراء عليهم حيث اسند اليهم ما لم يجعلوه كذلك لانه لم يُسمع
من غير هذا القائل كون الامور الخارجية جزء الكلام ولا قائمة
مقام الالفاظ بل هو مناف لجعلهم اياه قسما من الاسم وضميرا
راجعا الى شيء وتعريفهم الاسم بما دلّ على معنى آه والمضمر بما
وضع لمتكلّم او مخاطب او غائب تقدّم ذكره لانّه على ما ذكره ليس
هناك الّا الذات المنوىّ فكيف يكون راجعا ومرجعا ودالّا
ومدلولا عليه وموضوعا وموضوعا له هذا ولكن له انْ يجعل
الدلالة والوضع كاللّفظ اعمّ من ان يكون حقيقيين او حكميين
ويجعل المستتر دالّا وموضوعا حكميّا واما الرّجوع فقد عرفت
معناه وليس هذا ابعد من اعتبار المعدوم موجودا وجعله
جزءًا من الكلام الملفوظ كما اعتبره الشّارح التحرير وجعل جزءًا
منه قال بعض الكمّل لا يخفى انّ المستتر مفهوم يقصد اليه على
حدة بل يكون متبوعا للتصوّر ما نسب اليه من معنى الفعل فحقه ان يدلّ

عليه

عليه بلفظ كسائر المفهومات التى وضعت بازائها الالفاظ فالحق
انّ لفظ المرفوع المنفصل موضوع له لا استعارة فيه الّا انه حذف اكتفاءً
بلفظ الفعل لدلالته على مدلوله باقتضائه المسند اليه كما يحذف المبتدأ
بقرينة انّ الباقى مسند اليه واجراء احكام اللّفظ عليه باعتبار انه
قائم مقام لفظه المحذوف والمراد باللّفظ فى عرفهم من شانه ان يتلفظ
فيدخل فيه المحذوف وهو ما اعتبر معناه بدون ذكر لفظه والمستتر
كذلك ولا دليل على الفرق هذا كلامه ودليلهم على عدم الحذف
هو عدم افادة الفصل بدونه لا يوجبه مطلقا بل نفيا قوله تعيين
شيء عدل عن التخصيص لانّ استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه
يشمل التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلّف قوله فهم الثانى
ولو بغيره فلا يرد انّ الحرف متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك
مع ضميمة فينتقض جمعا واما المجاز فلا تعيين فيه اصلا كما سيجيء
فلا نقض به منعا فافهم قوله للعالم به اى بالتعيين زائد على المشهور
ولا بدّ منه متعلّق بفهم فان قيل انّ العلم بالتعيين لكونه نسبة بين المعيّن
والمعيّن له متوقّف على فهم الثانى فلو توقّف فهمه على العلم به يلزم الدور
وهو باطل قلت انّ العلم به انما يتوقّف على حصول الثانى فى الذهن
ابتداء والمتوقّف على العلم به انما هو حضوره فى القلب من الاول
فالموقوف عليه للعلم به هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو الفهم
بمعنى الخطور فلا يلزم المحذور المذكور قوله تعيين لفظ معيّن بنفسه
اى بجوهره ومادّته مع قطع النظر عن هيئته كضرب فانّ مادّته موضوعة
وضعا شخصيّا لحدث مخصوص ولا دخل للهيئة فى ذلك الوضع كما لا دخل

لها فی وضع هیئة وضعا نوعیا للزمان الماضی وتوحد المسند
الیه وتذکیره والمراد بعدم التداخل عدم کون احدهما جزء للآخر
فی موضع کل منهما والا فلا شبهة فی کون وضع المادة لحدث مخصوص
مشروطا بمقارنتها الهیئة من الهیئات المستعملة کما ان وضع الهیئة
مشروط بمقارنتها المادة من المواد قال ابن کمال الکامل ثم ان
وضع الهیئة قد یکون مشروطا بمقارنة مادة مخصوصة فیکون
شخصیا کوضع مادتها کما فی الاسماء فان هیئة رجل مثلا موضوعة
لکونه مکبرا غیر مصغر وکونه واحدا غیر تثنیة وجمع بشرط مقارنتها
لمادتها المخصوصة ولذلک لا تدل تلک الهیئة علی ما ذکر فی فرس
ونمر وکذا لا تدل هیئتهما علیه فی رجل وقد لا یکون لکل من
المادة والهیئة وضع مستقل بل یکون لمجموعهما وضع واحد
شخصی لمعنی مخصوص کما فی الحروف انتهی فینتقض بالاول تعریف الشخصی
جمعا وتعریف النوعی منعا وبالثانی تعریف الاول جمعا ویمکن ان
یقال لعل هذا غیر مسلم عند الشارح التحریر لجواز ان یقال انه لما
لم یکن لهیئات الاسماء والحروف دلالة علی معانیها عند تجردها
عن مادتها المخصوصة کان الانسب ان تحصل موضوعا لها المادة
لکونها معروضة لا للهیئة لکونها عارضة ولکن بشرط مقارنتها
لها فیکون مادة رجل مثلا موضوعة لذکر من بنی آدم جاوز حد
البلوغ ولکونه واحدا ومکبرا بشرط مقارنتها الهیئات المخصوصة
قوله هیئة افرادیة کما فی الافعال وسائر المشتقات والمصغر
والمنسوب والمثنی والمجموع وسیجیء تحقیق ان ما دخل علیها کلمة

ام بعض منها قوله او ترکیبیة کما فی المرکبات کلا مثبتة او غیرها قوله
لیفهم معناه ای معناه الموضوع له او مناسبه ای معناه المجازی
والکنائی قوله وخرج بهذا القید فی الحاشیة ولم یذکر خروج ما
دل بالعقل لانه ان کان موضوعا فلا وجه للخروج والا فداخل فیما
ذکرنا قوله والمحرفات کالمیشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف
الاول لم یقصد جعله لمعنی به یتوهم انه مجعول له قوله
فیحتاج الیه ای الی المتعلق والارجاع الی الوضع وهم محض
لیس للفطن منه حظ قوله فلا وضع فیه آه لعدم تعین الجوهر و
الهیئة للمعنی المجازی فیه قوله لا وضع لان المراد بالتعیین الذی یکون
منشأ للدلالة والفهم کما یشعر به قوله العالم به وهذا الجواز لیس
کذلک قال العلامة التفتازانی لان المعنی المجازی یفهم منه بواسطة
القرینة لا بواسطة هذا التعیین حتی لو لم یثبت من الواضع جواز
استعمال اللفظ فی المعنی المجازی لکانت دلالته علیه وفهمه منه
عند قیام القرینة بحالها قوله ولو قیل نسمیه کما سماه العلامة
التفتازانی لکن قال بعده ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق
یراد به تعیین المادة والهیئة وهو المراد بالوضع المأخوذ فی تعریف
الحقیقة والمجاز قوله فلا مشاحة آه ونحن نسمیه استعمالا ولا
نسمی وضعا وتعیینا الا ما ذکر قوله ما لا یدل جزء لفظه علی جزء
معناه الضمیران راجعان الی ما العبارة عن الشیء المراد منه مجموع
الحروف والهیئات والحرکات فیکون اضافة اللفظ من اضافة
الجزء الی الکل اذ اللفظ عنده هو الحروف فقط قوله التزامیین

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقية وعلى جزئه تضمنية
وعلى الخارج اللازم التزامية قوله لذكره فى مفهومه فى الحاشية
فان قيل فاذا ذكر فى مفهومه كان جزء معناه فيكون تضمنية
قلنا تذكر دلالة العمى على البصر تقف على الجواب انتهى وقف
الهامش وجهه ان البصر فى تعريف العمى اى عدم البصر الخ
ليس جزء معناه فانه مضاف اليه والمضاف خارج عن المضاف
فكذا المعنى فى تعريف الوضع مضاف اليه بواسطة اللزوم انتهى
قوله فاما بمجرد الذاتيات الخ فى الحاشية ما دخل فى حقيقة الشيء
يسمى ذاتيا والخارج المحمول يسمى عرضيا والاعم المشترك من الاول
جنسا ومن الثانى عرضا عاما والاخص المميز من الاول فصلا
ومن الثانى خاصة انتهى فالحد التام ما يتركب من الجنس و
الفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد
الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
كتعريفه بالناطق او بالجسم الناطق والرسم التام ما يتركب
من الجنس القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك والرسم
الناقص ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريفه
بالضاحك او بالجسم الضاحك قوله شبيه بالعرض العام
فى كون كل منهما عاما الحقائق مختلفة كالحيوان والمتنفس فانهما
يعمانها قوله والفصل بالخاصة فى كون كل منهما مختصا بحقيقة
واحدة كالناطق والضاحك فانهما مختصان بالانسان قوله من كل وجه
اى بحسب التناول والتميز والمفهوم بان اعتبر جميع المفهوم

الذى

الذى اعتبره الاول قوله لكن نقصا اى لم يذكر البعض الذى
ذكره الاول مع كون مفهومه داخلا فى مفهوم المحدود وذاتيا
له قوله لا بحسب المفهوم بان لم يعتبر مفهوم ما لم يذكر داخلا
فى مفهوم المحدود وذاتيا له قوله لفظ مفرد يخرج بالاول
الدوال الاربع وبالثانى المركبات وكذا المهملات والمحرفات
ومقتضيات الطبع اذ الافراد مختص بالالفاظ الموضوعة و
لا يوصف به غيرها صرح به الفاضل العصام وح يكون الوضع
لازما للكلمة غير داخل فى مفهومها فلا يكون ذاتيا لها وقوله
او موضوع اى لفظ موضوع يخرج بالاول الاول وبالثانى
ما يخرج بالثانى فى الاول لكن لما كان فى خروج المركبات خفاء
بينه بقوله اذ الموضوع آه فان قيل بل ينبغى الاقتصار على لفظ
نحو مفرد كما قال به الفاضل العصام او موضوع اذا اريد به
الشخصى قلنا ان اريد ان اللفظ ذاتى لها لكن لم يذكر لدلالته
المذكور عليه التزاما فقد سبق انها مهجورة وان اريد انه
خارج عنها بل حقيقتها هى مفرد او موضوع فقط فيلزم التعريف
بالمفرد وهو خلاف الرأى الصحيح من ان التعريف مركب كليا كما
اشار اليه فيما سبق بقوله المفهوم مركب فظهر ان الحق اما التخميس
او الاقتصار لكن لما اشتهر مسلك الناقص الاولى كمال الاشتهار
سلك مسلكه فى اظهار الاسرار صونا لذائقة الاطفال القاصرة
عن ذوق حقيقة الحال عن التحير والاختلال • بمخالفة ما قال
بلا تزييف المقال • وهذا الشرح لتحقيق حقيقة الحال وتدقيق

على اللفظين نحو لفظ مفرد او لفظ موضوع صح

المقال ، ولكل مقام مقال قوله وعدهم آه قال صاحب المفصل و
من اصناف الاسم العلم وهو ينقسم الى مفرد ومركب والمركب اما
جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحوى معدى كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وابي الكنى قوله وانسب الخ
عطف على مناسب المقدر فى قوله لتحديدها وجه الانسبية ان
المقصود من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اواخره من حيث
الاعراب والبناء فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائمه
قوله لا دلالة لجزء العلم اى باعتبار وضعه العلمى لان واضعه
لم يعين جزء لمعنى والدلالة تابعة له وناشئة منه قوله ولو كفى
دفع لمقدر هو ان جزء العلم وان لم يكن له دلالة باعتبار هذا
الوضع لكن له دلالة باعتبار الوضع الغير العلمى وهى كافية
فى كونه كلمة وتوضيح الدفع ان الكفاية غير مسلمة والا لزم كون
بعلبك كلمتين وهو كلمة باتفاق من الفريقين لانه اسم غير منصرف
وغير معرب باعرابين فقول من قال اما قولهم لانهم اعترفوا بانه
لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا ففرية بلا مرية لان دلالة
جزء العلم على معناه الذى قبل العلمية ثابتة بعدها لكنها غير مقصودة
بالعلمية فرية بلا مرية لانه ان اراد بثبوتها بعدها ثبوتها باعتبار
الوضع العلمى فممنوع من وجهه وان اراد باعتبار وضع آخر فمسلم
وغير مفيد لانه لم ينكر كونه كلمتين باعتبار وضعه التركيبى الاضافى
وبهذا ظهر فساد قول من اراد ادخال جزء العلم فاو بدل له من
تعريف جديدا ايضا لان انتفاء الصفة لا يوجب انتفاء ذاتها وقوله

لكنها

لكنها غير مقصودة ان اراد قصد واضع العلم فلا نسلم ثبوتها
باعتبار هذا الوضع عند انتفائه لانها ليست لذات اللفظ بل لقصد
الواضع اياها وان اراد قصد المستعمل فثبوتها عند انتفائه مسلم
لو ثبت فى نفس الامر باعتبار هذا الوضع وهذا غير مسلم كما عرفت على
انه يلزم ح ان لا يتصف اللفظ بالافراد والتركيب وكونه كلمة ما
لم يستعمل وقوله لان انتفاء الصفة لا يوجب انتفاء ذاتها اقول ليس
هذا على اطلاقه بل اذا لم يكن بينهما تلازم فافهم قوله وايضا منع
صرف مثل ابى هريرة وشهر رمضان مما كان المضاف اليه فيه غير علم
قبل الاضافة فان هريرة تصغير هرة وهى اسم جنس ورمضان
على وزن نزوان مصدر رمض بمعنى احترق فهما منصرفان قبلها
لعدم السببين وبعد جعل المجموع علما جعل غير منصرف لوجود
السببين العلمية مع التانيث فى الاول ومع الالف والنون فى الثانى
لان المعتبر عندهم فى اسباب المنع حال المضاف اليه على ما صرح به
العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف قوله صرح به اى بكون
المجموع علما ويمنعه الزمخشرى فى الكشاف وغيره من المصنف وغيره
هذا دليل على دليل المعارضة يعنى ان دليلكم هذا وان دل على مدعاكم
لكن لنا دليل ايضا يدل على خلافه وهو منع صرف مثل ابى هريرة آه
فانه كالاعراب من احكام اللفظ فكونه كلمة انسب بقواعد العربية
وفيه اشارة الى المعارضة لكلام المحقق السيد السند بان يقال ان منشأه
تحديد الزمخشرى اياها باللفظة ولو استدعت كونه كلمتين لكن لنا
فى كلامه ايضا دليل يدل على خلافه وهو تصريحه المذكور قوله

مجموع المضاف والمضاف اليه وما وقع بدون المضاف كقوله عم
من صام رمضان الحديث فمحمول على حذف الجزء الاول بقرينة الاشتهار
للتخفيف والا لم يحسن اضافة شهر اليه كما لا يحسن انسان زيد صرح
به التفتازانى وما قيل قد يمنع عدم الحسن لجواز كون الاضافة
بيانية فيردّه ما سيجئ من اشتراط العموم والخصوص من وجه فيها
ولما كان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه وصار المجموع اسما
واحدا صار آخر المضاف اليه آخر المجموع فلا اشكال فى كون التاء
والالف والنون فى آخر المجموع كما توهم قوله وان جزء العلم الخ
جواب سؤال مقدر كانه قيل سلمنا ان العلم المجموع وان المنع لا يكون
الا فى مفرد معرب لكن لا نسلم ان المنع فى المجموع بل فى الجزء الاخير
فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس بعلم اى باعتبار الوضع العلمى سواء
كان علما فى الاصل كما فى مثل ابى حنيفة وابى عثمان وهو غير كاف فى المنع
او لم يكن كما فى مثل ابى هريرة وشهر رمضان فلا يجتمع فى غير
المجموع علتان وبهذا سقط ما قيل ان المضاف اليه فى مثل هذه
الاعلام كلها يقدر علما ولهذا امتنع من الصرف واختار ذكر
الثانى فى مقام الاستدلال لكون الالزام به اشد واظهر قوله
بل لو كانا كلمتين وبقى الاضافة الى آخره وبهذا اندفع ما قيل
ان المضاف اليه لو لم يقدر علما يلزم هدم قاعدتهم المعلومة وهى
منعهم اضافة المعرفة الى النكرة لان مبناه على كونهما كلمتين وبقاء
الاضافة على انه كما لا يجوز اضافتها الى النكرة لا تجوز اضافتها
الى مثلها وقول من قال قد عرفت ان معناها غير معتبر بعد التركيب

فلو يعتبر

فلو يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من كونهما كلمتين كونهما مثل
ما ذكر فى عدم البصر المعتبر فيه الاضافة قد عرفت فيما سبق ما
فيه يظهر بالتأمل الصادق فيه قوله يدل على انهما كلمة واحدة قال
بعض هذا معارض بان المنع فى اللفظين يكون باعتبار التركيب فالمنع
بمجرد العلمية انتهى يعنى ان كون احد سببيه تركيبا يقتضى كونهما
كلمتين وكون الاخر علمية يقتضى كونهما كلمة فتعارضا فتساقطا فلا
منع صرفهما على انهما كلمة واحدة وفيه انه ان اراد انه باعتبار التركيب
فى الحال فممنوع وان اراد ما فى الاصل فسلم ولا تعارض على ان المنع
فيما ذكر ليس باعتبار التركيب على ما سيصرح به الشارح النحرير
قوله فممنوع ينبغى ان يقدم الجواب المنعى على التسليمى كما هو الشايع
لكن قدم الثانى لمناسبته للاول فى اثبات المدعى ولمناسبة الاول
لما بعده فى تزييف دليل الخصم قوله بل الاعراب ما فى آخر الاول
فقط الخ وقول من قال هذا يدل على ما قلنا لا على ما قاله بل على
ما قاله لان ذلك من امارات الاستقلال مردود بانه ان اراد
الاستقلال فى الحال فممنوع وان اراد ما فى الاصل كما ينبئ عنه
قوله حكاية وقوله معربة فى الاصل فمسلم وغير مفيد وكذا قوله فلا بد
من زيادة قيد فى تعريف الاعراب ليدخل فيه مثل هذا الاعراب
ولم يزد شيئا يدخله حيث قال فى اظهار الاسرار وهو شئ
جاء من العامل يختلف به آخر المعرب مردود بان مراده يختلف
به آخر المعرب ولو تقديرا بقرينة التفصيل الآتى فيه ثم تمام عرفت
بشرحه قول المص ولو تقديرا فى تعريف المعرب يظهر مراده

في الاظهار بلا زيادة شيء ولا اظهار ثم لما كان المعتبر في سبب
منع مثل ابي هريرة وشهر رمضان حال المضاف اليه اظهر اثر المنع فيه
ولما كان ظهور الاعراب في آخر المضاف باعتبار كونه كلمة معربة في
الاصل أظهر الاعراب الذي يليق به في الاصل وايضا لو لم يكن كذلك
يلزم فيه خلاف الاصل من وجهين منع الصرف وكون اثره في الوسط
ولذا جعل اعراب مثل ابي هريرة بالحروف وان كان الاعراب المقدر
في آخر الجزء الثاني الحركات وعلى هذا يلزم فيه افتراق اثر المنع
واثر العامل الذي هو الاعراب قوله وذلك اولى من اهدار الاعراب
الخ رد بانه لا يضطر له في كلامهم وقوله وليس هنا بابعد ابعد فان
اعطاء اعراب الشيء لما هو بمنزلة آخره على وفق القياس لا اعطاؤه
لما هو بمنزلة الوسط بجعله تقديريا اولى قوله كما في تأبط شرا
لكون جزئه الاول غير معرب في الاصل قوله فمشترك الالزام
يعني ان قولهم كل اسم حجة لمن يدعي كونه كلمة واحدة ملزم لمن يدعي
كونه كلمتين كما ان قولهم من كلمتين حجة للثاني ملزم للاول قوله
فلا بد من تاويل دفعا للتنافي عن قولهم قوله قال ابن مالك تأييد
للتاويل قوله واما اطلاقها هذا من كلام ابن مالك وفائدة النقل
دفع سؤال مقدر من طرف الخصم تقديره انكم اولتم قولهم الثاني
فتخلصتم عن الالزام فلنا ان نؤول قولهم الاول بانه اذا جاز اطلاق
الكلمة على الكلام مجازا فليجز اطلاق الاسم على المركب مجازا فنتخلص
عن الالزام ايضا وتقريرا لدفع ان هذا على تقدير التسليم بان
جواز الاول يوجب جواز الثاني مهمل في عرفهم غير ملائم لقولهم

بخلاف ما ذكرنا هذا على ان الاحتمال يكفينا لانا بصدد المنع
والتزييف لا لكم لانكم بصدد الاثبات فلا بد لكم من حجة قطعية
قوله حيث قال قوله اللفظة ازاراد قبل تاء اللفظة كتاء الكلمة
من غير تفرقة بينهما ولا ترددا اقول فيه بحث لان المراد بالوحدة
في الكلمة الافراد ولو اريد في اللفظة هذا لوقع الاستدراك
ولان الوحدة في الكلمة ذاتية على رأي التحرير ولا كذلك في اللفظة
وان المراد اقل ما يطلق عليه الكلم على رأي الرضي ولو كان في
اللفظة كذلك يرد ما اورده ابن الحاجب فالفرق ظاهر بلا تردد
قوله ورفع الاحتمال وفي بعض النسخ الاجمال بالجيم وهو ايراد الكلام
على وجه يحتمل امورا متعددة وهي هنا الترديدات المذكورة قوله
فينتقض ببعلبك بل بنحو امطر وجه الانتقاض بهما انه يمكن ان
يتلفظ بجزئي كل منهما مستقلا حينا من الاحيان كبعل وبك وام
حرفا وطر امر من طار مع ان المجموع كلمة وفاقا قوله وان ارادها
يعد في العرف آه قال بعض الكمل اراد بها ما لم يضم اليه لفظ آخر
له وضع مستقل مثله وهذا مما يفهم السامع ولو كان مبتدأ انتهى
قوله له وضع احتراز عن مثل ام وطر في مثل امطر وقوله مستقل
صفة للفظ احتراز عن مثل قائمة وبصري فان التاء والياء
وان كان لهما وضع لكنهما غير مستقلين وفيه ان هذا بعد تسليم الفهم
المذكور ينتقض ببعلبك وان لم ينتقض بمثل امطر قوله ومن ههنا
ظهر اختلال كون ما آخ لان كونه عبارة عنه في تعريف الكلمة
مبتن على الشبهة المذكورة المنتفية عند المبتدي قوله فبعد تسليم

دلالة التاء الخ يعني ان دلالتها على عدم جريانها عليه غير مسلم
لانه لا يفهم منها وبعد تسليمها فجوازها في التعريفات غير مسلم
لانها اما بالوضع فيكون مشتركا او بغيره فيكون مجازا ويجب
صون التعريفات عن كل منهما وبعد تسليمه وجود الاعرابين فيما نحن
فيه غير مسلم لما مر وبعد تسليم وجودهما فذلك فرع الوحدة قوله
فيلزم الدور يعني ان عدم جريانهما يتوقف على الوحدة و
لو توقفت هي عليه يلزم الدور وهو باطل للزوم تقدم الشيء على
نفسه بمرتبتين وعلى سابقه بمرتبة وهو محال قوله وجواز
نحو حسنة اذ لو كان التاء جزء منه لم يجز لامتناع اربع حركات
متوالية في كلمة واحدة قوله وجريانا لاعراب على بعضها
كتاء التانيث وياء النسبة قوله وكانهم لم يذكروا في محل الاختلاف
انها كلمات او ابعاضها قوله ونحوهما كسين استفعل والف فاعل و
نحوهما قوله لعدم الاطراد في الدلالة على معنى لجميع كل من هذه
الابواب بمعنى مجرده كالحق بمعنى لحق وعوضته بمعنى عضته
واستقر بمعنى قر ودافع بمعنى دفع فلا تكون كلمات بل ابعاضها
وفاقا فقولهم وهمزة افعل وسين استفعل بحيث المعاني محمول
على المجاز بعلاقة السببية قوله ان الضمائر المرفوعة المتصلة متحركة
اولا قوله وان تغيرت البنية بسببها لانها لما كان شدة الامتزاج
والاختلاط بينها وبين الافعال لكون الاحتياج من الطرفين كما
بين الكل والجزء جعلت في حكم الجزء حتى اطلق على المجموع الكلمة
والفعل وجعل التغير فيها تغيرا في صيغة الفعل يرشدك اليه

تسكين اللام في نحو ضربت فرارا عن توالي الحركات الاربع وذلك
انما يمتنع في الكلمة الواحدة لوقوع نحو ضربك وجعل النون في
المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحال الاعراب الاواخر
ومنع العطف عليها بلا تاكيد ولا فصل كذا ذكره في امعانه فقول
الرضي واما سكون لام الكلمة في ضربت لا يوجب تغير البنية
اذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها في البنية ليس كما ينبغي فافهم قوله
لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل في الحاشية والاستتار امر ضروري
لا يصار اليه الا عند التعذر قوله وان دل هيئاتها على معان فانها
تدل مادة كل منها على الحدث وهيئة الاول على الزمان وهيئة الثاني
والثالث على الذات المنسوب اليها الحدث اطرادا قوله فلذا اي لاجل
اتفاقهم على ان ما ذكر كلمات ودلالة هيئاتها على معان قوله و
تكلف بعضهم الشيخ الرضي وقطب الدين الشيرازي قوله جزء
من اجزائه المترتبة في السمع والهيئة ليست كذلك بل هما مسموعتان
معا قوله ورد بعضهم القاضي عضد الدين في شرح مختصر ابن
الحاجب في الاصول قوله بانه تمحل لا يشعر به الحد اي حد المفرد
لان الجزء ذكر فيه مطلقا يحتمل المرتب وغيره والتقدير بلا قرينة
تكلف لا يرتكب لا سيما في التعريف ويجب الحمل على المتبادر
قوله فيما سبق حيث قال وكذا الصيغة بعد قوله والحركات
كيفيات للصوت وقيل حيث قال وهي ليست بلفظ بعد قوله
اذ الموضوع في المركبات هيئة وفيه انه مذكور ههنا لغرض آخر
لا للجواب عن هذا الاعتراض ولان المعروف ههنا عدم كون

وهذا قال كما سبق

الهيئة التركيبية لفظا والاعتراض هنا بالافرادية بخلاف ما قلنا
ولان تحقيق هذا وتيقنه يحتاج الى ما سبق ولذا احاله اليه
بقوله كما سبق قوله وفساد جعل الحركات هذا مما عرف فيما سبق
ايضا فالاولى تقديمه على قوله فيما سبق كما قيل لكن يمكن ان يقال
انه لم يصرح بسبقه لكونه اظهر لانه المذكور اصالة واولا بخلاف
الاول قوله فالحق فيه التفصيل واطلاق الفريقين باطل قوله ان
كانت مطردة فى الدلالة على معنى قوله بان جاز الباء للمصاحبة
فيكون بمعنى مع كما فى دخلت على ثياب السفر قوله مع بقاء الكلمة على
معناها وصيغتها قوله كما فى الصفات اى فى اكثرها والا فينتقض
بنحو ضربة جمع ضارب فانه لا يجوز الانتزاع مع بقاء الكلمة فيكون
كالظلمة او نقول انه لندوره جعله كالمعدوم فلم يتعرض له واشار
باداة التمثيل الى ان هذه التاء غير مختصة بها بل توجد فى بعض
الاسماء كمرأة وتمرة واستخرجة فانه يوجد فى كل منها الاطراد
والانتزاع ويرشدك ايضا الى هذا قوله فيما سبق بل الاولى
احد معنيى التاء فى استخرجة ومعنى صيغة فعلة ولما ثبت الاستقلال
وعدم الجزئية ولا داعى لتنزيلها منزلة الجزء لم يجعل التغير فيما قبلها
بالفتحة وزوالها تغيرا فى الصيغة لما سيجىء فى بحث الجمع ان حال الآخر
لا يعتبر فى الصيغة ولذلك جاز نحو حسنة قوله فكلمة برأسها لا جزء
من مدخولها لوجود دليل الاستقلال وعدم المقتضى للجزئية فمنع
دلالتها مستندا بجواز كونها سببا لدلالة المجموع مكابرة واما
جريان الاعراب عليها فلا يدل على الجزئية لجواز اعطاء اعراب كلمة

لكلمة

لكلمة مجاورة لها ولم يتعرض له مع انه لا بد منه هنا لظهوره مما
سبق فتذكر قوله والا اى وان لم تكن مطردة مع جواز الانتزاع
اما بانتفائهما معا بان وجد معنى زائد على المجرد فى البعض دون
البعض مع عدم جواز الانتزاع كالفعلة بالفتح والكسر والظلمة
وهى ضد النور ولا يقال ظلم بمعناها بل معناه وضع الشيء
فى غير موضعه او بانتفاء احدهما بان جاز الانتزاع ولا يوجد
معنى زائد على المجرد كغلبة فانه يقال غلب بمعناها لكن جواز
اربع حركات متوالية لا يساعد ذلك فيقتصر على الاول بقرينة
قوله كظلمة وفيما ذكرنا من قوله السابق اشارة اليه ايضا فيوافق
قوله وفيما عداهما اجراء لانتفائهما فلو قال وان انتفيا معا
لكان اظهر لكن قصد الامتحان للاذهان فيكون مثل ذلك خارجا
عن القسمين ولم يبينه اعتمادا على انفهامه من قوله ففيهما احتمال
ولما كان فيه احتمال الاستقلال نظرا الى جواز الانتزاع جاز
فيه اربع حركات متوالية فان قيل انه لم يوجد للدلالة فكيف
يتصور كونها كلمة قلت تكون كحروف الزيادة فافهم لكن يجوز
حذف التاء فى الترخيم من غير اشتراط كون المنادى زائدا
على ثلثة يدل على انها كلمة على الاطلاق برأسها تنبه الشارح
على هنا فى هذا البحث ويدل على هذا ايضا جواز اربع حركات
متوالية نحو ضربة جمع ضارب مع عدم جواز الانتزاع مع بقاء
الاطراد قوله والفا التانيث جزآن لانتفائهما معا واما جواز
الانتزاع فى ذكرى وضراء فلكونه نادرا جعل كالمعدوم وسيجيء

فى بحث غير المنصرف قوله لتخلفه فى نحو ضربت لان التاء فيه
كلمة مع انه لا يجوز انتزاعها منه مع بقاء الكلمة اقول التخلف
للضرورة لا يورث ضعفا فيما لا ضرورة فيه فتأمل وقيل و
فيه بحث لانه ان اراد بالبقاء لفظا ففساده ظاهر وكذا ان
اراد به معنى وان اراد هيئة فهيئة ضرب مثلا باقية بعد
انتزاع التاء عنه لان سكون الباء عند اتصالها انما يكون
لمانع وقد عرفته فى علم الصرف فيكون فى حكم العدم فلما ذهب
ذلك المانع عاد الممنوع وان اراد بقاء الهيئة حين الانتزاع
فنحو قائمة كذلك فى ذلك الحين لان قائمة مثلا ان انتزع منه
التاء يكون الميم مفتوحة حين الانتزاع ثم يعرب على ما يقتضيه
العامل وان اراد مجموع ذلك على ما هو الظاهر من اطلاقه
حيث قال مع بقاء الكلمة فلا يخفى عليك ان حال ضرب المنتزع
عنه التاء كحاله قبل اتصالها من كل وجه كما فى قائم وان اراد
غير هذا فعليه البيان وبما اسلفنا فى الضمائر وتاء التانيث
اندفع بحثه فلا تغفل قوله على احوال الفاعل من التكلم والخطاب
والغيبة والتذكير والتانيث من حيث هى نسبة وحالة بينه
وبين الفعل فلا تدل عليها ما لم يتم ذكرهما والا لم تكن حروفا
ومن غفل عن هذا قال من غير اضافتها الى الفاعل فاطال بلا طائل
قوله لزم تقدم الفاعل فى مثل يضرب وتعدده فى البعض نحو
يضربان ويضربون قوله ان غيرت اى ياء النسبة بنية الكلمة التى
دخلت هى عليها واما جعلها مجهولة وضميرها راجعا الى الكلمة

او البنية

او البنية فلا يلائم السباق والسياق فافهم ثم التغيير اما قياسى
مثل نَمَرِيّ بفتح الفاء والعين فى النسبة الى نَمِر بكسر العين ودُئَلِيّ
بضم الفاء وفتح العين فى النسبة الى دُئِل بكسر العين واما غير قياسى
كبِصْرِيّ بكسر الباء فى النسبة الى البَصْرة بالفتح وبَدَوِيّ فى بَدْو والتفصيل
يطلب من الشافية قوله وان لم تغير كبصري وضربي وما ذكره من
الحكم اذا لم ينخلع عنها معنى النسبة واما اذا انخلع فينبغى ان يكون
كلمة كالتاء ان وجد الشرطان كرومي وبُخْتِيّ وجزء ان انتفيا
معا ككرسي واما انتفاء احدهما فلم نجد له مثالا لكن جمع
مدخولها جمع التكسير ومنعه كبخاتي وكراسي بحذف التاء
والياء التى لم ينخلع عنها مع النسبة حيث لا يقال فى تمرة تمارة
وفى بصري بصاري يدلان على الجزئية مطلقا كما قال الشارح
فى بحث غير المنصرف اما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة ككرسي
وبختي فلا نزاع فى جزئيتها فلذا منع جمعاهما لوجود الوزن
فلو لم تكن جزءا لم يمنعا كما اذا دخل عليها ياء النسبة بعد جعلها
علما حيث يقال بخاتي وكراسي بحذف الياء المشددة مع التنوين
لعدم الوزن لم يعتدوا مثل جمالي وكمالي فى النسبة الى جمال و
كمال من صيغة منتهى الجموع والا لزم ان لا يوتى الجمع بهذا الوزن
لوجوده فى المفرد كالفرازنة قوله وكونه بعد الاعراب قيل فيه
حسن اعانة لكون مثل عبد الله علما كلمتين فيناقض قوله
فيما سبق وانما جرى الاعراب فى آخره مع كونه وسط الكلمة و
اقول فى قوله السابق اشارة الى ان محل الاعراب هو الاخر وانما جرى

فی الوسط للضرورة ولا ضرورة فیما نحن فیه فبقی علی الاصل
فلو اعانة فضلا عن حسنها بل احد القولین یتعاضد بالآخر فضلا
ان یتناقضا قوله کلمات للاطراد والانتزاع وقد سبق آنفا انّ
حال الآخر لا یعتبر فی الصیغة قوله راجع الی ما او الی الکلمة بتاویل
انها عبارة عما وضع اختار الاول مع کونه خلاف المتعارف وهو
تقسیم المحدود المقصود دون الحدّ لقربه وعدم احتیاجه الی
التاویل قوله ثمّ نقل الی ما کان فی طرف الکلام فیکون تسمیة
للحال باسم المحلّ قوله غیر جزء منه ولا مستقلّ بنفسه بیان
وتفسیر لما فی طرف الکلام وجانبه او حال منه او من ضمیره وقوله
مستقلّ عطف علی جزء ولا تاکید للنفی احترز بالاول عن المسند
والمسند الیه فانّ کلا منهما جزء منه وداخل فیه ولیس فی جانبه
ثمّ انّ هذا محمول علی الاغلب یرشدك الیه قوله فیما بعد وانّ
الحرف قد یکون جزء منه وبالثانی عن مثل زیدا فی نحو ضربت زیدا
فانه وان کان فی طرف الکلام لکنّه لاستقلاله کانه لیس فی جانبه
ومتعلقا به فلا یلیق التسمیة بالحرف فهذا الوجه لاطراده وعدم
وجوده فی غیره اولی مما ذکره الفاضل الجامی من انّه فی طرف ای فی
جانب مقابل للاسم والفعل حیث یقعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع
فانه یوجد فیهما ایضا لکونهما فی جانب مقابل له وفیما لا یقع عمدة
من الاسماء مثل زیدا فی ضربت زیدا نعم الاطراد فی وجه التسمیة لیس
بواجب لکن وجوده احسن واعذب ویمکن دفع الاول بانهما
لم یسمیا به للتمییز ولم یعکس لوجود وجه التسمیة بغیره فیهما

بخلافه

بخلافه لکن عدم الورود اصلا اولی ثمّ انّه ینبغی ان یحمل قوله
وهو لا یقع علی الاغلب ایضا لکن لیس فی کلامه ما یشعر به
کما فی کلام الشارح وقال الفاضل العصام الاولی حیث لا تدل
علی معنی فی نفسه بخلافهما وجهه انّه لا یرد الثانی وانّه لا یحتاج
الی ان یحمل قوله لا تدل علی الاغلب وانّ ما ذکره یفهم من قول المص
فی هذا المحلّ بخلاف ما ذکره الفاضل الجامی فانّه یتوقف علی بحث
الکلام ولذا قال کما ستعرف لکن بقی الاول فما ذکره التحریر اولی
منه ایضا فافهم قوله لو وجد جنس الدلالة یشیر الی انّ المراد
مطلق الدلالة اعمّ من المطابقیة والتضمنیة والالتزامیة ولا مجال للالتزامیة
کما سیجیء قوله فقط لا بدّ منه کما ستعرفه قوله بخلاف الاسماء
اللازمة دفع لما یرد من انها محتاجة فی الافادة الی ذکر متعلقاتها
ایضا فینتقض الحدّ منعا قوله لکنّ الغرض من وضعه التوصل قال
بعض الکمل ذکر المتعلق یتخصص ویصلح للوصفیة المقصودة به
قوله وسرّ عدم دلالة الحرف الخ واندفع به الایراد بانّ وجوب
ذکر المتعلق لو کان لیحصل الدلالة ویتمّ الفهم لزم ان یصح الحکم
به او علیه بعد ذکره لحصول الدلالة وتمام الفهم به ووجهه انّ
الحکم به او علیه یتوقف علی الملاحظة قصدا بشهادة الوجدان
ولو بمعنی انْ ای مجازا بعلاقة مطلق الشرطیة لکن وجه الاختیار
علی انْ غیر ظاهر قوله بقرینة قسیمه هو قول المص والّا لانه مرکّب
من انْ ولا قوله والّا ای وان لم یکن بمعنی ان بل بمعناه الحقیقی
الّذی هو انتفاء الثانی لانتفاء الاول لزم الخ قوله لاما تقدم

العمدة هو الفاضل العصام فی شرح
الکافیة

اذ للشرط صدر الكلام عند النحوى والتقدم اللفظى يبطله
بخلاف اهل الميزان فان التقدم اللفظي لايبطله عندهم بناء على
ان نظرهم الى المعنى قوله اى وان لم يدل بغيره فقط لم يذكره لانفهامه
مما سبق قوله بان وجد دلالة ما بنفسه اشارة الى ان توجه النفي
الى القيد لا الى المقيد معه قوله ولو تضمنية الواوا لداخلة على لو
وان الوصليتين للحال عند الجمهور وفى قول الشارح فى واخرجت
التقديرى اذ لو وجد المحلى وهو ادنى من التقديرى لقال ولو محلا
اشارة لما اليه تبصر وللعطف على مقدر هو نقيض للمذكور عند
الجزري قيل هو اقيس وفى تقديره المعطوف عليه فى قول المصنف
ولو نسيا فى بحث المفعول به اشارة اليه وللاعتراض عند بعض النحاة
سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعلى الاول تفيد ان
اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثانى تفيد ان المساواة بين
النقيضين وعلى الثالث تفيد ان معنى يتعلق بمعنى الكلام السابق
ويقرره قوله والا اى وان لم يتوجه النفى الى القيد بل الى اصل
الدلالة لم يصر كلمة لكون الوضع الذى يستلزم الدلالة مأخوذا
فى تعريفها قوله فاندفع بتقديرنا بقوله لو وجد جنس الدلالة
له وقوله فقط وقوله بان وجد الخ قوله والنسبة الغير المستقلة
الخ اى النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة الى
فاعل ما وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقي
مستقلا وكذا ذكره الفاضل العصام فالوصف بالاقتران وصف
بصفة الجزء ولما كان الزمان مدلول الهيئة التى ليست بلفظ

وكان نسيا اى منسيا بحذف المفعول به جواز الكلام منقوضا به

كما سيصرح

كما سيصرح به لم يتعرض لكونه مدلولا تضمنيا للفعل وجعلهم اياه
تضمنيا باعتبار ان الهيئة كالجزء منه فالتعبير بالتضمني بطريق
التشبيه فالمطابقي هو مجموع الحدث والنسبة فقط على ما هو الظاهر
من كلامه وقال بعض الكمل والحق ان اللفظ اعنى المادة مع الهيئة
عيسى التبروى
المخصوصة دال على حدث مخصوص وهو المقيد بزمان مخصوص
وان اعتبار الزمان قيدا اوجه من اعتباره جزء اذ وحدة المدلول
انسب بما يكون لفظا واحدا وفصل الفعل من الاسم لا يتوقف
على اعتباره جزء لظهور ان المقيد لا يكون معنى لغير الفعل انتهى
وقال الفاضل العصام اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون
الفاعل فالجاءهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة فى
مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله
صدره ورزقه نصره فنقول ذلك مما الهمنى ربى ان الفعل موضوع
لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما
فى الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المصنف انه لا يناسب جعل هيئة
زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان
النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا
وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلا ولهذا لم يصح تركيب
القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل
لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان
ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا

الوجه لغوا انتهى قوله ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من
مفردين لانها التي حكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير
صدق قضية اخرى والصدق وعدمه انما يتصوران في النسبة
التفصيلية اقول الجواب عن الاول انهم لما راوا انه كلما تبدل المادة
تبدل الحدث بالذات وكلما تبدل الهيئة تبدل الزمان كذلك
تبدل المدلول بتبدلهما لزم بان الاولى دالة على الاول والثانية
على الثاني فافهم ايها الزكي وانه قد يعارض بانه اذا كان للواحد
معنيان يكون نافيه على جعل الزمان مدلول الهيئة لاخرج مدلول
اللفظ الواحد عن الوحدة اذا كان مسلكه في النسبة مسلك الفاضل
العصام على ما هو مقتضى كلامه فافهم وعن الثاني ان الفعل يفهم
منه النسبة اجمالا والتفصيل انما جاء من الهيئة التركيبية لكن
لما لم يكن له بد من ذكر الفاعل فلم ينفك عن الهيئة التركيبية لم يظهر
فهم النسبة الاجمالية بسبب فهم التفصيلية عن الهيئة التركيبية
او نقول انها تفهم منه تفصيلا كما تفهم من الهيئة التركيبية
لكن لها فائدة اخرى هي ربط الاجزاء فلما حصل الاولى منه بقي لها
الثانية كاللزوم في لفظة الله عند مقارنتها بحرف النداء فلو لغوية
وسيجي من الشارح ان الامارة قد تتخلف والاتفاق محمول على غير
الفعل لئلا يعارض الاجماعات وقوله على وجه يكون مستعدا
لان ينسب الى شيء اقول كل حدث مستعد لان ينسب الى شيء
مع انه لا يلزم ذكر الفاعل ولو سلم اختصاصه بالفعل فالاستعداد
لا يلزمه الاسناد بالفعل حتى يلزم ذكر الفاعل وقوله لئلا يكون

احضاره

احضاره على هذا الوجه لغوا اقول انما يكون لغوا لو زال الاستعداد
ولم يصلح لان يسند الى شيء اصلا نعم هذا يفيد الاولوية
لا الوجوب وهو المدعى فلذا لم يعتد به النحرير ولم يعدل عن
عن مسلك الجمهور قوله لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته
على معنى تضمني غير مستقل قوله مع صدقه على الفعل لدلالته
على معنى تضمني غير مستقل بسبب غيره وهو النسبة الى فاعل معين
قوله ولا مجال للالتزامية التي هي الدلالة على الخارج اللازم
لان المراد هنا الدلالة المعتبرة في مفهوم المقسم وهي الدلالة
على معنى فيه وذاتي له كما سبق قوله وان اراد اعم وهو المراد
ولكن يندفع ما لزم بقوله فقط قوله ولكن في قرينة الحصر
بقوله فقط خفاء لا يطلع عليها وسيجيء في الحاشية ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة قوله اي ما وضع مفردا لم يرجع
الضمير الى المعنى كما هو راي الفاضل الجامي [illegible] الظاهر
لا سيما في عبارة المصنف لعدم ذكره فيها صريحا قوله
او موضوعا هذا لا يصح على تاويل الجامي الا بتقدير الصلة او موضوعا
له او بجعله حالا من دال له قوله اي لو دل على اقتران معناه التضمني
وضعا اي اقتران وضع او دلالة وضع عليه يعني ان الاقتران
صفة المعنى حقيقة لكن وصف به اللفظ هنا فاريد دلالته عليه
هذا اصل ذكره ابن الحاجب في بحث الحال من ايضاح المفصل و
فائدته التنبيه على ان كونه وصفا له بحسب دلالة اللفظ عليه
لا بحسب الواقع فالمعنى لو دل على معنى تضمني مقترن باحدها

بحسب دلالته عليهما والا فالاقتران ليس مما وضع له الفعل و
لا بجزئه حتى يدل عليه **قوله** لو اقترن معناه اى المعنى المدلول عليه بنفسه
فى الفهم عنه اى حين يفهم ذلك المعنى عنه يفهم احد الازمنة ايضا
مقارنا له وخرج بقوله فى الفهم عنه ما اقترن معناه باحدها
فى الواقع لا فى الفهم كالمصادر وما اقترن بحسب الفهم لكن من
لفظين كضارب امس والان او غدا فان قيل لا حاجة الى قوله فى
الفهم عنه لاغناء قول المصنف وضعا عنه قلت هذا ممنوع لان
المراد باقتران المعنى بحسب الوضع اقترانه فى نظر الواضع وذلك
لا يستلزم ان لا يحتمل ما هو بحسب الواقع فافهم **قوله** بمعنى احد
الازمنة لم يوجد فى كلام الفاضل الجامى لفظ معنى ولم يظهر لى
وجه ذكره وكذا قوله والذهن وعدم ذكر قوله عنه مع انه لا بد
منه كما اشرنا اليه فافهم **قوله** بان اشتمل الخ بيان للاقتران
الوضعى على هذا الوجه فلا يرد مثل ضارب امس والان وغدا
فان اقتران ضارب بدلالة احد الازمنة او دلالة ليس بحسب الوضع
قوله وهو اظهر فهما الخ اما الاول فلعدم صرف الاقتران او
ضميره عن الظاهر كما صرف الاول الاول والثانى الثانى واما
الثانى فلان فيه حذف المضاف فقط بخلاف ما ذكره الفاضلان
فان فيه تكلفات كما اشرنا اليه واما الثالث فلان فيه بيان
ان فصل الفعل من الاسم بدلالته على احد الازمنة بهيئته بخلاف
ما ذكراه فانه وان فهم منه ان فصله من الاسم بدلالته عليه لكن
لم يفهم ان دلالته عليه بهيئته وهو المراد قيل وههنا وجه آخر

وهو

وهو لو اقترن بنفسه معنى باحدها وهذا الى واقول قوله معنى
تمييز بمعنى الفاعل فلو قدر قولنا فى الفهم عنه يكون فى المآل
ما ذكره الفاضل الجامى بعينه وان لم يقدر ينتقض التعريف بما
خرج به فما ذكره فى حاشيته من قوله وهو اظهر فهما واقل تكلفا
واقرب للمراد ينبئ عن عدم فهمه للمراد لانه بعد تسليم كونه وجها
آخر وعدم فساده لم يوجد فيما قاله ما ذكرنا من وجه الاقربية
فى قول التحرير **قوله** اصلا اى لا وضعا ولا عقلا ولا استعمالا
هذا مع قطع النظر عن التحقيق الآتى فلا تغفل **قوله** كعسى ورد
بانه لا انسلاخ فيه فانه يدل على قبل التكلم ولكن لا يعتبر منقطعا
وقت التكلم لئلا ينقلب الرجاء الى اليأس وعدم الانقطاع لا ينافى
القصد الى الزمان الفعلى ضمنا وكذا باب نعم قصد به الاستمرار
مبالغة فى معنى المدح والذم وذلك القصد لا ينافى الاقتران
باحد الازمنة فى ضمن الاستمرار هذا كلام الراد وكذا قوله بعت
فان الشارع وان جعله للانشاء لكن لم يسقط منه معنى الاخبار
بالكلية كذا قيل لكن فيه كلام مذكور فى الاصول لا سيما فى
اصول ابن كمال الكامل **قوله** ويمكن رده لما قيل بانه ليس المقصود
من زيادة وضعا دخول هذه الافعال بل لو لم يزد واكتفى بمطلق
الاقتران لدخل هذه الافعال ايضا بل المقصود منها خروج ما
سيأتى ولما كان هذه الدلالة لكونها باعتبار اللزوم العقلى
خفية لا سيما على المبتدى ولذا كانت غير معتبرة عندهم اشار الى
ضعف الرد بلفظ الامكان لكن التعرض له ليجرى فى ذهن الطالب

عليه قوله اذ الانشاء احداث مالم يكن فلا بدّ من زمان يقع فيه
الحدث وهو الحال او الاستقبال على ما هو مقتضى العقل قوله
منقولة عن المصادر فى الاستعمال الى معان الافعال لانه لا يفهم
منها الالفاظ بل معان هى معان الافعال فحذف المضاف ايجازا
كما سيصرّح به الشارح قال بعض الكمّل منقولة الى الفاظها والمقترن
باحد الازمنة هو مدلول مسمّياتها لا مدلولها واجاب عن
عدم انفهام الالفاظ منها بانه يجوز ان يكون ذلك بطريق التوسّع
بترك ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى الفعل هذا كلامه
ويفهم منه الجواب عن الردّ بانّ نزال مثلا معدول عن انزل
والمعدول والمعدول عنه لا بدّ ان يتّحدا فى المعنى وهما غير متّحدين
فيه على هذا التقدير اذ معنى نزال ح لفظ انزل وليس هذا معنى
انزل ثمّ قال وليس هذا ابعد من وضع صيغة ليست من صيغ الفعل
لمعنى الفعل بالذات مع انّ التسمية باسم الفعل يؤيّد كونه علم اللفظ
ثمّ قال بل الحق انّ اسم الفعل بمعنى المصدر المؤكّد المنصوب
بالامر او الماضى الناءب منابا احدهما محذوفا فافاد معنى ما ناب
عنه فظنّ انّ اسم الفعل بمعنى الفعل نفسه فقيل هو ما كان بمعنى
الامر او الماضى وستسمع انّ وضعه للايجاز مع التوكيد والمبالغة
وذا بان يكون اسم المصدر المؤكّد الناءب عن الفعل قوله و
الظروف وهذه وان خرجت عن حدّ الفعل بقوله وضعا لكنها
لم تدخل فى حدّ الاسم لكونها مركّبة فى اصل الوضع فعدّهم من اسماء
الافعال محمول على التغليب فافهم قوله بغلبة الاستعمال بحيث

تحتاج

قال رويد مثلا اسم لامهل والامر مدلوله امهل لا المدلول رويد منه

قال فى الحاشية ان قياس صيرورة الفعل اسما كرنة يقتضى صيرورة اسم الفعل بالنقل الى معنى الفعل فالمخلص بالنقل فعلا بالنقل الى معنى الفعل منه فى جعله علم اللفظ منه

تحتاج ارادة غيره الى القرينة قوله انهما فى الحال حقيقة فيكونان
مقترنين بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال فلا يخرجان بزيادة
وضعا فينتقض بهما الحدّ منعا قوله والتبادر اى تبادر الحال منهما
بلا قرينة من امارات الحقيقة قوله انّ معنى فى الحال وفى الاستقبال
فى الكائن فيهما فيكون فى الحال وفى الاستقبال من قبيل ذكر المحل
وارادة الحال قوله والامارة قد تتخلّف جواب عن قوله والتبادر
من اماراتها يعنى انّ الامارة لكونها ظنّيّة قد تتخلّف كالسحاب امارة
للمطر لكن قد يوجد بدون المطر قوله انّ اشتراط الحال بدلالة العقل
لا بغلبة الاستعمال كما قيل قوله لا يصدق على المعدوم بل على الموجود
ولا بدّ له من زمان يقع فيه اعتبره العقل زمان الحال قوله وانّ
جميع الاسماء فلا وجه لتخصيص اسمى الفاعل والمفعول بالذكر على
ما قيل ثمّ المراد به ما عدا لفظ الماضى ونحوه ممّا يكون المفهوم منه
مقابلا لما فى الحال فانه وان دلّ على زمان بحسب العقل كما هو رأى ابن
الحاجب لكن لا يدلّ على زمان الحال كما سيجئ قوله لاقتضاء مفهوماتها
الوقوع فى الحال قوله واما فى الماضى المنقطع احترز به المستمر
فانّ استعمالها فيه حقيقة بلا خفاء ولا اختلاف فانه يشمل الحال
فتكون مستعملة فيه ضمنا قوله ففيه خفاء واختلاف حقيقة من
جهة انه استعمال فى الموجود فى الجملة ومجاز من جهة انه استعمال
فى المعدوم فى الحال فيكون كالاستعمال فى الاستقبال قوله فى بعضها
هذا سهو من القلم لانّ الظاهر من الحلّ والتحقيق كون عدم الدلالة
بحسب الوضع على الزمان وفهمه عقلا او استعمالا موجودا فى جميع

الاسماء لانّ هذا الفهم موجود فى البعض دون البعض كما يوهم
هذه العبارة وعلى تقدير وجوده ينبغى ان يذكره ثانيا قبل قوله اكتما
ويذكو الواو بدل او فافهم قوله عقلا كما فى الحال واستعمالا كما فى
الاستقبال قوله نحو الصبوح اى المشروب اول النهار والعبوق اي
المشروب آخر النهار فانهما وان كانا مقترنين وضعا بزمان
لكن ليس هذا الزمان باحد الازمنة على التعيين بل يحتمل كلا منها قوله
لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع يعنى انّ المضارع مشترك على
ما هو الاصحّ كما سيصرح به لكن لا اشتراك فى اصل الوضع بل هو
عارض فى الاستعمال فيقترن فى اصل الوضع صريحا قوله ولو سلّم
الاشتراك اى فى اصل الوضع فالدالّ على اثنين دالّ على واحد
منهما ضمنا فالاقتران اعمّ منهما واما اذا لم يكن مشتركا اصلا
بل كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا فلا اشكال اصلا
قوله اذا لم يرد بهما الزمانان واما اذا اريدا بهما فلا اشكال
اذ يخرجان بما خرج به مثل امس وفيه انه اذا لم يرد بهما الزمانان
فلا يلزم ان يراد بهما الحدث الذى ورد به الاشكال بل يحتمل
ان يراد بهما نوعان من اللفظ مثل ضرب ماض ويضرب مستقبل
فلا اشكال ح ايضا لانّ الاقتران انما يكون لمدلول مسماها
لا لمدلولهما فيخرجان بما خرج به مثل رجل فلو قال اذا اريد بهما
الحدث لكان اولى واسلم فافهم قوله فاذا قيل للفعل اى للحدث
لانه به يرد الاشكال كما اشرنا قوله فالمعنى مستقبل زمانه او
ماض زمانه فيكون فى المآل كالذى اريد به الزمان فيخرج بما

خرج

خرج به قوله ان دلالتهما على الزمان من حيث المعقول يعنى ان
الماضى والمستقبل اذا اريد بهما الحدث يكون معنى الاول قام به المضى
ومعنى الثانى الحدث الذى وقع عليه او قام به الاستقبال فلا يدخل
فى مفهومهما الزمان بل يدلان عليه عقلا كالمضى والاستقبال فيخرجان
بقوله وضعا ثم المراد بالزمان المدلول عليه عقلا ما يقابل الحال
كما اشرنا اليه قوله ونحوه كالسلف والخلف والتقدم والتأخر
قوله مضى من الزمان من بمعنى فى كقوله تعالى من يوم الجمعة يعنى
انه لا يلزم ان يكون مدلوله حدثا كما لا يلزم ان يكون مضيه فى
الزمان كما يشعر به كلام ابن الحاجب بل يعم لكل ماض اى سابق
حدثا كان او غيره فى الزمان او فى المكان فلا يدل على الزمان
بحسب العقل ايضا لعدم الاستلزام بل بحسب الاستعمال لكن
هذا مع قطع النظر عن التحقيق السابق فافهم قوله نحو مضى فى
الارض كتب فى الحاشية الوجه ان يقول نحو فلان ماض فى الارض
هذا كلامه لان الكلام فى لفظ الماضى ويظهر انه مستعمل فى الذات
لا فى الحدث بخلاف عبارة الرضى قوله بخلافهما يعنى انهما كما يطلقان
على الذات يطلقان على الحدث فيرد ان الحدث منتقض بهما
منعا لانهما مقترنان بالزمان فيحتاج الى الجواب بانهما غير مقترنين
وضعا بل استعمالا وهو غير معتبر بخلاف الحال فانه لما لم يقل
ضرب حال لم يرد به النقض حتى احتيج الى دفعه بان حاله
كحال الماضى بل لا يصح هذا القول فافهم قوله لئلا يخرج نحو
نعم وبئس مما انسلخ من الزمان من نحو عسى وبعث فانه

وجد فيه دلالة تامة بنفسه والاقتران فى الوضع الاول بدلالة
احد الازمنة او دالة لكن جرد فى الوضع الثانى عن الزمان
قوله ونحو ليس كتب فى الحاشية اعلم ان فى الافعال الناقصة مذهبين
الاول انسلاخها من الحدث وتمحضها للزمان فلذا سميت ناقصة
والثانى عدم الانسلاخ وكلام الشارح مبنى على الاول و
اما الكون فصدد من التام لا من الناقص على الاول ونقصانها
على الثانى لعدم تمامها بالفاعل انتهى قوله ولا يدخل اسماء الافعال
فانها وان وجد فيها دلالة تامة بنفسها والاقتران بالدلالة و
الدال فى الوضع الثانى لكن لم يوجد الاقتران المذكور فى الوضع
الاول الذى هو المراد قوله فان الوضع فيها متعدد لتحقق امارة
الوضع فى كل منها نظرا الى المعنى الثانى وهى فهم المعنى بلا قرينة
ولذكر الوضع فى تعريف كل منها والجواب عن الاول ما سبق
من ان الامارة قد تخلف عن الثانى ان ذكر الوضع فى غير تعريف
اسماء الافعال مسلم لكن اللازم ليس بصلة له بل للغرض كما صرح
به الشارح فى تعريف الافعال الناقصة والافعال المقاربة نوع
منها ولذا لم يعرفها المصنف صرح به ايضا فيكون اللازم فى تعريفها
فى عبارة ابن الحاجب كذلك كما يشعر به الفاضل الجامى وقس عليه
ما فى تعريف افعال المدح والذم فلا يكون المعنى موضوعا له و
اما تعريف اسماء الافعال فالوضع غير مذكور فيه قال الفاضل
العصام لم يقل ما وضع لمعنى كما فى تعريف المضمر واسماء الاشارة
لان دلالتها على هذه المعانى ليست بحسب اصل الوضع ولذا

خرجت

خرجت عن تعريف الفعل انتهى قوله فيلزم نحو يزيد علما مما
نقل من الفعل وجعل علما مثل شمر ويشكر فانه يصدق عليه انه
وجد فيه دلالة تامة بنفسه والاقتران بدلالة احد الازمنة
او دالة فى الوضع الاول فينتقض حد الفعل منعا وحد الاسم
جمعا واما اذا اعتبر كل من الوضعين مستقلا فلا يلزم كما يذكره
قال الفاضل العصام فى دفعه ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل
هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى
لانه لم يكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى ولم يعتد به الشارح
مع انه على هذا لا يرد ما اورده عليهم بقوله يجى الخ لانه لا تمشية
له فى مسلكه فى تأويل الاقتران بل فى مسلك الفاضل الجامى على ان
هذا غير متمش فى مثل ليس على مسلك الفاضل الجامى ايضا فافهم
قوله ويمكن الخ فى الحاشية اشار بلفظ الامكان فى الوضعين
الى الضعف لعدم تمشيها فى دونك وعليك ونحوهما لاختلاف
الحقيقة فى الوضعين فى الاول ليست بكلمة وفى الثانى اسم ومع هذا
اعتبر الوضع الاول من وجه حتى لم يصر فعلا ولم يعتبر من وجه
آخر حتى غير حكمه فصار اسما انتهى ويمكن ان يقال انه لم يصرح باسماء
عدهم من الاسماء على وجه التغليب فظهر بهذا وبما قررنا ان فى
كلام الشارح اشارة الى ان الراجح عنده هو القول الاول لاول
الشراح فلا يرد انه التزم فى صدر الكتاب ان لا ينقل الاقوال
بلا ترجيح وقد نقل هنا بدونه بل انجز وعده بقوله ومشتملا
على رموز خفية فتنبه قوله والكلمة جنس الخ دفع لما انه لا اختلاف

يعنى انه يخرج من تعريف الفعل ويدخل فى تعريف الاسم على ما ذهب اليه الجامى ايضا منه

فان الوضع الاول ... فى الوضع الثانى ... منه

فی الحقیقة لان مثل یزید فی کل من الوضعین کلمة وهی حقیقة و
حاصل الدفع انها جنس وما تحتها انواع فیکون من مختلفی الحقیقة
بالفعلیة والاسمیة فی کل منهما **قوله** مع تحقق النقلین الصواب
الافراد الا ان یحمل علی التغلیب ویجعل قوله والوضعین عطف تفسیر
قوله بسبب المناسبة والشرکة اذ فی اسماء الافعال یوجد فی کل من
الوضعین الحدث لکن فی الوضع الثانی یوجد الزمان ایضا وفی مثل
نعم وبئس یوجد فی کل منهما الحدث ایضا لکن فی الاول مع الزمان
وفی الثانی بدونه وکذا مثل لیس اذ یوجد فیه فی کل منهما الزمان
لکن فی الاول مع الحدث وفی الثانی بدونه **قوله** ولو قال المص
لو وزنه علی زمان ای لو دل وزنه الاصلی لانه المتبادر للاصالة
ولا حاجة الی ذکر الوضع لان المتبادر من الدلالة التی وصف بها
الکلمة ما تکون الکلمة کلمة بها وهی الوضعیة کذا ذکره الفاضل العصام
قوله لکان اخصر واظهر الخ اما الاول فظاهر واما الثانی فلعدم
احتیاجه الی التاویل کما فی قول المص واما الثالث فلانه خرج منه
دفعة ما خرج من قول المص تدریجا کما بینه الشارح ولانه لا یرد
اقوی الاشکال بمثل الماضی والمستقبل اصلا حتی یحتاج الی جواب
الشیخین واما الرابع فلانه یدخل فیه الافعال المنسلخة مع الغیر
المنسلخة دفعة فان کلا من اوزانها الاصلیة یدل علی الزمان وان
لم یرد فی الاستعمال وعلی هذا لا حاجة لتقیید الوضع بالاولی علی
رای الشراح فی اسماء الافعال وفی مثل لیس بل فی الافعال المنسلخة
من الزمان فقط فافهم ویخرج منه مثل یزید علما فان وزنه باعتبار

الوضع

الوضع العلمی لا یدل علی الزمان لان واضع العلم لم یضعه للزمان
والدلالة تابعة له **قوله** بناء بالرفع او النصب ای هذا التفسیر او
فسرناه کذلک بناء علی حق المبتدأ مع ما یتعلق به وان تاخر فی الذکر
وقدم الخبر للتنبیه من اول الامر علی البعضیة ولیس التقدیم للحصر کما
توهم والا لما ذکره الفاضل العصام **قوله** کقولهم السکنجبین هذا
تمثیل بمجرد دخول الواو علی الجزء مع قطع النظر عن کون العطف
علی الخبر لان الظاهر من کلام الشارح کون قوله ومما خص به
خبرا علی هذا التقدیر ایضا کما یفیده صریح کلام الفاضل العصام
نعم قد جوز البعض کونه مبتدأ مستدلا بقول صاحب الکشاف
فی قوله تعا ومن الناس من یقول امنا **قوله** والا ای وان لم یکن
احد الامرین مرادا ولم یکن من للتبعیض فلا دلیل علی بعضیة المجموع
بل علی بعضیة کل واحد منه علی تقدیر کون من للتبعیض وحده وعلی
تقدیر عدمه ایضا فلا دلیل علیها ایضا وان حصلت من مشاهدة
ما ذکر **قوله** ولا یوجد فی غیره النفی راجع الی القید فیکون ما له
ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره فیکون تفسیرا لکلام معنی الاختصاص
اعنی الایجابی والسلبی فقط کما توهم البعض ذکره الفاضل العصام
قوله اما شاملة لجمیع افرادها ولا والمذکور هنا من القسم الثانی
قوله والحد لا یکون الا شاملا لکونه من الذاتیات **قوله**
والمبتدی ینتفع بها اکثر منه لان تمییز الافراد بها اوضح من
تمییزها به لکنه اشرف لکونه من الذاتیات وانفع لافادته التمییز
الذاتی لکن یختص بانتفاعه خواص الخواص من ذوی الانتباه

وما لیست بـ [illegible] الاوفق منه

قال الشارح فى الحاشية بل نقول لما كان بحث النحاة من الالفاظ
من حيث الصورة والاعراب جعلوا الخواص اللفظية اصلا و
مقدما على الحد والمعنوية واتبعوهما لها الا يرى ان الكاف وعن
لا يظهر لهما فرق فى المعنى بين كونهما اسمين وحرفين ولكن لما وجدوا
حرف الجر داخلا عليهما وهو من خواص الاسم جعلوهما اسمين
وقدروا ان معنييهما ح مستقلان ملحوظان قصدا لئلا يختل
حد الاسم والحرف وكذا لما وجدوا ما يدخل عليه التنوين جعلوه
اسما دون باء المصاحبة وقدروا الاستقلال فى معنى مع و
لما لم يجدوا فى اسماء الافعال خواص الافعال بل وجدوا فى بعضها
تنوينا وفى بعضها كسرا حكموا عليها بالاسمية والنقل وان كان
فى بعضها فى غاية البعد كفعالِ ولما وجدوا فى نعم وبئس وليس و
نحوها خواص الافعال جعلوها افعالا وقدروا فيها النقل عن
معان اصلية يوجد فيها الحدث والزمان كل ذلك ترجيح للخاصة
على الحد وجعلها اصلا له وجعله فرعا وتبعا لها ولم يجعلوا على
العكس لوجهين احدهما ما مر من كون بحثهم من حيث الصورة
فالصوري احق ان يجعل اصلا من المعنوي وثانيهما اختلال
الغرض واختلاط الاحكام وانما احتاجوا الى التقدير لعدم
وجود المعنى المشترك بين المقدرات والمحققات المانع من الاطراد
فلزم التقدير ليكون الحد جامعا ومن هذا القبيل تقديرهم العدل
فى عمر والعلمية فى اسامة ليكون الحد بما فيه علتان جامعا وكل ذلك
لتسهيل الضبط وتيسير الحفظ انتهى **قوله** اذ يصدق تعريف الخاصة

عليها

عليها فان قلت تعريفها لا يصدق عليها لانها من الامور المقارنة
له لا من الامور الموجودة فيه فلا بد من الدخول ليأمن من النقض
الذى ذكره فى الحاشية الآتية فى بحث الاسم قلت لا امن منه بذكره
ايضا لانه لكونه صفة الداخل لا يوجد فى الفعل بل يوجد فيه لازمه
وهو كونه مدخولا عليه واحد التأويلين ليس اولى من الآخر فافهم
قوله فعدم التحقق ممنوع هذا لو اريد به الحدث المطلق واما لو اريد
به الحدث الفعلى فلا منع **قوله** وذا لم يعرف الا من الاختصاص
الحصر ممنوع لجواز ان يعرف ذا بالاستقراء كنفس الاختصاص وبعد
ما عرف به جعل وجها لنفس الاختصاص المعلوم به ايضا فلا دور
ولو سلم فاللازم ممنوع لجواز ان يعرف الاختصاص بالاستقراء
وجعل المعروف بالاختصاص وجها لنفسه لا يعلمه **قوله** الاستقراء
ليس الا ان كان المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص كما يقتضيه
قوله فيلزم الدور وقوله فكيف يعرف الاختصاص فكون الاستقراء
وجها ظاهر وان كان المراد ما يقتضيه ويوجبه كما هو الظاهر
من قوله وجه الاختصاص قصد الاختصار ومن قوله يفيد الاولوية
لا الامتناع فلا فيا وقال كلامه بان الوجه لا يتم ولا يعرف الا
بالاستقراء ففيه اشارة الى ما ذكرنا من الجواب وتنبيه على قصورهم
بانهما لم يذكرا ما يشعر بذلك فاحفظه ينفعك فى مواضع شتى **قوله**
قيل الاختصاص الجزم به قائله الشيخ الرضى ووجهه انه لما حط
اعراب الفرع عن اعراب الاصل جعل ما هو الاصل فى البناء اعرابا
له وهو السكون وحذف النون والآخر منزل منزلته **قوله**

كما ولا فانّ عملهما من حيث هو عملهما مختصّ بالاسم غير موجود في
الفعل مع انّهما يدخلان عليهما فيجوز ان يدخل الجوازم عليهما مع انّ
عملها مختصّ بالفعل ويمكن ان يقال انّ عملهما بالمشابهة الّتي اتّفقت
عند دخولهما على الفعل فينعزلان عن العمل والجوازم ليست كذلك
فالقياس مع الفارق لكن هذا كلام على السّند الخاصّ وهو غير مقبول
عند المناظرين على انّه يمكن ان يقال يجوز ان يكون عملهما مشروطا
بدخولها على الفعل فلا تعمل في الاسم على تقدير دخولها عليه لانتفاء
شرط عملها فالقياس مع الجامع **قوله** وقيل قائله الفاضل الهندي
والمولى الجامي **قوله** وما فيه من البحث والصّواب في وجه الاختصاص
وهو الاستقراء مرّ والجواب عنه والصّواب ايضا مرّ فلا تغفل
قوله ممنوع لامكان وجوده في الاسم ايضا كما سيجيء **قوله** فغير مفيد
اي فمسلّم ولكن غير مفيد للمطلوب وهو الاختصاص لانّ المفيد
له عدم الوجود في الغير اصلا لا مدلولا فقط **قوله** ادعى اي
اشدّ اقتضاء للوجود من الدلالة فيكون وجودهما في الاسم اولى
منه في الفعل **قوله** الا ترى الى قولك ضربني زيدا غدا مرادفانّ
اقتضاءه عند قصد الاستقبال به لان يقترن بما يفيده كغد اشدّ
من اقتضاء يضرب له لدلالة الثّاني عليه ولو احتمالا دون
الاوّل ولو قيل لانّ المعلوم من الموارد انّهما لتخصيص الحدث الفعلي
بالاستقبال فلا يدخلان الّا على الفعل لم يرد عليه ما اورده
قوله على رأي اي على رأي الشيخ عبد القاهر متعلّق بما فهم من قوله
والضّاربه من معنى التّمثيل لا ببعمّ حتّى يرد انّه فصل بينهما بالمثالين

ولو قدم

ولو قدّم مثال الاسم مع ما يتعلّق به على مثال الفعل او اخّر معه
عن مثال الحرف لكان اولى **قوله** وعن المجرور يعني لو لم يقل المرفوع لشمل
قوله البارز المتّصل المجرور كما شمل المنصوب فلا يصحّ الحكم بانّه
ممّا خصّ به لاستلزامه جعل ما ليس من خواصّه بل لا يوجد فيه اصلا من
خواصّه فافهم ولا تلتفت الى قول من قال فيه انّه لا احتمال له بل
هو ممتنع والاحتراز ليس ممّا ينبغي **قوله** فانّه لا يوجد في الفعل
فضلا عن ان يكون ممّا خصّ به **قوله** قصدا للاختصار فيما يكثر
استعماله يعني حطّ الفرع عن الاصل حذرا عن تساويهما
بمنع هذا الضمير عن الاوّل والاختصاص بالثّاني وخصّ هذا
بالمنع والاختصاص لاختصاره بالنّسبة الى المنفصل وكثرة استعمال
الفعل بالنّسبة الى الاسم الّذي هو فرع له في العمل لا بالنّسبة الى
مطلق لانّه اكثر بلا شبهة لانّه يستعمل بدون الفعل وهو بخلافه
ثمّ انّ القصد لكونه قلبيّا لا يعرف به الاختصاص بل بوجبه ويقتضيه
لكن لا يطّلع عليه الّا بالاستقراء تنبّه تذكّر **قوله** في الاصل
ولو حرّكت لعارض كضربتا لم يقل مطلقا بمعنى حقيقة او حكما
للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه بلا قرينة ظاهرة
بخلاف الاصل فانّه يوجد في المثالين حقيقة **قوله** اظهر و
اخصر امّا الاوّل فلانّه لكونه اشهر ادلّ على المراد كالمسند
وامّا الثّاني فلزوال المدّ وسقوط الهمزة ومن غفل قال ما قال
قوله والتّاويل البعيد الّذي يذكره في الحاشية الآتية في بحث
الصّفة **قوله** قصدوا تمييز الاسم الّذي يكون التّاء فيه

لتأنيث المسند اليه وهو الصّفة وما فى حكمها وأمّا السّاكن فلا حاجة
فيه الى التميز بل انّما حرّكت فيه ليكونا فى الاسم على وتيرة واحدة
قوله والفعل لثقله بسبب اتّصال الضّمير المرفوع البارز الّذى هو
كالجزء منه وأمّا الثّقل المعنويّ فمشترك بينه وبين الصّفة فانّه
كما يدلّ الاوّل على الحدث والنّسبة والزّمان كذلك الثّانى يدلّ على
الذّات والحدث والنّسبة فافهم قوله احقّ بالسّكون والاسم
لخفّته بانتفاء الاتّصال المذكور ولقلّة استعماله احقّ بالحركة
ولك ان تقول انّما حرّك فى الاسم لانّه محلّ الاعراب بخلاف ما
فى الفعل قوله من السّمو لا من الوسم كما قيل لانّ تريده جمعه
على اسماء وتصغيره على سميّ قوله لغلبتها وشهرتها قد نبّه فيما
سبق انّ الشّهرة لا تصلح ان تكون قرينة للمبتدى فهذا التصحيح كلام
المص مهما امكن اقتداء للشّرّاح لانّه مرضيّ عنده قوله وجواب
لو ولو قدّم على الابتداء لكان اسلم من الاشتباه قوله من كون
حرف التّعريف هو اللام السّاكنة فقط لكن فيها اشعار ايضا
بانّ الخاصّة هي اللام وحده وليس كذلك قال بعض الكمّل قوله
الاشعار مسلّم لكن لا ضير فيه وقوله ليس كذلك ممنوع لانّ الهمزة
انّما زيدت لتعذّر الابتداء بالسّاكن ولذلك تسقط فى الوصل
وتوجد بدونها فلا يكون لها مدخل فى الخاصّية قوله من كونهما اى
كونه ايّاهما بقرينة السّباق وكذا قوله من كون الهمزة قوله مع كونه
قاصرا لانّه غير متمشّ ولا فى الفعل الّذى لا يقع خبرا قوله
يفيد الاولويّة اى اولويّة عدم دخولها على الفعل لا امتناع دخولها

اذ لا يجب

اذ لا يجب تنكير الخبر فلا يفيد الاختصاص قوله وقيل قائله عصام
الدّين قوله فيه انّ اللّزوم ممنوع ويمكن دفعه بانّ المراد لزوم التقابل
فى النّوع لا فى الافراد فيكون المراد بقوله فى الفعل نوعه وسيجئ له نظير فى كلام
الشّارح فى بحث الاضافة فلا تغفل قوله كيف الخ كتب فى الحاشية
هذا السّند والسّؤال والجواب على ما اختاره الرّضى من عدم اختصاص
تنوين التّنكير بالصّوت واسم الفعل حيث قال وانا لا ادرى منعا
من ان يكون تنوين واحد للتّمكّن والتّنكير معا فربّ حرف يفيد فائدتين
كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التّنوين فى رجل
يفيد التّنكير ايضا فاذا سمّيت بالاسم تمحّض للتّمكّن انتهى وأمّا على
مذهب الاختصاص فلا تعاقب بين العلامتين اصلا اذ ما عداهما
لا يدخله تنوين التّنكير وما دخله منهما لا يدخله اللّام لا يقال و
الغاق فعلى هذا المذهب يجب حذف ويا رجلا والسّؤال والجواب
ويجب استبدال افضل برجل انتهى لانّ فائدة تخصيص عدم
دخوله بمثله انّما تظهر على المذهب الاوّل لا على هذا المذهب على
انّه يوهم انّ عدم الدّخول عليه لمنع صرفه وليس كذلك لانّه لو كان
منصرفا لا يدخل عليه ايضا قوله وقيل انّها لتعيين المعنى المطابقيّ
المستقلّ قائله المولى الجامى لكنّ المطابقيّ مؤخّر فى كلامه والشّارح
لمّا اراد البحث عنه دون المستقلّ قدّمه اهتماما قوله وان كان
فيه شبهة حاصله انّ المراد به ما يكون مطابقيّا فى الجملة
سواء كان فيه شبهة اولا ووجهها انّه يتوقّف على كون
المجاز موضوعا بالنّوع والوضع فى تعريفه شاملا له وقد سبق

ان هذا استعمال لا وضع ولهذا ذهب الاكثرون الى ان دلالة المجاز
تضمن او التزام كما صرح فى التلويح فان النفس عند سماع اللفظ
تنتقل منه الى الموضوع له فتفهم فى ضمنه جزؤه و بواسطته لازمه
دون ارادته منه بواسطته ودلالتا التضمن والالتزام هما
الاوليان لا الاخيرتان ومن لم يجعلها تضمنا او التزاما لم يفرق بين
الدلالة والارادة مع ان بينهما بونا بعيدا ثم الظاهر من كلام
الشارح ان المصرحين هم الجميع وليس كذلك كما صرح فى المطول
فلو قال وان كان فيه اختلاف لكان اوجه قوله من حيث ذاتهما
مستقلين مع قطع النظر عن كونهما قيدي الذات فعدم الحظ مسلم
لكنهما ح ليستا بمدلولتي الصفة قوله وان اراد من حيث هما قيدا
الذات فيكونا مدلولي الصفة لكن عدم الحظ ممنوع قوله ليس للذات
المجردة حتى لا يكون للحسن ونسبته حظ منه قوله بل للذات المنسوب
اليه الحسن فللحسن ونسبته حظ منه فيكون اللازم فى الصفة لتعيين
المعنى المطابقي لا للتضمني كما زعم الراد قوله نعم يرد عليه مثل ما مر
ويدفع بمثل ما مر ايضا من ان الاشتراط عرف من الاستقراء فلا مضرة
فى معرفة الاختصاص منه على انه يجوز ان يعرف الاختصاص ايضا من
الاستقراء ثم يجعل الاشتراط المذكور وجها له تذكر ما ذكرنا قوله
فكيف يعرف اى لا يعرف منه والا يلزم الدور قوله فلا يدخل الا
ايا هما عدل عن قول الفاضل الجامى فينبغى ان يدخل لانه يفيد الاولوية
لا الاختصاص ثم ان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الذين
للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان على الفعل وكونهما

جزء

جزء ومن حروف المبانى وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى قوله
واللفظية فرع المعنوية يعنى ان الاضافة اما لفظية او معنوية و
الاولى فرع الثانية فلا تخالفها وفى هذا اغناء للسامع عن السؤال
وهو ان اللفظية ليست بتقدير الحرف المذكور فلا وجه لاختصاص
جرها بالاسم قوله اختاروا الحركة التى لا يعملها فيه ان حاصله رعاية
المناسبة وهى لا تفيد الاختصاص بل الاولوية وفى قول الشارح
اشارة الى ضعف هذين القولين حيث قال قيل وقد مر منه ما هو
الصواب عنده فلا يرد انه اخلف وعده حيث نقل القولين بلا
ترجيح وقال بعض الكمل لانه علم الاصالة والكمال فى الاعراب كتنوين
التمكن انتهى وفيه ما فيه فلا تغفل قوله اى تقرره واصالته فى
الاعراب اى كماله فيه حتى لا يدخل على ما له شبه بالفعل كغير المنصرف
او بالحرف كالمبنى وليس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد
به استعداد فى الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها
لفظا او تقديرا ويقابله البناء قال بعض الكمل الاصل فى التنوين
هذا المعنى وسائر وجوهه فرع له فلا مقابلة بينهما الا باعتبار
امر زائد عليه فالتقسيم اعتباري فلا يدخل سائر الاقسام ايضا
على ما لا امكنة له اصلا قوله ووجه الوجه الاخير اى مثله
وهو انه لتنكير المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم
قوله وفيه ما فيه اى فى وجه الاختصاص بكلا قسميه ما فى الوجه
الاخير من اشتراط المطابقة الخ اما الاول فلان كون التمكن
فى الاعراب تماما عرف بالاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولذا

يفسّر تارة بما ذكره هنا وتارة بما ذكره في اخر الكتاب وان كان
بينهما ملازمة في المآل وقال الفاضل العصام الاظهر انّ اختصاص
هذه الامور بالاسم اتفاقيّ لانّ معنى الفعل لا يقبل ما تقتضيه
وانّما لم يفسّره هنا بما ذكره في آخر الكتاب لئلا يرد الاشكالان
المذكوران في الاسناد اليه على تقدير رجوع الضمير الى الاسم وامّا
الثاني فلانّ اشتراط المطابقة انّما عرف من الاختصاص فكيف
يعرف الاختصاص به ومن قصر على الثاني فقد قصر وقد قال النحرير
والصّواب فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الّا تذكّر ما ذكرنا
قوله قيل هو مختصّ بالاصوات واسماء الافعال كدجٍ لصياحٍ مّا
لدجاج بخلاف دجْ بالسّكون فانّه لصياح مخصوص للدّجاج وصهٍ
فانّ معناه اسكت سكوتاً مّا بخلاف صهْ بالسّكون فانّ معناه
اسكت الآن فعلى هذا القول بينه وبين التّمكّن تباين وعلى القول
الاوّل عموم وخصوص من وجه فلا تغفل قوله او للعوض عن
المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ ومررت
بكلٍّ قائما لم يذكر ما كان عوضا عن الحرف لانّه يتوقّف معرفته
على تفصيل يجيء في بحث غير المنصرف وكذا ذكره بعضه في آخر
الكتاب قوله او للمقابلة نون جمع المذكّر السالم فانّه لمّا وجد
فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في جمع المؤنّث
السالم حرف يسقط بها كما حمل النّصب فيه على الجرّ ليكون الفرع
على وتيرة الاصل قوله على رأي من جعل نحو عرفات وهو ابن الحاجب
غير منصرف للتّانيث والعلميّة ولمّا لم يمكن جعل تنوينها للتّمكّن

وغيره

وغيره جعل في الجمع للمقابلة قوله والزّمخشري يصرفها ويجعل
تنوينه للتّمكّن ولا وجود للمقابلة عنده قوله لعدم تمحّض التاء
للتّانيث فانّها للجمع ايضا فلهذا تكتب بالتّاء فضعفت عن المنع
قوله ومنعها لتقدير اخرى اي لتقدير تاء اخرى لئلّا يجتمع
علامتا التّانيث من جنس واحد قوله كالنّعامة فانّها من حيث
انّ لها جناحا تشبه الطّير ومن حيث انّ لها رِجلاً كرِجْل الجمل
تشبهه فللشّبه الاوّل تعدّ نفسها من الطّيور فلا تحمل
كالجمل وللشّبه الثّاني تعدّها من الجمال فلا تطير كالطّيور
وهذه التّاء ايضا لا تمنع لدلالتها على الجمعيّة ومنعت تقدير
اخرى لدلالتها على التّانيث قوله فلا يكون الّا في جمع المؤنّث
السّالم الّذي لا يوجد الّا في الاسم بشهادة الاستقراء تذكّر
ما ذكرنا قوله وقيل قائله الرّضي وصاحب التّسهيل اشار بصيغة
التّمريض الى ضعفه لما ذكره من حصول التّرنّم به لكونه غنّة في
الخيشوم قوله فكانّ المصنّف لم يجزم بها لكونها مخالفة للمشهور
من انّه اسم لما يلحق القافية المطلقة لا لما يلحق القافية المقيّدة
ولاحتمال انّه تبع الزّجّاج والسّيرافي في انكارهما الثّاني قوله
خاوي المخترقن هذا مثال لما يدخل على الاسم وآخره مشتبه
الاعلام لمّاع الخفقن وامّا مثال ما يدخل على الفعل كقوله تروح
من الحيّ ام تبتكرنْ قوله لكمال ظهوره لعلّ وجه ما ذكره في شرحه
وهو انّ الاسناد مشتمل عليه فانّه بمعنى كون الشّيء مسندا
فمعنى الاسناد اليه كون الشّيء مسندا اليه فهو كالمذكور صريحا

قوله بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين اى
صدقا كتب فى الحاشية فان قيل فعلى هذا لا يصح تفسير الجامى الاسناد
اليه بكون الشيء مسندا اليه بحو آبه جوابه قلنا بينهما فرق يستدعي
مقدمة هى ان المصدر المتعدي بحرف الجر ليس صفة للمجرور وان
توهم التفتازانى فى مثل تعريفا للدلالة بفهم المعنى من اللفظ ورده
الشريف بما لا مزيد عليه ثم قال نعم فيفهم من تعلقه بالمعنى صفة له
هى كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة هى كونه مفهوما منه المعنى
ثم بين انهم قد يقصدون هذا المفهوم عند القرينة وهى فى التعريف
المذكور ظهور ان الدلالة صفة اللفظ وان الفهم ليس صفة له
فظهر ان هذا المفهوم مجاز يحتاج الى قرينة ومعلوم ان مجرد ورود
الاعتراض لا يكون قرينة وان خاصة الشيء تابع له فى اللفظ كضمير
ضربا وتاء ضربت او المعنى كقد والجوازم او وصف له او بمنزلة
كالمذكورات فى عدم جواز الانفصال والانتقال بدلالة اللغة
الا يرى انه لا يقال الفعل خاصة الاسم فلا يكون وصف شيء مستقل
خاصة لآخر فالاسناد الى الاسم لا يكون خاصة للاسم فيكون قرينة
لارادة الصفة المفهومة بخلاف الاسناد الى الشيء فانه يجوز ان يكون
صفة للاسم حقيقة فيحتمل عند العقل ان يكون خاصة له وعدم
كونه خاصة انما يعرف بوجوده فى الفعل لا من هذا المقام فلا يكون
قرينة لما ذكرنا انتهى من ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
قوله او وصف له كالاسناد اليه والاضافة قوله كالمذكورات وهى
اللام والجر والتنوين قوله فى عدم جواز الانفصال والانتقال

عما خصت

يعنى لو اجيب بان الجامى مجاز
مشهور والمفهوم عند القرينة

اى ظهر من كلام السيد ان هذا المفهوم
كون الشيء مسندا اليه مجاز يقصدونه
عند القرينة

عما خصت هى به والاستعمال مستقلا كالصفة التى لا تنفصل عن
موصوفها بان تقوم بنفسها قوله فالاسناد الى الاسم لا يكون الخ
اذ المتبادر منه كون المسند غير الاسم لعدم جواز الاتحاد بينهما
فالاسناد يكون وصف شيء مستقل فلا يكون خاصة للاسم وجواز
اسناد بعض الاسماء الى بعضها معلوم من محل آخر لا من هذا المقام
تامل ثم فى كلامه بحث لان هذا القائل وهو الفاضل العصام رد
ما قاله السيد السند فى اطوله بما لا مزيد عليه وجعل الصفة
المفهومة فى امثاله حقيقة عرفية كما فى الوصف بحال المتعلق وقال
فى الشرح على الكافية فمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه فلا حاجة الى
القرينة ويؤيده انه جعل فى الاضافة عدم ارادة المعنى اللازم
مبنيا على عدم ذكر الصلة وجعل الاختلاف اللفظي دليلا على المعنوي
ولو تم ما ذكره هنا لم يصح ارادته ولو ذكرت الصلة لصحة ارادة المعنى
الصريح ولم يكن الاختلاف اللفظي دليلا على المعنوي فافهم ايها
الزكي على ان اسناد التوهم الى العلامة التفتازانى ليس كما ينبغى فانه
قال قبيل بحث التشبيه هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام وهو بعد
موضع النظر وبين وجهه فى حاشيته بوجوه ثم قال ومباحث اخرى
تجرى مجرى ما ذكرنا وقال السيد السند ولعلها اشارة الى ما فصلناها
فى تضاعيف ما ذكره منذ شرع فى تعريف علم البيان الى هنا فظهر ان لا مخالفة
بينهما عند غير قوله باعتبار جنسه الاعم لا بد من معرفة المعرف
بهذا القدر قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل به التمييز
عما عداه فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشكال فافهم قوله يريد

اى المعنى المجازى

بين الاسناد اليه والاضافة

وانه قال عن شرح اشارة الى ان التفتازانى يثبت
والعلامة يصيب فيما قال ويخطئ
عند الفاضل العصام

ان الاسناد مطلقا الخ في الحاشية في هذه الارادة بحث اذ لو اريد
بالاسناد فيهما المعنى الصريح اعني المسندية فهما بعد كونهما غير مختصين
بالاسم متساويان في الصدق الخارجي والصنف لابد ان يكون اخص
وان اريد اللازم اعني كونه مسندا اليه فهذه الارادة جائزة في الصنف
لما مر في الحاشية السابقة لا في النوع ولو سلم فهما متساويان ايضا وان
اريد بالاول الصريح وبالثاني اللازم فبعد ورود الرد المذكور
في الشرح يتباينان والتصادق لازم في النوع والصنف انتهى قوله في
الصنف وهو الاسناد الى الاسم قوله لما مر في الحاشية السابقة من ان الاسناد
الى الاسم لا يكون خاصة للاسم فيكون قرينة لارادة الصفة المفهومة
قوله لا في النوع وهو الاسناد الى الشيء لما مر انه يجوز ان يكون صفة
للاسم الخ فلو قدم على قوله لما مر الخ لكان اولى **قوله** الضمير راجع
الى اللام يشعر هذا بان المختار في الموصول هو اللام وحده كما في
حرف التعريف وسيصرح في بحث الموصول انه مجموع الالف واللام
لا اللام وحده نقلا عن التفتازاني والشريف **قوله** فيه ان المسند
يعني ان القائل ان اراد انه بمعنى المفعول مجازا فذلك جائز بل
واقع لكن المسند ليس بمفعول هنا وان اراد بمعنى الفعل الذي في
صورته فذلك ليس بجائز لعدم ورود السماع وسماع النوع شرط
في المجاز بل لا معنى لاعتبار الصورة في الفعل الذي جعل المصدر بمعناه
لانه انما يغير اليها عند دخول الالف واللام لكراهتهم دخول ما هو
على صورة خاصة الاسم عليه ما دام على صورته وفيما نحن فيه الالف
واللام ليس بداخل على الفعل بل على المصدر فلا وجه لاعتبارها

فالصواب

فالصواب على تقدير صحة هذه الارادة ان يقال لكون اسناد بمعنى
اسند فافهم **قوله** ولا وجه لان يقال ايضا كانه قيل ولجواز رجوع
الضمير الى اللام وجه آخر غير ما ذكره القائل ودفعه بانه لا وجه
له ايضا اي كما لا وجه لما ذكره القائل من كون اسناد بمعنى مسند
لما عرفت ووجه الدفع انه لو اريد هذه الصورة لكان الحق ذكر الفعل
فيها والعدول عنها وقصدها بلفظ المصدر بلا وجه يقتضيه ولا
قرينة تدل عليه عدول على ان هذه الارادة على خلاف ما هو
الطريق المعهود فيما بينهم وهو ارادة معنى لفظ بلفظ آخر عند وجود
العلاقة والقرينة لارادة صورته فافهم **قوله** ولان الفعل قد
يكون اي لا وجه ايضا لان يقال ان الفعل قد يكون في صورة المصدر
كما يكون في صورة المفعول لانه لم ينقل عن احد بل المنقول المجمع عليه
كونه على صورة المفعول والفاعل **قوله** فالوجه هو الاول وهو ما
ذكره الفاضل الجامي لا ما ذكره القائل والهندي **قوله** لان يسند الى شيء
اللام للغرض كما في قول الفاضل الجامي لما سبق انه موضوع لمجموع
الحدث والنسبة لا سقاط دائما من قول القائل اذ لا بد منه او من
ابدا كما في قول الفاضل الجامي والا لم يلزم اللازم فافهم ايها الفاهم
قوله والجواب اشار اليه الفاضل الشريف حيث قال والاولى و
لم يقل والصواب كما لا يخفى على اولي الالباب **قوله** لان يكون
ابدا اي لاجل ان يكون مسندا ابدا فلا يستعمل الا على وجه يحصل
منه هذا الغرض بشهادة الاستقراء ولقد اصاب في ذكر ابدا لانه
مما لا بد منه والا لم يلزم خلاف وضعه اذا جعل مسندا اليه كالاسم

لا موضع للان يكون ابدا مسندا فقط

فانّه وضع لان يكون تارة مسندا واخرى مسندا اليه الى غير ذلك
فان قلت لم يصب فى ذكره فانّه قد يستعمل غير مسند لغرض آخر
كالافعال الناقصة على القول بانسلاخها عن الحدث فانها لاثبات
امر للمبتدأ بلا اسناد فظهر انّه كالاسم موضوع لاغراض شتّى قلت
المراد انّه مسند ابدا عند ارادة الموضوع له وما ذكر ليس كذلك
لانّ الانسلاخ المذكور وقع استعمالا لا وضعا كما مرّ قوله يلزم
خلاف وضعه اى خلاف ما وضع لاجله وهو لا يجوز وانّما الجائز
بطريق المجاز ما يستعمل فى غير الموضوع له لا ما يستعمل فى غير ما وضع
لاجله قوله فلا يفيد لحصوله منه ابدا قوله وضع لان لا يسند اليه
اى لاجل ان يسند ابدا ولاجل ان لا يسند اليه قوله ممنوع لانّ عدم
كونه مسندا اليه عدم اصليّ لا يصلح لان يكون غرضا من الوضع و
حاصلا منه قوله فانّما يعرف عدم كون الفعل مسندا اليه من اختصاص
الاسناد اليه بالاسم فكيف يعرف الاختصاص منه قوله لان يسند
به معنى مصدر ولابدّ من ابدا لما مرّ قوله والّا لخرج عن وضعه
اى عن الغرض من وضعه قوله اذ اللّفظية فرع المعنويّة فيختصّ بما
تختصّ هى به فى الحاشية وما قيل من اختصاص التّخفيف بالاسم
فغير صحيح واقلّ الانتقال من الضمّة الى الكسرة انتهى ردّ للفاضل
الجامى قوله استقلالا فى الملاحظة وهو لا يوجد الّا فى الاسم
فيه انّه ان اريد مطلقا فعدم الوجود فى الحرف مسلّم لا فى الفعل
فانّ له معنى مستقلا تضمّنيّا وان اريد مطابقيّا فيرد ما مرّ من اشتراط
المطابقة انّما عرف من الاختصاص ولزوم مرادا لم يتعرّض له هنا

فتذكّر

فتذكّر قوله ونحو يوم ينفع الخ اشارة الى دفع سؤال مقدّر
وهو انّ اختصاصه بالاسم ممنوع لوجوده فى الفعل وتوضيح
الدفع انّ فيه قولين احدهما انّ المضاف اليه فيه الفعل والثانى
وهو الصّحيح وكلامنا عليه انّه الجملة والاختصاص اضافىّ لا حقيقىّ لانّ
المقصود تمييز الاسم عن اخويه لا عن جميع ما عداه فلا يضرّه وجوده
فى الجملة هذا هو الموافق لما اشار اليه فى تعريف المضاف اليه وبيّنه
فى الحاشية يحتمل ان يكون المراد انّه الجملة المؤوّلة بالاسم وهو الموافق
لما قاله فى وجه اختصاص الجرّ نقلا عن الغير وفى الحاشية الآتية فى بحث
الكلام فيكون الاختصاص حقيقيّا فتبصّر قوله فلا وجه لحمل الاضافة
لكونه اعادة بلا طائل ولا وجه ايضا لحملها على النّسبة بينهما وجعل
معنى اختصاصها به كون كلّ من طرفيها اسما لانّه مع كونه خلاف المتبادر
ممّا لا حاجة اليه لانّ المقصود منه افادة اختصاص كون الشّيء مضافا
اليه وقد عرفت انّه مستفاد ممّا سبق قوله فلا وجه لجعلها صفة
المضاف اليه وكونها نسبة لا تتحقّق الّا بالطّرفين لا يقتضى اتّصاف كلّ
منهما بها كما يجىء فى الحاشية الآتية قوله والاختلاف اللّفظى بذكر
الصّلة وعدمه دليل على الاختلاف المعنويّ ويستفاد منه انّ
ذكر الصّلة يكفى لصحّة ارادة الصّفة المعنويّة وان صحّت ارادة
المعنى الحقيقىّ بخلاف ما فى الحاشية السّابقة كما عرفت قوله طلبا
للايجاز وتدريجا الخ لانّه اقتضى جعل الاجمال كدليل الحصر فى
التّرتيب والاشارة الى تعريف كلّ قسم فى جنبه ونقص اكثر عبارة
الكافية فنقص بلا اخلال فحصل المطلوبان كما لا يخفى قوله الى آخره

اى الايجاز والتدريج

مثلها فی کونها حقیقة او حکما مثل جسق مهمل والمهمل جسق
وسیصرح ان فائدة حکاد خول مثله واما ضم الحکمی الی
الحکمی فلم نجد له مثالا قوله اکثر فضم الاکثر الی الاکثر
کما فی الشرطیات وضمه الی الکلمة کما فی مثل زید ابوه قائم و
عکسه کما فی مثل جاءنی القوم الا زیدا وفی مثل الضارب غلامه
عمرا زید فتامل قوله وهی التی ای النسبة التی یصح سکوت المتکلم
او المخاطب فنبه بهذا التفسیر علی انه لیس المراد بالافادة
قصد افادة السامع علم مالم یعلم بل المراد بها اتیان ما له الاسناد
علی هیئة الترکیب الموضوع للافادة فی لسانهم بان اشتمل
علی مسند ومسند الیه ادخال الترکیب ولی بالاعتبار من حال
قائله او سامعه لانهما خارجان فدخل فی التعریف مثل حدیث
النائم والسماء فوقنا والنار حارة قوله وبه خرج غیر المسند
قال فی الحاشیة فان قیل المسند الیه ایضا داخل فیما له الاسناد
علی التفسیر المذکور اذ الضم مصدر مجهول یوجد فی کل منهما
فما وجه الاقتصار علی المسند قلنا المضموم فی اللغة والعرف یستعمل
فی التابع یقال ضم الجیش الی السلطان وضممته الی نفسی واستعمالهم
فی المتحرک الی الشیء وان کان متبوعا مثل ضم السلطان الی عسکره
اذا انفرد منهم ثم طلبهم ولحقهم فلتشبیهه بالتابع ویقال
للمتبوع المضموم الیه فلما کان المسند الیه رکنا اعظم من الکلام
لدلالته علی الذات او الملزوم او لتقدمه فی اللفظ بخلاف المسند
لدلالته علی حال قائمة بالمسند الیه او لازمه او لتاخره کان متبوعا

للمسند

للمسند قارا فی مکانه والمسند تابعا یتحرک وینضم الیه ولولا هذا
للزم ان یوجد فی کل کلام اسنادان ولا قائل به وکون الضم نسبة
لا یتحقق الا بالطرفین لا یقتضی اتصاف کل منهما به الا تری ان العلم
ان کان من المعلوم لا یتصف به الا العالم والا فالمعلوم فقط
مع ان کلا منهما لا یحصل ولا یتصور الا بکلیهما انتهی قوله فاخرج
بقوله قال فی الحاشیة فان قیل قد یکون المسند من اسمین کزید
ابوه قائم ومن فعل معه کزید قام ابوه فلا یخرج قلنا الاحوال
شروط فمعنی التعریف ما ثبت له الاسناد مشروطا بحال الترکیب بحیث
لا یوجد بدونه واسناد ما ذکر یوجد فی حال الافراد ایضا کزید
قائم الاب والمضاف الیه خارج من المسند بل هو الاصل والجملة
قائمة مقامه ومکتس اعرابه ومن هذا ظهر جواب آخر وهو حمل المرکب
علی التام لانه الکامل اذ لا یشارکه المفرد فی الاحکام من الاستقلال
والافادة وعدم الارتباط والاعراب واحکام المفرد مقابلة لها
وخبر ضمیر الشان لما کان عین المسند الیه فلذا لم یحتج الی الرابط
کان حاله الافراد بهذا الاعتبار وترکیبه ناقص لان له اعرابا
لقیامه مقام المفرد بحسب الجنس اذ الاصل فی جنس الخبر الافراد
واما تالی الشرطیة فیمشی الجواب الثانی فیه ظاهر لارتباطه بالمقدم
وعدم استقلاله وافادته ووجود الاعراب فی بعضه فلا یکون تاما
واما الاول فمشکل اذ لا یمکن التعبیر عن طرفی الشرطیة بالمفرد کما
بین فی موضعه لکن یمکن ان یقال مآل الشرطیة هذا ملزوم ذاک
وهذا معاند ذاک فوجد اسنادها مع افراد الطرفین لکن بعد

ذهاب اسم الشرطية وعدم امكان التعبير مشروط بوجوده فصح
الكلامان فتأمل انتهى قوله ووجود الاعراب فى بعضه كما اذا وقع
جوابا للشرط جازم بعد الفاء، واذا للمفاجأة نحو ان تكرمنى فانت
مكرم وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
فتكون مجزومة المحل وقوله فصح الكلامان اى كلام اهل المنطق وكلام
الشارح وهو قوله يمكن ان يقال الخ باعتبارين وقوله فتأمل وجهه
انهم شرطوا وجود اسم الشرطية لانهم بصدد تقسيم القضية الى
الحملية والشرطية وبيان وجه الانحصار بامكان التعبير بالمفردين
وعدمه فذهاب اسم الشرطية يخل بهذا الغرض لاتهاح قسيما للحملية
واما الشارح فهو بصدد انتقاض التعريف به فيحصل هذا الغرض
بهذا التأويل وان ذهب اسمها فافهم **قوله** وليس النزاع لفظيا
راجعا الى الاصطلاح الجديد كما هو المفهوم من كلام الفاضل
الجامى بان زاد قيدا لم يزده الآخر حتى لو قال احدهما بما قال
به الآخر ارتفع النزاع فافهم **قوله** وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم
الخ اى وان سلم انه فهم من ظاهر عبارة بعضهم كالزمخشرى و
ابن الحاجب اطلقوا الاسناد ولم يقيدوه بكونه فى الحال يجب
صرفها عن ظاهرها بان يحمل الاسناد الواقع فيها على ما فى الحال و
اما اذا لم يسلم بل يدعى ان الظاهر المتبادر منه ما فى الحال والحمل
على المتبادر واجب فى التعريفات كما سيصرح به فلا صرف ولا
حاجة الى الاستدلال فافهم **قوله** يجب صرفه عن ظاهره اذ
لم يوجد ولم يسمع الخ ولا بد من النقل والسماع لان الاصطلاح

وضع وها العمدة فى اثباته صرح به صاحب التلويح قال
بعض الكمل والظاهر ان ذكر الاسناد بلا تقييده كونه فى الحال او
مقصودا لذاته مشعر بقصد تعميمه لما يعم الجملة له ويؤيده الاكتفاء
بتعريف الكلام عن تعريف الجملة فلعلهم اكتفوا باستعمال لفظ الجملة عن
ذكر انواع الكلام بناء على الترادف ولا من عن اللبس فى الجملة دون
الكلام اذ له فى العرف معنى اعم من مفهوم الجملة وعدم سماع الاطلاق
لا يدل على عدم جوازه فانه يجوز ان يقال لنحو زيد قائم كلام اسمى
ولنحو ضرب زيد كلام فعلى ولم يسمع التوصيف فلا يدل على قصدهم
الفرق بينهما انتهى وفيه ان الاشعار ممنوع لما عرفت ان الظاهر
المتبادر من الاسناد ما فى الحال واما التأييد بانه اكتفى بتعريفه
عن تعريفها فمعارض بان اطلاق الجملة على ما لم يطلق عليه الكلام
يؤيده قول التحرير واما استعمال لفظ الجملة عند بيان انواعه فلعله
ليس مبنيا على الترادف بل ليتوسل به الى بيان ان كلا من هذه الانواع
تقوم مقام المفرد فيخرج عن الكلامية واما ادعاء اللبس فى هذا
الفن ففى غاية الضعف لا سيما بعد التعريف على ان للجملة ايضا معنى
آخر فادعاء اللبس فى احدهما دون الآخر تحكم صرف وقياس
جواز اطلاق الكلام على الجملة الواقعة موقع المفرد من غير سماع على
جواز اطلاق كلام اسمى على نحو زيد قائم قياس مع الفارق لان
كون مثل زيد قائم كلاما وجملة مجمع عليه وجواز التوصيف مبنى
على وجود الوصف فى كل منهما بلا حاجة الى السماع واما جواز
اطلاق الكلام على الجملة الواقعة موقع المفرد فموقوف على كونها

من افراده وهو لم يثبت بعد وعدم السماع يدل على عدم
كونها كلاما لما مر على ان ما سياتى من كلام سيبويه يؤيد كلام
التحرير فافهم **قوله** مما ذكر مما وقع خبرا وحالا او غير ذلك **قوله**
اسمية ان كان جزؤها الاول اسما ولو اسم فعل او صفة مصدرة
بكلمة النفى او الاستفهام وصاحب اللباب جعلهما من الفعلية بانه
جعلها ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا او معنى فدخل فيها الظرفية
اذ الظرف من معنى الفعل وتبعه التحرير فى الاظهار **قوله** وفعلية ان
كان جزؤها الاول فعلا ولو تقديرا كزيدا ضربته **قوله** وظرفية
ان كان جزؤها الاول ظرفا عاملا كزيد عنده مال **قوله** وشرطية
ان كان جزؤها الاول فعلا باداة الشرط وجه افرادها بالذكر
لان كل جملة منها خالية عن الافادة وحدها فخالفت سائر الجمل
حتى لا تقع حالا لا بحالها **قوله** وبعضهم اى بعض القوم الذين جعلوا
الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا ولو تقديرا ادرجوا الظرفية
ايضا فيها لوجود الفعل فيها تقديرا **قوله** وخيرهم اى خير القوم
الذين شرطوا فى الفعلية كون جزئها الاول فعلا لفظا اوسطهم
وجعل خير هؤلاء القوم اوسطهم لاينا فى جعل الجملة ثنتين فى
الاظهار بادراج الظرفية ايضا فى الفعلية على اصطلاح غيرهم فافهم
قوله لا مستحق باعتراض الترديد فيه انه لا يلزم من افراد نوع الشرطية
بالتسمية ان يفرد اصنافها بها ايضا اذ لا مخالفة بين النوع واصنافه
ذكره بعض الكمل فعليك بالاختبار ثم الاختيار **قوله** فلما
امتازت عن الفعلية بشرط الاعتماد وعن الاسمية بالنيابة

عن الفعل

عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه **قوله** ان تجعل قسما برأسها
تميزا واعتناء بشانه **قوله** بعضهم زادوا مفيدا وهو ابن مالك
ومصل لب الالباب **قوله** ومراد سيبويه بها والله تعالى اعلم
اشتمالها لافادتها للسامع علم ما لم يعلم كما توهموا فلا يكون دليلا
لهم فيكون مثل السماء فوقنا كلاما عنده كما عند الشارح **قوله** كذا
قيل قائله شارح اللب **قوله** ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة فى الجملة
فلا يلزم ان يخرج بعد المعرفة فلا فساد كما قيل لكن ينبغى ان يزيد
هذا القيد لئلا يخرج به مثل السماء فوقنا لما قال ابو حيان و
الاصطلاح للجديد بلا داع غير جيد **قوله** فى اصطلاحهم اى النحاة
اذ لم يسمع منهم اطلاقه عليها **قوله** فانه الذى يكون لنسبته خارج
اى يقصد ان يكون لنسبته الذهنية خارج لما ذكرنا فى صدر الكتاب
فان قلت هذا مخالف لما اختاره من قول ابى حيان قلت المراد
انفهام قصده بان لا يظهر قصد غيره لا تحققه فى نفس الامر صرح
به ابن كمال الكامل فى حاشية شرح التغيير فى الاصول فلا مخالفة
قوله فيسمى حمليا لوجود الحمل فى بعض افراده وهو الايجابى
قوله فيسمى اتصاليا لوجود الاتصال فى بعض الافراد وهو الايجابى
قوله اما ان يكون العدد وهو ما يكون نصف مجموع حاشيتيه
كالاثنين فان احد حاشيتيه واحد واخريها ثلثة فالمجموع اربعة
والاثنين نصفه وقس الباقى عليه فعلى هذا لا يكون الواحد عددا
وقيل هو ما يقع فى العد فيكون الواحد عددا **قوله** زوجا او
هو ما ينقسم الى المتساويين او فردا وهو ما لا ينقسم اليهما

قوله اوزوج زوج وهو ما يقبل التنصيف الى الواحد
سواء كان مرة او مرارا واما اذا لم يقبله كذلك فهو زوج الفرد
قوله فيسمى انفصاليا لوجود الانفصال في الايجابي قوله بل
في المجموع هذا مسلك اهل الميزان وقد سلك كثير من ارباب
العربية كما حققه المحقق الشريف او جلتهم كما هو رأي العلامة
التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيبهما من
جملتين ذكره الفاضل العصام قوله يسمى مقدما لتقدمه في الذكر
قوله ويسمى تاليا لتلوه بمعنى لتبع قوله ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين منكم فان النبي عليه السلام يكون اعلم بالله
وما يصلح له وما لا يصلح واولى بتعظيم ما يوجب تعظيمه ومن حق
تعظيم الوالد تعظيم ولده ولا يلزم من ذلك صحة كينونة الولد
وعبادته له اذ المحال قد يستلزم المحال بل المراد نفيهما على ابلغ الوجوه
قاله المص في تفسير هذه الآية قوله اقل ما يمكن الخ يعني ان مراده
بيان اقل ما يمكن لكن عبارته لا تفي مراده قوله لكون من اسمين حالا
من الضمير المجرور والحال شرط فمعنى التعريف ما ثبت له الاسناد
مشروطا بحال التركيب من اسمين او فعل معه قوله بخلاف عبارة
الكافية فانها عارية نعم عبارته في التعريف عارية عنه واما
في التقسيم فلا فافهم قوله واقله اسمان الخ حال من الضمير المجرور
ايضا فالوجه لابن الحاجب ايضا ان يقول في التقسيم ولا يتاتى
اقله الا في اسمين الخ قوله من جهة الاعراب في الحاشية انما قلنا
من جهة الاعراب لان الفضلة اذا كانت مغيرة داخلة فيه فلا بد

من دخولها

من دخولها في احدهما معنى اذ اركان الكلام ثلثة ليستا لا مسند
ومسند اليه بمنزلة المادة واسناد بمنزلة الصورة وهو ضم
مخصوص كما سبق فلا يكون لفظا والفضلة لفظا فبالضرورة يدخل
في المسند والمسند اليه فيكون ركنا حقيقة ومعنى وفضلة لفظا
واعرابا انتهى قوله اذ لو تحقق علة للتوقف اخر لطول ذيله قوله
من هذين المبحثين اي الرابع والخامس قوله لا يكفي الجمع بل لا بد من
زيادة او اكثر في المضموم والمضموم اليه قوله لا يمكن التعبير عرفت
هذا من البحث الرابع وعرفت ايضا في الحاشية السابقة انه يمكن
التعبير بذهاب اسم الشرطية وعدم الامكان مشروطا بوجود فتكفي
الزيادة المذكورة على ان عدم الكفاية انما هو على مسلك اهل الميزان
ولعل من اكتفى سلك مسلك اكثر ارباب العربية او جلتهم فافهم
قوله وكذا نحو ما جاءني القوم الا زيدا عرفت هذا من البحث الخامس
ويمكن قياسا على ما ذكره في الحاشية ان يقال انه يمكن التعبير بالمفرد
اذ ما له انما جاءني زيد منهم فمنهم قيد خارج فافهم قوله من الكلمة
والكلام اي من تعريفهما قوله واقسامهما فانه قسم الاولى الى ثلثة
وعرف كل قسم في ضمن دليل الحصر بالحد والقسمين منها بالرسم ايضا
وقسم الثاني الى اثنين في ضمن التعريف فافهم قوله وقسمه اولا
لانه اراد بيان حكم مختص بكل قسم قوله لا المعرب كما في عبارة ابن
الحاجب فانه عرفه بغيره وجعل هذا حكما من احكامه والمص عدل
عنه وجعل تعريفا له لما سيجيء فلو رجع الضمير اليه في عبارته ايضا
لزم الدور قوله فالمعرب محل اظهار المعاني يشير الى انه في الاصل

علىٰ حقيقة التفتازاني

اي الاسم والفعل

اسم مكان ومن قبيل تسمية الخاص باسم العامّ ويحتمل ان يكون
مصدرا او اسم مفعول فيكون من قبيل تسمية المحلّ باسم الحال لكن
لما كان العلاقة في الاوّل اقوى منها في غيره لم يتعرّض لغيره ولم يتعرض
ايضا لكونه ماخوذا من عربت معدته لخفائه لانّ المزال وهو الفساد
ليس بموضوع له للمزيل وهو الاعراب بل يفهم التزاما بخلاف
المظهر وهو المعنى فانّه معنى موضوع له للمظهر ولانّ مجيء افعل
للتعدية اكثر من مجيئه للسّلب قوله هو الحرف الملفوظ آخر الخ
في الحاشية فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة له
انتهى اللّهمّ الّا ان يجعل بيان انواع المعرب بالنّسبة الى الاعراب
قرينة له لكن في كون اللّاحق قرينة للسّابق مع تباعدهما خفاء
ولذا قال ظاهرة قوله ولو فرضا ليدخل ما لا يصحّ اضافته كالعلم
واسم الاشارة والّا فلا حاجة لاخراج هؤلاء الى قوله بالعامل
فافهم قوله على المختار وامّا على غير المختار فداخل في الحقيقيّ قوله
بخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع فانّها تسقط عندها قوله
اين هؤلاء في الحاشية الخارج اين في هذا المثال لانّ هؤلاء
موقوف الآخر لا اختلاف فيه عند الوقف امّا اذا اتّصل بآخره
شيء آخر مثل هؤلاء القوم يكون هذا ايضا مثالا للاختلاف
بغير العامل وامّا اذا قيل اين هؤلاء على سبيل التعداد فلا يكون مثالا
للاختلاف بالعامل ولا بغير العامل اذ اجتماع الساكنين جائز عند
الوقف انتهى قوله فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف الذاتي
ولو ورد بعد عامل مختلف لوجوده في الوضع قوله فمن هذا

ظهر

ظهر في قول من قال الخ اى من بيان انّ الحرف في الاعراب بالحروف
موجودة قبل وجود العامل وانّ العامل بعده لا يحدث شيئا من
الاختلاف الذاتي بل هو من الواضع ظهر ما في قول الفاضل الجامي
وغيره من الخلل حيث حكموا انّ هذا الاختلاف بسبب العوامل مع
انّه ليس كذلك والّا يلزم تقدّم المسبّب على السّبب وهو باطل ومن
بيان انّ نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التّركيب كهو و
ايّاه ظهر الخلل في قول الجمهور حيث حكموا بالفرق بين نحو هذان
وهذين وبين التثنية والجمع مع عدم الفرق بينهما في نفس الامر
فمن قال انّ مرادهم بالاختلاف هو الانتقال من الاعراب الى
الاعراب لا الانتقال من الاصل اليه فيوجد الاختلاف الذّاتي
باختلاف العوامل في مثل جاءني مسلمون ورايت مسلمين ولا يقدح
الاختلاف ثبوت الواو والياء في اصل الوضع فقد وهم منشاؤه
عدم ملاحظة السّببيّة او عدم الفرق بين سبب الاختلاف و
بين شرط استعمال المختلف وعدم فهم المراد فانّ المفهوم من كلام
الجامي في بحث المبنيّ كون المختار عنده مذهب الجمهور لا ثبوت
الواو والياء في اصل الوضع كما هو الرّأي عند التّحرير قوله فتكون
مبنيّة ووقوعها على صورة المعرب اتّفاقيّ لا لقصد الاعراب لوجود
علّة البناء فيها قوله امّا غير دالّة على شيء كما في الاسماء السّتّة وملحقات
التّثنية والجمع قوله ولا مجال لجعلهما اى المادّة والصّيغة او نحو هو
وايّاه قوله وهما اى المادّة والصّيغة او نحو هو وايّاه اصلان
لا وصفان في الآخر فلا يصلحان لان يكونا اعرابين فافهم قوله

وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي لا المشابهة بالحرف في الاحتياج
الى الغير كما هو المختار عند البعض ولا هو وهي كما هو المرضي عند الرضي
فعلى الاول القصر قلب وعلى الثاني افراد ووجه الترجيح انه
لكونه لذاته اقوى من المشابهة يرشدك اليه ان بناء اسماء الاشارات
والموصولات لكونه بها قد يتخلف كما في التثنية بخلاف بناء المضمرات لكن
يرد عليه ما اورده على غيره في بحث اسماء الافعال من اقتضاء عدم
انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل الا ان يقال الايراد
بناء على زعمهم الانحصار وهو ممنوع عنده كما يشعر به قوله عندي
قوله فيقدر في آخر المضاف اليه اي يقدر الاختلاف الموجود في الوسط
في الآخر فيكون اعرابها لفظيا كما هو المفهوم مما سبق والمصرح في
الاظهار وسيصرح في الحاشية الآتية قوله ولا يلزم دفع سؤال
مقدر ناش من قوله او بوجوده في الحال لكن لا في الآخر وهو ان
الاختلاف في الحال موجود في الالف واللام الموصول في الضارب
وفي الا بمعنى غير لكن لا في آخرهما فيقدر فيهما فيلزم ان يكون معربين
مع انهما ليسا كذلك ووجه الدفع ظاهر قوله فبذلك افترق التقديري
والمحلي قال في الحاشية قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب
في نفسه لكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحق فالمانع في نفسه
واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ
محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل
بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا
ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب

او مخصوصا

هو بمحول الخاطب منا اعتقاد الى اعتقاد واعتقاده من محل الى محل اومن صفة الى صفة هو ادى
وهو قطع الشكة التي اشتبها المخاطب هو ادى

اصلا

اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق فيسمى
محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو
يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد و
قوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبني الاصل فانه ليس بمحل
للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المستقل
بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور
قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع
فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في المعرب
لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب زيد
شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تأبط شرا
علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر فقط
وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في
يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار
ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع من ظهور النصب غاية
ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية
بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي
الثاني صار الاعراب تقديريا نحو جاءني تأبط شرا على الصحيح انتهى قوله
معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس الخ قيل عليه ان تقدير الشيء في
شيء لا استحقاق له في ذاته غير مناسب ولو في النفس والاستحقاق
للتوارد ليس بحسب الذات يعني ان استحقاق المبني للاعراب بالعرض
لا بالذات بخلاف المعرب فانه بالذات وفيه ان ذلك ممنوع اذ المانع

من بيان المحلي وعدم اختصاص بالبناء

هو بناؤه وهو عارض ولو كان لازما والاصل في الاسم الاعراب
كما هو المصرّح في كلامهم ولو سُلّم فعدم وجود المناسبة ح مم
بل المعدوم ح الانسبيّة فافهم **قوله** ككونه مبنيّا مثال للمطلق
وما بعده للمخصوص **قوله** وقوله تعالى واختار موسى قومه
لما لم يسمع حذف الجارّ في مررت بزيد مثّل لزوال المانع بهذه الآية
الكريمة **قوله** ممّا تفرّدتُ به قيل بل اخذه من كلام بعض الفحول
وان لم يشعر به وبين القائل في هامشه فيما سيأتي عند تحشية **قوله**
على زعمهم انّ منهم يعقوب بن سيّد علي ولا يخفى على المصنّف الناظر في
كلامه انّه بريء من هذا التحقيق ولو سُلّم يجوز ان يكون من قبيل التوارد
لا الاخذ **قوله** فيرد عليهم الخ والجواب بانّ مرادهم بمعرب مالم يكن
اعرابه محلّيا ولا تقديريّا او ما هو معرب ابتداء ولم يكن له مانع عن
ظهور الاعراب ينكره تنكير معرّب **قوله** لانّهم اتفقوا الخ هذا مبنيّ على ما
ذكره في بحث الظروف من انّ النّصب للمجرور فقط اذ الجارّ آلة ووسيلة
في افضاء معنى العامل اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول
انتهى والافضاء امّا حصول قوّة التاثير للعامل بواسطتها او بحصول
قابليّة التاثير للمعمول وتعلّق معنى العامل به بها وايّا ما كان جعلوا الآلة
من تتمّة العامل والمؤثّر كما صرّح في محلّه ومن غفل عن هذا قال انّ
معناها معتبر في مدخولها فهي تجعل مدخولها صالحا لتعلّق اللّازم بايجاد
معناها فيه لا لجعل العامل صالحا للعمل في الاسم الصّريح كالهمزة
والتضعيف انتهى لا يقال انّ الجارّ ليس بجزء حقيقة ولا بُعد في
العمل فيما هو كالجزء كتاء ضربتِ فاستبعاد كونه من جملة المعمول

مستبعد

مستبعد لانّ القياس على تاء ضربت فاسد لانّ الفعل عمل فيه
لئلّا يلزم بقاؤه بلا فاعل ولا ضرورة فيما نحن فيه **قوله** وضرب زيد
شديدا الخ واضطرّوا في هذا المحلّ الى ان ارادوا بالمحلّ معنى الاستحقاق
لعدم امكان ارادة المعنى الّذي ارادوا في المبنيّ ثمّ ان كان الاصل
في مثل ما ذكر عمله الفعليّ يكون الاستحقاق اصليّا وذاتيّا وان
عمله الاسميّ كما نقله مولانا سعدي چلبي في حاشية تفسير البيضاوي
عن ابي حيّان يكون الاستحقاق عرضيّا فافهم **قوله** واما نحو تأبّط
شرّا اشارة الى سؤال مقدّر ناش ممّا سبق وهو انّ مفعولية شرّا
في الاصل يقتضي كون اعرابه محلّيا مع انّ اشتغال آخره بالحكاية يقتضي
كونه تقديريّا فالمختار فاجاب بقوله فالمختار وقوله والمفعولية
زالت اشارة الى وجه الاختيار وقوله على الصّحيح وقيل مبنيّ كما قبل
العلميّة واعرابه محلّيّ **قوله** في لفظ ما له الاعراب قال في الحاشية يشمل
الاعلام المضافة لانّ اعرابها في الاوساط بخلافهما فانّ اعرابهما
في الكلمتين اللّتين بعدهما فان قلت فاين اعرابهما في نفسهما قلت
رفع وجرّ تقديريّان كما في جاء ني تأبّط شرّا ومن زيدا لمن قال
ضربت زيدا وان قدّر الاوّل ماضيا فلا اعراب له اصلا انتهى
قوله فيجامع المحلّيّ فلا يخالف حكمهم بانّ اعراب جميع المبنيّات محلّيّ
فلا يضرّ كونه لفظا **قوله** الدالّ عليه معرب اصطلاحيّ دلالة تبعيّة
بملاحظة المناسبة بينه وبين اللّغويّ **قوله** واظهر في الحاشية
لانّ دلالة اختلف تضمّنيّة والمعرب الاصطلاحيّ دلالته مم
واللّغويّ التزاميّة لانّه مكان لا مفعول لما بيّنّا انتهى قوله دلالة

ممنوعة ای باحدی الدلالات الثلث فلا ینافی ما ذکر قوله نفس
الحرکات والحروف لا الاختلاف وقولهم ان الحرکات والحروف
علامات للرفع والنصب والجر وانها دالة علیها فمبنی علی ان الاعراب
عندهم هو الاختلاف الحاصل بها لا انفسها فمن حمل کلامهم هنا علی المجاز
حیث حمله علی ما لا یرضونه قوله لان الاصل فیه الضمة والواو
والالف فرع للضرورة قوله والاصل فی النصب الفتحة والالف والکسرة
والیاء فرعان للضرورة قوله والاصل فی الجر الکسرة والیاء والفتحة
فرع للضرورة قوله وتخصیص المجردة بالقاب البناء وهم لان اطلاق
کل منهما علی غیر الاعرابیة بلا قرینة وعلیها معا علی السواء والمخصص الواهم
الفاضل الهندی قوله واما وجه الاختصاص ای اختصاص القاب البناء
بالبناء والقاب الاعراب بالاعراب قوله من حیث الذات ای ذات الحرکة
بدون وصف الدلالة قوله مقدم الخ فسمی المقدم بالمقدم والمؤخر
بالمؤخر قوله تنبیه هذا من کلام الشارح وان فهم من کلام البعض
انه من کلام المص لانا لم نجده فیما عندنا من نسخ المتن ولم یوجد
فی شرح آخر ایضا وکلام الشارح عار عن التنبیه علی کونه من کلام
المص بل ینادی سوقه باعلی صوته انه من کلامه والغرض منه بیان
طرز المص وبیان طرزه فی بیان طرزه فافهم قوله ان ظهر نفعه
فلا حاجة الی التنبیه قوله تعریفا المعرب والاعراب ای تعریف ابن
الحاجب ایاهما قوله مع بنیا مدلولات ای مع نقص بنیانه قوله فلا یفید
هذا الغرض وکذا تعریف الجمهور لما سبق من الحصر بقوله الا بمعرفته
آه یظهر وجهه مما سنذکر فی وجه التدبر فتبصر قوله فان تعریف

ای تعریف

ای تعریف ابن الحاجب قوله والاکتفاء بما یفهم الخ یعنی ان
تعریفه بتعریف الجمهور لیس بمقصود بل حاصل تبعا من دلیل الحصر
المقصود فلا یرد ما ورد علیهم من ان هذا مجرد معرفة الاصطلاح
وهو لیس بفائدة معتد بها وسیصرح به الشارح فی بیان اختلاف
تعریف الجمهور فی اول بحث غیر المنصرف قوله من ان المعرب الخ یعنی
فائدة معرفة الاصطلاح بحیث یحصل به نوع معرفة وضبط للافراد
بالموقوف علی الاستعمال فی الجملة کما یشعر به قوله وحوالة تمام المعرفة
ای معرفة الافراد قوله فتدبر وجهه ان المبتدی اذا اراد ان یعرف
ان ضاربا مثلا من افراد العامل وعرض علی هذا التعریف لم یتیسر له
معرفة لعاملیته ما لم یعرف انه اسم فاعل من المتعدی یرفع الفاعل و
ینصب المفعول اذا اعتمد علی احد الاشیاء الستة واربد به الحال
والاستقبال اذ لیس له تقویم بالفعل بل انما یحصل هو فیه والمقتضی
فی معموله بعد وروده علیه فی الاستعمال وهو خلاف المقصود
لانه هو المعرفة بالتعریف والاذعان ثم الاستعمال والاعمال
علی وفق اهل اللسان وقس علیه سائر الافراد بخلاف افراد
الانسان فان مفهوم التعریف موجود فیها بالفعل فیحصل المعرفة
بالعرض به قوله لعدم وجوده فی نحو مع ای فیما هو لازم النصب
کظرفا وقاطبة فانه یوجد فیه اختلاف الآخر بالعامل لا باختلاف
العوامل لعدم قبوله غیر النصب ولم یتعرض لما استعمل مع عامله
ابتداء مع عدم وجوده فیه ایضا کما تعرض له الفاضل الجامی
لکنه قد یدفع بان المراد استعداد الآخر للاختلاف المذکور

ولذا جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة معربة عند من عرفه بهذا التعريف كالزمخشري كما صرح به الفاضل الجامي وهو المختار عند الشارح صرح به في بحث الاصوات قوله فاول الاصناف وهو الضمة والواو والالف لاول الانواع فقط وهو الرفع لاشتراكهم فيه غيره قوله والثاني للثاني اي ثاني الاصناف وهو الفتحة والكسرة والالف والياء لثاني الانواع وهو النصب قوله ان وجد الثالث اي ثالث الاصناف وهو الكسرة والياء لثالث الانواع وهو الجر قوله والا فلهما اي وان لم يوجد ثالث الاصناف لثالث الانواع بان لم يوجد في مقابلة شيء ثالث فثاني الاصناف وهو الكسرة و الفتحة والياء لثاني الانواع وثالثها كما لا يخفى على من له ادراك ومن لم ينظر في هذا المحل بالامعان ظن ان في كلامه الخلل والنقصان قوله عطف بالفاء كتب في الحاشية قال الهندي الفاء فصيحة اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد آه اقول لا وجه لهذا لان الفاء الفصيحة هي المفصحة عن المحذوف المتوقف صحة الكلام عليه نحو قوله تعالى فانفجرت بعد قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فان الانفجار مرتب وموقوف على الضرب المحذوف اي فضرب فانفجرت وههنا ليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله قال في ايضاح المفصل آه هذا توجيه للكلام بما لا يرتضيه صاحبه لان ابن الحاجب عدل عنه الى تعريف يفيد انحصار المعرب في القسمين وسلك المص مسلكه كما سيصرح به نفسه ولو سلم يرد عليه انه ينبغي ان يكتفي بقيد الانصراف عن الافراد والتكسير لخروج التثنية والمذكر

السالم

السالم به مع ان غرضه الاختصار بقدر ما امكن الا ان يقال ان الغرض الاصلي مع ذكرها الاحتراز عن المؤنث السالم فافهم بل التوجيه المرضي على ما نقله السيد المرتضى وارتضى بقوله قبل الاسماء الستة يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ايضا ينبغي ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف فيكاد يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصور بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا انتهى والتثنية والمذكر السالم كذلك في عدم الانحصار فلذا لم يكتف بذكرهما فيما بعد عن قيد الافراد والتكسير والتأنيث في المؤنث السالم وقد يقال في الجواب عن الرد ان الاصل التقييد والعذر للترك قوله واما الجواب في الحاشية المجيب الهندي قوله من كل وجه لكون الاعراب بالحروف وخصوصية الاعراب وكونه ناقصا وههنا ليس كذلك لان اعراب الملحق مخالف لاعراب الملحق به في النقصان والخصوصية قوله وعدم القرينة عطف على مدخول مع قوله اذ فيه اخراج اي اخراج الاسماء الستة عما يشاركه وهو المفرد قوله وادخال اي ادخال الاسماء الستة فيما يخالفه وهو التثنية والجمع فيهما اي في الحقيقة وفي بعض الاحكام قوله مع مخالفته في خصوصيته اي خصوصية الاعراب لانها وان وافقت الجمع في الرفع

والجرّ والتثنية فى الجرّ الّا انها تخالف الاول فى النصب والثانية فى الرفع ايضا **قوله** وكذا الجواب فى الحاشية هذان الجوابان ايضا للهندى انتهى وفى كلامه اشارة الى فساد الاجوبة المذكورة ايضا حيث قال بعد ذكرها وفيه على ما هو عادته فى تزييف ما سبق فى كلامه وما ذكره الشارح من وجه الفساد يصلح وجها له ولكن ليس فى كلامه ما يشعر به ولعلّه لم يوجد فيما عنده من النسخ **قوله** بانّ القضية مهملة وهى فى قوّة الجزئية واللام للعهد الذهنيّ والمعنى فبعض المفرد بها فلا يضرّ التخلّف فى الاسماء الستّة **قوله** او انّ الاستغراق الخ يعنى انّ اللام الاستغراقيّ لا يوجب الاستغراق الافراد والمعنى فكلّ واحد من افراد المفرد بها فيستقيم فى الاسماء الستّة لانها اذا انقطعت عن الاضافة او صُغِّرت تكون بها **قوله** ايضا اى كعدم استقامة عدم اشتمال الاحوال **قوله** لا يستقيم فى ذو لا ينقطع عن الاضافة ولا يصغّر فلا يكون بها اصلا تأمّل **قوله** داخلة فى المفرد المنصرف آه هذا مبنيّ على ما ذكره من عدم دخول المعرب بالحروف فى المنصرف وقد عرفت انّه ليس بمسلك المص فالوجه على ما ذكره السيّد السند ان يقال انّ الاسماء الستّة المفردة داخلة باسرها فى المفرد المنصرف فاخرج منه هنا ما كان حكمه مخالفا للحكم المذكور وهو المكبّر المضاف الى غير الياء وبقى فيه ما لم يخالف حكمه له فلا حاجة الى قيد الافراد لانّ المستثنى منه مقيّد به وكما جمعها مكسّره داخل فى المكسّر وسالمه فى السالم ومثناها فى المثنّى **قوله** فلا حاجة الى ذكر مضافة بل لا بدّ منه على ما ذكرنا فافهم **قوله**

كما قلنا عن النسخة السنة وانما لم نقل على ما ذكره بارجاع الضمير اليه لان [illegible] رجع عنه [illegible] رح

لانّ المفرد

لانّ المفرد اى غير المضافة **قوله** ياء المتكلّم بقرينة الاضافة لانّ الياء الّذى هو غيره لا يصلح ان يكون مضافا اليه **قوله** وانّما جعل اعرابها بالحروف آه فى الحاشية قال الجامى اختار هذه الاسماء الى آخره وفيه مصادرة تظهر من قوله حين الاعراب سماعا تأمّل تدرك انتهى فلذا بدّل قوله حين الاعراب الّذى هو منشأ المصادرة الى قوله فى حال الاضافة **قوله** او آخرها فى الحاشية لم يقل لاماتها ليشمل عين فم وذو ولامهما لما اخذ فانسيا فى كلّ حال صار عيناهما آخرين كاللام الاربعة الباقية **قوله** بخلاف فم فانّ آخره غير ثابت فى حال الاضافة سماعا **قوله** محذوفة خبر بعد خبر لا واخرها كتب فى الحاشية المراد من الحذف عدم التلفّظ فيعمّ القلب فى فم انتهى **قوله** فى حال الافراد قال فى الحاشية هذا فى ذو فرضيّ حملا على اخواته اذ لا يقطع عن الاضافة **قوله** بخلاف فى نحو العصا فانّ آخره ليس بمحذوف نسيا اصلا **قوله** والساكن اخفّ الى آخره آه جواب سؤال كانّه قيل نعم لكنّ الحركة اصل فى الاعراب فجعل اعرابها بها اولى **قوله** فانقلب الحال وهو كون الاصل فى الاعراب الحركة لحقتها **قوله** بسبب العارض وهو كون الساكن اخفّ من المتحرّك **قوله** بخلاف دم اذ لم يوجد فى آخره حرف يمكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابه بالحروف يحتاج الى زيادتها لمجرّد الاعراب فلم ينقلب الحال هنا بل بقى على حاله **قوله** وقد صار العين دفع سؤال وهو انّ العين ليس محلّا للاعراب فلا بدّ من تقدير على كلّ تقدير ووجه الدفع ظاهر **قوله** بحذف اللام نسيا فى حال الافراد والاضافة لما عرفت

انه مخالف للاسماء الستة فی ثبوت الاخر فی حال الاضافة و
موافق لها فی حذف الاخر نسيا فی حال الافراد فلا يرد ان الاسماء
الستة محذوفة الاواخر نسيا فی الجملة مع ان عيونها لم تصر محال
الاعراب فی حال الاضافة ولو قال مطلقا كما قال فی نحو العصا
اصلا لكان احسن واسلم كما قيل لكن غرضه الايجاز غاية الايجاز
بلا اخلال قوله لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز بل
لمعلوميته قبل فتذكر ولك ان تقول انه ذكره لئلا يتوهم من قوله
وجاء الحركات فيها بارجاع الضمير الی الاسماء الستة المطلقة مع
عدم قصر قوله مطلقا علی العصر والثاليات ان مجیء الحركات
فی هذه التثلث علی اللغات الغير المشهورة كالمكبرة المضافة الی غير
(ای المصغرة والمفردة والمضافة الی الیاء)
الياء وجه الاندفاع يظهر من قول الشارح لدخول المقابلات
التثلث آه قوله للايجاز علة لذكرها استطرادا لانه لو ذكر اصالة
لقال واما الاسماء الستة كما قال ابن الحاجب فلم يحصل الايجاز
قوله ابی واخی فی الكافية اخی وابی قال الفاضل الهندی لا يعرف
لتقديمه علی الاب وجه الا ان يقال انه اكثر استعمالا منه قوله
وفتح فاء الفم الفاء يصح بمعنيين قوله مفردا كفم ومضافا الی الياء
كفی اما المضاف الی غير الياء فليس الفتح فيه اكثر منهما فی اللغة المشهورة
فافهم قوله احترازا ای لفظ الفم بالميم احترازا عن فيه قوله اكثر
منهما وجه التثليث اعتبارا ما فی حال الاضافة الی غير الياء كانه
جعل الميم عوضا عن الالف عند الفتح وعن الواو عند الضم و
عن الياء عند الكسر ووجه اكثرية الفتح خفته واصالته

قوله قيد بحال الافراد كما فی الاسماء الستة ١٢ م

مع قطع

مع قطع النظر عن هذا الاعتبار واذا اصل الفم فوه بالفتح قال الفاضل
العصام من البدايع كون الفم كمدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر
فافهم قوله بالواوين فی الحاشية هذا علی ما ذهب اليه الجوهری و
اختاره الجامی والهندی واختار الرضی وصاحب لب الالباب كون
كون لامه ياء بناء علی كثرة باب طويت دون قويت وفيه نظر اذ
الكثرة فی الجواهر ممنوعة لكثرة جو وبو ودو وانهی قوله وفك
مثلث الفاء كما فی الرضی تدبر قوله وفما وفاك مثلث الفاء ايضا
قوله وفم وفك بالضم والفتح كما فی الرضی قوله مع زيادة وهی
حما كرشاء واتباع فاء الفم لميمه فی حركات الاعراب نحو هذا فم و
رايت فما ونظرت الی فم قوله وكلا قال الفاضل العصام فی حاشية
شرحه للكافية كلا لا ينون وان ذكر من غير اضافة لانه ذكر الرضی
فی بحث الاستثناء فی تحقيق حاشا انهم يستنكرون تنوين ما غلب
عليه تجريده منهما لاجل الاضافة انتهی قوله مع الضمير ای المثنى
ومعنى سواء كان مثنى لفظا نحو كلاهما اولا نحو كلانا قوله ای
مع الضمير وهو الظاهر اذ لا واسطة بينهما والمراد به مثنى المعنی
سواء كان مثنى اللفظ كلا الرجلين اولا ككلا ذلك فانه يجوز
افراد اسم الاشارة مع كون المشار اليه مثنى او جمعا كما يجیء قوله و
لو قال مع الظاهر لكان اظهر اذ مع غيره يوهم العموم مع انه لا عموم
له ومن توهم العموم من قول بعض الفضلاء واضافة كلا اما
الی المظهر او المضمر وقد يكون اضافته الی اسم الاشارة المفردة
فقد غفل عن دخول اسم الاشارة فی الظاهر وان مراد الفاضل

قوله يجوز افراد اسم الاشارة حيث قال الشيخ الرضی وجاء افرادها مطلقا ای سواء كان المشار اليه مثنى او مجموعا

المزبور الاشارة الى ما اشرنا من جواز الافراد لفظا فلا تغفل قوله
لكونها اكثر استعمالا من المذكر السالم لان له من الشروط ما ليس لها
واما الجمع المطلق مع انه لا كلام فيه فهو اكثر منها لصحة اطلاقه على
الثلثة وما فوقها الى غير النهاية بخلافها فانها لا يصح اطلاقها
الا على اثنين قوله فزادوا نونا عوضا عنهما اى عن النقصان بعدم
التمحض والتنوين قال في الحاشية وفيه بحث يظهر بالتامل فيما سبق
من تحقيقنا انتهى وهو ان هذا يقتضى عدم وجودها الا بعد
التركيب بالعامل وليس كذلك لما سبق من التحقيق من ان صيغ
التثنية والجمع موضوعة قبله فهي جزء من الدال وحذفها عند الاضافة
لا ينافي جزئيتها لانه كالترخيم فليس سقوطها بالاضافة وعدمه
باللزوم لكونها عوضا او قائما مقام التنوين بل لان لها شبها به
في الجملة فلذا يثبت في الوقف ايضا صرح به في بحث الاضافة و
يمكن الجواب باشارة قوله فيما سبق الا ان الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع آه بان الواضع اعتبر عند الوضع
دلالة هذه الحروف على المعاني المقتضية ايضا وعدم تمحضها فيها
وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزاد نونا عوضا
عنهما قوله تعادلا حيث اعطى الكسر الثقيل لما اعطى له الالف
الاخف والفتح الاخف قبل الياء والفتح الاخف لما اعطى
له الواو الثقيل او الكسر الثقيل قبل الياء ولو اعطى الاول
للثاني والثاني للاول لم يحصل التعادل قوله اذ قد تزول العلة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين هذا مخالف لما صرح به السيد

السند

السند في حاشية الرضي من انه لا اعلال في تثنية فلا التباس
حتى يحتاج الى الفرق ولعل الشارح نظر الى وجود مقتضى الاعلال
فيهما مع عدم اللبس بحركة النون واما اللبس في حال الاضافة فجعل
كالعدم لندرته وللاعتماد على القرينة قوله الى المظهر الاصل الاحق
صفتان للمظهر والثاني للاول قوله بالاصل الاخف وهو حركة
الباء متعلق بالاحق قوله الى المضمر الفرع الاحق بالفرع الثقيل وهو
الحرف وجه فرعية المضمر كونه كناية عن المظهر قوله مع ان اللفظ ايضا
اى كالمظهر وهو مفرد بالنظر اليه قوله وكذا اولو قال الفاضل
العصام كتب فيه الواو حملا على اولى وفيه انه يلتبس بالى الجارة
قوله وعدم النون عن اصل وبالحذف على اختلاف الرأيين قوله
ليعلم ان ما عداها لفظي لانحصار اعراب المعرب فيهما على زعمهم والمص
منهم كما سيصرح به قوله واما المحلي الخ جواب لسؤال مقدر وهو انه
لا يعلم بهذين الموضعين ان ما عداها لفظي لاحتماله المحلي وتقرير الجواب
ان المحلي مخصوص بالمبنيات والمقسم اعراب المعرب لكن هذا مبني على
زعمهم لا على الحق الذي بيّنه من ان التقدير في المحلي في نفس الكلمة
لا في الآخر وعلى هذا لا يختص المحلي بها بل يشمل ما في المعرب فلا يعلم
ان ما عداها لفظي ولا يخفى ان هذا تبيين لاولي الالباب ولا اخفاء
لمن ليس منهم بالكتاب قوله اى واعراب نحو عصا قدر المضافين
لظهور انه ليس بصدد بيان ان اعراب مثل كل مما ذكر تقديري لا
بيان نفسه ولا بيان اعرابه بخصوصه على انه لو لم يقدر الاول
فيه او في المحمول لم يصح الحمل قوله اى معرب بالحركة الخ لم يقيده بالافراد

يشمل مثل عبادى ومسلماتى ولم يقيدها باللفظية ليشمل مثل قاضيّ
بالتشديد فان التقدير فيه مطلقا للتعذر لا الاستثقال ولا يغيره
شموله لمثل عصاي لان المقصود بيان تعذر ظهور اعرابه مثل غلامى
سواء حصل بالاضافة او بسبب آخر قبلها وقال الفاضل العصام
ان اصل عصاي عصوي فحصل التعذر بالاضافة ثم قلبت الواو
الفا فعلى هذا لا بد من دخوله فيه فضلا عن التضرر له قوله فى كل
حال سوى حال نصبه اشارة الى ان سوى استثناء مفرغ من اعم الاحوال
ثم العامل فيه اما معنى الفعل المفهوم من اضافة الاعراب والحمل عليه
تقديري او هو نفسه فافهم قوله ويجوز ان يكون من التنازع
فيكون متعلق احدهما مذكورا ومتعلق الآخر مقدرا قوله كقوله ما
ان رايت آه ومثال التسكين مثل اعط القوس باريها اى ناحتها
قوله كابى الازند كتب فى الحاشية كبى الزند اذا لم يخرج ناره
الزند العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى
ما فيها ثقب والجمع زناد وازند قوله والمحكي اشار بعدم اعادة يجوز
فيه وفيما يأتى بعده الى ان التقدير غير صحيح فلا تغفل قوله على الاشهر
وقيل مبني كما كان قبل العلمية قوله من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان
السؤال عن زيد الواقع منصوبا هذا على لغة الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون
الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه قوله دعنى
عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة قوله كائنا معهما اشارة الى انه حال
من المثنى واما العامل فيه فمعنى الفعل فقط فافهم قوله معه حال من
الاسماء الستة والجمع على سبيل البدل كما فى مع الاول واما قوله من

قال انه من قبيل التنازع فمما ينازع فيه تبصر قوله لا بد من استثناء
المنقوص وفيه ان مثل راموا القوم مع كونه منقوصا يكون اعرابه
تقديريا فلا بد من استثنائه من المنقوص ولو قال المص بعد قوله
معه وعلامته مدة لكان اسلم قوله حال كونه غير مقيد بحال الخ
اشارة الى ان فى مطلقا ثلثة اوجه الحال والمفعول فيه والمطلق
الا ان العامل فى الثالث معنى الفعل فقط بخلاف الاولين فافهم
قوله فان منع اى الظهور قوله فان فى الاخراى فان كان المانع
فى الاخر قوله والا اى وان لم يكن فى الاخر فقط بل فى الاخر ونفسه
ذكره فى الحاشية قوله ومجموع ما ذكره المص من انواع محال الاعراب
التقديري قوله نقص يعنى لفظ فيما تعذر واستثقل لا ما صدق هو عليه
من الامثلة الاربعة بل اخره ونقص ايضا واللفظي فيما عداه وزاد
الاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك قوله من عبارة الكافية
متعلق بالفعلين على التنازع قوله ولم يحصر عطف تفسير لزاد
قال فى الحاشية اى لم يحصر المص التقديري فى المتعذر والمستقل انتهى
يريد ان المص لم يحصر فيما حصره ابن الحاجب من الامثلة الاربعة
للمتعذر والمستثقل بل فى الثمانية كما سيصرح به قوله اربعة الاول
ما ذكره من الثمانية والثانى النقص والثالث الزيادة وعدم الحصر
الرابع خروج اشياء قوله اما الاول وهو ما ذكره المص من الثمانية
قوله فالمانع فى المقصور وهو مثل العصا سمي به لكونه ضد الممدود
قوله وعند الحذف كعصا قوله لا منفيه كيد حتى يكون اعرابه لفظا قوله
وفى الثانى اى المانع فى الثانى وهو مثل غلامى قوله او السكون كما

فی مثل قاضیے او الفتح کما فی ما قبل المقلوبة قوله قبل العامل وذلك
لان الاسم لا یستحق الاعراب الا بعد ترکیبه مع عامله ولا یتحقق
ذلك الا بعد ثبوت العامل والمعمول فی نفسهما فاذا اردت تجعل
المضاف معمولا فلا بد ان یعتبر نسبته الی المضاف الیه قبل ورود
العامل علیه فیشتغل آخره بما اقتضاه المضاف الیه البتة قوله
تعذر اجتماع الحرکة والسکون کما فی مثل قاضیے او الحرکتین مثلین
کما فی حالة الجر عند عدم القلب او فی حالة النصب عند وجوده
او ضدین کما فی حالة الرفع او النصب عند عدم القلب وفی حالة الرفع
والجر عند وجوده قوله وان قاله البعض رد لما قاله السید السند
من انه کان الاولی ان یجعل تلك الکسرة المجتلبة للیاء بعد ورود
العامل علامة الاعراب ایضا فیکون الکسرة ح مفیدة لفائدتین
بعد ما کانت مفیدة لفائدة واحدة علی قیاس ما اختاره فی علامة
التثنیة والجمع فیکون اعراب غلامی لفظیا فی حالة الجر کما هو الاصل
قوله بخلافهما فالقیاس علیهما مع الفارق قوله وان ذهب الیه
الجمهور لشدة امتزاجه بالیاء لعدم استقلاله بالتلفظ قوله
نحو غلام مك وغلام مریعنی ان کلامهم منقوض به قوله وفی حالتی
المنقوص سمی به لنقصانه عن الحرکتین قوله وفی الاخیرین ای المانع
فی الاسماء الستة والجمع معه قوله فی البعض ای فی الاسماء الستة
نصبا اذ آخرها ح الف قوله فی الاکثر ای فی الاسماء الستة رفعا
وجرا وفی الجمع مطلقا قوله واما الثانی وهو ما نقصه من عبارة
الکافیة قوله فوجه الاولین ای وجه نقضهما التداخل ای دخول کل

منهما

منهما فی الآخر بعضا او کلا بکل من الارادتین کما فصله قوله لزال
الاعلال وهو خلاف المفروض ومن غفل وتغافل عن هذا قال لیس
بمتعذر لانه یمکن بترك الاعلال قوله فالموجب التعذر لیس الا فلا
فالنقض نقض قوله اذ قد صرح آه قال فی الحاشیة المصرح ابن جنی
قال فی مراح الارواح قال ابن جنی فی الثلثة الاخیرة یسکن حروف
العلة للخفة ثم تقلب الفا لاستدعاء الفتحة ولین عریکة الساکن انتهی
هذا الجواب بالنظر الی الظاهر والتحقیق ان التسکین لا یتصور الا فی
غیر الاخیر اذ الاعلال فی مثله مقدم علی الاعراب وحرکة البناء اما عموما
فلان الاعلال لتصحیح المادة الثابتة وقت الوضع قبل الاستعمال و
الترکیب وهما عارضان بالترکیب للدلالة علی المعانی الحاصلة به
واجتماع الساکنین ونحوه واما نقلا فلانهم اذا عدوا المقصور
یقولون عصی ورحی لا عصو ورحی انتهی قوله فی الثلثة الاخیرة
ای فیما کان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحرکات الثلث فی حرف العلة
نحو بیع وخوف وطول قوله لاستدعاء الفتحة ولین آه الاول اشارة
الی المقتضی والثانی الی عدم المانع قوله والتحقیق آه ویضمحل به ایضا
قول الفارق وفی المقصود الخ ویبقی التداخل علی حاله قوله اذ الاعراب
فی مثله ای الاخیر وهو المقصود احتراز عن اعلال مثل قاض فانه
مؤخر عن الاعراب لتأخر سببه قوله وحرکة البناء کرمی قوله وهما
ای الاعراب وحرکة البناء قوله واجتماع عطف علی الدلالة والاول
للاول والثانی للثانی قوله ونحوه من وجوه البناء علی الحرکة
کالفرق بین البناء العارضی والاصلی قوله وکون التسکین بالعرض

انه لما ثبت كونه قبل الاعلال لا يفيد الفارق كونه بالعرض لا بالقصد
وانما يفيده بعد الاعلال وهو لم يثبت بعد قوله مع قطع النظر
عند التركيب عن الاصل والاعلال وان كان في نفس الامر بالاعلال
قوله او مقدرة كعصا وعصا القوم قوله فلا يمنع قبول محله اياها الخ
فلا يكون كالمتحرك فظهر الفرق ثم ان هذا اذا لم يوجد ما يوجب سكونه
كقاضي فلا ينافي قوله فيما سبق وبعدم تعذر اجتماع الحركة والسكون
قوله فالمراد تعذر الاعراب بالذات ولا تعذر بالذات في مسلمي بخلاف
العصا فان فيه تعذر الاعراب بالذات وان امكن بواسطة احداث
محله قوله وضم ما قبل الواو آه جواب لسؤال وهو ان في مسلمي تعذرا
بالذات والامكان بواسطة ضم ما قبلها فلا فرق وتقرير الجواب ان
الضم ليس من شرط الاعراب بل للمناسبة فافترقا قوله وهذا نفيس
دقيق وانفس منه ما يستفاد من التحقيق وبالقبول حقيق وهو
ان التعذر والاستثقال فيه يعتبران بعد ورود العامل عليه بالنظر
الى حاله التي كان قبله سواء كان بالاعلال لوجود سببه كعصا
والعصا ومسلمي او بعدمه كقاض والقاضي ولا يخفى ان الحركة على
الالف متعذر ولا يمكن قبله واو اذ لا داعي اليه بقاء داعي عكسه
وليس شان الاعراب تبديل المحل بل الظهور ان لم يمنع مانع والا
فالتقدير ان الحركة على الياء ممكن لعدم ما يوجب السكون لكنه مستثقل
وكذا قلب الياء واوا اذ العامل يقتضي تبدله لكونه نفس الاعراب
لا يقتضي ياء المتكلم عدمه لكنه لم يتبدل لثقل الواو ثم انه ينوّن
المنكر فيحذف الالف والياء لاجتماع الساكنين ولولا قوله وقرينه

اللفظي

اللفظي للياء المقدرة وان كان متعذرا لامكن حمل النفيس الدقيق
على الانفس الحقيق بعصر قوله او مقدرة على المثال الثاني ولا ينافي
هذا تمثيلهما بقاض بالحذف لانه باعتبار حاله بعد ورود العامل
فتامل قوله فاذا انحصر التقديري الانحصار منفهم من السكوت
في مقام تبيين مواضعه وتمييزه عن اللفظي قوله ولم يحصره في الاثنين
بل ذكرهما على طريق التمثيل قوله الموقوف بالسكون وهو اربعة انواع
اشار الى كل بمثال فلا تغفل قوله مطلقا اى في الاحوال الثلث
للانواع الثلثة قوله رفعا وجرا واما نصبا فلفظي بالفتحة قوله
والمدغم كبيرا اى ادغاما كبيرا وهو ما كان الاول من الطرفين فيه
متحركا مطلقا سمي به لكثرة وقوعه اذ الحركة اكثر من السكون
وقيل لتاثيره في اسكان المتحرك قبل ادغامه وهو متصل لو في كلمة
ومنفصل لو في كلمتين كذا في الختمة والمراد هنا الثاني لم يصرحه لانفهامه
من المقام والتمثيل قوله ونحو بارئكم عطف على المعرب او المدغم قوله
بتسكين الهمزة لمجرد التخفيف قوله وما يتبع حركة آخره لحركة غير اعرابية
الظاهر ان قوله غير اعرابية صفة للحركة الثانية لكن لا يكون الجر
الجواري منتجا لان متبوعه حركة اعرابية ولو جعل حالا من الحركة لكان
اصح ويكون هو منه ايضا لكنه مع كونه خلاف الظاهر لا يلايم ما صرح
به في بحث المنادى والدماميني هنا من انه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية
لانه يوهم جواز كونه بنائية وليس كذلك وكذا اطلق بعض الكمل
حيث قال وما حرك تبعا وتناسبا ككسر الحمد وجر نحو جحر ضب خرب
انتهى فالاصوب ان يقول وما يتبع حركة آخره لحركة غيره اعرابية لو لا

اى لا يكون اعرابية
بنائية اولا

قوله بضم التاء للمشاكلة قوله ومنه تابع المبني على لفظه اى مما
يتبع حركة آخره لحركة غير اعرابية فصله للتنبيه على انه نوع آخر منه
لان الحركة المتبوعة فيه مقدمة وبنائية بخلافهما فى الاولين لانه
مؤخر فيهما وليس باعراب ولا بناء قوله ومنه الجر الجوارى اى فى
الجر الجوارى وهو مثل النوع الثانى لكن المتبوعة فيه اعرابية قوله
واما عبارة الكافية هى فيما تعذر او استثقل فشاملة اكثرها
بلا تكلف ومعه كلها اذ الاول يشمل الاول بانواعه الاربعة
بلا تكلف لتعذر اجتماع الحركة والسكون الواجب للوقف والثانى
والثالث كذلك لان تحريك الساكن الغير الواجب سكونه لعدم وجوب
الادغام المذكور ولكون السكون لمجرد التخفيف ممكن لكنه مستثقل
واما الرابع بانواعه الاربعة فلا يشمله الاول لان مجرد المناسبة
والمشاكلة لا يوجبان التعذر ولا الثانى لعدم الاستثقال فى ترك
التبعية الا ان يتكلف ويقال ان فى تركها فوات الغرض وهو خلاف
المفروض فيكون كالاول فى اشتغال الآخر بالغير فبهذا الاعتبار يشمله
الاول كالاول ولو سلم ان فى تركها استثقالا فى النوعين الاولين
منه يشملهما الثانى ايضا بلا تكلف قوله مع ان له احكاما آخر
لا بد من معرفتها فالاهتمام به اكثر منه بالمنصرف فان المحوج الى
بيانه ليس الا ذكره فيما سبق قوله وبه يعرف المنصرف ولذا لم يبينه
مع انه مما ذكر فيما سبق فان قيل ومنه المثنى والجمع فلم لم يبينهما
متصلين به قلت يظهر جوابه مما سيأتى فلا تغفل قوله لانه
الاعدام آه ولما مر آنفا قوله لكنه دورى فلذا تركه على انه

لوفتس

لوفسر به لا يعرف بمعرفة احدهما الآخر لما بينهما من الواسطة كما مر
قوله وقد تبع الشريف هنا نصرة لابن الحاجب فى تعريف المعرب و
قال فى حاشية الرضى هنا ان سبب العدول عن هذا الحد لما سبق
فى حد المعرب لكن لم يعتد بما فيه لاختلاله فى نفسه واعتد بما هنا
لعدم الاختلال المذكور لكن يرد ان هذا التعريف لا يفيد المقصود
الاصلي منه لانه يتوقف على معرفة الجمع وغيره من الاسباب مما ذكر
بعد المبنيات فينبغى ان يقدم ما ذكر على المرفوعات او يجعل تعريف
الجمهور دليل الحصر ويكتفى بما يفهم منه كما فى المعرب والجواب لو
قدم عليها لوقع بين بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها
وبين بيان محالها فصل كثير بتقسيمات مطلق الاسم فيكون بيان المحال
كالاجنبي بعيدا عن حالها وانه لا يمكن الاكتفاء به لما عرفت ان تعريفهم
لا يفيد الانحصار فاخذ هذا التعريف لافادة الانحصار والمعرفة
فى الجملة واحال تمامها الى البيان فيما يأتى فتأمل قوله وقيل القائل
الشريف وتبعه المولى الجامى مرضه لورود الرد وان كان مردودا
قوله ان المقصود الاصلي آه وان المقتضى لتعريفه ذكره فيما سبق و
المذكور فيه الافراد لا المفهوم قوله لانه اقبل على الفعل بالمشابهة
آه او لانه لم يتغير بدخول التنوين والكسر او لانه لم يرد بدخولهما
كذا ذكره الفاضل العصام فعلى هذه الوجوه الثلثة الانصراف من
الصرف بالفتح اما بمعنى الرجع او التغير او الزيادة واما على الرابع
فمن الصرف بالكسر بمعنى الخالص لم يتعرض لما ذكره من الوجهين بعدها
بالنسبة الى ما ذكره من الوجهين فافهم قوله بل شابه من الشوب وهو

الخلط قوله ولذا اى لكون المنصرف سما صرفا لم يخلطه شبه الفعل
سمى امكن اى اكمل تمكنا واثبت فى الاسمية قدما قوله شيء او الشيء
فما موصوفا وموصول فسره بالجنس الاعم لظهوره عند المبتدى
لكن ينتقض التعريف بما وجد فيه اثنان من المبنيات كحذام وحضار
ولذا فسره الفاضل الجامى وغيره باسم معرب بقرينة ان الكلام
فيه قوله مع ان ذكر العلة التقريبية اى المجازية لان فى اطلاقها
على كل من الفرعين تجوزا اذ العلة فى الحقيقة هو المجموع لانه المؤثر
كما هو رأي الفاضل الجامى وقال الفاضل العصام فى الشرح وفيه انها
حقيقة فى كل منهما بل التحقيق ان التجوز فى اطلاقها على المجموع فنقول
اعلم ان العلة فى اصطلاح النحاة ما ينبغى ان يختار المتكلم عند
حصوله امرا يناسبه لا ما يوجبه كما هو اصطلاح الاصوليين
ويسمى ذلك الامر حكما فيها كذا فهم من كلام الرضى فهي على الاول حقيقة
فى الناقصة كما نقل عن ابن الحاجب التصريح بذلك مجاز فى التامة
وعلى الثانى بالعكس فكلام الفاضل العصام مبنى على الاول لكن
قولنا مصروحكمه ان لا يكسر ولا ينون لا يساعده لان سقوطهما موجب
الفرعين والموجب وهو المجموع هو العلة فلذلك سلك الشارح
النحرير مع الفاضل الجامى مسلك الاصوليين قوله والمناسب
فى الجمع بتقديم ما اخر على ما يفيده قوله وحكم الشيء يعقبه وقوله يخلو
عبارة الكافية وما قيل ان الانجرار باللام او الاضافة حكمهما لا حكم
غير المنصرف ففرقه من حكمه انسب بل تاخير قوله ويجوز صرفه للضرورة
او للتناسب فغير مناسب فضلا عن كونه انسب لان ما ذكر فى حكم المستثنى

من حكمه فى كلامه مستثنى صريحا فى كلام المص والاصل عدم الفصل
على انه لو تم ما ذكره فالانسب ان لا يذكره فى هذا البحث فضلا عن
الفرق قوله المعنى المصدرى لانه هو العلة ومقتضى قوله وتوفى
الاصل لا نفس الاسم ومن قال التأويل لزم كون الشيء ظرفا لنفسه وفيه
بحث اذ التعبير عن الظرف بجنسه الاعم يخلص عن كونه نفسه لم يفهم
المراد مع ما فيه من المفاسد قوله فقدر انه جمع سروالة آه على ما
هو مذهب المبرد قوله اختصاص هذا الوزن بالجمع اذ لو لم يقدر لزم
ان يوجد فى المفرد للجمع نظير فيقع فى قوته فتور فيضعف عن التاثير فلا بد
من التقدير قوله ولم يلتفتا الى الحمل على النظير مع انه مذهب الامام سيبويه
مختارا بنى على قوله لعدم النظير فى الحاشية يعنى لا يوجد نظير من غير
السراويل من المفردات للحمل على النظير فيكون فريدا ووحيدا وغريبا
فيكون بعيدا انتهى بخلاف التقدير فان له نظيرا كالعدل فى عمر قوله
وحذرا آه قال الفاضل العصام فى الشرح ما حاصله ان القائل بزيادة العلل
بمقتضى الحمل على النظير من الشراح والمجيب وهو الفاضل الجامى رحمه الله
البارى قد اوقعهما فيما وقعا فيه عدم معرفة مراد سيبويه من قوله هذا
وهو انه غير منصرف بلا سبب كذا نقله الرضى عنه ولسلامة الوجه الاول
قدمه قوله على انه رد الراد عصام الدين فى الحاشية قوله بلزوم
اتحاد آه قال فى الحاشية اى فى الجمعية الحكمية لان الحكمية ليست الا
كون الاسم على صيغة منتهى الجموع وهو الشرط ايضا انتهى قوله وهو المشروط
اى كونه عليها ايضا اى ككونه هو المشروط قوله فالشرط الوزن او
الكون عليه مسامحة او بحسب نفس الامر قوله اى الجمع بالمعنى الثانى على الاستعمال

لانه هو المشروط بلا الاول كما صرح به آنفا والمعنى الاول فيؤول
قوله وزن حضاجر بكون محله عليه كما يفهم من اشارة كلامه في الجمة
قوله في منع الصرف اى في منع جمعية لجمع او الجمع فافهم قوله نوع
وزن حضاجر وسراويل آه اشار بهما الى ان المضاف محذوف في
احد الموضعين او بالاول الى الاضافة ذهنية وبالثاني الى ان المراد
بهما ما كان على صيغتهما وهو ما كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده
حرفان متحركان وثلثة احرف اوسطها ساكن فافهم قوله الوزن
التصغيري اى الوزن المناسب لاوزان التصغير في ان يعتبر فيه ما يعتبر
فيها من مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن من غير اشتراط التعبير
عن الاصول بالفاء والعين واللام والزائد بلفظه الا ما استثنى
كما في الوزن التصريفي لا انه الاوزان المختصة به لانه بني لفسادا وهذا
الاصطلاح ليس بمختص بالتصريفي كالتصريفي اذ يقال له وزن عروضي
ايضا كما قاله الفاضل العصام فصح التقابل بلا كلام وهكذا ينبغي
ان يفهم الكلام ولا يلتفت الى كلام من قال وفيه كلام وبينه بانه
نوع من التصريفي فلا تقابل بلا كلام على ان التصغير من علم الاشتقاق
والحق انه ليس بجزء من التصريف حقيقة كما زعمه البعض بل هو علم
على حدة صرح به البعض المحقق قوله ينبغي ان يقول آه انما قال ينبغي
لانه يمكن ان يقال ان ذلك مراده وان لم يذكره فينبغي على هذا ان
لا يحمل كلامه فيما سياتي على ما يتبادر منه من انصراف مثل جوار
قوله على الصحيح قيد للاخير فقط وهو ما ذهب اليه سيبويه من عدم
انصرافه اذ لا يخفى على المتتبع انه لا اختلاف في الاول ولذا قال

بعض

بعض الفضلاء انه لو كان بعد الالف حرفان لا بد ان يكونا متحركين
او الاول مدغما في الثاني فتامل قوله او صفة له اذ لا تعين رد
للفاضل العصام حيث قال خبر بعد خبر لا صفة لانه متعلق بنكرة
اذ تقدير المعرفة تكلف لا يروج عند النا قدين الا للضرورة وتحقيق
الرد انه لا حاجة الى تقدير المعرفة اذ الموصوف نكرة او في حكمها لما
مر من التوجيهين فافهم ثم رد الاول ايضا بقوله وجعله خبرا الخ
قوله يحتاج الى تقدير كون وليصح الحمل وهو خلاف المعهود وهو
لا يروج بلا اضطرار عند النا قد وهو هنا مفقود بوجود المعهود
فلو يرد ان اعتبار الكون مما لا بد منه في الاول ايضا فجعل احدهما
رايجا والآخر كاسدا ليس مما ينبغي صدوره من النا قد قوله والمعهود
الكائن اى نوعه وهو المشتق اسما كان او غيره بقرينة المقابلة للكون
اى المصدر اذ العهد ليس بمختص بشخصه فليس هذا اختيارا للمذهب
المرجوح كما توهم قوله بطريق الموافقة بل بطريق المخالفة والاول
اولى ولو عند القائلين بالثاني قوله الحرف الدال على التانيث و
لو في اللفظ كما في طلحة وفرازنة فلذلك جعل طلحة غير منصرف
للتانيث والعلمية فوجوده في مسمى مدخوله ليس مما لا بد منه ومن
غفل عن هذا اضطر الى تعسف ان يراد بالدال الدال في بعض المواضع
او ما من شانه الدلالة مع ان الشارح لم يرض به فيما سيجئ والى ان
التسمية بتاء التانيث باعتبار الاصالة والغلبة ولكن لا اضطرار
لمن شرح الله صدره قوله والقرينة شهرة وقد نبه فيما سبق
ان الشهرة لا تفيد المبتدى فكلام المص لا يخلو عن اختلال فتنبه قوله

لا اضع قد مر ما رفلون اى لا ادخلها مطلقا قوله لا تا وه آه كما ذهب
اليه الفاضل الجامى قوله لعدم شمولها الحالتين اى التاء المراد بالهاء
والهاء الموقوفة حالتى الوصل والوقف مع انه لا بد من بيان حال الجمع
فيهما فيحتاج الى ان يقال ان احدهما يعرف بالدلالة او القياس فتامل
قوله فيخرج عن الوزن بالهاء نحو فوارهة وعن الهاء هاوة قوله ويدخل
فى الوزن بالهاء نحو فرازنة ومَلَائكة او فى الهاء هاوهما قوله
على زنة المفردات ككراهية فان قلت هذا لا يصح فى مثل سراويل
اذا لحقه الهاء اذ لا معرفة فى زنته ح قلت لا يلحقه الهاء اذ
لا اجتماع بينه وبين ياء الجمع بل بينهما تعاقب فلا يقال فرازينة
بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء فى فرازنة عوض عن الياء
تقديرا ثم ان هذا لا يصلح وجها لكونه بلا ياء اذ به لا يكون على زنة
والوجه الشامل انهما شاعتا فى المفرد فلحوقهما يوجب ضعف الجمعية
قوله مطلقا مطردة مع جواز الانتزاع اولا قوله لم يغير الوزن
المشروط عنده وان نزل منزلة الجزء اذ التنزيل لا ينافى التحقيق
قوله والصحيح خلافه لما بينا من ان ياء النسبة كلمة برأسها مطلقا
قوله وايضا يلزم على القول الثانى قوله كالياء فى الامتزاج وجعل
احدهما بالامتزاج خارجا عن الصيغة دون الآخر تحكم قوله لعدم
القرينة لعدم شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم بل المشهور التعبير
بالتاء او الياء عند ارادة هذا المعنى قوله لا يفهم من الهاء اصلا
لما عرفت انه لا قرينة على كونه للفرق فضلا عن كونه فى بعض المواضع
ولا يمكن ان يراد به الحرف الفارق مع قطع النظر عن كونه فى بعض

المواضع

تأمل يكون فيه حرف دال على التأنيث

لما يكون فيه حرف دال على التأنيث

المواضع او كلها ولا يلزم ان يجئ للفرق فى جميع المواضع عند التحقيق
كما توهم لانه انما يمكن ذلك لو كان فيما نحن فيه للفرق ولم يكن فى جميع
المواضع كذلك وليس كذلك كما عرفت فافهم قوله ولا فيه علاقة معتبرة
وهى الفرق لما عرفت انه فيما نحن فيه من نحو فرازنة ليس للفرق قوله
ان الكلام عند بيان الشرط قوله ومثل هذا لا يدخل ياء النسبة
بل يرد عندها الى الواحد ان كان له واحد مستعمل قياسى للفرق بينه
علما وبينه غير علم ولاستثقال اللفظ مع رعاية معناه قبل الياء و
لان الاغلب فى النسبة ان يكون المنسوب اليه واحدا فحمل على الاغلب
كذا فى شرح الشافية قوله وحاصله ان ضمير شرطه للجمع الحالى بالاستخدام
لان السابق فى عبارته اعم منه وكذا فى عبارة ابن الحاجب لانه
وان ذكر اولا مطلقا يجوز حمله على الكامل الا ان قوله بعد الشرط
وحضاجر علما غير منصرف الخ جوابا لسؤال المقدر يقتضى كونه اعم
منه ايضا كما صرح به الفاضل الجامى فهما متوافقان لما لا افقول
مَنْ قال فينبغى للشارح ان لا يتعرض لذلك القول لان رجوع
الضمير للحالى بعيد فى عبارة المص بخلافه فى عبارة الكافية فانه
ذكر فيها الاصلى بعد الشرط مما لا ينبغى فتامل قوله المراد
بجميع حروفه ومدا ثنى ليس كذلك اذ لا يدخل الياء فى الجمعية
فلا حاجة للاحتراز عنه بها قوله ان الاعتراض بمدا ثنى
لا بمجموعه حتى صح ان يقال انه ليس بجمع بجميع حروفه اذ قد عرفت ان
الاعتراض على من مذهب من يجعل الياء كلمة برأسها كالتاء قوله
الا ان يجعل الياء جزءه وح يصح ان يقال انه ليس بجمع بجميع حروفه

وقد علمت حاله من ان الصحيح خلافه ولزوم استدراك بغيرها ء
قوله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء كما ذكرهما المص لانه ذكر
الاول بعد العلل لاحتياج الجميع الى نفيه فالمقصود من نقل الاشكال
واضطراب الشراح وتزييف قولكل الاشارة الى ان المص اصاب
فى ذكره وابن الحاجب لم يصب فى تركه مع قطع النظر عما اختاره
او بيان انه وارد على المص ايضا فى بادئ الرأي مع قطع النظر
عما سيجي ليجري ذهن الطالب اليه قوله فى امثالها مما كان التاء
غير مطردة مع عدم جواز الانتزاع مع بقاء الكلمة قوله يحتاج
الى ذكر الياء دون التاء فالمص اصاب فى ذكر الياء ولم يصب
فى ذكر التاء وابن الحاجب لم يصب فى ذكر الثانى وترك الاول
قوله واما اذا انخلع الخ مرما يتعلق بهذا قوله فيبطل اختصاص
الوزن الذى هو وجه اشتراط كون الجمع على وزنه فلا بد من
ان يحترز عنه فضلا عن ان يشترط به فيلزم صرف مثل مصابيح
كفرازنة قوله والتخلص عن بطلان الاختصاص اما بجعله عجميا
من غير حمل على النظير لما مر والمراد الوزن العربي او بجعله عربيا من غير
تقدير الجمع لعدم الحاجة اليه ح وجعله كالمعدوم لندرته فالاختصاص
على هذا ادعائي وعلى الاول تحقيقي فظهر لزوم الاشتراط
قوله ومثل جوار من الجمع المنقوص على وزن حضاجر قوله
فصار كسلام اى على زنة المفردات بجعل المحذوف كالمعدوم
قوله مقدرة للاعراب ولذا لا يجرى على مثل الراء قوله فى
كونه حكما لفظيا فقدر فى حقه ايضا فلم يخرج به الاعلال عن الوزن

فلم يصر

فلم يصر كسلام قوله عوض عن الياء او عن حركتها التى حذفت للاستثقال
قوله لتصحيح الصيغة وان عرض بعروض الاعراب بالعامل على منع الصرف
لا على الاعراب اذ هو فى مثله يتقدم على الاعلال فيكون عند التركيب
والاستعمال كما هو التحقيق فتذكر قوله هو الصرف فيعتبر مقدما
فيعل باعتباره اولا قوله او جعل هذا التنوين الخ بان جرد عن كونه
للتمكن والصرف قوله بعد الحذف اى حذف الياء او حذف حركتها قوله
قيل شارح اقول قوله ينتج عدم صرفه ولذا لم يذكر ثبوت التنوين
مع صلوحه لوجه الشبه قوله واظهر من هذا قول بعضهم بحسب
الصورة فالمص على هذا غير حاكم بانصرافه وعدمه بل ساكت عنهما
لكن هذا غير مناسب للبحث بل المناسب له بيان كونه منصرفا او
او غيره وجها لاظهرية جلاء وجه الشبه مع قطع النظر عن
البحث والاستثناء بخلاف الاول فان جعل المحذوف فى حكم الثابت
وانتاج كونه غير منصرف غير جلي جلاء وجه الشبه فى الثانى قوله
والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وهو الصرف فلا يحمل كلام
المص على المذهب الثانى كما قيل لانه لا صحة للاستثناء بحسب
الظاهر فضلا عن التبادر لاقتضائه كون مثل جوار فى النصب منصرفا
وهو باطل اللهم الا ان يقال ان المعنى انه يحتاج فيه الى جعل المحذوف
فى حكم الثابت سوى نصبه فانه لا يحتاج فيه اليه بل لا يمكن لعدم
الحذف واما الحمل على القول الاظهر وان كان صحيحا لصحة الاستثناء
ح فانه فى النصب ليس كقاض بحسب الصورة لثبوت التنوين
فى احدهما دون الآخر لكنه غير متبادر نظرا الى المبحث فافهم

ثم انّه يرد انّه لو حمل على هذا المتبادر لكان ينبغي ان لا يقول فيما بقي
ولو فى الاصل لئلّا يدخل مثل جوار فحيح لا يدخل مثل دوابّ مع انّه
لا بدّ من دخوله بل ينبغي ان يقول بعد حضاجر ودوابّ ليدخل ما
على وزنه فيكون اشارة الى ما نقلنا عن بعض الفضلاء اللّهمّ الّا
ان يقال انّه اشار فى الموضعين الى المذهبين وانّ مثل جوار آه
منزّل منزلة الاستثناء فافهم **قوله** ولكنّ عبد الله مولى مواليا
اوّله ولو كان عبد الله مولى هجوته اي معتقا **قوله** لملايمتها للهجو
بالتّعريض بانّه من اهل اللّغة القبيحة لا يليق ان يتكلّم فى حقّه
باللّغة الفصيحة او للضّرورة وهو الملايم لقول المص كما تحرّك
جرّ للضّرورة على انّ تلك الملايمة غير مطّردة كما فى التّعريف السّابق
بخلاف الضّرورة ولم يقل هنا للضّرورة بل قلّ اشارة الى انّ ما
للضّرورة قليل **قوله** اى احدى الفي التّانيث اى التّانيث الحاصل
باحديهما والالف الممدودة الهمزة المنقلبة من الالف لا ما قبلها
والتّسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السّببيّة
تأمّل **قوله** اقول ان ارادوا بعدم اللّزوم المنفهم من قولهم بخلاف
التّاء عموم السّلب على معنى لا شيء من التّاء بلازم لكلمة وضعا
قوله وان ارادوا سلب العموم على معنى ليس جميع التّاء بلازم بل بعضه
قوله ذكرى وضراء فانّه يقال ذكر وضرّ فلا لزوم فيهما ايضا **قوله**
للفرق بين المذكّر والمؤنّث مطّردا فى بعض الصّفات كما انّه تخلّف
بعضها كعلّامة **قوله** فكذا المقصورة كفضلى **قوله** فى افعل الصّفة
كحمراء **قوله** الّا ان يدعوا مجيء التّاء للفرق مع عدم التّغيير بخلاف

التى

التى التّأنيث فانّ مجيئها له مع التّغيير وهو يدلّ على الجزئيّة واللّزوم
قوله ولكن ليس بقويّ اذ سبق انّ دلالة التّغيير على الجزئيّة ليست
بمطّردة لتخلّفها فى نحو ضربت فتذكّر فلا يستدلّ بعدمه على عدمها
فحيح لم يكن مفارقة الالفين قليلة نادرة بحيث تعدّ عدما الّا
بانضمام المذكور فافهم **قوله** فالحكم للغالب آه حاصله اختيار الشّق
لكن بادّعاء الكثرة بالانضمام وحمل اللّزوم وعدمه على الادّعائي
لا التّحقيقي ومن جعل حاصله انّ الحكم باللّزوم وعدمه للنّوع و
يتخلّف بعض الافراد لا يرتفع حكم النّوع لم يتدبّر فتدبّر **قوله**
اكثر منه فى العلميّة لانّ فرعيّة مطلق التّعريف وان كانت فى
ضمن بعض الانواع كالمعرّف باللّام فانّك تقول رجل ثمّ الرّجل
وكذا المعرّف بالاضافة والنّداء وفرعيّة العلميّة كذلك اذ العلم
المنقول من الوصف فرع النّكرة لكنّ الفرعيّة بالزّيادة والاضافة
اظهر من الفرعيّة بالنّقل لوجود ما يشعر بها فى اللّفظ **قوله** من
عدل عن الطّريق لا من عدله نحّاه اى بعّده اذ ح يحتاج الى
جعله مصدرا مبنيّا للمفعول ليكون صفة المعدول والاسم وقد قال
الفاضل العصام فى الشّرح انّ المصدر المبنيّ للمفعول وان اشتهر
فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول والى جعله خروجه بمعنى كون
المعدول والاسم مخرجا ليوافق المعرّف فى كونه بجعل الجاعل
وهو خلاف الظّاهر كما جعلهما الفاضل الجامي **قوله** والمعدول
لمّا ورد انّ قولهم معدول فى المفعول يدلّ على انّه من عدله لا
من عدل عن الطّريق اشار الى الجواب بانّه من الحذف والايصال

فالتقدير معدول عنه ان اصلا واليه ان فرعا قوله وهو خروجه
لم يعرف المص الا العدل لان غيره اما معرف في محله او مستغن عن
التعريف لشهرته فيما بين المحصلين او لانه اشار الى انه وافق
ابن الحاجب في العدول فيه عن تعريف السلف بخلاف غيره فانه
لا عدول فيه وعرف الشارح ما لم يعرفه المص اصلا لا فادته
المبتدئين قوله اى المعدول المدلول بالعدل المعلوم بوجه ما
قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول وبهذه المعلومية يدل على
المعدول التزاما بحيث يصح ارجاع الضمير اليه ثم بالتعريف تحصل
التمييز عما عداه فاندفع بتقريرنا ما يتوهم انه لا حاجة الى التعريف
ح مع لزوم الدور اذ لا بد ح من معرفة العدل قبل التعريف ووجه
الاندفاع غير خفي على المتامل المنصف قوله باعتبار مادته الاصلية
(اى المعدول اليه او عنه) معدول عنها والحالية اليها فالتسمية بالمعدول باعتبار الصيغة
فافهم واحترز بالاصلية عن الزائدة فان خروجها ليس بلازم
بل قد يخرج معها وقد لا كما يظهر من الامثلة قوله لا يشمل نحو
ثلث آه يريد انه وان صدق على كل منها ان فيه خروج الاسم
من حيث هو اسم لكن لا يصدق عليه ان فيه خروجا عن صيغته
من حيث هو اسم بل من حيث انه مركب واشار اليه بقوله
الا ان يراد آه ومن لم يكفه الاشارة قال يريد ان
هذه الاشياء معدولات عن ثلثة ثلثة وآخرين والسحر
والامس وهن ليست باسماء لكونهن مركبات ولا يخفى ان القائل
الظهور سوء فهمه اذ لا مجال لان يراد بالاسم المرجع تلك

الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل ثلث واخر وسحر
وامس ولا خفاء في كونها اسماء وتلك المركبات انما هي الصيغ الاصليات
وكانه لم ير قوله عن صيغته انتهى ولم يدر ان المظهر لسوء الفهم
هو ابن خالته وكانه لم ير قول القائل النحرير الا ان يراد
بالضمير الثاني آه وظن ان كلامه في الضمير الاول فقال ما
قال وماذا بعد الحق الا الضلال قوله على رأي اى التمثيل بالاخرين
في مقام النقض على رأي من جعلهما غير منصرفين لا على رأي من
جعلهما مبنيين فانه وان كان فيهما عدل على رأيه ايضا عند
الشارح لكن ليس فيهما عدل على رأيه عند من رجع الضمير الى
الاسم فلا نقض على هذا الرأي عنده فالمقصود الالزام بما عنده
قوله والمراد بالصيغة اعم من الافرادية والتركيبية فيه رد
على الفاضل العصام حيث قال لا صيغة للمركب لانها ما يعرض
للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتاخير ومقارنة
الحروف الزائد ولم يعرض فيه هيئة لها بل للكلمات وحاصل الرد
منع عدم وجودها فيه بعد اعتبار الوحدة بتنزيل كلمات منزلة
حروفه عند عدم المانع عنه قوله ليشمل ما سبق من نحو ثلث آه
قوله لئلا يكون صيغتين كما في المعرف باللام او صيغا كما
في المكرر قوله وخرج بخروجه اخرى عن صيغته مع ان
الاوثق ان يذكر قبله ليكون بيان فائدة القيود في محل واحد
لئلا يفصل بينه وبين قوله وصيغ المشتقات آه وعدم تقديم
هذا لخروجه بعن صيغته على اعتبار قوله لا خروج اذ الخروج

باعتبار المادة يقتضى سلامتها قوله وصيغ المشتقات مبتدأ خبره
اصلية مأخوذة لا معطوف على ما حذف وهما حالان كما قيل لانه
مع كونه خلاف الظاهر كما اعترف به نفسه لزم ان يقول والمشتقات
فان صيغها اصلية آه وايضا لا حاجة ح الى التفريع بقوله فلا نقض
بل لا معنى له قوله فلا نقض بالمشتقات لانها لكون صيغها اصلية
غير معدول اليها لم يتحقق فيها خروج المعدول فتخرج بخروجه
ولو سلم تخرج بعض صيغته قوله عند من جعله معدولا عن الاخر
بالضم واما عند من جعله معدولا عن آخر من بالفتح فلا حاجة
الى الفرق يؤيدها لا اول لزوم المطابقة للموصوف فرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا والثاني موافقة المعدول للمعدول عنه
فى التنكير قوله فى اللغة الفصيحة واما فى غيرها فغير منصرف مطلقا
او رفعا ذكره الفاضل العصام قوله فحذف معنى اللام كلفظه
نسيا بحيث لا يلاحظ ولا يقدر اصلا لرعاية معنى الصفة
المقتضية للابهام المناسب للنكارة فى الاول دون الثانى
يرشدك الى هذا ما سياتى منه ان اصله لم يستعمل قط ومن
لم يفهم هنا توهم ان المراد بهذا هو الفرق المذكور فى ضحى
وامس فقال لما قال قوله لا متضمنا معناها وسبب البناء
التضمن لا التقدير قوله والمتضمنة من حيث انه سبب البناء
لا تظهر فلا يشكل بقوله تعالى بالامس لان مع اللام والاضافة
وارادة المبهم معرب اتفاقا واعتبار التضمن فى حال البناء
قوله فليس لها صيغ اصلية كالامس حتى تخرج بل بمجرد تضمن معنى

حرف

حرف الاستفهام بلا حذف فظهر ان التضمن على قسمين فى احدهما
عدل وفى الاخر لا قوله فلذا لم يبن اى المقدر فيه بالاستخدام
او بالاستلزام او الشيء بتقدير مضاف اى من معنى شيء اذا اريد
به اللفظ واما ان اريد به المعنى فلا يصح الرجوع اليه قوله
لموجبه وهو المشابهة بالحرف فى الاحتياج قوله لعدم اثره
للبناء او انتفاء سبب آخر قوله فما وجوده محقق بان يوجد دليل
غير منع الصرف عليه قوله والا اى وان لم يكن متحققا باذ لا يوجد
ذلك الدليل قوله وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة ومراد
ذلك البعض وهو الفاضل الجامى وان كان تحقيق كلامهم وتبيين
مرامهم كما هو الظاهر من كلامه لا المخالفة لهم لكن لما لم ينقل عنهم
ولا عن بعضهم جعل كله تقديريا وليس فى كلامهم ما يدل عليه
ويقتضيه صار المستفاد من ظاهر كلامهم مجمعا عليه والصرف
عنه خرقا لاجماعهم قوله وجعل سبب من الاسباب اعتباريا
محضا وهو تكلف لا يرتكب بلا ضرورة ومع هذا يلزم عدم
معرفة غير المنصرف بتعريفه بلا تتبع فيكون العدول عن تعريف
الجمهور عاريا عن التحصيل فان اصلهما مقدر اى مفروض مع
وجود دليل غير منع الصرف عليه قوله فان اصله اعنى عامر محقق
مع عدم وجود ذلك الدليل فلا يصح قوله والمنقسم انما هو
الاصل آه قوله فعلى زعمه اى اذا كان وجود ذلك الدليل غير
مستلزم لكون الاصل محققا وعدمه لعدمه يجب ان يقول الخ
قوله وقد عرفت وجهه من عدم الاثر قوله واسما فاعلى لم يذكر

فعلاوات كما ذكره الفاضل الجامي لانه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا
عن التصحيح مع وجود التكسير ذكره الفاضل العصام قوله واجمعون
شاذ لان شرط المذكر السالم صفة ان لا يكون مؤنث مفرده فعلاء
واسما ان يكون مفرده علما كما سيجيء والقياس على الاول جُمْع
وعلى الثاني اجامع قوله وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل
بمعنى اتم جمعا فجمعاء شاذ والقياس فعلى كفضلى واجمعون على القياس
صفة قوله على الاصح وقيل التعريف الاضافي لانه في تقدير
جميعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة
لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف
وهو التعريف من غير اداة فهو يشبه العلمية وكلاهما لا يتم
قول المص ولا قول ابن الحاجب قوله ولا يثنى ولا يجمع قال بعض
الكمل اقول فظهر فيه فرعية الاشتراك علما بين الواحد و
المتعدد فاعتبارها سببا زائدا على التسعة اولى من اعتبار ام
وهمي قوله باعتبار معنى معين احتراز عن الذات المجردة قوله
هو المقصود الاصلي احتراز عن اسم الزمان والمكان اذ المقصود
الاصلي فيهما غير ذلك المعنى من الزمان والمكان فافترقا وهنا
فرق آخر وهو ان الذات في الصفة مبهم غاية الابهام لعدم
اختصاصه بشيء دون شيء ولذا يوصف بها ليرتبط المعنى
المقصود بما فيه تعيين ما وفي اسم الزمان والمكان لا بل
فيه تعيين ما في الذات لاختصاصه بالزمان او المكان ولذا
لا يوصف به لان المقصود منه احضار الذات لا ربط المعنى

قوله فلا يحتاج الى التصريح كما صرح به ابن الحاجب قوله العلمية
اى كون محله علما قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف فيها
اذا لم يكن المحافظة كما في الترخيم قوله اى التانيث المعنوي اى التانيث
المعنوي وتانيث المؤنث المعنوي قوله اى تاثير وجوب آه اشار
بالاولين الى انه مفعول مطلق على حذف المضاف والموصوف
وبالاخيرين الى انه مفعول به على حذف الموصوف والمضاف اليه
قوله لو كان ذلك المعنوي اي التانيث المعنوي والمؤنث المعنوي
متحركا الاوسط اى اوسط محله على الاول قوله او زائدا حروفه
اى حروف محله على الاول قوله ضعف التاء المقدرة في اقتضاء
اعتبار التانيث لعدم ظهورها في عقرب وسر ذلك مع وجود الداعي
كما سيجيء انها لو ظهرت لكانت خامسة والخامسة تحذف ولو اصلية
فيضيع الظهور فقام الرابع مقامها قوله مع وجوبه في قديرة
لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فان رُجَيلا مثلا بمنزلة
رجل صغير فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء
كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر قوله بدليل وجوب الحذف في
جَمَزِيّ في النسبة الى جمزي مما كان الرابع فيه الفا زائدة والثاني
متحركا فانه لما كانت الحركة بمنزلة الحرف لكونها بعض حروف فلذلك
صارت الالف فيه كالخامسة الواجبة الحذف للثقل بطول الكلمة
فوجب حذفها للثقل بسبب الحركة قوله مع جواز حُبْلَوِيّ في
النسبة الى حُبْلى مما كان الرابع فيه الفا زائدة والثاني ساكنا
فانه لما لم يكن السكون بمنزلة الحرف لخفته لم يصر الالف فيه كالخامسة

فلم يجب حذفها ويجوز حُبلَوِيّ بزيادة الالف قبلها تشبيها لها
بالممدودة **قوله** على الاصح احتراز عن قول الزمخشري وسيجيء **قوله**
فلانه اقل من تقوية التأنيث اى من تقوية التاء في اقتضاء اعتباره لانها
مناسبة للتاء في الفرعية وعن الاصالة فظهر ان التقوية اما
بالقيام لفظا واما بالمناسبة معنى كما سيشير اليه **قوله** ولضعف
هذين لكون القيام في الاول بالواسطة ولكون الثاني مراضافيا
قوله بخلاف الرابع لكون القيام فيه بلا واسطة ولكونه لفظيا **قوله**
اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا آه يعني
انه ان اراد ان التأثير للثقل فقط فليس كذلك بل للفرعية كما صرح به
القائل وغيره وان اراد انه للثقل والفرعية معا غير مستقلين فلزوم
الثقل لكل منها ممنوع لانه لا يوجد ولا يتصور في البعض بل يوجد
في البعض ما يقابله فيلزم جواز انصرافه لانتفاء احد جزئي سبب
التأثير وذا خلاف الاستعمال وخرق الاجماع وان اراد ان كلا
منهما سبب مستقل يعتبر كل منهما فيما يوجد ويكتفى باحدهما فيما
لا يوجد فاعتباره فيما يوجد يكون بلا طائل فسقط بالاخير ما قيل
انه لا تزاحم في الاسباب فليكن الثقل ايضا سببا للتأثير فاشار
القائل في احد الموضعين الى احدهما وفي الآخر الى الآخر هذا خلاصة
كلامه واما ما قيل ان الثقل لم يعتبر في هذه من حيث هي بل من
حيث انها فروع لامور اخر فان الفرع ثقيل بالنسبة الى اصله الا
يرى ان ثلث مع كونه اخف بحسب الذات من ثلثة ثلثة ثقيل
باعتبار ان القياس فيه لم يكن ذلك فيوجد الثقل في كلها ففاسد

لانه لا خلاف فيما يفهم من كلامه من كون الثقل معتبرا من حيث
الذات على انه يلزم على ما زعمه جواز انصراف مثل ثلث كهند لمقاومة
خفته الذاتية لثقلة الفرعية بل رجحانه لكون خفته بالنسبة الى
ثلثة ثلثة اكثر من خفة هند بالنسبة الى متحرك الاوسط **قوله** في
الاخير اى في اكثره اذ لا خفة في جُمَع على تقدير خروجه من جُمْع بالسكون
قوله اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين اى حالي العلمية للذكور
والاناث بخلاف الضعف والقوة فانها اذا كانت اعلاما للذكور
زاد ضعفا للتأنيث ولا يقويه الا ما له مزيد قوة وهو الحرف الرابع ولذلك انصرف
ما ذكر لعدم وجوده فيه ولو كان مدار الاشتراط وعدمه الخفة
والمقاومة لامتنع ما ذكر في الحالين فقط من قال الثالث مما لا يعنيه
لظهور انه لا مساس له لما نحن فيه يعني انه ممن لا مساس له لما نحن فيه
اى لا مناسبة
قوله بالمعنوي اى بالمؤنث المعنوي كما سيصرح **قوله** في كل حال اى في
حال وجود الزيادة وعدمها **قوله** بغير تاء احتراز عن مثل حجارة و
فرازنة مما فيه التاء فانه ليس مما نحن فيه لكون تأنيثه لفظيا **قوله** و
لا يلزم اى التأويل بالجماعة **قوله** اى شرط تأنيث اسمه يريد ان الضمير
راجع الى المسمى على حذف المضاف ليصح المعنى ولا يريد انه راجع الى
تأنيث اسمه الذي هو المعهود كما توهم اذ ح يلزم خلو الجملة عن العائد
الى المبتدأ والمبتدأ عن الخبر اذ على زعمه يرجع ضمير اسمه الى المعنوي كما
يفهم من تقريره وجه الاستخدام وهو لا يصح ايضا اذ المراد بالمعنوي
الاسم كما عرفت لا المسمى كما لا يخفى **قوله** او على الاستخدام على ان
يرجع الضمير الى المسمى مرادا بالموصول المعنوي كما اريد بالمرجع الذكور في

يحتاج الى تقدير مضاف واحد ولا ينافيه قوله ولا يجوز ان يراد آه
لسبق ما يشعر بذكورة المسمى فيه وعدم الجواز عند عدم المشعر ثم قال هيئة
التفسير واحدة على كلا التقديرين ولكن فى الاستخدام يراد بالتانيث
الذى فى التفسير ما هو المذكور فى قول المص لو تانيثه باعتبار معناه
الآخر وهو تانيث الاسم فانه غير تانيث المعنوى لان الضمير فى شرطه
يرجع على هذا الى التانيث المذكور بهذا الاعتبار لم يصب تنبه و
لا تكن من الغافلين قوله الزيادة اى زيادة حروف اسمه قوله لغاية
ضعف التانيث اى غاية ضعف التاء المقدرة فى اقتضاء اعتباره لعدم
ظهورها وعدمه فى المسمى قوله والخطاب غير مناسب له لكونه مجهولا و
غائبا ومحتاج الى تقدير مؤنث بلا احتياج قيل اقول نعم الا انه لما
كان الاول مشهورا ناسب الاول الغيبة وفى الثانى الخطاب فلو قال المص
ما رآه الشارح احسن لم يحصل الاشارة الى هذه النكتة وفيه بحث
لانه لولا اشتهاره لما اهتموا ببحثه حتى ظهر بينهم اتفاق واختلاف
كما سيصرح به الشارح ولو سلم فيحصل الاشارة المذكورة بلوبالخطاب
ايضا مع السلامة عن التقدير فافهم قوله ومنعه مذهب المحققين و
صرفه مذهب الجرمى والمبرد قوله ووجه اى وجه اختيار وجوب
المنع مع ضعف التانيث دفع اللبس اى قصد دفعه ومن فاته القصد
قال وفيه بحث لان تقوية التانيث بعد وجوب المنع لا تفيد قوله
فتقوى اعتبار التانيث اى قوى التاء المقدرة فى اقتضاء اعتباره
بهذه الضميمة اى بضم القصد المذكور الى التاء لتوافقهما وتناسبهما
فى اقتضاء ومن غفل عما قررناها هنا وفى القول السابق وقصر التناسب

على الفرعية

على الفرعية وقال ان دفع اللبس ليس من قبيل العلة ولا يتصور فيه جهة
الفرعية فلا طريق له لان يقوي علة المنع فقد قصر وما ذكره من ان
وجه الفرق عن نحو هند ان فى اطلاق اسم المذكر على المؤنث فرعية لفظية
فوق فرعية عكسه لان نحو هند كالمذكر فاطلاقه على المذكر يشبه الاستعمال
الاصلي بخلاف عكسه فان فيه فرعية ظاهرة فتقويت بها فرعية المعنوي
فليس بوجه وجيه لان فيه تسليم فرعية عكسه فى الجملة وهى وان لم تبلغ
فى التقوية الى تاثير الوجوب او الرجحان فلا اقل من تاثير الجواز فالوجه
وجه التحرير ليس الا فانظروا ايها الاذكيا قوله اذ لا مقوى لفظيا وهو
الحرف الرابع وتحرك الاوسط ولا معنويا وهو العجمة ودفع اللبس قوله
وهى كون الكلمة غير عربية فى الاصل فيلزم ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف
المذكور بلا سماع وهو المدعى بل يتوقف عليه لانه لا بد لمعرفته به من ضبط
الالفاظ العجمية التى لا طريق لمعرفتها الا حكم اهل اللغة والسماع منهم فالعدول
عدول قوله او على الاستخدام بان يرجع الضمير الى العجمة مرادا بها الاسم
لا المصدر كما فى الاول قوله فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان تكون علمية فى العجمية لعدم شمولها نحو قالون قوله وما وجه به الموجه
الفاضل الهندى والمولى الجامى رح قوله فجمع بين الحقيقة والمجاز قيل
فلم عدل المص عما هو على مذهبه مع كونه اخصر قلت لكونه خلاف المتبادر
ولعدم ثبوته فى اللغة صرح به فى التلويح قوله بعدم تصرف العرب بادخال
لام التعريف الخ فيه اشارة الى ان المراد التصرف الذى يجعل الاعجمى من
جنس كلام العرب والعلم بعد النقل مصون عن مثله لا مطلق التصرف
حتى يرد انهم يتصرفون فى الاعلام العجمية فيقولون فى جبرائيل جبريل

وجبرائيل وفي ارسطاطاليس ارسطو و رسطاليس لما انه ورد
على غير اوزانهم للخفيفه وتراكيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم
بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قوله
موجودة في نحو قالون كما في الاصل وهو مثل ابراهيم قوله دلالة
وهي اثبات حكم في الفرع مثل حكم الاصل بعلة متحدة نوعا تدرك
بمجرد اللغة في الجملة وتسمى فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة قوله
ظهور العلة في الجملة للكل من المجتهد وغيره قوله وفي وجوده اي وجود
الظهور على الوجه المذكور ههنا خفاء لا يخفى واما ما وجه به
الفاضل العصام في دفع الخلل من ان المعنى شرطها ان توجد فيها
علمية ثابتة في وقت العجمية لا ما ذكره الموجه المذكور من ان المعنى
ان تكون علمية في اللغة العجمية حتى يرد نحو قالون اذ وقت العجمية
وقت كون العجمي على صرافة العجمة من غير تصرف فيه بالتصرف المذكور
فتكلف لا يخفى فظهر ان المص اصاب في العدول قوله او تحرك الاوسط
اي اوسط حروف محلها قوله وانه لم يسمع عطف على قوله ان التانيث
قوله اذ لا علامة لها ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع قوله
ومن تبعه كالمص قوله ورده الشيخ الرضي حيث قال هذا
ليس بقوي لاحتمال اعتبار تانيث البقعة والقلعة نعم لو ثبت
منع صرفه اذا سمي به مذكر او ارجاع ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار
العجمة فيه وتبعه الفاضل العصام في الحاشية وقال في الشرح
ويمكن ان ينصر المص بان تانيث اسماء البقاع يدور على اعتبار
الواضع فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله

اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمي بريء عن اعتبار التانيث اقول
فيه انه يرده اعتبارهم التانيث في نحو ماه وجور بهذا الاعتبار
مع انهما علمان في العجم وانه لا يدفع الالزام بنحو لمك هذا ولم يظهر
لي وجه اختياره في الاظهار مع اعترافه بكونه مردودا قوله
في نحو لمك على وزن عضد اسم رجل هو اب نوح عليه السلام
قوله هيئة توجد في الفعل يشير الى ان الاضافة لمطلق النسبة
لا لمزيدها ولا للاختصاص والا للغا الشرط على الاول ولغا
الاول ولم يصح الثاني على الثاني فافهم عدل عما ذكره الفاضل الجامي
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل لان المراد بالوزن
ليس المعنى المصدري بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا داعي
الى حمله على هذا المعنى ولان المقصود من التفسير تعميم الوزن للوزن
المشترك ليفيد الشرط لكن يفهم من ظاهر قوله يعد من اوزان الفعل
ان له مزيد نسبة للفعل مع انه ليس كذلك فلا يحصل المقصود قوله
قدمه على التركيب عكس ما في الكافية قوله ولا يجمع وزن الفعل
بالعدل بالاستقراء هذا منقوض بآخر بالمد فانه كأخر بالضم
بلا تفاوت فالقول بالعدل في الثاني دون الاول تحكم اللهم
الا ان يسلك مسلك الفاضل الجامي ويقال ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل لتحقيق بدونه اقتضاء منع الصرف
اياه ولا يقتضيه هنا لوجود السببين فيه الوصف ووزن
الفعل وقد عرفت ما فيه فيما سبق قوله فلا يوجد في الاسم الا
منقولا آه فمعرفة الوزن المختص تحتاج الى معرفة اوزان الاسم

وهو لا تحصل الا بالتتبع فلا يحصل معرفة غير المنصرف بالتعريف
المذكور بلا تتبع كتعريف لقوم كذا ذكره الفاضل العصام **قوله**
او مشدد العين فان فعّل بالتشديد من خصائص الفعل وكذا
فوعل مجهولا وجميع اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة
قوله وبقم مثال للعجم والمشهور انه اسم لخشب يخرج منه بعد
الدق والغلي بالماء صبغ احمر **قوله** او يكون في اوله لم يقل او يكون
غير مختص لكن في اوله كما قاله الفاضل الجامي مشيرا الى ان او لمنع
الجمع ليكون محتملا لمنع الخلو ايضا بالاعتبارين فانه يوجد في مثل
يشكر علما الشقاق فان اعتبر اختصاصه وعدم احتياجه بسببه
(اى الاختصاص والزيادة)
الى اشتراط عدم قبول التاء يحمل على الاول وان اعتبر وجود الزيادة
(اى لمنع الجمع)
في اوله واحتياجه الى اشتراط المذكور مع قطع النظر عن الاختصاص
يحمل على الثاني بل هو اولى لانه يظهر ثمرة هذا الاعتبار اذا اصغر
(اى لمنع الخلو)
قوله اى في اول موزونه على حذف المضاف فلا يكون زيادة بمعنى
الزائد اذ هو اوله لا في اوله بخلاف فيما **قوله** زيادة كزيادة الفعل
يشير الى ان في قوله زيادة الفعل استعارة على ان يكون الاضافة
للاختصاص لانها لا توجد في غير الفعل وكذا في الوجه الثاني
قوله او في محل اوله على حذف المضاف فيكون زيادة بمعنى الزائد
اذ الواقع في اول الوزن هو لا الزيادة **قوله** او في اول وزن الفعل
زيادة الفعل بلا حذف ولا استعارة حال كونه في الوجهين احدهما
في الوزن المراد بالضمير بان يراد به الموزون بذكر الحال وارادة
المحل على الاستخدام والزيادة بمعناها كما في الاول والآخر

فى الاول

فى الاول بان يراد به المحل بذكر الحال والزيادة بمعنى الزائد
كما فى الثانى وقوله والمراد مرتبط بهذا القول حال بعد حال
او استيناف لبيان الوجه لصحة بلا استعارة وقوله ما لنوع
اختصاص باول الفعل بان غلب فيه على ان يكون الاضافة لمزيد
النسبة لا للاختصاص كما فى الوجهين الاولين **قوله** وانما اسند عدم
القبول للزيادة مع ان الفاضل الجامى اسنده الى الوزن او الموزون
لكونها سببا له فى البعض الذى له مؤنث وان لم يكن فيما لا مؤنث له
كذلك **قوله** تاكد المشابهة لزيادة الفعل على تقدير كون الاضافة
للاختصاص وقوله والاختصاص عطف على المشابهة اى المعهود
هو نوع الاختصاص على تقدير كونها لمزيد النسبة ومن لم يفهم هذا
قال وفيه بحث ولو تركه لكان اولى ولم يدر انه واجب الذكر فافهم
هذا البحث على وجه الاتقان فانه مما تحير فيه الاذهان **قوله** باعتبار
السبب الاخر فى الحاشية وانما قيدنا بالاخر لئلا يرد ان اسود قابل
للتاء باعتبار السبب الذى هو وزن الفعل انتهى وقبوله لها وان كان
باعتبار اسميته لكن لما كان اعتبارها غير مناف لسببية الوزن كما
فى احمد صح ان يقال انه قابل لها باعتبار السبب الذى هو وزن الفعل
وليس هذا مما يمجه سمع العقل ولا يخالف لقوله فلو قيل باعتباره
ولو ظاهرا كما توهم **قوله** فيلزم استدراك العلمية على تقدير تعليل
الاشتراط بالوجه الاولى واما على تقدير التعليل بالاخيرين
فلا فلو سلم عدم الامن من الزوال بجعل المركب اسم جنس لان
احدهما مرجوح والآخر فاسد ويلزم على الوجه المرجوح ايضا

لا على الفاسد ولو لم يسلم ذلك بناء على ان جمله اسم جنس وضع
ثانا كالعلم فلا ينبغى ان يفسر التركيب بالجعل المذكور ويعلل الاشتراط
باحدهما او بالفاسد فقط بل الاولى ان يفسر التركيب بالضم المذكور
ويعلل الاشتراط بالوجه الاولى ومن لم يفهم هذا زعم التحرير
زاعما ان مدار الاستدراك عدم حصول الجعل المذكور الا بالعلمية
فمنع الحصر بجواز كون المجعول اسم جنس على ان هذا وان دل على جواز
عقل لكن ليس فى كلامهم على وقوعه نقل فعلى هذا يلزم الاستدراك
على كل تقدير فافهم قوله ضم كلمتين اى ضم كل منهما الى الاخرى فيفيد
كون كل منهما مضموما ومضموما اليه وكون المجعول هو المجموع ولو قال
ضم كلمة الى اخرى لافاد كون المركب هو المضموم وهو ليس بصحيح كما لا يخفى
ومن لم يفهم المراد قال وهذا التفسير ليس بصحيح بل الصحيح هو الثانى
وكم من عائب قولا صحيحا وافته عن فهم سقيم قوله لان نحو النجم وبصرى
علمين منصرفان لانه لا اعتداد بجزئية الحرف لعدم الاستقلال
فكانه لا تركيب فيهما حتى يؤثر قوله ليتحقق الافراد لفظا ومعنى
وفرعية التركيب باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصلى الذى
لم يسبقه تركيب فلا يرد ما قيل انه اراد يكون المركب كالمفرد
لان المنع من احكام الكلمة فذلك حاصل بزوال الاعراب من آخر الاول
بلا علمية كما فى ضاربة وخمسة عشر وان اراد يكون مفردا لفظا
ومعنى يلزم انتفاء اعتبار الفرعية بالتركيب قوله وهذا التعليل
اولى لانه يحصل به محل المنع وبالثانى قوة السبب ولا شك
ان الاحتياج الى الاول اشد قوله لما من من لزوال بسبب الاخلال

قوله فاسد

قوله فاسد للاشتراك اى اشتراط اشتراط التركيب بها فى هذا
الوجه مع الاسباب التى هى شرط فيها فجعله وجها له دون غيره
تحكم ولعدم تعين العلمية لكونها سببا ثانيا لجواز ان يسمى به مؤنث
ويكون التانيث سببا ثانيا والعلمية شرطا لهما فليس هذا الوجه
وجها مطردا قوله لان الضدين الصرف ومنعه هنا لا يكونا اثرين
لغير مختار وهو الاضافة هنا لانها لكونها من خصائص الاسم تؤثر
الصرف فى المضاف فلا تؤثر منعه فى المضاف اليه قوله لتحقق السببين
العلمية والالف والنون فى الاول صرح به المص ايضا والعلمية و
التانيث فى الثانى قوله فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف
بلا ظهور اثره كما قيل فانه لا معنى للحكم بالمنع بلا ظهور الاثر والاصل
فى الاسم الصرف قوله ولا معربا قبل العلمية فانه ايضا محكى لا يظهر
فيه اثر المنع قوله لانهما محكيان على البناء لا مبنيان كما زعم المجيب
فيكونان معربين تقديرا فلا بد من التقييد قوله وقد عدّ المص المحكى
بناؤه او اعرابه ولو جملة من المعرب تقديرا فلا يسلك بهذا الجواب
مسلكه فلا بد من التقييد قوله لان المذكور حال ما قبل العلمية والكلام
فى حال ما بعدها فلا يصح القول بالاكتفاء فلا بد من التقييد قوله
لكان اخصر وهو ظاهر واشمل لشموله لما ذكره المص ولغيره من الشروط
اما شموله للعدميات فلان النسبة عامة توجد فى المركب الاضافى
والاسنادى وفيما كان الثانى صوتا وفيما كان الثانى متضمنا
لحرف العطف وفيما كان الثانى معربا قبل العلمية وعدم العام يستلزم
عدم الخاص اما وجودها فى غير الثالث والرابع ظاهر واما

هنا وهو عدم قبول التاء اعم لوجوده فيما لا مؤنث له لعدم
تصور قيام ماخذ الاشتقاق بالمؤنث ولاختصاصه بذات
تنزه عن التانيث كاللحيان والرحمان **قوله** يمتنع بها عن التاء فيتحقق
المشابهة لالفي التانيث **قوله** ليس للالحاق الاصطلاحي وهو جعل
مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف ليعامل معاملته **قوله** فيما
عدا العدل ووزن الفعل من التانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون والالف لا الالحاق المزيدة **قوله** وهما اي العدل المطلق و
وزن الفعل لا يجتمعان مطلقا وهو المفهوم من قول المص فيما سبق و
المصرح في كلام الشراح فح يرد النقض باخر كما سبق ولو اريد بالعدل
التقديري بقرينة مجيء حال التحقيق بعده او حمل قوله لا يجتمعان على معنى
لا يجتمعان فيما فيه علمية لصح وسلم عن النقض المذكور لكن لم ار احدا
يحمله على المعنى والعلم بالحقيقة عند الرب المولى **قوله** لما مر من ان الوصف
يقتضي الابهام والعلمية التعيين آه **قوله** بل زال الابهام فقط اي كاله
لا كله لان المراد بها الصنف لا الشخص فلا يرد ما قيل ان لا يلايم قوله
لم تزل بالكلية فيها **قوله** لعدم ظهور الوصفية لكون الاول بمعنى كل و
ولصيرورة الثاني اسما **قوله** لغاية ظهور الوصف بمعنى التفضيلية
قوله لم ينصرف بالاتفاق للتانيث والعلمية **قوله** لان العدل في هذا
الباب تابع للوصف لا يوجد بدونه لانه لا بد فيه من اعتبار الخروج
من اصل وذلك بان اقتضى القياس عدم كونه على هذه الصيغة بل على
صيغة اخرى ولا خفاء في هذا الاقتضاء لا يكون الا باعتبار الوصف
فزواله بالعلمية يستلزم زوال هذا الاقتضاء المستلزم زوال اعتبار

سواء رجع الى علمية او لا بقرينة الثاني م

اي غير عبد الغني النجيروي مثلا

في الثالث فلان معنى سيبويه مثلا قبل العلمية الراغب في السيب
وهو التفاح او الرايح اياه اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة
عمر بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه واما في
الرابع فلوجود نسبة العطف في مثل خمسة عشر واما شمول الوجهين
فلان العلمية بدون النسبة لا توجد الا في المركب من الاسمين اذ المركب
من غيرهما لا يخلو عن نسبة وتعلق اذ من المعلوم ان معنى الحرف آلة
لغيره غير ملاحظة بدونه فلا محالة يكون بينهما تعلق وارتباط فلا يكون
التركيب منهما بمجرد الامتزاج الذي هو المراد بعدم النسبة والفعل
لا ينفك من الاسناد فضلا عن النسبة فلا يكون التركيب منه
ومن غيره بدونها ويفهم من هذا وجه الامنعية فافهم ولو قال المص
شرط العلمية والامتزاج لكان اظهر ايضا لانه هو المراد من الثاني
قوله بعد كونها خلاف اصطلاحهم وهو النسبة التامة لا مطلقها
يقتضي استدراك القيدين من اسمين وعدم الاضافة وقد سبق
وجهه **قوله** المزيدتين في الآخر لا اصليتين ولذا سميتا مزيدتين
قوله ليتحقق مشابهته لالفي التانيث فيه اشارة الى ان سببيته
لمشابهته لهما كما هو رأي البصريين لا لكونهما مزيدتين وفرعين
للمزيد عليه كما هو رأي الكوفيين لان وجه اشتراط انتفاء فعلانة
ظاهر على الاول لا على الثاني نعم قيل ليتحقق فرعيته من غير شائبة
الاصالة اذ لو دخل التاء عليه لكان اصلا بالنسبة الى التاء لزيادته
عليه فضعف الفرعية لكنه رد بانه لو ضعف بزيادة شيء عليه
لضعف بزيادة علامتي التثنية والجمع والفرق تحكم **قوله** والالف

سيبويه ... اسما عجميا قال البارق ان ... لقب به لكون ... رائحة التفاح ... وكنيته ابو بشر واسمه عمرو ... المعروف كان ... مولى بني الحارث ... ولبعضهم شعر ... في النحو ... ح

هنا

الخروج المستلزم زوال العدل فافهم **قوله** فقد علم حاله الخ
ولانه يكون في العلم لا في الوصف فلا يتصور نقله من الوصفية
قوله او الصفة المشهورة اى المشهور مسماه بها كما يفيده صريح
الفاضل الجامي والرضي اذ لا خفاء ان اللازم شهرة بها لا شهرة
نفسها فالاسناد مجاز ولا ملاحة في قول من قال لو قال او وصفه
وفسره الشارح بقوله اى ما سمى به او زاد له لكان املح لانه
يفيد اختصاص الصفة بالمسمى على ما هو الاصل في الاضافة
ولو سلم عدم الافادة فلا اقل من الايهام على ارجاع الضمير
الى ما سمى به في قول المص كما هو الظاهر من كلامه المراد به ما فوق
الواحد كما اشار اليه الشارح يوهم اشتراط شهرة صفة كل و
ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** وفيه تأمل لان عدم التصور ممنوع
لامكان تعدد الوضع فيه بان يجعل اسامة مثلا علما لجنس آخر
ويراد به واحد مما سمي به كما في العلم الشخصي اللهم الا ان يدعى
انه لم يوجد في كلام العرب **قوله** فلا ضير في مختص اذ لو وجد لرجع
الى الوزن والبارز الى الفعل فيلزم ان يخل بوزن مثل يشكر لانه
مما يختص بالفعل بل بوزن مثل احمد ان اريد نوع الاختصاص
وسيجيء انه غير مخل بهما ومنا ستتر عليه هذا السر اعتبر فيه
المستتر وظن انه احق بالقبول عند ذوى العقول **قوله** اى
يضر بوزن وقع الاختصاص به اى كان مختصا بالفعل بذاته لا
بالزيادة كما في مثل ضرب فانه اذا غير بالتصغير زال الاختصاص
لان ما بالذات يزول بزوالها بخلاف ما كان بالزيادة كما في مثل احمد

ويشكو

ويشكو فانه وان غير بالتصغير الوزن الذي قبله لكن لما لم يكن
بذاته بل بالزيادة الموجودة في الحالين لم يزل بزوالها **قوله**
لان اعتبار الوزنية سواء بنوع اختصاص كما في الاول او بحاله
كما في الثاني **قوله** بتنوين التمكن ومنه التنكير واما العوض فيوجد
فيه كما في مثل جوار على الاصح وكذا المقابلة عند من جعل مثل عرفات
غير منصرف واما عند غيره فلا مقابلة **قوله** والزحاف كقواعد كر
نعمان لنا فعلى الشارح ذكره هنا او ذكر مثال الضرورة بعده و
هو قوله صبت على مصائب ولعله مراده لكن سقط من قلمه
فافهم **قوله** جوازا قيد للقسمين فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل الجامي
في جعل الزحاف من قبيل الضرورة كما يحتاج في عبارة ابن الحاجب
قوله فيرجع الى الاصل بان ينصرف مطلقا او عند زوال العلتين
او بان يكون في حكمه فينتظم المذاهب الثلث ويناسب قول المص
يكسر ولم يشتغل تفصيلها لما قال الفاضل العصام من ان الاختلاف
في اطراده وعدمه مما لا ثمرة له اى في هذا الفن **قوله** وما
يتعلق بها الاعراب التقديري وغير المنصرف **قوله** على انه جمع مرفوع
بيان لوجه صحة تقدير الموصوف المذكر للمؤنث السالم **قوله** لان المذكر
الذي لا يعقل لعدم اصالته في التذكير في حكم المؤنث فيصح ان
يجمع صفته بالمؤنث السالم **قوله** الصافنات جمع الصافن هو
من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف
الحافر **قوله** او مرفوعة اى جمع مرفوعة بتأويل الاسماء المقدرة
بالكلمات لكونها من اقسامها في وجه الجمعية بالمؤنث السالم

ظاهر قوله ولم نقدرها اى الكلمات مع انا لا نحتاج ح الى التاويل
قوله ولم يذكر فى الاقسام مع شمول المقسم ح فلا يكون التقسيم
حاصرا وهو خلاف الاصل قوله واللام للاستغراق لعدم العهد
واقتضاء المقام عموم المقسم فلا يصح ان يراد بعض الكلمات
الغير الشامل للمضارع حتى تكون المقسم حاصرا قوله ولانه فى قسم
الاسم فالمناسب تقدير الاسماء لشمولها ومن عطف على قوله
لا الكلمات عطف على قوله على انه جمع مرفوع لم يتدبر فتدبر قوله
لكن يرد على الوجه الثانى قوله فيلزم كون القسم وهو الفاعل
مثلا اعم لشموله المبنى ايضا من المقسم وهو المرفوعات
لاختصاصه بالمعرب ح قوله او تخصيص الاسماء فقط وهى الفاعل
ونظائره بالمعربات او مع الحدود بان يجعل ما فيها عبارة عن
معرب مرفوع قوله وكلها بعيد اذ الاول خلاف الاصل والاصل
عكسه والثانى يستلزم كون المحدود اخص من الحد مع ان الاصل
التساوى والثالث يستلزم كون البحث عن المبنى فى هذا الباب
مع كثرته استطراديا ولا شك فى بعد كل منها قوله وايضا تخصيص
انواع الاعراب على ما هو المستفاد مما سبق ولم يسبق من المص
ولا من ابن الحاجب بيان المعنى العام للاعراب حتى يجعل الانواع
له ثم ان هذا معطوف على فاعل يرد بحسب المآل ومن عطف
على قوله وكلها بعيد فقد بعد كل البعد فافهم قوله ان لا يكون
المبنى مرفوعا الخ وان لم يقدر المعربات قوله ولا فاعل لانه قسم
من المرفوع وقسيم عليه قوله والانواع للعام وهو ما اقتضاه آه

قوله وكنا

ومن غفل عن هذا قال ذكره اعتمادا على ذكره
فى بحر بعيد وجعله مناسب منه
وجه ان الاول الموصوف الذكر
وان فى بيان

قوله وكنا محالها وهى المرفوعات واخواتها واقسامها وهى الفاعل
واخواته قوله فظهر من هذا الوجه ان المناسب آه فح كان المناسب
ان يقدر الاسماء الشاملة لها وللمعربات لا المعربات حتى يلزم
ما لزم ولا تخصيص حتى يستدعى ما استدعى فافهم قوله ما فى حكمه
وهو اسم الفاعل ونحوه قوله المتبادر وهو الاصطلاحى
الخاص بالفعل قوله المخل للحد اذ الحمل على المتبادر واجب فيه
قوله يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز عند المحققين
وان جاز عند المص وعموم المجاز بان يراد ما يطلق عليه المعروف
وان جاز عندهم لكنه مجاز لا بد فيه من قرينة وليست هنا قوله
فلا جمع اذ الاسناد المذكور لا يوجد فى مثل اسم الفاعل اصلا
فيخرج فاعله عن الحد قوله ولو عمم المعروف بناء على ان المص
ممن جوز الجمع قوله مع عدم تبادره المخل للحد قوله فلا منع
لدخول المفعول به لوجود النسبة الوقوعية فيه قوله وكونه ما
عبارة عن المرفوع بقرينة المقسم لا يفيد للمبتدى فى المنع قوله
لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور
قوله لا مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة المرفوع بالسابقة
او غيرها حتى يفيد كون ما عبارة عن المرفوع فى المنع لانها ليست
بفائدة يعتد بها حتى تصلح لان تكون غرضا قوله نسبة وصفية
وبها يتم المنع لعدم صدقها على الوقوعية قال فى الحاشية و
انما لم نقل نسبة قيام لئلا يرد نحو مات زيد وقرب وفى
تعميم القيام ما فى تعميم المعروف انتهى قال فى الاظهار وهو ما اسند

الیه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه وفی قوله او ما بمعناه تنبیه
علی ان المراد بالاسناد لیس الاصطلاحی بل النسبة تامة اولا
وکون ما عبارة عن المرفوع مفید فیه کما بیّنا فی شرحه فهذا الحدّ
صحیح جامع مانع ایضا ومن لم یتنبه قال وما اورده المصر هنا
وارد علیه فی الاظهار ثم قال علی انّ ذکر المعلوم یغنی عن التامّ
واقول اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به قوله ففی المعنی
خبر ما قوله فی الحقیقة ای لفظ فی الحقیقة فی قول القائل قوله
اسند الیه الضرب وفی المعنی مع کونه منصوبا فظهر انه لا مدخل
للاسناد فی المعنی فی کون الاسم فاعلا ومرفوعا قوله واما المبتدأ
المقدّم خبره وجوبا اولا فالمسند اما جامد کمن ابوك علی رأی
وبنونا بنو ابنائنا او مرکب مثل فی الدار رجل ولا اختلاف فی کونه
مرکبا بل فی کونه جملة فیخرج بفعل او شبهه فلا حاجة الی اصل التقدیم
فضلا عن اعتبار الوجوب فی النوع وقول من قال انّ المسند صورة
هو الدار الجامد وحقیقة الدار مع الفعل او شبهه غلط اذ المسند
صورة لیس الدار وحدها بل فی الدار ولا شك فی ترکیبه ولعل
منشأه قولهم فی مثل ان زید مفرد صورة وتوهم انهم ارادوا
به ما یقابل المرکب ولیس کذلك بل المراد ما یقابل الجملة کما لا یخفی علی من
نظر فی هذا المحل قوله بعد الفعل الظاهر بعد المعروف لکنه
نبّه بهذا علی انّ المراد به هنا ما هو الظاهر منه وهو الفعل ولا ضرورة
فی التزام التعمیم کما فی الحد اذ من عادتهم الاکتفاء بذکر الاصل فی
بیان الحکم المشترك بینه وبین ما یشبهه لظهور انّ الفرع تابع للاصل

فی الاحکام

فی الاحکام قوله مع شدة احتیاجه الیه لعدم افادته بدونه
بخلاف سائر المعمولات حتی جعل کالجزء الاخیر منه اذا کان ضمیرا
متصلا اذ فی الشهادة مدخل له لعدم الاسکان بدونه کضربت زید
قوله وهذا ای کون الاصل الولی نظرا الی الذات لا یمنع للخ
فلا حاجة الی التقیید بما ذکره الفاضل الجامی من قوله ان لم یمنع
مانع بل یوهم خلاف المقصود قوله والاصل ای هذا اللفظ فی
هذا المعنی اظهر لغلبة استعماله فیه کما فی الدلیل والقاعدة الکلیة
حتی قیل انه نقل فی العرف الیه وان کان المختار والاصل عدمه
اذ معناه اللغوی وهو ما یبتنی علیه غیره کما یشمل الابتناء الحسی
یشمل الابتناء العقلی والنقل خلاف الاصل فلا یعدل بلا داع
فلا یحمل هنا علی غیر هذا المعنی لعدم صحة المعنی والتفریع ح قوله
والحق یستعمل فی الواجب غالبا وفی هذا المعنی نادرا بالاشتراك اللفظی
او المعنوی کما سیجیء فعلی کل من التقدیرین لا یکون الحق فی هذا المعنی
اظهر کما لا یخفی قوله فالعدول عن الاصل عدول عن الاصل قوله
فکان کعکسه فی الجواز وهو ما کان مؤخر الرتبة مقدما لفظا قوله
ما اجتمعا ای اللفظ والرتبة فیه قوله لجواز قائم زید ای لجواز کون
زید فیه فاعلا مع التباسه بالمبتدأ وقائم مبتدأ مع التباسه بالخبر
والفرق تحکم ویمکن ان یقال انّ التباس المق بما هو راجح منه کما فیما
نحن فیه لا یجوز اذ المبتدأ علی اصله الذی هو التقدیم بخلاف الفاعل
الذی هو المق اذا صله الولی فلا یلتفت الذهن الیه اصلا لکونه
علی خلاف الاصل من کل وجه وفی المثال المذکور لیس کذلك اذ کون

کابتناء السقف علی الجدار منه
وکابتناء المرجح علی الدلیل والجزئیات علی الراجح والاولی والمدلول علی القاعدة الکلیة منه
اذ کان یحکم منها وضعا حلی حتی کان فی اللفظ العینی منه

المبتدأ مقدما وان كان اصلا لكن كونه مسندا والمسند اليه سادّاً
مسدّ الخبر خلاف الاصل وكون المسند خبرا والمسند اليه مبتدأ
وان كان اصلا لكن تقديم الاول وتأخير الثانى خلاف الاصل و
جاز هذا لوجود التفات الذهن الى المق فى الجملة نظراً الى اصالته
وان فى خلاف خلاف للاصل فلا تحكم فتدبر **قوله** ولعدم تمشيه فى
الفاعل المثنى والمجموع فانه لو قيل الزيدان او الزيدون قام لم يلتبس
بالمبتدأ المثنى والمجموع والحمل على المفرد انما يكون بعد تبين
حاله قطعا ولم يتبين بعد على ما ادعاه نعم تبين حاله
بما ذكرنا لكن ليس فى قول القائل ما يشعر بذلك مع انه يجب فيه
عدم التقديم بالاستقراء يعنى ان هذا لو افاد الوجوب
لم يتخلف عنه وجودا وعدما لعدم تخلف المعلول عن علته
الموجبة وبالعكس **قوله** وعدم تقدمهما المعلوم بالاستقراء
مع عدم الالتباس دليل على ان المفرد المقدم الوارد فى الاستعمال
المحتمل عقلا كونه فاعلا ليس بفاعل فى نفس الامر لان المحتمل
يحمل على المتيقن مع قطع النظر عن الاصالة والفرعية فسقط
ما قيل انهما فرعا المفرد فمعرفة احواله قبل معرفة احوالهما ولولا
غير مسلمة هذا كلامه لان معرفة احواله قبل معرفة احوالهما
غير مسلمة فظهر ان الوجه الاستقراء ليس الا فافهم واما ما قاله
بعض الكمل من انه كالجزء الثانى ففيه بحث ايضا لما سبق ان
كونه كذلك فى الضمير المتصل لا فى مطلق الفاعل **قوله** لان مدلول
الفصل الجنسرة لبعض الكمل ان استحالة قيام حدث واحد

وان كان

وان كان نجسا بالاعتبار ووضحه بان ما صدر عن فاعل من
حيث انه صادر عنه لا يصدر عن غيره فلو قيل جاء زيد عمرو على
الفاعلية يكون مجئ الثانى ما كان للاول وهو باطل وهذا انما يكون
فى المتعدد لفظا لا معنى كالمثنى لان الحكم عليه دفعى لا مترتب حتى
يتصور كون ما كان للثانى ما كان للاول هذا مآل كلامه لقائل
ان يقول ان لزوم هذا الاعتبار غير مسلم لم لا يجوز ان يقطع النظر
عنه فيصح التعدد على انه لو صح ما ذكره لا يكون الوحدة جنسية
كما هو المدعى فالوجه الاستقراء ليس الا وقيل فى التعليل
لئلا يلتبس بالبدل لفظا اقول فيه انه يكون ح غلطا وهو
لا يقطع فى كلام الفصحاء **قوله** فى الصحيح احترازا عن مذهب
الكسائى كما سيجئ **قوله** وينبغى ان يزيد بلا نائب ولو حركه
نحو ضرب بالضم او الكسر انما قال ينبغى لجواز كون المراد ذلك
اذ الحذف بنائب كلا حذف لكن التصريح اولى **قوله** والمنفيات
اى الجمل الثلث التى دخل عليها حرف النفى **قوله** لكونها بيانا للجهة
الجامعة **قوله** او على الفعلية فى بادئ الرأى وهى صح فيكون
تعريفا ايضا وقوله اذ الولى بيان لوجه التفريع ثم انه نشر
المقتضيات على ترتيب لف المنفيات **قوله** والمؤخر مفصول
بالمقدم فلا يوجد الولى **قوله** اذ الفرع وهو هنا المعطوف على
مدخول فاء التفريعية لا يزيد على الاصل وهو كون الاصل
الولى **قوله** فلا يجوز العطف على الفعلية فى نفس الامر **قوله** و
منصوبة بان معطوفة على يليه **قوله** وفيه اى فى هذا العطف

ما فى العطف على الثانية من عدم افادة اللزوم المطلوب بل
افادة عدمه قوله لكن يمكن دفع الاضراب ببل وهو افادة عدم
اللزوم ههنا اى فى العطف على يليه واما المضروب عنه وهو
عدم افادة اللزوم المطلوب فغير مدفوع لانه وان افاده احتمالا
لكن لم يفد قطعا فافهم قوله اما بعموم المجاز كما هو مذهب المحققين
بان يراد بالحق معنى الاولى بلا قيد لزوم وعدم لزوم او جواز الجمع
بين معنيى المشترك اللفظى كما هو الظاهر من كلام النحرير لا بين
الحقيقة والمجاز كما قيل اذ لم يثبت كونه مجازا فى احد المعنيين
قوله الخاصين احدهما معنى اللازم والواجب وثانيهما معنى
الاولى مع عدم اللزوم والكل لا يخلو عن تعسف ولذا قال يمكن
قوله كالاعراب ولو فى التابع كضرب زيد عمرا او موسى زيدا او
زيدا وعيسى الظريف بالرفع او النصب فالقرينة ما يدل على المق
بالوضع او بدونه وعدم الاطلاق على الاول لعدم العهد كما قيل
غير مسلم كيف والمصنفة يعتمد على قوله ولو سلم فعدم الاطلاق
باعتبار لا ينافى الاطلاق باخر فان رفع زيد مثلا كما يدل على
فاعليته بالوضع يدل على مفعولية عمرو مثلا بدونه لعدم تعدد
الفاعل فيجوز اطلاق القرينة عليه بالاعتبار الثانى ومقصوده
الاختصار مهما امكن قوله اى كون الفاعل ضميرا متصلا فالاتصال
اصطلاحى فلا يطلب الصلة لا لغوى كما يشعر به قول الفاضل الجامى
بالفعل قوله بارزا كضربت زيدا ومستكنا كزيد ضرب عمرا قوله
او مضمرا كما ضربك الا انا قوله اى الفعل فالاضافة على اصلها

فلذا قدم او الفاعل فالاضافة لادنى ملابسة ولكون الكلام فيه
لم يكتف بالاول فقصر المولى الجامى على الثانى مما لا ينبغى قوله بمعنى
الا قبل الفاعل فالمعنى ما ضربا الا زيد قوله فقبله اى قبل شئ آخر
فالمعنى ما ضرب زيد الا عمرا او يوم الجمعة قوله لدفع اللبس فى الاول
نحو ضرب موسى عيسى وامتناع فصل الجزء اى ما هو كالجزء فى الثانى
وانقلاب المعنى فى الثالث والرابع فان المفهوم من نحو ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز كونه مضروبا لآخر
وتقديم المفعول يفيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز
كونه ضاربا بالآخر اذ الحصر فيما يلى الا ويلتبس المراد فى انما ايضا
لكون الحصر فيه فى الجزء الاخير قوله ولا بد فى الثانى من شرط
الخ للاحتراز عن مثل زيدا ضربت لما عرفت ان وجه التقديم
امتناع الفصل ولا فصل فى مثله فضلا عن الامتناع قوله لعدم
انقلاب المعنى علة للجواز وقوله ولزوم قصر الصفة قبل تمامها
لانه بالموصوف وهو الفاعل هنا علة لعدم الاستحسان قوله
عن نحو ضربتك لوجوب التقديم فيه لكونه كالجزء قوله لتنافى
الفصل فى الاول وامتناع الاضمار فى الثانى وانقلاب المعنى
فى الثالث والرابع يظهر مما سبق قوله مما سبق من توسط الا بينهما
قوله نحو زيد اى قام زيد حذف بقرينة السؤال وانما لم يحمل على
حذف الخبر اى زيد قام مع مطابقته للسؤال فى الاسمية ورعاية
المناسبة اهم عندهم من السلامة عن الحذف فكيف عن قلته لان
من قام فعلية معنى لانه فى الاصل اقام زيد او عمرو او الى غير ذلك

لا ازيد قام ام عمرو والى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه
لتغيره وقع فيه الابهام المناسب للاستفهام فاختصر بوضع من
مقام الفاعل لكن تقدم لتضمنه الاستفهام فصار الجملة اسمية صورة
فالمطابقة مرعية معنى ورعاية جانب المعنى الذى هو المقصود الاصلى
اهم عندهم من رعاية جانب اللفظ الذى ليس بمقصود اصلى لقوله
تعالى قل يحييها الذى انشأها اول مرة فى جواب من يحيى العظام
فان قلت يرجح هذه الرعاية وجود التأكيد فى زيد قائم دون قام
زيد لانه مما استحسن رعايته هنا لكونه جوابا للسائل المتردد
قلت هذا اذا كان التردد فى خصوص النسبة واما اذا كان فى
مطلقها فلا بل يعد المخاطب ح خالى الذهن فلا حاجة الى التأكيد
فضلا عن الاستحسان فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضى تقديمه
للاهتمام بحاله وفى من قام كذلك للعلم بالقيام فلم يقدم فى الجواب
قلت هذا اذا كان السؤال عنه بخصوصه واما اذا كان
بطريق الاجمال كما فيما نحن فيه فالفعل احق بالاهتمام بحاله
والسؤال عن فاعله لاستكشافه لا لاستكشاف الفاعل واما
التقديم فى قوله تع الله ينجيكم فى جواب قل من ينجيكم فلقصد
التخصيص فافهم على وجه حقيق فانه بحث دقيق قوله قوله ونعم اى
نعم قام زيد بتقديم الفعل كما فى السؤال قوله لان حرف الشرط
لا يدخل الا على الفعل الخ وقد مر ان الصواب فى وجهه الاكتفاء
ليس الا لكن معرفة اختصاص دخوله تقديرا مشكل وحله ان
المعروف بالاستقراء كونه موضوعا لتعليق الحدث الفعلى

الموجب

لان القيام مثلا لا يدوم بل يزول ويعرض القعود او الاضطجاع او غيره
منه

ومع التأكيد بتكرار زيد لانه بارجاع ضمير قام الى زيد
منه

الموجب للاختصاص ولا شك ان التعليق المذكور موجود فى
المثال المذكور وامثاله حيث لا يقال ان زيدا جاء اسم فاعل متاول
فحمل على التقدير لوجود وجه الاختصاص قوله مخالفا لابن الحاجب
حيث قدم نظرا الى شرف الفاعل قوله بما لا يخصه وهو التنازع لانه
يوجد فى الفاعل ونائبه وغيرهما من المفاعيل فالاولى ان يؤخر عنها
ايضا قوله اصلا لا لغة ولا اصطلاحا قوله بخلاف اى بخلاف مفعول
ما لم يسم فاعله فانه وان لم يتناوله بحسب المعنى الاصطلاحى
لكنه يتناوله بحسب المعنى الا ضافى اللغوى قوله فى الاصل وان
لم يكن فى الحال فيتناول لما فى الحال ايضا وان لم يحتج الى قوله نسبة وصفية
فافهم قوله نسبة وصفية لا وقوعية لفظا وان كانت وقوعية معنى
وخرج به ما كان مفعولا فى الحال ليس فى كلام المص ما يشعر به كما
لا يخفى على من تأمل فيما سبق قوله اوليا احترازا عن التوابع قوله
او شبهه فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند المص ولا يرد
هنا ما اورده على تقدير تعميم المعروف من عدم الجمع فافهم قوله
نائب الفاعل يشير الى انه يقع متضمن بمعنى الفعل الناقص خبره محذوف
بقرينة المقام لانه لو جعل تاما لا فاد ان لا يوجد الثانى والثالث
اصلا وهو خلاف الواقع ولكون الاسم طويل الذيل قدر الخبر قبله
والفاضل الجامى جعله تاما وقدر موقع الفاعل حذرا عن المحذور
المذكور لكن لا يخلو عن ايهام خلاف المقصود لانه يحتمل ان يراد بعدم وقوعه
موقعه ان لا يقع بعد الفعل او شبهه بلا فصل وليس بمقصود هنا
بل هو خلاف الواقع وان علم بعد التأمل ان المراد عدم كونه نائبا

عنه فما اختاره الشارح لكونه عاريا عن الايهام اولى قوله
وهذا بعد كونه قاصرا لعدم جريانه فى المفعول الثانى من باب علمت
قوله اذ لا اسناد تاما لما مر انه يمنع الربط بالغير فيلزم ان لا يكون لماله
الاسناد اعراب قوله اذ التنكير اى تنكير منطلق يرشد انه الخبر فى الاصل
اى قبل المفعولية فيحكم بكونه مفعولا ثانيا وان صار نائبا قوله
والعقل اى والعقل يرشد ان المستعار هو الكتاب لا زيد لعدم صلاحيته
له فيحكم بكونه مفعولا ثانيا لينسب اليه المستعار الذى هو المفعول الثالث
ولصلاحيته للعلمية دون الكتاب جعل مفعولا اول دون الكتاب و
لا مدخل لتنكير مستعار فى الارشاد كما زعم البعض لانه فى محله الاصلى
وليس بنائب الفاعل حتى يستدل بتنكيره ايضا على كونه مفعولا
ثالثا ولكون الثالث من الثانى كالثانى من الاول فى كونه خبرا
فى الاصل لم يتعرض له فلا تغفل قوله وفى العبارة ركاكة لعدم ظهور
المقصود بلا تكلف لايهامها عدم الوقوع اصلا والمقصود عدم
الوقوع نائبا وايهام ان الشرط مخصوص لباب علمت لوقوعه
فى غير محله فالحق اما التقديم كما اختاره الشارح او التاخير
وهو الاحرى بالاختيار قوله والتباس اى لتباس المقصود بغيره
قوله اخصر كما لا يخفى واظهر واسلم يظهر وجههما مما سبق فافهم
قوله الا بزائد على ما دل عليه العامل قوله لئلا يكون ذكره اى ذكر
كل منها عبثا بل يكون كالفاصل فى افادته امرا زائدا على ما افاده
العامل قوله لكل حدث مدلول مشتق بالاضافة فيكون ذكر
مطلق الحدث عبثا لكونه مدلول العامل وكذا ذكر مطلق الزمان

والمكان

والمكان لاستلزام المدلول اياهما قوله ان سيبويه جوز على ما
نقل الزجاج عنه قوله مثل ان يقال لمتوقع القعود والقيام كانه
قد وقع المتوقع من القعود والقيام قوله وهو ملفوظ صريح فى الافادة
فكيف اذا نوى ولم يلفظ وهو ليس بصريح كالملفوظ فى الافادة
قوله وهذا يحتاج الى الجواب فى نظر فيعنى يرد عليه ان نصب المفعول
فيه ايضا مشعر بالظرفية وزواله يستلزم زوالها مع انه يجوز
نيابته ويحتاج الى الجواب الفارق ولا جواب يعتد به واما ما ذكره
الفاضل العصام من ان ذات المفعول فيه يقتضى الظرفية والنصب
يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضى العلية وانما يعلم
عليته بالنصب كقصدها فمنظور فيه لانه اراد ان نفس اللفظ تدل وضعا
على ان مدلوله ظرف لحادث مطلقا فمسلم وغير مفيد لان كونه
مفعولا فيه ليس باعتبار هذا المعنى والنصب بتقدير فى الدال على
الظرفية لا يدل على قصدها بهذا المعنى وان اراد انه يدل على انه
ظرف لحدث يدل عليه عامله وهو المقصود ههنا فغير مسلم كما لا يخفى
نعم لازم الظرفية لا ينفك عن هذا المعنى لكن لا يجوز نيابته على
رأي الاكثر وهو المختار عند الشارح ولو سلم جوازها على ما
هو رأي البعض لا يزول نصبه عند نيابته فلا ورود حتى يحتاج
الى الجواب وقوله وانما يعلم عليته بالنصب قد ينا قش فيه
يجوز الاشعار بالقرينة والمنع مطلق واما ما ذكره الرضى ان نائب
الفاعل يجب ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل معنى وان جاز
عدم ذكره لفظا وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض لكونه عبثا بخلاف

المصدر فانّه جزؤه وبخلاف الزمان والمكان فانّه لا يكون
بدونهما غالبا فهو يقتضى عدم وقوعه مع ذكر اللازم ايضا وهو
ليس بمرضىّ عند الشارح لتصريحه بخلافه هنا وفى الاظهار قوله
والشارح لم يتعرض للجواب ولا لما له وما عليه لكن فى كلامه فى المتن
ما يشير الى عدم الفرق فلا تغفل قوله فلانّ فى واو شائبة العطف
نظرا الى انّه له فى الاصل قوله فيلزم عند حذف الفاعل نسيا و
انابته منابه قوله نسيا فى الحاشية انّما قلنا نسيا لجواز حذفه مقدّرا
وهو ظاهر قال بعض الكمّل لانّ معرفة كلّ من المقارنين مقصودة
وبالحذف والنيابة يفوت الغرض قوله منقوض بالجارّ والمجرور
حيث لا يجوز ان يقع فاعلا مع جواز وقوعه نائبا قوله وان اعترض
الخ فى الحاشية بانّ تعقل الفعل يتوقف عليه ايضا لانّه جزء من مدلول
الفعل فليدفع هذا الاعتراض بتذكّر عدم وقوعه نائبا الّا
بزائدة لا يتوقف تعقّله لانّ ما هو جزء منه مدلول المطلق
لا المقيد قوله ويعلم حال غيرهما من شبههما قوله كحال الاكثر
اى كما يعلم حال الاكثر من الاثنين بالمقايسة عليهما قوله واستثناء
اى استثناء الفاضل العصام المصدرين من العاملان قوله على المذهبين
اى مذهب البصريّين ومذهب الكوفيّين قوله واحدا او اكثر
الخ العموم مستفاد من لفظ ما وليس فى كلام ابن الحاجب ما يستفاد
منه ذلك لكن لم يبيّن حال الاكثر فى التفصيل اعتمادا على المقايسة
قوله اليه راجع الى ما مع قطع النظر عن كونه بعدهما اذ التنازع
انّما يكون فى القلب كما سيجىء والبعديّة انّما يتصوّر بعد التلفظ فافهم

قوله فلا يتصور

قوله فلا يتصوّر فى المتّصل المراد به الاصطلاحى لا المتّصل باحد
المقتضيين حتّى يتوهّم فى استثناء المجرور عنه ركاكة قوله الّا المجرور
بالحرف لكن لم يذكره فى بيان العموم لعدم ذكره فى التفصيل قوله و
لا يلزم ممّا ذكر من استحقاق الاوّل قبل الثّانى تعيّن اعمال الاوّل مطلقا
حتّى يقال انّه لا مجال للتنازع فى المتأخّر ايضا لما فيه من استحقاق الاوّل
قبل الثّانى قوله لا على استحقاقه اى لا تقدّم استحقاقه على استحقاقه
وليس فى المتأخّر تقدّم الاستحقاق على الوجود وهو المانع بل تقدّم
الاستحقاق على الاستحقاق وليس بمانع فللتنازع فيه مجال قوله ولكلّ
ممّا قيل واوضح القائل الفاضل الجامى والموضح الفاضل العصام
قوله لصدق حدّ التنازع عليهما ايضا وهو ما بيّنه بقوله توجّههما اليه
بحسب المعنى الخ ومن لم يعرف حدّه قد تجاوز حدّه حتّى قال ولا يخفى
انّ هذا لا يليق بمن له حظّ من الادب او شيء من الخبر بل هو شان
رجل خالى الذهن فاقد البصر فانّ قيد بعدهما ليس الّا لاخراج المتقدّم
والمتوسّط بينهما فكيف يمكن توهّم صدق التعريف عليهما انتهى كلامه
ولم يشعر انّ ما صدق عليه مقاله هو نفسه ليس الّا قوله ودعوى تقدّم
استحقاقه الخ فى المتأخّر ليتمكّن من الحكم بعدم المانع فيه قوله اذ لو اريد
بكلّ من الاستحقاقين قوله معا اى فكلّ من استحقاق الاوّل والثّانى
حاصل معا لتأخّر الملفوظ عن كلّ منهما فدعوى تقدّم احدهما على
الآخر باطل قوله فعلى الوجود ايضا اى فتقدّم استحقاق الاوّل على
وجود الثّانى حاصل بالبداهة كتقدّمه على استحقاقه فدعوى العدم
مكابرة فينبغى ان لا مجال للتنازع فيه مع انّ له فيه مجالا بالاجماع

فالدليل باطل والدعوى تحكم **قوله** والحل اى بيان المحل على وجه
ينحل به شبهة الخصم **قوله** انما هو فى النية والقلب فلا يتصور فيهما التقدم
وما يقابله حتى يقال ان فى البعض للتنازع مجالا لا فى الآخر **قوله** انما
يصدر بعد القطع وكل من التقدم وما يقابله انما يظهر بعد الصدور
فلا دخل لهما فى التنازع اصلا **قوله** فالصواب فى وجه التقييد **قوله** ان
اعمال كل واحد من الاول والثانى ههنا اى فى المتقدم والمتوسط
ايضا اى كالمتأخر **قوله** لكن المختار الخ من كلام الشريف بيان لوجه
احتراز ابن الحاجب عنهما بقوله بعدهما حاصله ان المراد بيان المختار
المختلف دون المتفق ووجه بان التنازع المطلق لا يجرى فيهما
لما مر ان الفاعل لا يتقدم على عامله فلا يمكن اعمالهما فى المتقدم و
لا اعمال الثانى فى المتوسط **قوله** ولعل وجهه اى وجه اختيار الفريقين
اعمال الاول **قوله** اتفاق اى اتفاق الفريقين على اولوية تقدم العامل
من تأخره ولو بلا فصل كما فى المتوسط ومرجوحية تأخره مع الفصل
بعامل آخر من تأخره بلا فصل كما فى المتقدم فلا مجال فيهما للبصريين
لترجيح اعمال الثانى **قوله** فالكل يوافق الكسائى فى الحذف فى الواقع
بعد الا **قوله** اذ لو اضمر وجه للامتناع على ما هو الظاهر واكتفى به
عن بيان وجه الموافقة ويحتمل العكس **قوله** فسد المعنى لانه يفيد
نفى الفعل والمفعول اثباته ولو كرر الا اما مثلا لفات الاختصار
المطلوب فالحذف بالقرينة اهون **قوله** فلا يدل احدهما على الآخر
فلا حذف بلا قرينة فلا تنازع بعد الذكر بل قبله **قوله** اشمل لنحو
ما قمت آه وهو خارج عن قول المص بمنفصلا **قوله** اذا جعل فاعلا

لا مبتدا اذ ح لم يكن مما نحن فيه **قوله** واجترأ بعضهم وهو الفاضل العصام
على الاضمار ولم يبال بمخالفتهم وخرق اجماعهم حيث قال وهذا
منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية واجترأ ايضا
على عدم اشتراط رفع الظاهر فى حد المبتدأ حيث قال ولا يخفى عليك
ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس فى الكلام مبتدأ حتى يكون
خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فيه
فينتقض به حد المبتدأ ايضا انتهى لكنه رجع عنه بعده حيث كتب حاشية
لم تبلغ الشارح وقال قد حقق الرضى فى بحث ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل ان فاعل اسم الفاعل والظرف اذا كانا مع وقوعهما جملة
لا يكون ضميرا متصلا بل يجب انفصال الضمير فتقول اعندك هما او
اضارب هما فعلى هذا لا يصح اضارب ومكرم زيد بل يجب
اضارب هو ومكرم زيد فيتم اشتراطهم فى الصفة الواقعة بعد حرف
النفى والف الاستفهام ان يكون رافعة للظاهر وحين طلعنا عليه
رأينا النسخة منتشرة فلم نغيرها وكتبنا تلك الحاشية تنبيها على الحق
انتهى وكذا لا يصح نحو اقائم ام قاعد انت بل يجب اقائم انت ام قاعد
انت فعلى هذا قول الشارح فعلى هذا الى والاضمار على غيره ليس
بموجه اذ لا يصح مثل هذه الامثلة فضلا عن ان يجرى فيه التنازع و
القطع بالحذف والاضمار بل يجب اقائم انتما او هو او هما ام قاعد
انتما آه ولو سلم صحته ووقوعه فى الاستعمال فالقطع لا يكون الا بالحذف
لا بالاضمار كالواقع بعد الا **قوله** ولو اريد الى لكان له وجه بوجه ليس

بل ضايع لانه انه لم يكن من التنازع كما هو المستفاد من كلام الرضي فلو جه
الى هذه الارادة فالوجه بقاء ظاهره على ظاهره فتوهم الاهمال
من الاهمال وان كان منه كما هو المستفاد من كلام الفاضل العصام
فيلزم الاهمال ولو اريد الاستقلال لعدم دخوله فى قول المص
اضمر فيه لما سيجيء نعم لو قال اضمر له لزال الاهمال بارادة الاستقلال
قوله لكان له وجه اى للاجتراء وللاضمار لدخول المنفصل فى
ظاهر الكنه لم يرد بل حكم بالانتقاض ولا خفاء فى عدم نفع هذا التوجيه
فى الاجتراء الثانى قوله الى ترجيحه اى اعمال الثانى عندهم قوله بترك
لو هنا والا لظن المساوات تركه لظهوره للمجاورة بين الثانى والمعمول
علة لاعمال الثانى او ترجيحه ولذا اخرها وللبعد عن لزوم الفصل بينهما
والعطف قبل تمام المعطوف عليه قوله وهم يجوزون اعمال الاول هذا مفهوم
من قول المص ولو اعمل الاول لان عند البصريين ماخوذ فيه وفى كلام الشارح
اشارة خفية اليه حيث قال هنا عند البصريين وهناك كما هو مختار
الكوفية فلا يرد ان كلام المص عار عن بيان جواز اعمال الاول
مرجوحا عند صاحب المذهب قوله ان اقتضاه انما كان
نزاعه فى الفاعل احترازا عما كان نزاعه فى المفعول فانه لم يضمر
فيه وهذه فائدة ظاهرة وان خفيت على من قال زائد لا طائل
تحته قوله على وفق الظاهر لانه مرجع الضمير قوله فيجوزون
الاضمار قبل الذكر فى الفاعل العمدة بشرط التفسير قوله وهربا
من حذف الفاعل كما ذهب اليه الكسائى هربا من الاضمار قبل
الذكر قوله فى غير ما سبق من الواقع بعد الا بخلاف الاضمار فانه

له نظيرا

له نظيرا فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا قوله و
النقض اى نقض الفاضل العصام عدم وجود النظير لحذف
الفاعل فى غير ما سبق نحو ما اكرم الا انا آه فانه حذف فى الاول
المستثنى منه وفى الثانى بهم وهو فاعل على رأى سيبويه والباء
زائدة كما فى كفى بالله وفى البواقى الواو والياء وهما فاعلان
على الاصح قوله لوجوده اى الفاعل فى الاولين فان فى الاول
لما حذف المستثنى منه ناب مناب المستثنى وهو البارز ولا حذف
فى الثانى وهو ابصر على رأى الاخفش وهو المختار عند المص
على ما صرح به الشارح بل الفاعل عنده المستكن وعلى رأى سيبويه
ايضا حذف الفاعل غير مسلم لجواز ان يكون المحذوف هو الباء
والضمير مستكنا تحته والافراد لكونه غير متصرف غير مضر لا يقال
ان الباء وان كانت زائدة لكنها لازمة لا تحذف الا اذا كانت
المتعجب منه ان مع صلتها كما صرح لانا نقول عدم الحذف سماعا
ممنوع لانه ورد كذلك ولا بد من التزام احد الحذفين لغير القياسيين
حذف الباء او المجموع والتزم الاول لكونه اهون ولان الالتزام
للزيادة ليصير على صورة المفعول لقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر
او ما فى حكمه فلما اريد الاستكنان لسبقه نظرا الى انها فى الاصل
للامر زال الالتزام لزوال علته قوله فيه ان المصالح وفيه
انه مراد القائل ان احد مفعولى باب علمت اذا ذكر يلزم ذكر
الآخر على ما يجيء فى المتن عند عدم القرينة كما فى ما نحن فيه فانه
اذا قيل حسبنى وحسبت زيدا منطلقا واعمل الثانى فى كليهما

واضمر فاعل الاول وحذف مفعوله الثانی لتوهم انّ مفعوله لیس
بمنطلق اذ لو کان کذلك لم یحتج الی ذکر الاول بل یکفی ان یقال حسبت
زیدا منطلقا وهو ایّای منطلقا فذکره یوهم انّ مفعوله مایقابله
من القیام والقعود وغیر ذلك فاحتیج الی ذکره دفعا للبس فیؤل الی
ماذکره القائل الثانی وماجوّزاه فی التفسیر ما بالقرینة کما فی الآیة
فانّ الصلة تدلّ علیه کما لایخفی **قوله** جوّزا حذفه ای حذف المفعول
الاول وهو بخلهم فی قوله تعالی ولا یحسبنّ الذین یبخلون بما آتیهم
الله من فضله هو خیرا لهم علی قراءة الغیبة ای لایحسبنّ هؤلاء
بخلهم هو خیرا لهم **قوله** ومثّل بنحو استعنت واستعان علی زید
به فانّه لو حذف به لم یعلم انّ المحذوف هو او علیه فیلتبس المقصود
بغیره فانّ الاستعانة اذا استعملت بالباء تکون بمعنی طلب العون
فیما ینفع واذا استعملت بعلی تکون بمعنی طلب العون فیما یضرّ فیلزم
ذکره وانّ الرغبة اذا استعملت بفی تکون بمعنی الارادة وبعن بمعنی عدم
ولو حذف عنه ما یلتبس المراد وکذا معنی المیل بعن یخالف معناه بالی
ولو حذف لزم اللبس **قوله** لکونه اول الطالبین علة للاعمال او
الاختیار والخلوّ عن الاضمار قبل الذکر وعن التزام حذف المفعول
او التکرار قال الفاضل العصام والطریقان یتعارضان من
حیث القیاس والترجیح للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختیار
قوله بلا قید حال من اضمر یعنی اذا اعتبر عمله فی المعطوف بالسرایة
او التقدیر لایعتبر قیده وهو فیه لعدم صحته لانّ الاضمار فی
الشیء جعله مستترا فیه علی ما قاله الفاضل العصام ولا استتار

فی المفعول

کحسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا ایّاه نظیر قبل الثانی او مضمرا بعد المفعول الثانی کحسبنی وحسبت

سلم فی نسخة

فی المفعول فلو قال المص هنا وفیما سبق اضمر له لکان اولی اذ المعنی
ح اورد له ضمیرا مستترا اولا وفیما سبق قد یورد الفاعل بارزا
اللهمّ الّا ان یقال انّ البارز المتصل کالمستکنّ فی کونه کالجزء فیصح
الظرفیة بخلاف المفعول **قوله** وردّ بجواز المخالفة ای مخالفة الثانی
للاول وان کانت قلیلة وعدمها کثیرا وجه الاول انّ مضمون الثانی
وهو مصدره مضاف الی الاول والمخالفة بین المصدر وما اضیف
الیه بالتثنیة والجمع جائز فکذا هذا ووجه الثانی انّهما فی الاصل مبتدأ
وخبر ولا مخالفة فیهما والمؤول بالشیء لا یلزم ان یکون مثله فی جمیع احکامه
او مخالفة الراجع للمرجع عند الامن من اللبس اذ الاضمار قد یکون
باعتبار المعنی المقصود کما فی قوله تعالی وان کانت واحدة بعد قوله
تعالی وان کنّ نساء فانّ الضمیرین للاولاد باعتبار المولودات
فی احدهما والمولودة فی الآخر بقرینة الخبر فیجیء نحسبنی وحسبتهما
ایّاهما الزیدان منطلقا مراعاة للمسند الیه وان کانت المرجع مفردا
قوله والاقتصار بالقرینة وهی مفعول الاول لکن کونه قرینة ممنوع
کما سبق **قوله** لما کان مشترکا فیکون جمعا بین معنییه وهو جائز عند
المص وهو من عموم المجاز بقرینة التقسیم **قوله** لم یمکن جمعهما فی حدّ
واحد والّا لکان مشترکا معنویا لا لفظیا **قوله** فادخل او لیدلّ
علی النوعیة ای علی انّ کلّ قسم من المحدود نوع مستقلّ وحقیقة مخصوصة
فالمذکور حدّان لنوعی المبتدأ احدهما لاحدهما والآخر للآخر فیجب
اخراج افراد احدهما عن حدّ الآخر ولیس المراد بها وتقسیم الحدّ
علی سبیل الشكّ او التشکیك حتی ینافی التحدید فان قیل ینبغی ان تقسم

اولا ثم يعرف كل قسم كما في المستثنى قلت لما لم يكن لكل قسم اسم
مخصوص كما في المستثنى اختار هذا مع كونه اخصر قوله مقرا لكل
نحسين لا بمائة لامكان الاشتراط التشخيصي فيه الذي هو الاصل في
الواو ولا مقتضي للعدول قوله بخلاف فجاءني زيد وعمرو فان
الواو فيه الاشتراك النوعي لعدم الامكان التشخيصي اذ الحدث الصادر
من شخص لا يتصور صدوره من آخر فيعدل عنه الى النوعي قوله و
لم يخلط كابن الحاجب والتوجيه بانه للتنبيه على شدة اتصالهما لكونهما
معمولي عامل واحد وكمال اشتباك احكامهما حتى كان بحثهما بحث واحد
ليس بوجيه لان اتصال مفعول ما لم يسم فاعله بالفاعل اكثر من
اتصالهما حتى عدا واحدا وجعل مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا
واكثر احكامهما مشترك بينهما مع انه لم يخلط قوله اي اسم ولو
تقديرا مثل وان تصوموا خير لكم قوله هما اولى من مرفوع في الكافية
لان الرفع حكم المبتدأ وحكم الشيء يعقبه انتهى والتفسير به في تعريف
الفاعل ليكون الحد على ارادة النسبة بالاسناد مانعا مفيدا لمن
عرف المرفوع وانه لم يعد للمبتدي ولا حاجة هنا الى هذا ولا شك
الى صحته في الجملة قال اولى قوله اسند اليه يخرج به النوع الثاني
والخبر والاسماء المعدودة قوله من العامل اللفظي ناسخا او غيره
ولو خص بالاول كما خص به بعض الكمل لانتقض الحد بالفاعل ونائبه
وقد اصاب المص في العدول عن الجمع كما في الكافية لان الانفكاك
عن العوامل يتحقق عند الانفكاك عن البعض فيحتاج الى ان يقال
المراد عموم السلب لا سلب العموم فافهم قوله ما يعمل بالاصالة

بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله فيه غيره وبان لا يكون في العمل ملحقا
بغيره وفي المثال الاول قد ابطل التعليق عمل نحو علمت في اللفظ وعمله
المعنوي ليس باصلي وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كما سيجيء
فلم يوجد فيهما عامل لفظي يعمل بالاصالة فصدق الحد على زيد و
حسبك قوله اقتضاء الاول سبق الوجود فيخرج به المبتدأ
الذي لم يسبق عليه عامل لفظي فيحتاج الى تنزيل القوة القريبة بالفعل
منزلته او تنزيل الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر
اذا جعله ضيق الفم ابتداء ولا يحتاج في الثاني الى هذا قوله وفيه
خفاء اذ هذا دعوى بلا دليل ولم ينقل عن احد سوى هذا القائل
قوله او صفة يخرج به النوع الاول ولا يرد ان ضارب زيد
في ضارب زيد قائم ولم يخرج مع انه من النوع الاول لانه في تقدير
شخص ضارب زيد ثم انه لا بد في هذا النوع من الانفكاك من العامل
اللفظي ايضا كما صرح به الفاضل العصام وابتنا قاصر عنه والاكتفاء
بالاول غير ملايم للتعريف فلو قال المص ما انفك من العامل اللفظي
مسندا اليه او صفة آه او ذكر الانفكاك بعد الاستفهام وجعل
حالا من كل منهما لكان افيد واسلم فيشمل آه يعني ان الصفة اعم من
المشتق وغيره قوله حشو زائد بلا فائدة مخل للحق لايهام الاختصاص
بما يستفاد من الحرف مع انه ليس كذلك وان امكن ان يقال غير
الحرف مأول به فالواضح المختصر بعد النفي او الاستفهام قوله
دون ابن الحاجب لانه قال رافعة لظاهر وعمل الصفة مشروط
بهما قوله اذ لا يقال اضويرب الزيدان مع ان الحد الثاني صادق

عليهما فلا بدّ من قيد يخرجهما وايضا ينتقض قوله وفي اقائم زيد
اراد باضويرب زيد واضارب عاقل زيدان لم يذكر القيد قوله
ورافعة لظاهر ولا يخفى انّه لو ذكر هذا لم يلزم ذكر الاوّل فلو تغفل
قوله تعدّد الفاعل بحسب الظّاهر او التّأويل البعيد وهو اخراج الالف
والواو من الاسميّة الى الحرفيّة او جعل المظهر بدلا من المضمر قوله
وعليهما اى على المص وابن الحاجب نحو اقائم ابوه زيد فانّ قائم
جزء خبر مقدّم لزيد مع انّه يصدق عليه انّه صفة بعد الاستفهام
رافعة لظاهر وهو ابوه قوله المراد بالصّفة المحضة آه لكمالها و
بالشّوب يضعف الشّبه بالفعل مع انّ الغرض من شرط الوقوع بعد
النّفي والاستفهام قوّته فاندفع به الوارد الاوّل قوله والمصغّر
مركّب منهما من الصّفة والموصوف اذ معنى ضويرب ضارب صغير
قوله والمتبادر آه فاندفع به الوارد الثّاني عليه وحده والوارد
عليهما معا كما لا يخفى قوله ما بعده فاعله لشدّة شبهه بالفعل قوله
بخلاف نحو اقائم الزّيدان الخ اى ما لم يطابق مفردا قوله فانّ الصّفة
فيهما متعيّنة للابتداء لا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ قوله
اذ المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر لا بين الصّفة وفاعلها قوله
ويتقدّم اى المبتدأ اى القسم الاوّل منه لانّه المتبادر عند الاطلاق
لشهرته واصالته حتّى قيل انّ الثّاني مبتدأ اضطراديّ ولانّ السّوق
يسوق اليه دون الثّاني وجه التّقدّم كونه محكوما عليه موصوفا
بالخبر والموصوف متقدّم على الوصف وجودا فقدّم ذكرا
ليوافق وكون الابتداء الّذى هو العامل متحقّقا مع ذكره فتقدّمه

بتقديم

بتقديم العامل والاصل في العامل التّقدّم لكونه مؤثّرا قوله او صلياً
عطف على تقدّم اصل بحذف الموصوف قوله والمراد به الاولويّة لما
اى تقدّما اصليا
ذكرنا قوله نحو في داره زيد اذ الاصل زيد في داره قوله وامتنع
صاحبها في الدّار لعود الضّمير الى الدّار الّتى هى في حيّز الخبر الّذى
ليس اصله التّقدّم فيلزم عود الضّمير الى المتأخّر لفظا ورتبة قوله
للاختصار لعدم احتياجه الى ذكر على بخلاف الاشتمال قوله ما له
الصّدر وهو ما يغيّر الكلام انّما يجب التّقدّم ح ليعلم السّامع من اوّل
الامر انّ الكلام من ايّ نوع ولا يفهم ط معنى يجب الرّجوع عنه قوله
والشّرط نحو من جاء فهو مكرم والتّعجّب نحو ما احسنه والقسم
نحو لعمرك لافعلنّ وكذا اذا اضيف الى ما فيه المقتضى كغلام من قام لشدّة
الامتزاج وكذا ما نزّل منزلته كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو
الّذى يأتيني فله درهم قوله وان كان نكرة ومنع كونه نكرة بجواز
كون معناه اهذا ام ذاك الى غير ذلك لا اى رجل على ما نقل عن ابن
الحاجب ليس بشيء لصدق حدّ النّكرة عليه بايّ تفسير فسّر على انّ ايّ
رجل مفسّر بهذا التّفسير ولو صحّ ما ذكر لزم كون ايّ رجل معرفة
وهو بط قوله وعند غيره ابوك مبتدأ الخ لعدم جواز الاخبار بالمعرفة
عن النّكرة مطلقا عنده ومنع سيبويه عدم جوازه اذا كان المبتدأ
متضمّنا للاستفهام قوله ولو قال لكن قام لكان اولى لكون المثال
ح من المتّفق عليه واخصر لعدم البارز ومن قال وفيه بحث اذ
ليس في هذا المبتدأ احتمال التّأخير فيجب تقديمه لتضمّنه ما له الصّدر
لانّه لو اخّر لم يبق مبتدأ بل يتعيّن للفاعليّة فلا يصحّ تمثيله هنا فضلا

عن الاولوية ولئن سلم ففيما ذكره المص فائدة زائدة خلو عنها هذا
المثال وهي الاشارة الى ترجيح مذهب سيبويه انتهى لم يصب اذ لا يتأتى
قام من فضلا عن التعين للفاعلية ولو سلم لم يصح قول المص وكان
خبره فعله وما ذكره الشارح من وجه التقديم اذ يصدق انه ليس
في هذا المبتدأ احتمال التأخير فيجب للالتباس لانه لو اخر لم يبق
مبتدأ بل يتعين للفاعلية والاشارة الى ترجيح المذهب بمجرد التمثيل
ممنوعة والغرض فيه يكفي فضلا عن المرجوح ووجه الترجيح غير
معلوم **قوله** لئلا يلتبس بالفاعل يرد هنا ما اورده في الفاعل
من ان هذا لا يفيد الوجوب لجواز اقائم زيد فتذكر ما ذكرنا
هينا **قوله** لئلا يلتبس بالبدل والاضمار قبل الذكر جائز اذا
كان مرجعه بدلا عنه **قوله** حروفا دالة على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت وعند البعض لا يجب التقديم في التثنية والجمع
اذ الاضمار قبل الذكر وجعل اللواحق حروفا خلاف الاصل
فيكونان كاقائم زيد في جواز الامرين **قوله** اي في اصل التعريف
الخ في الحاشية انما قيدنا بالاصل في الموضعين اعني الجنس لعدم
لزوم المماثلة في نوعي التعريف والتخصيص لوجوب كامثلتنا
انتهى **قوله** من عبارة المص للتمثيل ومقدر في البيت للتشبيه **قوله**
ويحذف المبتدأ جوازا كقول المستهل الهلال والله اي هذا **قوله**
اكتفى بذكرها في الفاعل اي في حذفه مع العامل اذ لا يحذف وحده
كما صرح فيما سبق **قوله** لزيادة معنى فيه وهي شدة الاهتمام و
زيادة الاعتناء بالافتنان وتغيير المألوف واللزوم متعلق

بالزيادة

بالزيادة اي لحصولها فافهم **قوله** ولو ذكر المبتدأ لم يظهر قصد هذه
الثلثة وهي زيادة مدح وذم وترحم اذ لم يبق صورة الوصف
فلم يظهر انه كان في الاصل وصفا ثم غير فلا يحصل الزيادة الحاصلة
بالتغير وان حصل اصلها فيجب الحذف لئلا يفوت الغرض **قوله**
بالرفع لفظا على الحكاية وبالجر تقديرا عطفا على قوله نحو الخ **قوله**
بدل عن الفعل اي نائب عنه بعد الحذف سماعا فلا يجوز اظهاره
لئلا يجتمع البدلان **قوله** ثم رفع على الخبر وقدر له مبتدأ وانيب
مناب الفعل **قوله** فحمل اي الرفع على النصب في وجوب المحذوف في
هذه الحالة لئلا يخالف الاصل ما ناب منابه **قوله** على الاشتغال
اي اشتغال المذكور عن العمل فيه بالعمل في ضميره **قوله** انما وجب الحذف
هنا الخ وقيل لئلا يتوهم انه جملة اخرى مستأنفة **قوله** اذ لا بد
من تقدير ناصب بالتنوين لاشتغال المذكور **قوله** فتعين الخبرية
للمحذوف قال الفاضل العصام وفيه انه تفسير للخبر وعطف بيان
له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ **قوله** لا يفيد وجوب الحذف في الحاشية
بل قرينة للحذف انتهى على تقدير تسليم الحذف فيفيد جواز الذكر
ايضا فلا يتم التقريب فالوجه فيه الاستقراء وحمل مراد القائل عليه
كما قيل بعيد اذ ليس في كلامه ما يشعر به قال بعض الكمل فانه لما حذف
المفسر قدر في جانب المفسر مبتدأ قصدا الى توكيد الذم وموافقة
الجانب المؤكد في كونه جملة والتزم حذفه موافقة للمحذوف المؤكد
في جنس الحذف وان كان مخالفا في نوعه واقول هذا يفيد
الاولوية لا الوجوب كما لا يخفى **قوله** ويكون المبتدأ نكرة

يعني ان الاصل فيه التعريف لانه لا بد لجعل الشيء مبتدأ من كونه
مستحقا للتقديم وجزءا اهم ومناط الافادة وهو انما يكون
اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به الذي فيه تقييد
لكن قد يكون نكرة لو يفيد اي لو كان مناط الافادة الذي هو المقصود
من كونه متعينا قوله ثم اختلفوا في عدد المخصصات بانها ست كما
في الكافية وعشر كما قيل او تسع عشر كما في التسهيل قوله و
ايجاب التخصيص بيان لوجه الاختيار ورد للجمهور قوله كلوكب انقض
الساعة فانه يفيد انقضاض كوكب من الكواكب والسامع يقنع بها
ولا يطلب تعيين شخص ذلك الكوكب او توصيفه بقدر ما يتصوره
قال بعض الكمل هذا في قوة الموصوف بالغرابة فالمعنى كوكب اعجبني
شانه انقض اقول هذا مع كونه تكلفا انما يسلم لو ثبت ان استعماله
مختص بوقت التعجب والا فلا وقيل يمكن ان يكون من قبيل شر
اهر ذا ناب ان اراد ان فيه حصرا مثله فممنوع وان اراد انه من قبيل
الموصوف بالغرابة فقد عرفت حاله ومثله وجوه يومئذ ناضرة
ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك وقد يوجد الفائدة المقنعة
بندرة الخبر وغرابته كرجل اكل سمكا كذا ولم يضره ورجل اكل عشرين
رغيفا فان نفس السامع تقتضي منه وطر التعجب وتقنع به ولا تطلب
معرفة ذلك الرجل بخلاف رجل جلس في الارض قوله ولا وجه
لاشتراط غيرها قيل مرادهم ليس باشتراط بل الضبط لانهم لما راوا
ان المبتدأ لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين
غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة ولعل في كلام المصنف

اشارة

اشارة الى هذا حيث شرط الافادة ومثل بمثل ما مثلوا قوله
كما احد غير مرزوق لانه يفيد ما يفيده المعرفة لاغنائه بعمومه غناءها
قوله على اللغة التميمية لان غيرهم يجعلون ما عاملا فلا يلائم المقام
والمثال المتفق عليه تمرة خير من جرادة قوله وعبد مؤمن وان
كان صاحب كبيرة غير مخلد في النار وان مات بلا توبة ودخل فيها
والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل
شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس بوصف
يجعله مناط الافادة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع
لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل ترجح
كذا مع كونه اخص منه قوله وامعتزلي آه فان كون المطلوب تعيينه
يوجب الاهتمام به وجعله مناط الافادة قوله وشر اهر هما
شبههما في النفس بالكلب في الصولة على الغير وان لم يتاذ منه
ولم يقدر على المقاومة فحذف المشبه به واثبت لازمه وهو
الاهرار للمشبه فالتشبيه او المشبه به المحذوف مكنية والاثبات
تخييلية وذكر الملائم وهو ترشيح وتفصيل البيان يطلب من
علم البيان وهو ما خوذ من قولهم شر اهر ذا ناب وهو مثل يضرب
لرجل قوي اذا ادركه العجز في حادثة والمراد شر عظيم لا يترقب جعله
ذا هرير ويفيد بهذا الاعتبار ولا حاجة الى تكلف جعله فاعلا
معنى بتقديرها اهر ذا ناب الا شر ولا وجه لارادة القصر
لا احتمال لاهرار الخير لان الهرير صوته من قلة صبره دون
نباحه قوله وسلام على اهل السنة والمراد كل دعاء بالخير

او بالشرّ كويل لاهل الاعتزال والرّفض وهو يفيد التّسليم
باي سلامة كانت والاهلاك باي اهلاك كان والسّامع
يقنع به لانّه المق ولا يطلب التّعيين قوله اصلا لا فعلا و
لا وَهْما ولا فرضا وهو الجزء الّذى لا يتجزّى قوله وجود فى
الخارج لانّ كون المبتدأ نكرة صرفة والخبر ظرفا يوجب
الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة فيقدّم فيحصل به
نوع تعيّن للنّكرة فيستحقّ به التّقديم ولو تقديرا ويصلح للابتداء
بخلاف قائم رجل فانّ الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ
كما فى القائم زيد فاذا لم يجعل مبتدأ مع صلاحيّته له و
جعل خبرا لم يكن مهتمّا به بخلاف الظّرف فانّه يمتنع جعله مبتدأ
قوله وفى المثالين الاوّلين ردّ للمعتزلة حيث زعموا انّ الحرام
ليس برزق لانّهم فسّروه تارة بمملوك يأكله المالك وتارة
بما لا يُمنع عن الانتفاع به وذا لا يكون الّا حلالا فيلزمهم
انّ من اكل حراما طول عمره غير مرزوق اصلا وردّهم
بانّه ما احد غير مرزوق لانّ الرّزق عندنا اسم لما يسوقه الله
تعالى الى الحيوان فيأكله وذا قد يكون حلالا وقد يكون حراما فاكل
الحرام مرزوق وايضا زعموا انّ من ادخل النّار فهو خالد فيها
وصاحب الكبيرة ممّن ادخل فيها فيخلّد فيها لعدم ايمانه وردّهم
بانّه غير مخلّد فيها ودليلهم والجواب عنه مذكور فى الكلام وفى
اطلاق المؤمن على صاحب الكبيرة تعريض لهم بانّه بارتكابها لا
يخرج عن الايمان كما زعموا وللخوارج ايضا بانّه لا يدخل به فى الكفر

بلا استدلال

بلا استدلال كما زعموا فيلزم التّخليد لكفره عندهم ولمّا كان الخوارج
خوارج عمّا انعقد عليه الاجماع من انّ صاحبها لا يدخل فى الكفر
لم يعتقد بهم الشّارح ولم يتعرّض لهم فى الرّدّ قوله وفى السّادسة
للفلاسفة حيث زعموا عدم وجود الجزء فى الخارج ودليل الفريقين
مذكور فى الكلام قوله لفظ مفردا او غيره قوله اسنادا تامّا ولو
فى الاصل فلا يخرج قائم عن الحدّ فى مثل زيد ابوه قائم فانّ اسناده
الى المبتدأ الثّانى تامّ فى الاصل وان لم يكن كذلك فى الحال يعنى انّ
المراد بالاسناد ما هو الاصطلاح لتبادره لا مطلق النّسبة لعدمه
قوله فيخرج نحو مؤمن فى لعبد مؤمن لعدم الاسناد التّامّ وهو ظاهر
قوله وما قيل آه مبناه حمل الاسناد على مطلق النّسبة فى الحاشية
قائله شارح اوّل قوله سهو ظاهر فى الحاشية لانّ اسناد مؤمن
بلا تبعيّة يعنى انّه تابع للمبتدأ وهو ليس بمسند لا للخبر حتّى يكون اسناده
بتبعيّة له فليس هذا كما سبق فى تعريف الفاعل وقال بعض الكمّل
اسنادا قصديّا بان سبق الكلام له فيخرج وصف المبتدأ و
مبناه ايضا حمل الاسناد على مطلق النّسبة ولولا قول القائل
كما سبق لامكن حمل مراده على هذا فافهم قوله احسن واخصر
من تعريف ابن الحاجب لانّه ذكر مع المسند به دون الى المبتدأ
فاحتاج الى التّوجيهات الّتى ذكرها الفاضل الجامى وعلى الاوّل
لابدّ من تقدير الاسم فى المجرّد ليخرج يضرب فى يضرب زيد فيلزم
خروج الخبر الجملة او تعميم الاسم للحقيقى والحكمى وعلى الاخيرين
يلزم حمل قوله المغاير للصّفة المذكورة على التّأكيد وكلّ ذلك لا يخلو

مطلب الخبر

راجع الى المبتدا والخبر على سبيل البدل منه

عن بعض بخلاف تعريف المص ووجه الاخصرية ظاهر قوله اذا
دعت اليه ضرورة وهي اشتغال الآخر بالحكاية وكان آخرا في
الجملة اي في الاصل لا في الحال قوله فما ظنك في الاكثر اي في كون
الاعراب في وسط المعمول الاكثر اذا دعت اليه ضرورة وهي كون
المجموع معمولا واخر الجزء الاخير مشغولا باعراب نفسه وكان
آخرا في الحال ايضا قوله وعدم كونه مجرد قائم آه اما لفظا فلانه
ح يلزم كونه خبرا بلا عائد مع ان المشتقات اذا كانت خبرا لا بد
لها من العائد الى المبتدأ واما معنى فلانه يلزم الحكم على زيد بالقيام
مع انه ليس بوصف له بل لاخويه والوصف له كونه بحيث تقوم
اخواه والله زمان باطلان قوله ويطابقه اي يطابق الخبر المبتدأ
الخ لانه اذا لم يكن سببا يكون متحملا لضمير المبتدأ ولا بد فيه من
المطابقة للمرجع واما اذا كان جامدا فلا ضمير فلا يلزم المطابقة
قوله لو كان الخبر اي جزءه مشتقا لما عرفت ان الخبر اذا لم يكن
جامدا يكون مركبا البتة والمركب ليس بمشتق قوله لا بد ان يزيد
او في حكمه ولو عمم لما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز وهو وان جاز عند المص لكنه خلاف ما عليه المحققون
ولو قال لوصفه لم يحتج الى هذا لما مر من شمول تعريفها قوله ولم يكن
افعل من فانه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وان كان المبتدأ كذلك
لما سيجيء ولعل المص اكتفى به ولا سببيا بان لا يكون الخبر وصفا
للمبتدأ بل لمتعلقه الذي كونه وصفا له سبب لوصف للمبتدأ و
لعدم تحمله للضمير لا يلزم المطابقة ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه

مما سوى

مما سوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل فانه لا يؤنث و
ان كان المبتدأ مؤنثا وفيه انه مشترك بينهما فالمطابقة حاصلة
فلا وجه للاستثناء كما سيصرح به في بحث النعت وقال بعض الكمل
ان المطابقة حاصلة فيه تقديرا لانه اذا حمل على مبتدأ مؤنث يكون
بمعنى مفعولة وفاعلة قوله ويكون الخبر جملة يعني ان الاصل فيه
كونه مفردا ليوافق الركنان ويكون اخصر واسرع قبولا للربط
لكنه قد يكون جملة قوله من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي
الارتباط الى غيرها وهذا منقوض بالمشتقات فانها مع كونها
غير مستقلة لا بد لها من عائد فالوجه ما ذكره الفاضل العصام
من ان سبب ربط الخبر اما اتحاده مع المبتدأ او مع ما يتعلق
به وما اختلف فيه الاتحاد كالمشتقات ومضمون الجمل الذي
هو الخبر في الحقيقة فلا بد له من عائد ليكون اسناده الى ضميره
علامة اتحاده مع المبتدأ واسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة
اليه او بملابسة اخرى علامة اتحاده مع متعلقه وما لم يختلف
فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج الى العائد لعدم احتياجه الى العلامة
قوله لا يضيع اجر المحسنين مكان اجره والمحسن عام لمن يتق و
يصبر قوله على وجه اي على كون المخصوص مبتدأ قوله الحاقة
ما الحاقة اي ما هي قوله ويستثنى منه اي من كون الخبر الجملة
بعائد خبر ضمير الشان لانه لكونه عبارة عن المبتدأ يوجد فيه الربط
المعنوي فلا حاجة الى العائد وقال بعض الكمل لا حاجة الى الاستثناء
لان التفسير ليس ادون في الربط من العموم ووضع الظاهر وجعلهما

فاذا قصد ان يجعل جزءا ثانيا من الكلام لا بد من رابط يربطها الى الجزء الاول منه

بان يكون اتحادها مع المبتدأ او اتحادها مع متعلقه منه

زيد قائم او قام ابوه منه

العرف الذي كلا شائعة وقعت الاشتقاق منه

من الربط دون الاول تحكم قوله وقد يحذف العائد لو ضميرا ولما
غيره فلا اذ لو حذف لم يسبق الذهن الا الى الضمير على ان العدول
عنه الى الغير يكون لنكتة تفوت بحذفه قوله مجرورا بمن التبعيضية
قوله جزء من الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
للتخفيف قوله نحو البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بايع البر
لا يسعر غيرها قوله وسماعا فى غيره مما لم يوجد فيه ما ذكر من الشروط
وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور نحو وكلا وعد الله الحسنى
وقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع
ونحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه
قال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل قياس ايضا وجعل
ابن المالك هذا اجماعا فحذف المنصوب العائد الى غير الكل سماعي
اتفاقا قوله والظرف مطلقا لم يخصصه بالخبر كابن الحاجب مع ان
الكلام فيه لان ما ذكر من الحكم غير مختص به كما يشعر به الاستثناء
ويظهر من التمثيل بالصلة ونحوها قوله هو فى الاصطلاح اعم الخ
رد لما قيل انه مجاز فى الثالث والتناول له بعمومه قوله بفعل
محذوف عام عند العامة وعند المتأخرين قد يكون خاصا بالقرينة
قوله على الاولى اى الرأي الاولى قوله لكونه الاصل فى العمل فان قيل
ان الظرف يكفيه رايحة الفعل ولا يستدعى عاملا قويا فلا حظ
كونه خبرا اولى والاصل فيه الافراد لما ذكر وكذا فى ما فى حكمه قلت
ان الخبر هو الظرف مع فاعله ولذا تسمى جملة ظرفية لكن لزم
التقدير حفظا لقاعدتهم فتقدير الاصل اولى وان كان الفرع قوله
لا المتعلق على الاصح

وهي ان الظرف لا بد له
متعلق

الذى

الذى فى الدار زيد فان الصلة لا تكون الا جملة فلا بد من تقدير
الفعل وفاقا وكل رجل فى الدار فله درهم فان معنى الشرط الذى
يتضمنه المبتدأ يقتضى الفعل فلا يقدر غيره وفاقا ايضا قوله اما عندكم
فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد فيقدر فيهما الاسم وفاقا الكون
وقوعه بعد اما واذا للمفاجأة اغلب وعدمه كالعدم قوله لو تضمن
لم يقل اشتمل لما مر من الاختصار وقال الفاضل العصام ان الثاني
خير من الاول لانه يتبادر منه وجوب كون ما له الصدر جزء
المعنى مع انه ليس كذلك لوجوب التصدر فى مثل ما قائمان الزيدان
واقائم زيد مع ان ما له الصدر ليس بجزء بخلاف الثانى فدخولهما
فيه ظاهر دون الاول واقول وجوب التصدر فى مثلهما ممنوع
لما سبق من الشارح من ان الاستفهام والنفى داخلان فى المعنى
على المبتدأ فان اين مفرد صورة اذ الضمير المستتر فيه اعتباري
محض لا يصير به اللفظ جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضى ان لا يصح
زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ذكره الفاضل العصام
وفيه ان القياس مع الفارق اذ كل فعل لا بد له من فاعل فالمستكن
فيه كالمذكور لفظا فيكون الفعل معه جملة صورة وحقيقة بخلاف
الظرف فانه ليس مما لا بد له من فاعل بل انتقل اليه من عامله الذى
ناب هو منابه فلا يكون المستكن فيه كالمذكور لفظا والظرف معه
جملة صورة وقيل المراد ما هو مفرد وضعا وقيل ظاهرا وكون
مثل اين جملة هنا بعروض النيابة والتأويل والفضل المتقدم اذ
هما يشكلون بنحو زيدا ين ابوه لانه يصدق على اين انه مفرد وضعا

وظاهر مع انه لم يجب التقديم مع تضمنه ماله الصدر اذ لم يبطل
صدارته بالتأخير لتصدره فى جملته بخلاف المتقدم فانه ليس بمفرد
صورة **قوله** ان قدر المتعلق فعلا وان اسما فمفرد حقيقة ايضا
قوله بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة فيه ان هذا لا يفيد الوجوب
لجواز زيد المنطلق مع وجود الالتباس بها وقد يؤتى بضمير الفصل
للفصل وقد لا اكتفاء بالقرينة وايضا قد يوجد هذا الالتباس
فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر غير ظرف مع انهم لم يهتموا لدفعه
بضمير الفصل لا يقال ضمير الفصل انما يكون للتأكيد والنكرة لا تؤكد
لان هذا لو كان لازم الدفع لاضطروا الى جعله لمجرد الفصل بلا تأكيد
فظهر ان هذا الالتباس ليس مما لا بد ان يهرب عنه ونبه الشارح
فيما سبق على ان مثله لا يفيد الوجوب ولم ينبه هنا اكتفاء وانتقالا
للاذهان وقد نبهنا هنا ايضا على الفرق بين ما يفيد الوجوب وبين
ما لا يفيده **قوله** فلا دينا فى تجويز الابتداء آه المنافاة عند ارادة
المصطلح ممنوع اذ المراد وجوب التقديم بهذا التخصيص عند عدم
الافادة بغيره وح يرجع البارز الى المبتدأ فلم يقل او مصحح للاشارة
الى ان وجه كونه مصححا كونه مخصصا لا لما ذكره الشارح كما لا يخفى
قوله ولا بد من استثناء الدعاء لانه بالنظر الى اصله يوجد الالتباس
المذكور فينبغى ان يجب التقديم لكن الالتباس باعتبار كونه دعاء
لظهور ان المراد انشاء طلب السلامة على المخاطب وهو يقتضى عدم
عدم الحصول قبله والصفة تقتضى الحصول قبله فيتنافيا هذا
على ما ذكره واما على ما ذكرنا فلا حاجة اليه للمص كابن الحاجب

كما لا يخفى

لانه ان س الراجح بالمرجح لان احتياج
المبتدا الى الخبر اشد منه الى الصفة فيرجح
عند الاحتمال والاحتياج
منه

كما لا يخفى واما ما قيل انه لو قدم الخبر فيه لربما يذهب الوهم من
اول الامر الى اللعنة ويظن ان المراد عليكم اللعنة فغير ملايم لكلام
الشارح فافهم **قوله** الواقعة مبتدأة مع مدخوليها تنبيه على ان
فى الكلام مسامحة او انه من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل لظهور ان
الحرف لا يكون مبتدأ ومخبرا عنه **قوله** لئلا يلتبس بالمكسورة لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر
الكلام موضع ان المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا
آخرا وظرفا لخبرها **قوله** لعدم اللبس فيهما لان ما بعدهما لا يكون
جملة تامة بل يكون اسما حقيقة او تأويلا فيكون موقع المفتوحة
فيندفع الالتباس بلا تقديم **قوله** او لزم لبس لا يزول بما سوى التقديم
قوله بدل قوله او خصصه كونه بدلا عنه غير مسلم فضلا عن كونه
افيد **قوله** لكان اخصر ظاهر وافيد لافادته ما افاده كلام المص
ما افاده الاستثناء الثانى **قوله** اى الضمير العائد اليه اشارة الى
وجه صحة الاضافة **قوله** على التمرة مثلها زبدا كناية عن كثرة زبد
خلط بالتمر والظاهر على التمر اذ ليس فوق كل تمرة زبد مثلها بل
فوقا لجميع الا انه قصد المبالغة فى الكثرة حتى كانه على كل تمرة منه
زبد مثلها فاحفظ فانه لطيف **قوله** وهى جزء الخبر فى الحقيقة
لا خبر وحدها اذ الخبر الظرف مع فاعله لا وحده لقيامه مقام
عامله وانتقال الضمير والعمل منه اليه فالاضافة اى اضافة
الضمير لادنى ملابسة فيكون مجازا عقليا ويجوز الاستخدام
بان يراد بالخبر معناه الحقيقى وبالضمير معناه المجازى بطريق الاطلاق

النزاع بين الشارح والمجموع الجار والمجرور فقد دفع هذا
وقيل بين الشارح والنقيض
منه

اسم الكلّ على الجزء وما ذكره الشّارح اقلّ تكلّفا ولا يرد على المص
على الله عبده متوكّل اذ ليس فى المبتدأ ضمير الخبر بل يرد على ابن الحاجب
فيندفع بما ذكره الفاضل الجامى **قوله** ويتعدّد الخبر ولو بلغ الف
الف مع انّه عامله لخفائه ينبغى ان لا يعمل فى المتعدّد لكن
للطافته شابه المجرّدات الغير القاصرة عن الافعال المتكاثرة فعمل
فى المعمولات الكثيرة كذا ذكره الفاضل العصام وذلك التعدّد
قد يجوز مثل زيد قائم ضاحك فانّه يصحّ الاقتصار على احدهما
ويصحّ فيه العطف لكن ينبغى ح ان يجعل المعطوف من التوابع
لا من تعدّد الخبر ولذا مثل بلا عاطف والمراد خبر المبتدأ اذا كلام
فيه واما تعميم الفاضل العصام لما هو فى الحال وفى الاصل ليندرج
فيه الكلّ فيستلزم استدراك قوله فيما سيأتى وهو كالخبر فافهم
قوله كهو حلو حامض اى مزّ ومثله هو ابيض اسود اى ابلق الا انّ
فى الاوّل كلّ منهما قائم بمجموع المبتدأ وفى الثّانى بجزئه وكذا يجب
اذا كان خبرا عن متعدّد كهما عالم فاضل الا انّ ضمير كلّ لا يرجع الى
المبتدا بل الى موصوفه فالتقدير هما شخص عالم شخص فاضل ويجوز
العطف فى الاوّلين وتركه اولى واما فى الثّالث فقد جعل الفاضل
العصام ممّا لا بدّ منه لكن جعل الشّارح المرفوعات مبتدأ و
خبره مجموع الفاعل مفعول ما لم يسمّ فاعله الخ مع عدم العطف
فيه يشعر بجواز تركه **قوله** والخبر فى الحقيقة مجموعهما اذ المقصود
اثبات المزّيّة وهى الحالة المتوسّطة بين الحلاوة والحموضة **قوله**
أجرى الاعراب عليهما معا دفعا للتحكّم وايضا اعتبر فى كلّ منهما ضمير

على حدة

على حدة مع انّ الضمير الّذى يستحقّه الخبر واحد كما فى المزّ كذلك
قوله نحو تضارب القوم فانّ تفاعل اذا كان للتّشارك يكون
معموله فاعلا صراحة ومفعولا ضمنا فلمّا لم يمكن رفع اللّفظ الواحد
ونصبه معا لفظا فلترجيح الفاعليّة والصّراحة اختير الرّفع واحيل
المفعوليّة على دلالة الفعل **قوله** واجب فى خبر المبتدأ مع امّا رعاية
لمعنى الشّرط فيها ولا يحذف الّا لضرورة شعريّة كقوله امّا القتال
لا قتال لديكم او ضرورة اضمار مدخولها مثل امّا الّذين اسودّت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم **قوله** وممتنع فيما عداهما لعدم
سبب موجب او مجوّز **قوله** وصحّ دخول الفاء يعنى اذا قصد معنى
الشّرط وهو سببيّة الاوّل للثّانى او للحكم به ولو لم يجعل المتكلّم
جاز الدّخول لمشابهة الخبر بالجزاء وعدمه لعدم كونه جزاءً فى
نفس الامر هذا هو رأى الرّضى ونقل الفاضل العصام عن
جار الله العلّامة انّ الدّخول مع القصد واجب وبدونه ممتنع
فالتّعبير بالصّحّة لعدم وجوب القصد لا لعدم وجوب الدّخول
معه **قوله** فى خبر كلّ مضافا الخ للمشابهة باداة الشّرط فى
الابهام والوصف لتأكيد المشابهة **قوله** موصوف الظّاهر
انّه صفة كلّ فالمراد معنى اذ الكلّ عبارة عمّا اضيف هو اليه فما هو
صفة له لفظا صفة له معنى فلا يرد انّه مخالف لما هو المصرّح
فى ايضاح المفصّل والمرضىّ عند الرّضى انّ الصّفة لما اضيف اليه
كلّ لانّه المقصود وكلّ لضبطه وحصره **قوله** كلّ نعمة فمن الله فالاوّل
سبب للحكم بالثّانى ترك مثال الموصوف لاتّضاحه من قوله غلام

رجل يأتينى لانّه يكون مثالا له باقامة الكلّ مقام الغلام
كما انّه يكون مثالا للنكرة الموصوفة بحذف الغلام قوله اوامامك
او فى الدّار قال الفاضل العصام والاولى والّذى لئلا يتوهّم
انّ التّرديد فى الصّلة دون التّمثيل قوله قل انّ الموت الّذى تفرّون
منه فانّه ملاقيكم فالفرار وان لم يكن سببا للملاقات لكنّه سبب
للحكم بها والاقرب انّ الفرار سبب لهما لانّه قد يصير سببا للبلوغ
الى موضع قدّر فيه الموت ذكره الفاضل العصام وقد ينا قش
فيه بانّ الموصول الّذى يصحّ دخول الفاء فى خبره او خبر موصوفه
يجب ان يكون عامّا ليتحقّق المشابهة باداة الشّرط وهو ليس
بعامّ هنا اذ ربّ موت فرّ منه الشّخص فلاقاه كالموت بالقتل
فالمراد الجنس فالفاء زائدة ويجاب بمنع الوجوب على ما صرّح
به الرّضى وصحّة الدّخول مبنيّة على العموم فى الاغلب قوله
اى باحدهما على حذف المضاف اذ المقصود الموصوفيّة به
لا بكليهما فالاولى به لكونه اوفق به وما قيل لانّ الرّاجع الى
المعطوف والمعطوف عليه باو يستدعى على الافراد وهم
لانّ المطابقة بما يقصده المتكلّم قد يستدعى خلافه كما يقال
جاءنى زيد او عمرو وهما فى البلد قوله لمشابهة الشّرط و
الجزاء الّذين من قبيل الاخبار اى الجملة الشّرطيّة لا تكون الّا
خبريّة فلا يرد انّ الجزاء قد يكون امرا قوله وهما يخرجان الكلام
الى الانشاء فيزيلان تلك المشابهة قوله وفيه نظر لقصوره
لعدم تمشّيه فى سائر النّواسخ ولانّ ازالة الاخراج تلك المشابهة

غير مسلّم

غير مسلّم لانّ وجه الشّبه الدّلالة على السّببيّة لا الاخباريّة حتّى
تزول المشابهة بزوالها واختصاص الدّلالة بالخبريّة غير مسلّم لانّ
كانّ مع كونه للانشاء يصحّ دخول الفاء فى خبره على انّ الاختصاص
الشّرطيّة بالخبريّة وان كان مسلّما عند اهل الميزان الّا انّه غير مسلّم
عند اكثر اهل العربيّة او جملتهم اذ عندهم الشّرط قيد والحكم
فى الجزاء وهو قد يكون انشاء فالاخراج غير مزيل بلا اشتباه
والوجه الوجيه الشّامل لما ذكر انّ النّواسخ اذا دخلت على المبتدأ
سقط اعتبار صدارة الشّرط فضعف لانتفاء لازمه فلو يدخل
الفاء لضعف مقتضيه والدّخول على خبر انّ المكسورة لعدم تأثيرها
فى المعنى فوجودها كعدمها والحق بها انّ المفتوحة للاشتراك
فى التّحقيق ولكنّ للاشتراك فى جواز العطف على محلّ اسمها و
كانّ لمجيئها للتّحقيق ولو قليلا قوله لكان افيد لافادته منع سائر
النّواسخ سوى التّوبيّات وابعد من الشّبهة اى شبهة اختصاص
المنع بليت ولعلّ قوله ويحذف الخبر جوازا القرينة من غير اقامة
شيء مقامه مثل خرجت فاذا السّبع اى ففى وقت خروجى السّبع
واقف وحاضر فانّ المصادفة فجأة تدلّ على الوقوف والحضور
فاذا وان كان ظرفا للخبر لكنّه غير قائم مقامه فلا يجب الحذف
قوله لو التزم فى محلّه بعد حذفه بالقرينة اذ لا يجوز الحذف
بدونها الّا نسيا فضلا عن وجوبه ولم يذكرها اكتفاء بما سبق
كما صرّح الشّارح فيما سبق واعتمادا على انفهامها من الضّوابط
فاندفع بهذا ردّ البعض بانّ مجرّد التزام الغير لا يكفى فى الوجوب

بل لا بدّ من ذكر القرينة معه قوله كخبر لولا اى خبر مبتدأ بعد
لولا فالاضافة لادنى ملابسة كلولا زيد لكان كذا اى لولا
زيد موجود قوله ليدلّ لولا عليه اى على العامّ كالخصوص و
الوجود لانّه لامتناع الشئ لوجود غيره ولم يحمل على حذف الفعل
كما هو مذهب الكسائى لانّ الحذف ههنا واجب بشهادة الاستقرأ
ولا بدّ فى وجوب حذف الفعل من المفسّر ولا مفسّر هنا فيحمل على حذف
الخبر لوجود شرط وجوبه وما ذكر من انّ لو لكونه حرف الشرط
يلزم الفعل فلا بدّ ان يكون كذلك بعد دخوله على لا كلو لم ولو سلّم
عدم اللزوم فلا اقلّ من انّ دخوله على الفعل اولى فمدفوع بما
ذكرنا وبانّ لا اذا دخل على الماضى يتكرّر غالبا الّا فى الدعاء
وجواب القسم ولا تكرّر هنا اصلا وبانّ كون لو داخلا على
النّفى ممنوع بل المجموع كلمة فالقياس على لولم مع الفارق فتأمّل و
قال الفرّاء انّ لو عامل فيما بعده لتنزيله منزلة الوجود لانّها
بلا مهملة قوله لنقضت الكعبة وفى رواية لبنيت الكعبة على
قواعد ابراهيم عليه السّلام قوله اى غويتمونا لظهور انّ
المانع من الايمان اغواءهم لا وجود انفسهم قوله عطف
على خبر لولا بحذف المضاف كما سيشير اليه بقوله خبر ما اقسم
لا على لولا مع انّ فيه الاستغناء عنه لاشعاره انّ العموم شرطا
الوجوب مع انّه ليس كذلك قوله كلّ مصدر فالعموم مستفاد
من ما والمصدريّة من الاضافة الى فاعل او مفعول قوله اى
نسب فالمراد من الاضافة النّسبة لا الاصطلاحيّة لعدمها

في المصدر

فى المصدر معنى وفى الفاعل والمفعول معا ايضا قوله او زيد
بالرّفع على الفاعلية فعلى هذا يكون المصدر مضافا الى المفعول
وعلى الاوّل الى الفاعل وبحذف زيد يكون مثالا للمنسوب الى
احدهما فقط ولذا لم يورد له مثالا على حدة قوله قائما او قائمين
حال من احدهما او منهما على التّقديرين فافهم قوله وان تضرب زيد
والبناء للفاعل او المفعول يكون مثالا للمنسوب الى احدهما قوله
والتّقدير حاصل اذا كان آه هذا اذا كان حالا من الغائب
وامّا اذا كان حالا من المتكلّم او المخاطب او منهما فالتّقدير اذا كنت
بالضمّ او الفتح واذا كنتا انا وانت وهو او اذا كان هو وانا
او انت قائما او قائمين لانّ كلّ عامل فى ضمير ذى الحال وقد رضى
الشّارح بهذا التّقدير مع عدم رضاء الرّضى به لوجدانه تكلّفات
كثيرة لما اجاب الفاضل العصام بما لا مزيد عليه والكوفيّون قدّروا
الخبر بعد الحال وجعلوها حالا من معمول المصدر واورد عليهم
بانّه ليس بعد الخبر ما يسدّ مسدّه بخلاف تقدير البصريّين فافهم
قوله والقائم مقام الخبر وهو الظّرف وامّا تقدير المتعلّق فانّما
هو لامر لفظىّ فالقيام بلا واسطة قوله اخطب ما يكون الامير
قائما او اكثر ان تضرب زيدا قائما او قائمين او اكثر ضربى زيدا قائما
او قائمين قوله اخطب اكوان الامير فالكون بمعنى الاكوان لانّ افعل
للزوم كونه بعض المضاف اليه لا يضاف الّا الى المتعدّد فكانّ كلّ
كون منه خطيب لكون كونه قائما اخطب قوله كلّ رجل وضيعته
فيه اشكال وهو انّه لا يصحّ رجوع الضّمير الى كلّ ولا الى رجل اذ كلّ

رجل ليس بمقرون بضيعة كل رجل ولا بضيعة رجل ما اجاب عنه
الفاضل العصام بانّ كلّ رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعدّدة
وكذا الضّمير اجمال لضمائر متعدّدة كلّ ضمير فى هذا المجمل راجع الى
ظاهر من ذلك المجمل قوله اى مع حرفته الضّيعة فى اللّغة العقار
وهى هنا كناية عن الصّنعة قال الرّضى اذ ليس لكلّ رجل عقار
وهى الارض والنّخل والمتاع وفى القاموس الضّيعة العقار والحرفة
وفى العباب سمّيت الحرفة بها لانّك ان تتعهّدها ضاعت وان تركتها
ضاعت قوله مقرونان قدّر الفاضل الجامى الخبر مقدّما ليكون
المعطوف متأخّرا فيصحّ النّيابة عنه والشّارح عدل عنه وسلك
مسلك الجمهور وقدّر مؤخّرا الاقتضاء ظاهر قوله وما عطف عليه
بواو بمعنى مع اذ المعطوف على المبتدأ من تتمّته فينبغى ان يكون فى
جنسه وصحّة النّيابة لانّ لهذا الخبر جهتين جهة كونه خبرا عن كلّ
رجل وجهة كونه خبرا عن ضيعته فباعتبار الجهة الاولى يعتبر مقدّما
وان كان باعتبار الجهة الثّانية ليس كذلك والجهة الواحدة تكفى
فى صحّة النّيابة وليس للخبر فى مثل ضربى زيدا قائما على تقدير
الكوفيّين جهة لاعتباره مقدّما كيف ولو قدّم لزم الفصل بين
العامل والمعمول بما ليس بمعمول وهو غير مستحسن وامّا عطف
المبتدأ على المبتدأ والخبر على الخبر فشايع فلا يرد على البصريّين
ما اوردوا عليهم فى مثل هذا المثال على تقديرهم على انّ كون
صحّة النّيابة متوقّفة على كون النّائب متأخّرا عمّا ناب هو عنه
غير مسلّم لجواز نيابة المتقدّم عن المتأخّر بتقدير التّأخّر وما

اوردوا

كما يقال زيد وضيعته وعمرو وضيعته منه لا ما لا يخفى

اى نيابة المعطوف عن الخبر منه

اوردوا عليهم ليس لابطال تقديرهم بل لترجيح تقدير انفسهم
عليه اذ لا خفاء فى كون المؤخّر اولى بالنّيابة لاستغنائه عن تقدير
التّأخّر ومنهم من عدل وقال انّ التّقدير مقرون هو وضيعته
على ان يكون العطف على المستكنّ فى الخبر فيكون من تتمّته و
يسدّ مسدّه وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه والتّاكيد والاحتياج
الى صرف العطف على المبتدأ عن الظّاهر وجعله صورة بخلاف
المعدول عنه اذ ليس فيه الّا حذف الخبر فالعدول عدول وجعل
الكوفيّون الواو خبرا لكونها بمعنى مع ولو صرّح به لكان خبرا
فكذا ما بمعناه فيكون اسما كالّا فى الصّفة فانتقل اعرابه الى ما
بعده لكونه على صورة الحرف وردّ بان مع اذا وقع خبرا يستحقّ
الرّفع لفظا حتّى ينتقل فى الواو الى ما بعده بل يكون منصوبا فالقياس
على الّا بمعنى الغير مع الفارق قوله صريحا فيه اى متعيّنا له و
مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انّه ذكر للاقسام به فيكون
قرينة على تعيّن المحذوف وهو قسمى قوله لعدم صراحته واشتهاره
فيه فلا يجب حذف خبره لعدم دلالته على المحذوف كالصّريح
ولا التزام بدونها بل يجوز لانّه لاستعماله فيه ولو نادرا لا يخلو
عن دلالة قوله الى اسمه خرج به ما اسند الى غيره قوله فخرج
نحو حسنا تذكّر ما ذكر فى الخبر ثمّ انّ هذا جيّد جامع ومانع
لكن معرفة الخبريه متوقّفة على معرفة الاسم فينتظر اليها انتظارا
طويلا قوله بعد ان ثبت كونه خبرا لباب انّ يعنى انّ الضمير
راجع الى خبر باب انّ ولا يقال خبر باب انّ لما يمتنع كونه خبرا

له فلا يدخل فى المبتدأ فضلا عن ان يدخل فى الخبر حتّى يرد انّ
هذا الحكم لا يصحّ لانّ الممتنع ليس كالجائز لكنّ هذا مفيد لمن عرف
الشّرائط والموانع لا للمبتدى اذ البيان لم يسبق ولا ياتى اللّهمّ
الّا ان يقال انّه يتفطّن من وجوب تقديم ما له الصّدر انّ بابا
انّ لا يدخل عليه وقد سبق انّ مَنْ ليس من اولى الالباب ليس معه
خطاب بالكتاب قال الفاضل العصام لا خفا انّ المراد من
عبارة المص توضيح خبر انّ بحيث يعرف انّ ايّ خبر صحيح وايّ
خبر فاسد وما ذكره الشّارح يعنى الفاضل الجامى تكلّف والفساد
انّما طرأ من فوت بعض الاستثناء وينبغى ان يقول الّا فى تضمّنه
استفهام انتهى وفيه خفا لا يخفى نعم لو قال المص باب انّ
يدخل على المبتدأ والخبر ويكونان اسما وخبرا له لكان المراد
من العبارة ما ذكره بلا خفا فيلزم عليه هذا الاستثناء ولذا لم يتقيّد
به الشّارح وسلك مسلك الفاضل الجامى **قوله** لو كان ظرفا لتوسّعهم
فيه ما لا يتوسّع فى غيره لانّه لعدم خلوّ حادث عنه صار كالمحرم الذى
يدخل فيما لا يدخل الاجنبىّ **قوله** ووجوبا ان كان نكرة قال الفاضل
العصام هذا لا يتمّ على ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز انّ
من خصائص انّ تصحيح تنكير المسند اليه فالمثال الصّحيح لوجوب التقديم
انّ فى الدّار صاحبها **قوله** ولا يجوز فى غير الظّرف هذا مفهوم من
مفهوم الشّرط ويجوز العمل به فى مثل ما نحن فيه لا سيّما عند المص
وانّما لم يجز التقديم لانّ باب انّ لكونه فرع الفعل يعمل عمله الفرعى
وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطّا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو

قدّم لزم المساواة بينهما **قوله** وهذا اى قوله ويتقدّم لو ظرفا
بمفهومه كالمستثنى فى المعنى **قوله** اى لنفى الحكم عن الجنس فالاضافة
لادنى ملابسة فيعمّ نفى الوجود والصّفة ومن فسّره بنفى صفة
الجنس على حذف المضاف فقد جعل التّسمية باعتبار بعض الافراد
اذ الوجود وان كان صفة الّا انّ المتبادر منها ما هو بعده
على انّ المتبادر من نفى صفة الجنس نفى صفة له فى الواقع وهو
خلاف الواقع فتفسير الشّارح ادقّ وبالقبول احقّ و
تفسيره فيما سيجئ بما فسّر به البعض للتّنبيه على صحّته ولو مرجوحا
قوله لضعف عمله لانّه بالحمل على انّ **قوله** وكثر حذفه اى الخبر
لدلالة النّفى عليه لانّه يقتضى منفيّا واذا لم يوجد قرينة الخصوص
يحمل على العموم ويتشارك اللّفظ والمعنى فى النّفى فى مقام المبالغة
قوله ويجب حذف خبرها لانضمام القرينة الى دلالة النّفى
قوله والّا اى وان لم تدلّ عليه قرينة وهو ليس بعامّ يجب ذكره
نحو لا غلام رجل قائم بالرّفع فاذا ثبت هذا فى لغتهم فالحمل
على انّهم يجعلون صفة ما يجعل اهل الحجاز خبرا تحكّم صرف
اذ ليس مثل هذا التّعيين من داب العرب فهما فى اثبات الخبر
سواء **قوله** وقيل انّ بنى تميم لا يثبتونه هذا انّما يتمّ اذا ثبت
التزامهم نصب قائم فى مثل المثال المذكور ولم يثبت بعد ولذا
قال وقيل **قوله** انتفى المال فلاه ناب حرف النّداء مناب ادعوا و
فاعل الفعل ضمير مبهم والمنصوب بعده تمييزه وقوله انتفى المال
بيان المال فلا يرد انّ ما ناب مناب الفعل اللّازم لا ينصب ما بعده

قوله ولا تمر يدخل المعرفة عاملة ويدخل غير عاملة نحو لا زيد فيها
ولا عمرو وان احتمل كونها لنفي الجنس قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول
لغة يدل عليه لفظ الصيغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على
كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل او شبهه لفائدة ولم يسند اليه
وتعلق به تعلقا مخصوصا واطلاق المفعول على ما لم يسم فاعله مع
كونه مسندا اليه باعتبار كونه مفعولا في الاصل قوله على كل فرد
منه في الحاشية وانما قيدنا بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم
وكرهت ضربي هذا كلامه فانه وان صح اطلاق صيغة المفعول
على كل من العالم والضرب في هذا المثال مع انه ليس بمفعول مطلق
اصطلاحا بل مفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد
المفعول به فلا ينتقض به وجه التسمية والاطراد فيه وان كان
غير لازم لكنه لو وجد لكان اعذب قوله بحرف كما في المفاعيل
الثلثة اذ مع اسم والتخصيص بناء على الاكثر والتغليب قوله
بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح الاطلاق على كل فرد من
افراد كل منها من غير تقييد واطلاق القيد على ما معها لكونه
قيدا صورة وهو تغيير في المعنى فلا يلزم من صحة الاطلاق
به صحته بدونه قوله عدل عن حد ابن الحاجب وهو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه قوله اما الاول فان يراد بالفعل في
فعله القيام بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه موجدا
اياه اولا مع ان الظاهر من الفعل التأثير لئلا يرد مثل مات
موتا وجسم جسامة وبالفاعل ما يعم نائبه مع ان فيه جمعا

بين

بين الحقيقة والمجاز وعمومه وجريا على اصطلاح الغير على
انه لا يندفع الايراد بما اذا كان العامل مصدرا محذوف الفاعل
كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول لئلا يرد
نحو ضرب ضربا على صيغة المجهول علة للاولوية قال الفاضل
العصام لا يرد مثل ما ذكر وان ابقي الفعل على معناه الظاهر
اذ يصدق على مصادر هذه الافعال انها اسم ما فعله فاعل
هذه الافعال اذ المراد الفاعل المعنوي وذكره ليس بشرط بل
الشرط ذكر الفعل ولم يصغ اليه الشارح اذ الظاهر ان المراد
مدلول الفاعل الاصطلاحي فلا بد من ذكره او ذكر نائبه مع الفعل
فالتعميم بلا قرينة تكلف ايضا نعم لا يحتاج ح الى تعميم الفاعل لنائبه
فافهم قوله ما يعم المشتق والمشتق منه يعني يراد منه الحدث مع
ان الظاهر من الفعل الاصطلاحي لئلا يرد ضربني ضربا وضارب
ضربا ولذا عدل عنه في الاظهار الى عامل قوله وبالمذكور ما يعم
الحكمي اي المقدر لئلا يرد مثل فضرب الرقاب مع ما فيه من الجمع بين
الحقيقة والمجاز وعمومه بلا قرينة ولذا ذكر في الاظهار لفظا وتقديرا
ليكون قرينة على عمومه قوله وبمعناه اشتمال الكل الجزء يعني ان
المراد ان معنى الفعل مشتمل على معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء
مع ان الظاهر كون الفعل ملابسا بمعناه ولو فسره بهذا كما فسر به
الشارح قول المص وهو بمعنى الفعل لاندفع التكلف ووجد التمشية
قوله مع عدم تمشيه في النوع والعدد لما في مفهومهما من الزيادة
على ما يفهم من الفعل ومعمول المصدر لكون مفهوم احدهما عين

اي تعميم الفاعل لمدلول الفاعل الاصطلاحي وغيره صح

مفهوم الآخر قوله ولا قرينة لشيء منها وقد سبق ان مجرد ورود
الاعتراض لا يكون قرينة قوله ولا كثرة فيها حتى يثنى ويجمع والمراد
بها ما فوق الواحد اذ لا كثرة في التثنية ولو قال ولا تعدد فيها لكان
اظهر قوله او النوع او العدد اى لمجرد النوع او العدد بخلاف النصب
في نحو رايت ضربا حسنا ورجالا ثلثة فان نصب الضرب والرجال
ليس لمجرد كونهما نوعا وعددا بالوصف بل لكونهما مفعولا به قوله لعدم
الاحتياج اليه لكون الحد جامعا ومانعا بدونه قوله نحو ضربته سوطا
فانه ليس بملابس بمعنى العامل حقيقة بل في حكمه لكونه آلة له او
ثلث ضربات فانه عدد غير ملابس بمعنى العامل حقيقة بل حكما لكونه
مضافا اليه ومبينا به فالملابسة فيه لكونه اصلا وضعيا لا حكميا
كما قال الشارح الاول نظرا الى المخالفة بابا وهي لا تنافي الوضعية
لوجود النبات في ضمن الانبات والتبتل في ضمن التبتيل قوله نحو
خير مقدم لمن قدم خبرا ودعاء او لمن يمضي دعاء لا خبرا واسم
التفضيل في حكم المضاف اليه لكونه بعضا منه ونائبا عن الموصوف
فالملابسة فيه حكمية قوله من فضل الخ كنصر وعلم يقال انفقت الدراهم
وفضل عنها درهم وغلب في معنى فكيف ويكون بعد النفي صريحا
او مؤولا نحو فلان لا ينظر الى الفقير ويعرض عنه اى لا يلتفت اليه
فضلا عن ان يعطيه وضمير فضل المقدر راجع الى المنفي اى النظر و
الالتفات مثلا وهما لكونهما لا زمين للاعطاء وكونه مستلزما اياهما
يعدان من جنسه واقل منه قوله ايضا اى من آض اى عاد يقال
جاء زيد وعمرو ايضا اى عاد المجيء الى عمرو وغلب في معنى مثل ما سبق

قوله من لب

قوله من لب او من الب بحذف الزوائد او بجعله من قبيل والله انبتكم
من الارض نباتا قوله اقيم لامتثال امرك حذف الجار عن المفعول
بعد حذف الفعل واضيف اليه المصدر اشعارا بسرعة الاجابة
للامر قوله الى السماعي وهو ما توقف بخصوصه على السماع و
لا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور والقياسي
وهو ما لم يتوقف بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة
كلية كذلك قوله ما اى مفعول مطلق وقع مبنيا للفاعل والمفعول
بعد حذف العامل لداع بالاضافة اى باضافته الى احدهما او
او اللام الجارة الداخلة عليه كما انه بنفسه مبين للفاعل فكان
كالناشئ عنه ومفسرا له كان زيد جاء ولذا وجب حذفه ما دام
على هذه الحال حتى لو غيرت لجاز ذكره ولم يجب حذفه كما اشار
اليه بقوله بخلاف نحو الى قوله حمدا لانه لو حذف فيه لصار مبهما
لا يدرى انه بما يتعلق فلا يصلح لان يكون تفسيرا لعامله المتعلق
باحدهما ثم ان المذكور في الرضي حرف الجر بدل اللام وهو
الظاهر الموافق لما في نفس الامر اذ البيان قد يكون بمن كعجبا منك
والباء كمرحبا بك على وجه على ما صرح بهما الرضي وبعض
كفضلاء على ما ذكرنا نعم يكون باللام فيما نقله من الامثلة ويمكن
ان يقال انه خصه به اشارة الى كثرة البيان به قوله من غير ارادة
النوع باحدهما اذ ذكر العامل ح لا يغني عن هذا كما في الاول
والا لوجب الحذف في كل ما اريد به النوع وبما قررنا ظهر ان
قول بعض الكمل ان تخلف ما اريد به النوع يخدش ان لا يحد

المبين سماعا يخدش انّه لا يعدّ ممّن يحتاج الى السّماع **قوله** كتاب الله
اى كتب الله كتابا وقال المص انّه مصدر مؤكّد لقوله تعالى حرّمت
عليكم امّهاتكم اى كتب الله عليكم تحريم هؤلاء انتهى ويجوز
نصبه على الاغراء وصبغة الله اى صبغنا الله صبغة وهى
فطرة الله التى فطر النّاس عليها فانّها حلية الانسان كما انّ الصّبغة
حلية المصبوغ وقال المص ونصبها على انّه مصدر مؤكّد لقوله تعالى
آمنّا فى قوله قولوا آمنّا وقيل على الاغراء انتهى ووعد الله اى وعد
الله وعدا وقال المص انّه مصدر مؤكّد لقوله تعالى فى سورة يونس اليه مرجعكم
جميعا لانّه وعد من الله وكذا سنّة الله اى سنّ الله سنّة
فى قوله تعالى سنّة الله فى الّذين خلوا من قبل يحتمل ان يكون مؤكّدا
لقوله تعالى ما كان على النّبيّ من حرج فيما فرض الله ويحتمل الاغراء
والرّضى بعد عدّها من امثلة هذه الضّابطة رضى بكونها مؤكّدة فى سورة الاحزاب
ايضا فعلى هذا يحتمل ان يكون من امثلة قوله ما اكّد آه اويكون
الجملة المتقدّمة عاملة فيها لنيابتها عن الافعال النّاصبة كما صرّح
الرّضى وفضرب الرّقاب اى اضربوا الرّقاب ضربا وسبحان الله
وكذا سبحانك اى اسبّحه واسبّحك سبحانا وغلب الاوّل فى موضع
التّعجّب والثّانى فى موضع الاعتراف بكماله وقصورا لقائل
قوله وبؤسا لك اى بأست بؤسا وهو العذاب وشدّة الفقر
وسحقا لك اى سحقت سحقا اى بعدا من الخير وعقرا لك
اى عقرت عقرا اى جرحا وجدعا لك اى جدعت جدعا و
هو قطع الانف والاذن والشّفة فهى دعاء عليه والجارّ و

المجرور

المجرور خبر مبتدأ محذوف وجوبا كما هو المرضى عند الرّضى
او صفة للمصدر كما هو المختار عند الفاضل العصام **قوله** وكلام
المص يميل الى هذا بل الى بيان مطلق الوجوب من غير تمييز حيث
اتى بامثلة بعضها سماعيّ وبعضها قياسيّ كما سنذكر **قوله** ويمكن
ان يجعل له ذلك مسلّم لو كان استعمال الاوّلين باللّام وليس
كذلك بل الثّانى غير مستعمل به ولا بغيره من حروف الجرّ والاوّل
مستعمل بعن لا باللّام كما سبق ولذا قال الفاضل العصام انّ الثّانى
سماعيّ غير داخل فى القاعدة والاوّل داخل فيها **قوله** لكان اولى
لوجود التّصريح بالضّابطة والسّلامة عن الابهام **قوله** مثبت
بعد نفى وجه التّقييد بهما يظهر من بيان وجه الوجوب **قوله** كلّ منهما
فالضّمير راجع اليهما بتأويل كلّ واحد واختار الفاضل العصام رجوعه
الى المتردّد فلذا افرد فكانّه قيل دخل واحد من النّفى ومعناه ولعلّ
وجهه انّ اولا يفيد العموم الّا اذا كان فى سياق النّفى كما صرّح
فى الاصول **قوله** اى فعل ناسخ او اسم وما وانّ كان اعمّ منهما
الّا انّ نفى كون المفعول المطلق خبره يشعر انّه ممّا له خبر وباب
انّ وانّ كان منه لكن ليس ممّا يدخل عليه النّفى وهذا لشموله
لفعل ناسخ اولى من عبارة الكافية وهى على اسم لعدم شمولها له
وتعميم الدّخول لما هو صورة او معنى تكلّف لا يخفى **قوله** لعدم صحّة
الحمل لكون احدهما اسم عين والاخر اسم معنى احترز به عن مثل
ما وجدت سيرى الّا سير البريد **قوله** وما وجدتك الّا سير
البريد والتّعبير عن المفعول الثّانى بالخبر باعتبار الكون واضافة

الى الضمير باعتبار رجوعه الى مثل هذا الفعل النّاسخ بطريق
المسامحة والمراد خبر مدخوله ويجوز فى مثل تقدير العامل
قبل الّا وبعده وفى الاوّل لا يقدّر الّا بعده لئلّا يلزم استثناء
الشئ عن نفسه قوله راجع الى ما لا يكون خبره باعتبار عمومه
لبابا انّ ايضا بالاستخدام لعدم المانع هنا كما اشار اليه بقوله
وانّ زيدا قوله انّ المقصود من مثل هذا الحصر فيه اشارة الى وجه
التقييد بمثبت بعد نفى ومعناه اذ لو كان منفيّا ولم يكن بعد نفى
لا يوجد الحصر فضلا عن ان يقصد منه وصف الشئ بالدوام فلا يوجد
وجه الوجوب وكذا لو لم يكرّر لا يتصوّر هذا القصد حتّى يجب قوله
ووضع الفعل للتجدّد والحدوث فينا فى الدّوام وضعا وان نافيا فيه
استعمالا فانّ المضارع قد يستعمل للدّوام بقرينة مثل الله يقبض و
يبسط فالتزم الحذف تنصيصا على المقصود قوله والاسم العامل كالفعل
فى التجدّد لمشابهته له قوله يدلّ على تعيين العامل فيغنى عن ذكره
قوله وان اريد زيادة المبالغة رفع لعدم بقاء معنى الحدوث حصلا
لعدم العامل وما يدلّ عليه قوله اكّد اى مدلوله اذ لفظه يؤكّد لفظها
لا مضمونها قوله مضمون جملة لا مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع
القهقرى او لا كضربت ضربا قوله وهذه العبارة اظهر فى افادة
المقصود من التقييد الّذى هو حصول النّائب عن المحذوف حيث
لا تتناول غيره ولو احتمالا فتستلزم كون الجملة الضّامنة مذكورة بل
قبل اذ لا يتصوّر التأكيد بلا ذكر المؤكّد مقدّما بخلاف عبارة الكافية
وهو ما وقع مضمون جملة لانّ وقوعه مضمونها لا يستلزم الضّامنة مذكورة

لكن يدل الاسم الفاعل على الثبوت والدوام
وضعا على الزمان مثله

معه فضلا عن كونها قبله بل يصحّ بلا ذكرها وان كان الظاهر المتبادر
منها كونها مذكورة معه لا سيّما عند ملاحظة المقصود والتسمية
بالتأكيد فلا يرد عليها اعترافا فى اعترفت اعترافا بانّه يصحّ ان يقال
انّه وقع مضمون جملة له على كذا وان لم تذكر كما زعم الفاضل العصام
لا يقال يرد عليهما اعترفت بانّ له على كذا اعترافا لصدقهما عليه
مع انّه ليس ممّا يجب الحذف لانّا نقول بعد تسليم صحّته ليس هنا ذكر
مفرد فافهم ويمكن ان يقال فى وجه الاظهر انّه ليس فى عبارته ما
فى عبارتها من التكلّف اذ لا بدّ فيها من ان يراد بالمدلول ذاته مع قطع
النّظر عن عنوان المدلوليّة والّا لا يصحّ الحمل فى القسم الثّانى اذ مدلول
المفعول المطلق من حيث انّه مدلوله نصّا لا يصدق عليه انّه
مضمون الجملة من حيث انّه مضمونها احتمالا بخلاف هذه العبارة
وافيد لما فيها من الاغناء عن بيان التّسمية بالتّأكيد وشمولها للقسمين
بترك الاحتمال عدما ووجودا بخلاف عبارة الكافية ولم يذكر
كونها اخصر لكونه اظهر قوله والمراد بالجملة غير العاملة اى العامل
جزءها فى المفعول المطلق لانّها ليست من العوامل لظهور انّها
لو كانت عاملة فيه لم يوجد محذوف حتّى تكون هى كالنّائب عنه
قوله فسمّى اى هذا النّوع منه تأكيدا لنفسه لانّ مدلوله يؤكّد
نفسه لا امرا يغايره ولو بالاعتبار فالتّسمية باعتبار معناه قوله
الّذى يحتمل غير الحقّ من الكذب والباطل قوله فسمّى هذا النّوع
منه تأكيدا لغيره لانّ المضمون باعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير
لمدلول المصدر باعتبار وصف المنصوصيّة فيه ولو كانا متّحدين ذاتا

قوله اى بتّ هذا القول ولو قال بتّته او ابتّه او قال جزم وجزم
لكان انسب واحسن قوله وفيما قبله اى فيما لا يحتمل غيره قوله
بخلاف الآخر وهو ما لا يحتمل غيره قوله ولا يعقل وجه ما ذكره
المص من قلّة تعريف حقّا قوله حكم فى كتابه بانّ اللزوم فيها لازمة
وما ذكره المص من قلّة تنكيرها مخالف له وقال الفاضل العصام
نقل صاحب اللّباب تنكيره وجعله مكثورا للتّعريف فكلام المص
يوافقه ويحتمل ان يكون مراد سيبويه المبالغة فى الكثرة وجعل
القليل كالمعدوم فلا مخالفة قوله او فصل وهو تبيين المتعدّد
على سبيل التّرديد كما فى الآية الكريمة او الجمع كاضرب غلامك
تأديبا وتخويفا قوله والمراد بالاثر الغرض والغاية سمّى به مع انّ
المضمون سبب له لا مؤثّر فيه لحصوله بعده كالاثر بعد المؤثّر
ولا تراث فاعله اذا اتّحد فاعلهما فالاضافة لادنى ملابسة و
امّا اذا لم يتحد كما فى مثل وهبتك الفا فامّا اعانةً وامّا اكراما على
معنى فامّا تعيننى اعانة وامّا تكرمنى اكراما فلا فالتّسمية باعتبار
بعض الافراد فلا يرد انّ الظّاهر ان يجعل المصدر فى مثله مفعولا
له لاستغنائه عن التّقدير فلا حاجة الى هذا الضابط اذ الحاجة
ماسّة فى صورة عدم الاتحاد ولا يضرّ دخول البعض المحتمل قوله
فالمضمون شدّ الوثاق اى المصدر المضاف الى المفعول اذ المناط
بهذا الغرض نسبة تعلّقه به والفاعل كائنا من كان وامّا اذا
كان المناط ثبوته للفاعل فالمراد به المصدر المضاف اليه كزيد يكتب
فقراءةً بعدا وبيعا وكذا اذا كان المناط الحال وغيره من القيود

يكون

يكون المراد به المصدر المقيّد به مثل اصحب مع زيد فى حديقته سرورا
فامّا ان تنفعه او ينفعك قوله لدلالة الجملة عليه ونيابتها عنه
قوله باشعاره التّأكيد بالرّفع لانّ المؤكّد التأخير وتفصيل الاثر
لانّ مرتبة التّفصيل بعد الاجمال وابن الحاجب ذكر هنا التّقدّم
مع وجود ما يشعر به فى عبارته ولم يذكره فيما تقدّم مع عدم المشعر
فيها كما مرّ قوله قوله اى شبّه بالمفعول المطلق اى وقع التّشبيه ملتصقا
به سواء كان مشبّها به كما فى مثال المتن او اداة تشبيه كله صوت
مثل حمار او مشبّها كله صوت صوتا مثل صوت حمار وما قيل
انّ هذا التّرتيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف فى مثله مردود
بانّه لابدّ من تصحيح النّقل ذكره الفاضل العصام وامّا اذا لم يقع به
التّشبيه بعد ما تضمّن صاحبه وما بمعناه بل جاء موصوفا نحو
فاذا له صوت صوت حسن فيجب رفعه عند سيبويه دون النّصب
على المصدريّة لانّه لاتحاده مع الاوّل لفظا ومعنى ناسب ان يجعل
تابعا له على البدليّة او الوصفيّة وجوّز الرّضى كونه تاكيدا لفظيّا
والخليل نصبه على المصدريّة او الحاليّة ثمّ ان كان المراد بالمفعول
المطلق ما هو بالفعل فالاهتمام بالقيود لتعيين محلّ الخلاف كما
هو رأى الفاضل العصام فسيبويه جعل العامل فيه الجملة والبعض
ما بمعناه والجمهور جعلوه محذوفا وان كان ما بالقوّة فللاحتراز
عمّا ليس كذلك وعلى التقديرين لا يرد انّ هذا وامثاله ليس بمفعول
مطلق حتّى يحتاج الى اخراجه لعدم كونه ممّا يجب حذف عامله قوله
ويلزمه الحدوث فيناسب كون عامله فعلا يلزمه الحدوث ايضا

قوله بعد ما تضمّن صاحبه وان لم تتضمّن مثل مررت بالبلد
فاذا له صوت صوت حمار لا يتمّ النيابة لخلوّه عمّا لا بدّ للفعل منه
من الفاعل فيكون بدلا او وصفا واجازوا النّصب على الحاليّة
او المصدريّة لكن ليس ممّا يجب فيه حذف العامل قوله صاحب نوعه
لا شخصه والا يلزم التشبيه بنفسه قوله وما اى اسما ملابسا
بمعناه احتراز عمّا تضمّن اسما ليس بمعناه كَلَهُ ضَرْبٌ صوتَ حمار
اذ ليس ممّا يجب فيه الحذف لعدم ما يدلّ على العامل او عمّا تضمّن
فعلا او شبهه نحو مررت بزيد فاذا هو يُصَوِّتُ او مُصَوِّتٌ صوتَ
حمار لكون المذكور ح عاملا فيه قوله كَلَهُ صَوْتٌ صوتُك وجوّز
نصبه على الحاليّة او نزع الخافض ورفعه على انّه بدل او عطف
بيان وجوّز الخليل كونه صفة لكونه بتقدير مثل وهو لا يتعرّف
بالاضافة قوله باقامة الاسم مقام المصدر كما صرّح به الرّضى
وقال الفاضل العصام جعله صاحب القاموس ايضا اسما
ولم يبيّن كونه مصدرا لكن ظاهر كلام الصّحاح كونه مصدرا
حيث قال صات الشّيء يصُوتُ صوتا وتبعه الفاضل الجامى قوله
ووجه الوجوب ما سبق من الدّلالة عليه والنّيابة عنه ولم يجوّز
الجمهور كون المصدر الّذى بمعناه عاملا فيه كما ذهب اليه البعض
لانّه انّما يصحّ عمله اذا صحّ تأويله بان مع الفعل وهنا لا يصحّ
لانّه بالتّأويل يصير مرجوّا وهو فى هذا المقام مقطوع ذكره
الرّضى وفيه انّ هذا الشّرط انّما هو لعمله فى الفاعل والمفعول به
على ما صرّح به الشّارح فى اظهار الاسرار لا لعمله مطلقا فيجوز

عمله

عمله فى المفعول المطلق بلا تأويل لكونه غير اجنبيّ كما فى الظّرف وان
كونه مرجوّا انّما هو فيما اذا اوّل بان مع المضارع وامّا اذا اوّل بان
مع الماضى كما فى المصدر الماضويّ او بما مع المضارع كما فى المصدر
الحاليّ فلا على ما صرّح به الفاضل العصام على انّ المؤوّل بشيء لا يلزم
ان يكون فى حكمه من كلّ وجه ولك ان تقول فى التّأويل سماجة اذ ح
يكون المعنى انّ صوت نفسه ثابت لها اذ الفعل لا يخلو عن فاعل فلا يفيد
الخبر فافهم قال الفاضل العصام فالوجه ان يقال كان الظّاهر ان
يقال له صوتك عُدِل عنه لقصد الابهام ثمّ التّفسير فناسب كونه
من تتمّة جملة اخرى تكون جوابا لسؤال نشأ من الاولى ثمّ اعلم انّى
قد كتبت هذه الحاشية الى هنا قبل شرح اظهار الاسرار للشّارح
صاحب امعان الانظار ثمّ شرعت فيه لداع مّا فلمّا يسّر الله تعالى
بلطفه وكرمه اتمامه اردت اتمامها ربّ يسّر ولا تعسّر ربّ تمّم بالخير
قوله الّذى الصق به الفعل اشارة الى انّ اللّام موصول والباء
للالصاق وقال ابن الحاجب انّما سمّى به لانّه اوقع الفعل به او تعلّق به
وقال الفاضل العصام يعنى انّ الباء امّا للسّببيّة فيتعلّق بالفعل او
للصّلة فيتعلّق بما تضمّنه من معنى التّعلّق وما اشار اليه الشّارح
اى الالصاق
اولى لانّه الاصل والغالب فيها قيل انّه لا يفارقها ونسلم منه
حتى
عن ارتكاب جعل المحلّ سببا للحالّ والتّضمين ولك ان تقول اشار
بالثّانى ما اشار اليه الشّارح من الالصاق لانّه على ما ذكر فى التّلويح
تعليق الشّيء بالشّيء وايصاله اليه قوله وبه ناب الفاعل والظّاهر
ممّا ذكر من كلام ابن الحاجب انّه المصدر ويرد عليه ما ورد على المفعول معه

ح باعتبار انّه محلّ الفعل وهو سبب لوجوده منه
او انّ الفعل لا يتعدّى الى المفعول بالباء بل بنفسه منه

مطلب المفعول به

على تقدير رجوعه الى المصدر وان كان مندفعا كما ستقف عليه
وفى قوله فى اللغة اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام
بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بلا نكير هذا كلامه
وحذف الموصول بدون الصلة قليل فى السعة على انه يلزم ح بقاء
الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير
مرجعا انما كانا قبل النقل لا بعده لانه ح يصير المجموع اسما للمنقول اليه
وقد صرح فى بحث المعرفات ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد
عن اللام كنابغة فى النابغة والتحقيق الذى ذكره بعده من انه راجع الى
علم امراة شاعرة فى العرب
موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام فيه ليس بموصول لعدم
قصد الحدوث بالصفة لو سلم فانما يسلم بعد النقل لا قبله ويشير اليه
فافهم **قوله** ما اسم يعقل الفعل به اى بمدلوله **قوله** اى الحدث اذ
لو اريد به الاصطلاحى لاحتيج الى تقدير مضاف اى مضمونه كما فى تعريف
الفعل المتعدى مع ارتكاب معرفة المفعول به لشبهه بالمقايسة ولما
كان التعريف بظاهره متقضيا بالمفعول فيه وله ومعه فسره بقوله
اى يتوقف تعقله عليه بقرينة ما سيأتى من تعريف الفعل المتعدى
ولو قدم به على يعقل لكان اظهر واسلم فافهم **قوله** لعدم تناوله
نحو عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط
للمعرفة على زيد مثلا **قوله** مجاز لا قرينة له وذا غير مجاز لا سيما
فى التعريفات ويمكن ان يقال انه صار بالغلبة والاشتهار فيه حقيقة
عرفية ولذا لم يعدل عن تعريفها فى الاظهار ومراده هنا بيان
سبب عدول المص على زعمه **قوله** ويرد على المص الفاعل لانه مما يتوقف

تعقله

تعقله عليه واللوازم البينة السابقة للاحداث كالبصر فانه يتوقف
عليه تعقل العمى الذى هو الحدث **قوله** يخرج الكل من اللوازم والفاعل
قوله لكن فيه ما مر من انه لا يفيد للمبتدى لاستلزام الدور بل يفيد لمن
عرفه بدونه نعم لو عرف فى الاظهار بهذا التعريف وجعله عبارة عنه
لم يرد عليه ما ورد على المص كما لا يخفى على من عرف مسلكه فيه فتامل
قوله على عامله بقرينة لو العامل جوازا بقرينة ويجب اى تقديما جائزا
قوله ويجب لئلا يبطل التصدر **قوله** التصدر اى معنى يوجبه **قوله**
وكم الخبرية عطف على الاستفهام بحذف المضاف فى احدهما اى
معناها او كلمته **قوله** لضعفه فى العمل لانه باعتبار معناه الفعلى الاولى
لا الوضعى ولو سلم فليس باقوى فلا يبلغ مرتبة الفعل فيه واما باعتبار
معناه الوضعى الاولى فهو اما ظرف وهو لا يعمل فى المفعول به فضلا
اى بمعنى الفعل
عن التقدم واما مصدر وهو وان عمل فيه الا انه لا يتقدم عليه ايضا
لكن الكلام فى مطلق اسم الفعل الذى هو عامل فى المفعول به لا فى
المنقول عنه خاصة واما صوت وليس له معمول اصلا **قوله** او شيئا
الخ جرى هنا على تحقيق الفاضل العصام كما لا يخفى على ذوى الافهام
قوله لكن ينبغى استثناء غير كما استثنى فى الاظهار الا ان يقال ان
اضافته كلا اضافة لكونه بمعنى لا فلا حاجة اليه ولذا قال ينبغى
قوله لو كان زمنويا سلك هنا مسلك الجزى وقد سبق التفصيل فتذكر
قوله جوازا بقرينة حالية نحو مكة او مقالية مثل زيدا لمن قال من اضرب
اى اضرب زيدا **قوله** فى سبعة ابواب بالاستقراء الاول سماعى ليس له
ضابط يعرف به علة الوجوب وهى كثرة الاستعمال **قوله** فى الامثال

جمع مثل كرس وامثالها فى كثرة الاستعمال والتفصيل فى شرحي الشارح
الرضى والفاضل العصام قوله اى اتيت مكانا ما هولا على ان يكون
مصدرا بمعنى المفعول والموصوف محذوفا اى معمورا لا خرابا او اتيت
اهالك او مثل اهلك لا اجانب فاستانس ولا تستوحش قوله والبواقي
قياسية لها ضوابط يعرف بها وجه الوجوب قوله والثانى باب
الاشتغال وهو المذكور فيما بعده بقوله وما بعده الخ سمي به لاشتماله
على المحذوف بالتفسير ويقال له باب الاشتغال ايضا لاشتغال
العامل عنه بضميره او متعلقه ويقال له ايضا ما اضمر عامله على شريطة
التفسير اى شرط هو التفسير ووجهه ظاهر قوله حذرا عن تباعد
الاقسام لطول بحث النداء بالنسبة الى بحثه قوله تقديم التحذير آه
بتقديم الاقل فالاقل للحذر المذكور لقصر بحثها بالنسبة الى بحثه
قوله زائد مستغنى عنه بعامل واقول انما لم يكتف به ليحصل التناسب
بين المعطوفين فى كونهما فعلية ماضية وقد تقرر فى محله ان ذلك من
محسنات الوصل وليعمل نصبا فى نصبا ويحصل الاحتراز المذكور تتمة
ولا يصح عمل عامل نصبا فى نصبا لعدم الاعتماد فافهم قوله فى غيره
لا فى نفسه لما سيجيء قوله لفظا كما فى المتعلق ومعنى كما فى الضمير
وسيصرح به قوله شرط ليخرج مثل ازيد ذهب به او بغلامه
لانه ليس من هذا الباب كما صرح به ابن الحاجب ولم يفهم هذا من
كلام المص فالوجه ان يقول بدل قوله عامل فى غيره ناصب ضميره الخ
قوله فخرج بقوله عامل آه وان لم يبدل قوله وبمعموم غيره المخالف
كما اشرنا اليه خرج نحو زيدا ضربت بسوطه لان ضربت عامل فيه

كما انه

كما انه عامل فى متعلقه قوله او عطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار قوله لمانع غير العمل فى غيره لفظي بان كان فيما بعده لفظ يمنع عمل ما بعده
فيما قبله للصدارة او غيرها كان مكسورة او مفتوحة فانها وان لم تقتض
الصدر الا انه يمنع ما بعدها فيما قبلها كزيدا انى ضربته او بلغنى انك
ضربته واخواتها الاربع او الخمس من الحروف المشبهة وكلام الابتداء
نحو زيد لبكر يضربه وكالا بالتخفيف للتمنى مثل هندا الا رجل يضربها
وكما بالاتفاق كزيدا ما اهنته وان على رأى كزيدا ان اهنته و
اما على آخر فلا صدر لها كبواقى حروف النفي وهو الاصح كما سيصرح
به فى بحث الافعال الناقصة ووجه عدم اقتضاء البواقى مذكور
فى شرحنا للاظهار فى بحث الافعال الناقصة وكالا للاستثناء
نحو ما رجل الا اعطيته كذا وكنوني التاكيد خفيفة وثقيلة لان
العامل معهما يشبه بان فى التاكيد مثل زيد لاكرمنه وكحرف العطف
مطلقا لانها تدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فلو عمل ما
بعدها فيما قبلها لانعكس الامر نحو زيد يعطي ويمنع عمرو وزيد
يذهب فاضربه او ثم اضربه وكفاء السببية الواقعة موقعها
غير زائدة لما مر فى حرف العطف نحو كل رجل يأتينى فاكرمه ومنه
قوله تعالى الزانية والزانى الآية انما قال ومنه لما فيه من الاختلاف
كما اشار بقوله عند المبرد بخلاف غير الواقعة موقعها لما سيجيء فى بحث
حروف الشرط وهو الفاء فى جواب اما لانحطاطها من منصب الصدر
بالزوال عن الموقع المعتاد مثل اما زيدا فاضربه او فلا تضربه وبخلاف
الزائدة فانها لانحطاط رتبتها لا تنال منصب الصدر ايضا كالفاء

فی جواب اذا علم ما حققه الشارح الرضی فی بحث الظروف كزيدًا
اذا جاءك فاكرمه وككم استفهامية او خبرية فقط نحو
زيد كم ضربته لما سيجیء فی بحث الكناية وكالاستفهام نحو زيد هل
تكرمه والعرض مثل عمرو الا تكرمه والتحضيض نحو بكر هلا تكرمه
والشرط كزيد ان اكرمته يكرمك اذ لكل منها الصدر والتفضيل
لانه لا ينصب المفعول به كما يجیء فضلا عن التقدم نحو ازيد انت
اكرم عليه ام عمرو والتعجب لما يجیء ان المفعول به لا يتقدم عليه
مثل زيدا ما احسنه او احسن به وكاسم الفعل والمضاف اليه
لما مر آنفا من امتناع التقدم نحو زيد رويده او انا اخ ضاربه
وكالصلة والصفة لامتناع عملهما فی الموصول والموصوف لانهما
معهما فی تاويل مفرد فلو عملتا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها
المقدم كلا ما نحو ايهم اضربه حر ورجل لقيته كريم وكذا عملهما
فيما قبلهما كراهة وقوع المعمول فيما لا يقع فيه العامل نحو زيدا الذی
اي الموصول والموصوف
يضربه او رجل يضربه ممقوف وكجواب القسم الصدر نحو زيد
والله لاضربنه **قوله** من جملة اخرى مخالفة فی المعنى للاولى
بخلاف باب الاشتغال فان الثانية فيه ليست كذلك **قوله** بيانية
تبين الجملة الموعودة التی حكمها فيها والحكم الموعود الذی هو فيها
قوله فلا يعمل فی التی قبله ای فی جزئها بل يعمل فيما هو من جملته
وذيوله **قوله** والفاء زائدة وما بعدها ابتداء كلام او تفسيرية
لان الامر لا يجاب وهو متضمن للوجوب الذی هو الحكم هذا هو
الاظهر قال الفاضل العصام لظهور ان الافادة خير من الزيادة

فظهر ان القول بالزيادة بعيد كما قيل ولم يرض بما رضي به الرضی
من جواز كونها سببية عنده ايضا لاحتياجه الی تمحل حذف الشرط
ای ان ثبت زناهما ولزوم ثبوته معلوم من آية اخرى **قوله** او
معنوي عطف على لفظي **قوله** فسد لانه يلزم ان يفعلوا فی الزبر
كل مفعولهم وهذا خلاف الواقع لانهم لم يفعلوا فيها فعلا ما فضلا
عن الكلية بل كتب فيها افعالهم **قوله** لزم الثانی يعنی خلاف المقصود
قوله ثابت فی الزبر مكتوب فيها بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فيجزون بها ان خيرا فخير وان شرا
فشر فيحصل الترغيب والترهيب اللذان سيق لهما الكلام **قوله** لان
كل ثابت فی الزبر فعلوه لانتفاء الملايمة للسوق والموافقة بين قوله تعالى
الشريفين والقرآن يفسر بعضه بعضا وما ذكره الفاضل العصام
من انه يجوز ان يكون المقصود هذا وحاصله ان الكرام صادقوا
الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه وهذه فائدة جديدة والافادة خير
من الاعادة مدفوع بان احتمال الكذب من الكرام بعيد عن الافهام
فلا حاجة لدفعه الی سوق الكلام بخلاف ما ذكره الشارح من المرام
قوله وعمل معنى الابتداء آه فيخرج ايضا عن التعريف بالامكان **قوله**
وينبغی ان يزيد آه لكنه لم يزده لان الاول يعلم من ارجاع الضمير الی
العامل المذكور لظهور انه ما دام عاملا فی غيره لا يعمل فی المفعول به
السابق بالفعل لكن لولاه لامكن اعماله والثانی من انه ذكر هذا المانع
دون غيره ولو كان غيره معتبرا فيه لذكره اذ لا يهمل فی التعريف ما لا بد
منه فيه واما الثالث فلا حاجة اليه لجواز الاكتفاء بالمفهوم على ما هو

مذهبه نعم لو ذكره لكان اولى وكذا قال ينبغى لا يجب قوله وعبارة امكن
اولى من لو سلط كما فى الكافية اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع
فلا يخرج به عنه كل ما فيه مانع عن التسليط اذ يصح فى حقه ان يقال
انه لو سلط عليه لنصبه فيلزم ان يصرف عن الظاهر بتقدير وصف بعد
قوله بعده فعل او شبهه اى يصح تسليطه عليه بخلاف الامكان فانه مقابل
للامتناع وما قاله الفاضل العصام فى الجواب عنه ان لو لانتفاء
الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط
وفيما فيه مانع عنه ليس انتفاؤه لانتفائه بل لامتناعه فمردود
بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ لو صح ما ذكره لما صح
استعمال لو فيه لان انتفاء الفساد لامتناع الآلهة فالانتفاء يوجد
فى صورة الامتناع ثم انه ينبغى ان لا يقيد المانع باللفظى او يقيد بالمعنوى
ايضا قوله فهذا مستغنى عنه آه ممنوع اذ يستفاد منه ان العمل فى غيره
النصب ايضا اذ لولاه نصبا ايضا لما كان مانعا عن العمل فيه فيخرج بقوله
عمل فى غيره زيد ذهب به فلا يكون مستغنى عنه لعدم خلوه عن الفائدة
قوله فالمناسب قربه اى نصبا من عمل الا انه اخره ليذهب الذهن
الى كل مذهب ممكن والانسب ما قلنا لان فيه تصريحا بالمقصود من
قوله صفته اى نصبا على كلا وجهيه قوله وعلى الثانى من جعله معمول
عمل قوله يعم اللازم وهو الاول والمرادف وهو الثانى قوله
قدم الكامل فيها اى فى المغايرة وهو اللازم قوله وترك مثال الاول
وهو ما امكن اعمال نفسه كزيدا ضربته قوله وليس ما يجب فيه الرفع
من هذا الباب اذ ليس فيه حذف العامل قوله وهو قلب ما ذكرنا بتقديم

ما يختار

باب الاشتغال

ما يختار فيه الرفع على ما يساوى ثم وثم قوله وهو الاولى لان فيه
رعاية حق الباب قوله غير انه قدم اختيار النصب ومساواته على ما يجب
فيه النصب مع ان النظر الى تقديم الاحق بالباب يقتضى العكس قوله فقصر
اى ابن الحاجب والمص حيث لم يفيا حق نظريهما قوله والمص اقل تقصيرا
حيث اختار الاولى بخلافه فانه مع ما مر من التقصير تركه قوله اى لو وقع
العطف فى باب الاشتغال اى فيما هو فيه او الضمير الى الباب كضمير نصبه
مرادا به ما هو فيه قوله للتناسب بين المعطوفين فى كون كل منهما فعلية
وان جاز عطف الاسمية عليها قوله او احتمالى العطفين ناظر الى المعطوف
كما ان ما قبله ناظر الى ما قبلها قوله مساو للرفع من غير رجحان احدهما
فان الرفع ان رجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب المعطوف
عليه فان عمروا اكرمته اقرب من اول قام من اول زيد قام كما قيل و
قال الفاضل العصام لم يعتبر مثل هذا القرب فى شئ من الاحكام وغاية
ما يمكن ان يقال ان المعطوف فى الحقيقة فى عطف الجملة على الجملة هو
النسبة ونسبة عمروا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من نسبة
الجملة الفعلية الى زيد قوله عطف على عطف لا على مدخول ولو فالمعنى
ان نصبه اولى لو لبس المفسر اسم فاعل بالصفة لو رفع باب الاشتغال
فاطلاق المفسر على ظاهره فلا حاجة الى التأويل بذات المفسر
كما اوله الفاضل الجامى نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى لاحتيج
اليه ذكره الفاضل العصام قوله والنصب محكم فيه غير محتمل غيره قوله
فالمقصود اى فيفيده وهو كون كل شئ مخلوقا لله تعالى ملتبسا بقدر
قوله وهذا بمعزل عن المقصود لانه لا يفيد ان كل شئ مخلوق لنا

وانه بقدر قوله اى المفعول به المذكور او باب الاشتغال قوله و
النصب مستغن عنه فيكون اولى قوله بعد النفى لانه اولى بالفعل و
لو تقديرا وكذا الاستفهام قوله يجب تلفظ معمولها وفيه انه ينافيه
ما سيأتى من جواز حذف فعل لمّا عند القرينة قوله بالاستقراء
وقيل لضعفها فى العمل قوله والرفع فى هل اضعف واقبح من النصب لانها
ح لا تعانق الفعل اصلا بخلاف النصب فانها ح تعانقه ولو تقديرا
من قبيل ما لا يدرك كله لا يترك كله فالنصب ايضا ضعيف وقبيح
وان كان دون الرفع لان هل يقتضى لفظ الفعل فاذا وجد فى
وجه الاقتضاء سيما فى مثله
الكلام لا يرضى بالتقدير ولا الفصل بينهما واما اذا لم يوجد
فلا يقتضيه بل يتسلى عنه فيقال هل زيد قائم بلا ضعف ولا قبح
قوله وعند البعض لا يجوز الرفع لانتفاء التعانق ح اصلا بل يجب
النصب لوجوده تقديرا ح قوله لانه لا يجوز النصب فى ليس زيد
ضربته فضلا عن كونه اولى لان زيدا اسم ليس فيجب رفعه وضربته
خبره وفيه ان هذا خارج بقوله هو على ما فسره فلا ينبغى ان يقول
ذلك لذلك فافهم قوله ويجب اى النصب فى نحو من زيدا ضربه الخ
فلا يكون مما نحن فيه فينبغى ان يذكر ايضا بعد قوله بعد التحضيض او
الاسماء المتضمنة للاستفهام قوله اقبح القبيحين واضعفهما كما فى
هل وصاحب التوضيح سلك فى الاسماء المتضمنة مسلك البعض الذى
سلك فى هل الى وجوب النصب ووجه القبح فيهما ان كل متطفل على شئ
تطفله ظاهرا فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل الهمزة
الدخول على الفعل لفظا متصلا به كذا فى الرضى وما ذكره الفاضل العصام

ان هذا

ان هذا منقوض باذا الشرطية فانه متطفل بحرف الشرط وقد جاوز
اصله من لزوم الفعل فمدفوع بان التضمن فيهما غير ظاهر كما فى مثل
متى على ما صرح به الرضى فما بعدها مما نحن فيه ولعل مسلك المص هذا
فلا ينبغى ان يقول ذلك لذلك كذلك قوله فرفعه اولى للسلامة عن الحذف
مع عدم مرجح النصب فخرج بيعد قوله كائنتين تنبيه على انه قيد لهما
بخلاف الكافية ولذا عدل فاصاب قوله لعدم تمحضهما للشرط لما فيهما
من الظرفية وعدم رسوخها فيه اذ كثيرا ما تجيئان لمجردها بخلاف
سائر الاسماء المتضمنة له قوله واما سائر الاسماء الجازمة الراسخة
فى الشرط فلا يفصل عن الفعل لما مر من ان المتطفل على الشئ حقه
لزوم اصله قوله فلا يكون من هذا الباب اى باب الاشتغال لانتفاء
حذف العامل فضلا عن الوجوب قوله ويجب النصب بعد حروف
التحضيض لانها لا تدخل الا على الفعل ولو تقديرا بالاستقراء قوله
دون اما لعدم اختصاصه بالفعل قوله والرفع اولى فى غيرها مما
لم يوجد فيه مرجح النصب ولا موجبه ولا مسويه بعد وجود مصححهما
مثل زيد ضربته فان وجود ما يصلح للتفسير مصحح وتجرده عن
العامل اللفظى مصحح للرفع بالابتداء الا انه يرجح بالسلامة عن
الحذف قوله او يساوى الرفع قوله حال من محذوف بلا واو بتقدير
قد اى او فيها وهو معطوف على فى غيرها فحذف واقيم الحال مقامه
قوله المرجحة للنصب كالتناسب والمسوية ككون المعطوفة او
المعطوف عليها ذات وجهين ولم يتعرض هنا للموجبة مع انه الانسب
للسابق لانه لا معنى لكون المرجحة اقوى من الموجبة كما لا يخفى فتدبر

قوله نحو قام زيد الخ واذا قيل زيد قام الخ يكون مثالا لكون المرجحة
اقوى من المسوقية قوله من تناسب العطف او قرب المعطوف عليه
قوله وبعضهم يوجبون الرفع بعده بناء على حكمهم في بحث الظرف
بلزوم المبتدا بعده واجاب الاولون بان المراد باللزوم غلبة
الوقوع ولذا عدل المص في هذا البحث عنه الى الدخول غالبا واللزوم
في غير هذا الباب قوله نحو قام زيد الخ او زيد قام الخ قوله اقوى من
رعاية التناسب او القرب فان عطف الاسمية على الفعلية كثير
في كلامهم مع السلامة عن الحذف وكذا البعد قوله فغلب على الغلبة
اى غلبة دخولها على المبتدا قوله والثالث من الابواب التسبعة
التي يجب فيها حذف العامل باب التحذير هو في اللغة التخويف وفي
الاصطلاح ما اشار اليه بقوله واما الخ قوله مدلوله من مدلول
اشارة الى حذف المضاف في الموضعين والتسمية بالتحذير باعتبار انه
سمي به المدلول ولا للمبالغة ثم سمي الدال باسم مدلوله كما في باب النداء
فاندفع به ما ذكره الشارح الرضي انه سمي اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه
ليس بتحذير بل آلة التحذير هذا كلامه يعني انه لم يعامل به في التسمية
معاملة اخويه من التسمية بما هو اسم بعينه في اللغة كما في ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه كما في المنادى وحاصل
الدفع انه عومل به معاملة المنادى من اخويه كذا ذكره الفاضل العصام
ثم ان المص كابن الحاجب عدل عما عليه الجمهور وعلى ما يدل عليه كلامه
من جعلهم التحذير اسما لمجموع لفظي المحذر والمحذر منه وجعله اسما لنفس
المفعول به فاصا باقيه لانه ح يكون انسب باخويه واليق بالمبحث

وماذكر

مطلب التحذير

لانه كلام مع المحذر والمحذر منه انما هو الاول

وماذكر الرضي ان هذا موذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك
وان تعتقد ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه
والتصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر بعد مقدرا
نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعد المعمول بعد مقدرا
فليس بمرضي لان هذا الخلاف وقع منهما بوجه وجيه لا يابى عنه من هو
من ارباب التوجيه قوله بالواو العاطفة قوله اى اياك بعد عن الاسد
والاسد بعد عنك والمحذر منه على التقديرين هو الاسد اذ لا خفاء ان
المراد بتبعيده عنك تحذيرك عنه لا تحذيره عنك ولا محذور في عطفه
على المحذر لكفاية المشاركة في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه
الى عامله وهي المفعولية كما اشار اليه الشارح بما قدم فلا تغفل قوله
اذا كان احدهما منفصلا والانفصال يحصل بتقدير العامل بعد المفعول
كما اشار اليه في التفسير فلا حاجة الى تقدير النفس المضاف الى الضمير
كما قدره الفاضل الجامي وقال الفاضل العصام ما ذكره الرضي غير مرضي لنا
لان انفصال الضمير لا يستدعي على تقدير العامل موخرا بل يكفي له تعذر
الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ولاجل
ذلك يمتنع اتصالهما قوله او من او عن اى ملابس بهما بدل الواو
هذا وان كان اطنب في الظاهر الا انه اخصر في التقدير كما اشار اليه
بقوله اى اياك بعد من الاسد لكن الاول ابلغ لما فيه من تكرار التحذير
ولذا ارتكب الحذف الكثير قوله ويحذف من جوازا ليكون اخصر في الظاهر
ايضا قوله في غير المواضع الثلثة المفعول فيه وله وما اشار اليه المص
بها بها الخ قوله شاذ كثير في السعة وقوله اشد لندوره وعدمه فيها

بين المعطوفين ولا يكلف ان ترتيبهما فان الاول

قوله اى يجوز حذف سائر حروف الجر التى هى كالجزء من مدخولها
مع ان وان حذفا قياسا لدفع الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع جملتيهما
فى تقدير الاسم قوله فائدة استطرادية زائدة على الكافية قوله لضيق
الوقت وعدم الفرصة بذكره بحيث لو ذكر لفات وقت التحذير لاسيما
فى القسم الثانى الذى احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على
مخافة حتى يسمعها السامع ويسرع الى الاحتراز عنها بمجرد ذكره و
لهذا لا يذكر المحذر وقوله حقيقة كما اذا كان الوقت ضيقا فى نفس
الامر قوله او اعتبارا كما اذا كان الوقت واسعا الا انه اعتبره المتكلم
ضيقا قوله لا اتق كما فى الكافية لاحتياجه الى تكلفات لان تقدير
اللازم لنصب المفعول به بنفسه سعى فيما لا طائل تحته ولا يخفى ما فيه
من نوع كلفة واعتبارا لتضمين لمعنى الفعل المتعدى بلا قرينة كما فى
القسم الاول تكلف لا يخفى واعتبار نزع الخافض وان كان فيه السماع
كما فى القسم الثانى تكلف ايضا للاستغناء عنه بتقدير بعد وما ذكره
الفاضل العصام ان اياك والاسد بتقدير اتق نفسك ولا الاسد
بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد
بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال القرب
منك وابدل من الاسد منه مع كونه تكلفا لا يكون المثالان المذكوران
بارتكابه من الباب لان اياك ح محذر منه فلا يكون من القسم الاول
مع ان سوق كلامه جعله منه ولا من الثانى لعدم التكرار ثم ان
فى كلامه تنبيها على ان قول الفاضل الجامى ان تقدير اتق فى اول
النوعين غير صحيح غير صحيح لانه صحيح ولو بتكلف قوله وقال الجامى فى هذا

الثقل تنبيه على ان المص كابن الحاجب قصر فى القصر قوله على الاتقاء
عن الطريق والتحرز عن اصابة الضرر فيه لا على تبعيده اى المخاطب
من الطريق او الطريق من نفسه على ما هو الظاهر المتبادر فى اكثر
الموارد ثم ان التحرز عنها يكون بالتنبيه عن الغفلة والتهيؤ لدفعه
بمباشرة الآلات والاسباب وقد يكون بتبعيد نفسه عن بعض
اجزاء الطريق الذى يتضرر فيه واما ما ذكره الفاضل العصام
انه فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر
فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضروريات
تقدير بعد فمنظور فيه اما اولا فلان الحصر فى قوله انما يكون ممنوع
لما ذكرنا آنفا واما ثانيا فلان الفاضل الجامى يدعى عدم المناسبة
لا الصحة فلا يصح فيصح واما ثالثا فلان فى جعل التقدير كذلك
ارتكاب تكلف حذف المضاف وجعل الطريق مجازا عن جزئه
والتزام نصبه بحذف الجار وهو سماعى كما اعترف به نفسه
ولو سلم كونه مناسبا ح فمراد الفاضل الجامى المناسب بلا تكلف
على ان هذا القصد حاصل بحمل المعنى على الاتقاء عن الطريق كما
اشرنا اليه آنفا واما رابعا فلان قوله نعم لا يناسب تقدير بعد
الطريق الخ ان اراد بالطريق كله فعدم المناسبة مسلم كما فى
التقدير الاول وان اراد جزءه فالفرق بين هذا التقدير والتقدير
الاول تحكم نعم قد يكون المقصود اخلاء الطريق بتمامه اذا كان
المؤذى تمام يشغله جميعه كما ذكره فى الشرح فيناسب تقدير بعد ح
لكن الفاضل الجامى لا يدعى الدوام كما اشرنا ولذا مدح الشارح

اى لجميع ما ذكرنا منه

التزم ما قال بما قال نعم ما قال ولم يصغ الى ذلك الفاضل ما
قال قوله او نحوهما كنح قوله والرابع باب الاغراء من اغريت الكلب
بالصيد اذا حرضته عليه قوله وما اغري به اى مفعول به اغري بمد قوله
قوله كاخاك اخاك آخر ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
الهيجا الحرب يمد ويقصر قوله او معطوفا عليه بالواو معطوفا ع
مكررا قوله فلا يجب حذف عامله لعدم شرطه وهو التكرار او العطف
عليه بالواو قوله وما نصب على الاختصاص اى مفعول به جعل
منصوبا ليدل على زيادة الاختصاص بالحكم المنسوب الى الضمير اذ
اصله حاصل بدونه برفعه على البناء والتفسير له ولما قصدت
عدل عنه الى النصب اذ تغير المألوف والافتنان يوذن شدة
الاهتمام وزيادة الاعتناء انما وجب الحذف اذ لو ذكر لم يظهر
رفعه على البناء في الاصل ثم عدل لذلك الغرض فيفوت كما في
المقطوع عن الوصف قوله نفعل كذا اى نكرم الضيف ونحب
الخير او نحوهما والتقديم للتخصيص صرح به بعض الفضلاء قوله ومنه
فصله لما سيأتي قوله حمالة الحطب على وجه قوله ولا بد فيه اى المنصوب
على المدح الخ من اختلاف اعرابه لما قبله لما مر في بحث المبتدأ ووجه
الوجوب فيه ايضا مر فيه قوله ايضا اى كما يسمى منصوبا على المدح
الخ قوله وقد يكون كشفا لكن الاختصاص لا يقصد بل مجرد المدح
الخ كذا ذكره الفاضل العصام قوله عمم الاختصاص آه حيث قال
ومنه آه قوله اذ الاختصاص في الاصطلاح لفظ ايها سمي به لانه
يقصد ويستفاد منه ثم انه علة للتباين واما علة التعميم ما سيشير

اليه

اليه بقوله لاشتراكهما آه فافهم قوله بعد ضمير المتكلم وحده او معه
غيره قوله مختصا بالاكرام قوله مختصا بالدخول من بين الرجال قوله
منقول من النداء لما فيه من تخصيصه بما نسب اليه كما فيه من تخصيص
المنادى بالخطاب قال بعض الفضلاء الاوجه ان يقال اصل الكلام
انا افعل كذا ادعوا بيا ايها الرجل لا شك انه يدل على اختصاص المتكلم
بالفعل فحذف ما حذف فاستعمل في الاختصاص وحكمه اعرابا وبناء
كالمنادى لان كل ما انتقل من باب الى آخر فاعرابه وبناؤه كما كان
قال الفاضل العصام وجه افادة الافتخار والتصاغر ان شانه
البروز في لباس غيره لانه منادى صورة لا معنى فسهل جعله لغيره ما يقتضيه
قوله حال في الحال منصوب المحل لكونه بمعنى مختصا ولذا اى لكونه منقولا منه
لم يذكره المص لكون حكمه حكمه قوله او اسم منصوب عطف على لفظ ايها
دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق مبين المراد منه اما معرف فصفة اسم
باللام الاستغراقية قوله او مضاف اليه عطف عليه قوله انه منقول
الخ فاصل نحو نحن العرب ايها العرب فحذف ما حذف فاظهر النصب
المحلي لانتفاء المانع وهو الرفع لكونه صفة اي المبني على الضم فنصبه
لكونه منادى في الاصل لا بمثل اعني قوله بخلاف القسم الاول فان صورة
النداء دليله قوله مع انه خلاف الاصل اذ الاصل ابقاء ما كان على ما
كان فلا بد من دليل على الحمل وذو اللام لا ينادى آه يعني ان فيه مع عدم
الدليل مانعا عنه من لزوم اجتماع آلتي التعريف واجيب بالمنع لالتزام
حذف حرف النداء وان نصب المفرد المعرفة لعدم كونه منادى حقيقة
فعاد النصب الى اصله لما مر قوله ويجوز تقديره آه قال بعض الكمل ويكفي

مطلب المنادى

فيما نصب على المدح تقدير فعل لا يدل على لزم كاعنى اذا لم يكن فى صدد
الذم قوله بما عرفه ابن الحاجب وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا قوله بحرف النداء لا بوا قوله لاحتياجه الى تعسفات
لانه لا بد ان يجعل الاقبال اعم من الحقيقى والحكمى بان يعمم للتوجه بالوجه
او بالقلب ليدخل مثل يا زيد لا تقبل فمعناه اقبل بقلبك ولا تقبل بوجهك
ومثل يا زيدا ذا كان مقبلا بوجهه وبان يجعل فى حكمه فى كونه مسؤل الاجابة
ليدخل مثل يا الله وبان ينزل او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم يدخل
حرفه ليدخل مثل يا سماء للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه
قوله اعنى ادعو كما عند الجمهور لكونه انسب بالمقام لا اعنى كما نقل عن
سيبويه وقال الفاضل العصام وانسب منه انادى قوله ثم انيب عنه
فى شغل المحل لا فى العمل يدل عليه ليدل عليه فيستفاد منه ان العامل مقدر
قبل المنادى لان الاصل فى العامل التقديم ففيه رد لما نقل عن سيبويه ان
اصل يا زيد يا اياك اعنى ووجهه بان المنادى مقصود الاختصاص من بين
المتعدد فالتقديم يناسبه ليفيده ولم يعتد به اذ كثيرا ما ينادى المنفرد
ايضا قوله عند القرينة وهى هنا امتناع دخول يا على الفعل وفيه تنبيه على
انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به وهو مما يحذف نسيا كثيرا لانه
كالعمدة فى الجملة الندائية قوله فيمن قرا بالتخفيف لا فى قراءة من قرا
بالتشديد فان يسجدوا مضارع منصوب بان مدغما فى لا قوله
النكرة قبل النداء تعرف بعده كيا رجل ولا كيا رجلا فيشمل الجنس ايا ما
والا فيمكن ان يقال ان المراد به المقصود بالنداء وذا ليس كذلك وانما
المقصود بالنداء هو ف واللام كما سيجئ وهو ليس بنكرة قبله فلا نقض

وان لم يكن المنادى محذوف العامل له

كما صرح

كما صرح به الرضى وكنا والاشارة وانما يكون كذلك اذا لم يذكر بعده هو
واذا ذكر فهو ليس الا كما يشعر به كلام المص والشارح فبتقريرنا اندفع
قول الفاضل العصام وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فى مثل يا ايها الرجل
مع كون المقصود بالنداء ذا كما يجوز اذا كان المقصود بالنداء الرجل
ولا يعلم جواز الحذف فى مثل يا هذا الرجل قوله لم يكثر كثرة نداء العلم
وغيره من المعارف التى يجوز فيها الحذف فلو قرينة فلو حذف والا
لا ينساق الذهن الى ندائه وانما لم يقل كثرة نداء العلم كالفاضل الجامى لئلا يرد
اقتضاء اختصاص الحذف بالعلم كما اورده مولانا عبد الغفور ولا يحتاج
الى الجواب بالحاق غيره به لمزيد الملايمة كما اجاب به الفاضل العصام
وقال الرضى لا يحذف منها لانه لا يستغنى عن حرف التنبيه الا اذا كان
المنادى مقبلا تنبيها وفى ا انما يكون فى المعرفة ولا من متعرفة بحرف النداء
لانه لا يحذف حرف التعريف من المتعرف به لئلا يظن بقاؤه على التنكير
ولا من الاشارة لانه لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه
ومنادى اى مخاطبا تناف ظاهر فلما جعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة
من الحرف قوله ليحضر المهدد ويمكن نفسه من الانتقام فينتقم المهدد منه
قوله على ان التعجب آه وانهما انما يكونان عند حضورهما فلا معنى للاستغاثة
بهما ليحضرا وقوله وسبب عطف على موجود قوله لعدم جوازه لان دخول
الحرف عليهما بلا توسل ليس بقياس ظاهرا من حيث انهما من ذوى اللام
فلو حذف لا ينساق الذهن الى ندائهما ولذا لم يكثر نداؤها كثرة سائر
اسمائه تع وفى قوله ينبغى اشارة الى انه يمكن ان يقال المراد بالحضور
دوامه لا حدوثه فلا يضر حضورهما قبل الاستغاثة وبقضاء التعجب

قضاؤه شيئا فشيئا مرة بعد اخرى على ما افاده المضارع حتى يزول الغرابة
من المتعجب منه ويحصل الالفة به والتخلص من التعجب بزوال سببه وقوله
وان التهديد الخ مسلم لو بقي المهدد على حالته التي كان عليها واما
لو غيرها فتنزل الى مقام الاستغاثة فلا تنافي كما لا يخفى او ان يقال
لم يهتم بهما لقلتهما بالنسبة اليهما ولانفهام حكمهما من حكمها دلالة للاشتراك
في العلة او ان يقال ادخلهما بوجه آخر وهو ما ذكره الفاضل العصام انه
المتعجب يستغيث لنفسه بالمتعجب منه في دفع تعجبه الذي لا يطيقه بان يغير
حاله الذي يتعجب منه بذلك التعجب والمهدد يستغيث لنفسه بالمهدد
ليغيثه في دفع المهدد به بان يغير حاله ويترك ما يوجبه ويخلصه من
الاثم او يغيث نفسه وينجيها منه به وعلى كل تقدير فالذكر اولى لما
فيما ذكر من التكلف والبعد كما لا يخفى على ان اطراد هذا الوجه ممنوع
والى انه يمكن ان يستدل بكونها على خلاف سائر ذوي اللام في دخول
حرف النداء عليها على كونها على خلاف سائر الاعلام في جواز الحذف
عنها لان ما على خلاف القياس لا يجري فيه القياس قوله والمضاف
الى المعرفة اذ المضاف الى النكرة داخل في الجنس قوله باللام يعني ذي
اللام قوله وايهذا الرجل فالرجل وصف لاي لا لذا كما قالوا
وسيجيء تحقيقه قوله قدم حذفهما وحذف الاول ايضا لتقدمه في الذكر
ولطول ذيل الثاني بمخالفتهما للكافية قوله والتعبير بالحذف المشعر
بسبق الوجود لا بالترك عن عدم الاتيان المقدم لايهام شدة
الاحتياج اليهما كانهما ذكرا فازيلا قوله واخر الميم ولم يوضع موضع
المعوض عنه تبركا باسمه تعالى ابتداء قوله يا الله امنا بالخير

فحذف

فحذف ما حذف لكثرة الاستعمال فصار اللهم على معناه وجوز
الفراء دخول يا عليه اي اللهم لانه اي الفراء جعل الميم عوضا عن
بقية الجملة لا عن حرف النداء حتى يلزم الجمع بين العوضين ثم ان
قوله عوضا مع انه سهو من القلم لان الميم هو بقيتها لا عوض عنها ولان
الصالح لكونه معوضا عنه هو المحذوف منها لا البقية منها قوله
ورد مذهبه بجواز اللهم امنا بالخير والحمل على التاكيد بعيد اذ بين
قصدي التخفيف والتاكيد تناف اذ الاول يقتضي التقليل والثاني
التكثير وبجواز اللهم العن غاوونا والحمل على البدل والاستيناف
ابعد لا سيما في الدعاء على نفسه كاللهم العني اذ لو كان لكان غلطا و
ليس عند البلغاء بل يتداركونه بل ولم ينقل استعمالهم به بل الاستعمال
بدونه بينهم وبين الاواسط سواء ولا منشأ للاستيناف كما
لا يخفى على ذوي الانصاف بلا اعتساف وبالدعاء على نفسه و
بامتناع اللهم وارحمنا اذ لو كان كما ذكره لصح العطف اذ الميم عنده
النشأة باقية على معناها الاصلي بل الظاهر على ما ذكره كون الامثلة
المذكورة غير الاول بالعطف قوله جعل سيبويه الميم مانعا عن الوصف
بما يصلح لان يكون وصفا له وجعل مالك الملك وفاطر السموات
في قوله تعالى اللهم مالك الملك واللهم فاطر السموات منادى على
البدل بحذف النداء لا وصفا للهم كما جعلوا قوله مجازا اه
يعني ان الرفع المستعمل في الحركة او الحرف التي بني المنادى عليها مجاز
باعتبار كونها رفعا قبل النداء او اولها اليه بعد النقل عنه فعلى الاول
يكون المنادى المعبر به عما اريد بالضمير المضاف اليه الرفع مجازا اوليا

وعلى الثانى كونيا وايا كان فى الضمير استخدام فافهم فانه دقيق
وبالقبول حقيق قوله او تقديرا كما فى المقصور والمنقوص ومحلا وكما فى
المبنى قبل النداء كيا هذا فله محلان قريب وهو ما يرفع به وبعيد وهو
النصب على المفعولية قوله غير مضاف آه بقرينة ذكر مقابليهما فيما بعد
قوله لارادة احد معانى المفرد وهو ما اشار اليه وعدم ارادة معنى
ما ليس بمثنى ولا مجموع وفيه بحث لان من المعانى المفرد الذى ليس معنى
ما ليس بتثنية ولا جمع معنى ما ليس بجملة وما ليس بمركب ومجرد ذكر
التثنية لا يكون قرينة لارادة احد معانيه الذى اشار اليه آنفا بل
القرينة لها ما ذكر ولو قال لعدم ارادة معنى ما ليس بتثنية ولا جمع
لكان اظهر واسلم فافهم قوله ويظهر عموم الرفع لا لفا التثنية وواو
الجمع وعموم المعرفة لما بعد النداء قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية
بحيث يسرى اليه منها معنى الخطاب وصار فى حكمها وجرى مجراها
وانما عدل عنها اليه مع ان وضع المظهرات للغيبة لئلا يتسارع الى
فهم كل من الحضار انه هو المخاطب والمدعو وانما اعتبر ذلك ليظهر مشابهة
لكاف الخطاب الحرفية معنى ومشابهته اياها افرادا وتعريفا لتكثير جهة
الاتحاد وتقويتها وتقليل ما به الامتياز حتى يصح الادعاء بانه هى و
يظهر مشابهته لكاف الخطاب الحرفية لفظا ايضا وبما قررنا يظهر سر ما
سيذكره الشارح النحرير ان قياس المساواة ينتج فيه بخلاف ما ذكر
فى بناء فعال صفة آه واندفاع منعها بانه لا تعريف فى كاف الخطاب
الحرفية والافراد لا يكفى والا لبنى النكرة على ان النكرة لم تقع موقع
كاف الخطاب فيلزم بناؤها والمانع لم يذكر ذلك لو وقع بل اقتصر

على تلك

على تلك المشابهة ليتمكن من الاعتراض ثم قال والاشبه عندى ان بناءه
لتضمنه معنى الامر كنزال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة
سبب البناء وحمل عليه الشبه ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب
لمعين بخلافه حقيقة فلا يناسبه وفيه انه يصح التصريح به فيقال
يا زيد تعال وسيجئ ان التضمن لا يصح فيه التصريح نعم انه يستلزمه
الا انه ليس من اسبابه ويمكن ان يقال بنى لمشابهته بالحرف فى الاحتياج
الى القرينة للخطاب كضمير الخطاب الذى قام هو مقامه وعلى رفعه
تنبيها على انه مع كونه مفعولا صار كالعمدة فى عدم تمام الندائية بدونه
بل فاعلا فى المعنى لاستلزامها معنى الامر ولذا قدم بيان البناء على
النصب لانتفاء هذا التنبيه فيه وقدم ما يليه من فتح العلم الموصوف
بالابن وجر المنادى وفتحه لتفرعها على البناء ولان بيان هذه
الاحوال اهم من النصب لانها عوارض المنادى بالنداء غير معلومة
فى غير بابه بخلافه قوله لفظا ومعنى الخطاب تضمنيا للاولى مطابقيا للثانية
قوله فى العلم المنادى المفرد لا المثنى والمجموع العلمين علما الموصوفين بابن
يجب الفتح ولا يجوز الضم فى الثانى ولا يجوز الضم بل الكسر وان اختير
الفتح فى الاول والمقصود بيان اولوية الفتح مع جواز الضم ولم يتعرض
لهما لقلتهما الموصوف لا مطلقا كما عند الكوفية بل بابن وابنة مضافين
بخلاف يا زيد الابن لعمرو ويا هند الابنة لبكر الى علم لا الى غيره وقال
الفاضل العصام ولا بد من قيد الاتصال ليخرج يا زيد الفاضل ابن عمرو
وجعل الباء صلة للموصوف بتضمين معنى الاتصال ليس باهون من القول
بفوت القيد ولم يقيده بآخر كما فى الكافية لئلا يخرج بظاهره يا محمد بن

محمد لانّ المضاف اليه فيه ليس بآخر والّا لم يكن مشتركا ولا يحتاج
الى ان يقال اكتفى بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع قوله
بخلاف يا رجل ابن عمرو آه اذ الموصوف فى الاول ليس بعلم وفى الثانى
ليس بمفرد والصفة فى الثالث ليس بابنة لكنّ الصواب فى الثانى انّ يعين
الابن بالافراد اللّهمّ الّا ان يجعل مرتبطا بالعلم كالاول فافهم
قوله الفتح خبر كان وجه الاختيار كثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الاوصاف
مع ثقل التركيب فتخفف بالفتحة الموافقة لحركة الاصلية التى هى النصب
قوله وكان بنيا الخ فى الحاشية ابن الحاجب بتّنه فى التابع بناء على انّ
اختيار الفتح جاء من التابع هذا مناسب وما فعله المص انسب انتهى
لانّ الفتح حال المنادى ولا خفاء فى انّ بيانه فيه كسائر احواله انسب
واولى قوله مخل اذ لا يفهم منه اختيار الفتح لعدم سبقه بل المتبادر
منه انّ الرفع فى مثله اعنى الضمّ اولى لسبقه لا واجب كما اذا انتفى
احد الشروط وذا خلاف المراد الّا ان يقال اعتبار انّ الفتح فى مثله
لكمال اشتهاره وكثرة استعماله ممّا لا يشتبه على احد لكن بين اولويته
لئلا يتوهّم الوجوب ولعلّه لهذا قال اقرب لا صوابا قوله لانها لام
الجرّ علة جرّهى او الكائنة للتخصيص بنيا لمعناها واشاره الى انّ الاضافة
لادنى الملابسة لا من اضافة الدّال الى المدلول دلالة بنيا لمناسبة لها
وقال الفاضل العصام بل للتعليل اى اغثنى لنفعك ولاجلك وفى
يا الله اغثنى لمقتضى ذلك ولكرمك ولو زاد والتعجّب والتهديد عطفا
على الاستغاثة او نقصها واطلق اللام كما فى الاظهار او فسّر بلام شايع
فيها كما فسّر الفاضل العصام لكان افيد لافادته الفائدتين اللّتين

لم يفدهما

مطلب بحث الندا ولام الاستغاثة

لم يفدهما نعم ما قال الشارح اظهر ايضا واتما ادخالها فيها ففيه ما ذكر
فتذكّر واللام مفتوحة بهذه الثلثة مع انّ حقّها الكسر فى المظهر فرقا
بينها وبين لام الابتداء ولم يعكس ليوافق حركتها لعملها جاء على ذلك
يعنى انّ اللام فى المضمر يفتح لحصول الفرق بينهما باتصال الضمير فى الاولى
وانفصاله فى الثانية وفتحت فى هذه الثلثة لوقوعها موقع الضمير و
قيل لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف قوله ولو عطف
على الثلثة نحو يا للكهولة وللشباب كسرت اللام فى الثلثة المعطوفة
على الاصل لعدم ظهور ذلك الوقوع والالتباس واما يا فلاد
لوجود الظهور والالتباس ولا يستعمل فيها اى الثلثة الا يا لانها
اشهر واكثر قوله عطف على فتح آه لا قيد له فلا يرد انه يفيد انه
لا يفتح بالالف مع اللام لان دخوله مشروط بعدمها لا يقال الفتح
ضرورى للالف فكيف يتوهم انه لا يفتح بها لانا نقول الالف ليس
ضروريا حتى يكون الفتح له كذلك لجواز انقلابه الى الياء للكسرة
المقتضاة للام قوله ان اراد القائل به مطلقا لفظيين او تقديريين
او محليين او مختلفين فهو ممنوع لجواز جمعهما بجعل احدهما لفظا و
للآخر تقديرا او محلا كما فى وا غلام زيداه فينبغى ان يجوز يا زيداه
ولم يجز وان ارادتنا فيهما لفظيين فسلم الا انه لا تقريب للدليل الى
الصواب فضلا عن الاثبات اذ المدعى عدم الجمع مطلقا ونوقض
ايضا اى كما منع واوخذ بعدم التقريب بانه لو كان عدم الجمع للتنافى
لجاز عند عدمه كما اذا توافقا نحو يا لاحمداه مع عدم جوازه و
اجيب عن المناقضة بالحمل ما لا يوجد فيه التنافى على ما يوجد فيه

للاطراد ويحمل التنافي على الصفة مع الذات اولا قوله فيه اى فيما
ذكر من الجواب من ان الاطراد في النوعين المختلفين المنصرف وغير المنصرف
ضعيف غير معتبر وانما المعتبر ما هو في افراد نوع واحد واصنافه وان
الالف لا يوجب البناء بل ذات الفتحة اعرابية اولا قوله باللام المرجحة
للاعراب لاختصاصها بالاسم قوله عن التكرار اى تكرار آلتي الاستغاثة
وهذا اى ما قيل لا يوجب منع الجمع للآلتين قوله كما بيّنّا بقولنا دلالة
على انه آه قوله وينصب المضاف ولو لفظا بطريق عموم المجاز لمعنيي
المشترك او للحقيقي والمجاز على اختلاف الرأيين كما سيجيء بقرينة
المقابلة للمفرد اى يبقى على ما كان عليه من النصب ولو محلا فلا يرد
ان نصبه تحصيل الحاصل لنصبه من قبل على المفعولية ايضا ولا مثل
يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مفتوحات
ووجهه انه الاصل ولا داعي الى العدول والمشابهة قد ضعفت بانتفاء
الافراد وادّعاء الاتحاد ووجود خاصة الاسم وحمل عليه شبهه
قوله اراد به ما اى منادى اتصل به شيء من تمامه وهو اما معمول له
واتمامه ظاهر نحو يا حسنا وجهه الظريف او ظريفا ويا خيرا من زيد
كذلك او نعت له مرادا به المعين والا لا يكون منه كما ستقف عليه
وهو جملة او نعت لنعت نحو يا حليما لا يعجل على الغيبة او ظرف عطف
عليها نحو الا يا نخلة من ذات عرق موضع بالبادية اخر عليك
ورحمة الله السلام وانما جعل هذا النعت من التمام مع ان الظاهر
ان الوصف يلحق الشيء بعد تمامه لانه لا بد ان يعتبر النداء فيه بعد الوصف
لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف اللذين في حكم النكرة ثم انه

اذا وصف هذا المفرد ينكر بهذا الاعتبار ايضا اذ لا يحسن اعتبار
بعض الاوصاف قبل النداء وبعضها بعده كيا حليما لا يعجل غفارا للذنوب
واما اذا لم يرد به المعين فلا يكون المنعوت بالنعتين المذكورين من الشبيه
لان الوصف يعتبر بعده كما هو الظاهر ولذا لم يعد المنعوت به منه
في باب لا فلا يقال لا غلاما من الغلمان فيها بل لا غلام من الغلمان
لانتفاء ما يقتضي الصرف عن الظاهر بخلاف يا زيدا ويا رجل الظريف
بالنعت المفرد فانه ليس لعدم الضرورة الى الصرف عن الظاهر لامكان
تعريفه ولذا بني المنعوت ولو قال يا رجل لكان انسب واذا لم يرد
به المعين يقال يا رجلا ظريفا او معطوف عليه عطف نسق على ان
يكونا اى المعطوفان اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين الظرفاء او
ظرفاء او الظريف عددا وعلما فانه كخمسة عشر في ارتباط بعضه ببعض
معنى الا انه لم يركب بخلاف يا زيد وعمرو فانهما ليسا اسما لواحد بل
كل مستقل غير مرتبط بآخر قوله المفردة بقرينة العطف على المضاف
كقول الاعمى مثلا يا رجلا اى اي رجل كان خذ بيدي قوله فان تابعه
اى المنادى المعرب لا يجوز رفعه فانه اما منصوب او مجرور ولا يتصور
فيه الرفع حتى يجوز في تابعه كيا عبد الله وزيد بالضم فانه منصوب
المحل لا غير ويا للكهولة والشباب بالجر فقط بخلاف اعجبني ضرب زيد
وعمرو وما زيد بقائم ولا كاتب وما من احد في الدار ولا زيد برفع
المعطوف في الكل حملا على الرفع المحلي في المجرور اللفظي بالاضافة
او الحرف والمراد بالمبني غير ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه ايضا
اى كتابع المعرب لا يرفع لما مر من انتفاء تصوره في المتبوع فقرينة

الارادة يرفع فانه يدل على ان فى المتبوع مايرفع به ويستفاد منه
ايضا ان المراد غير العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر اذ اكان مفتوحا
اذ لا يرفع تابعه ايضا وقيل اللام فيه للعهد والمعهود المتبادر ماذكر
بعنوان البناء وهو المبني على رفعه قوله اعرابا كيا عبد الله عبد الله
وبناء كيا زيد زيد على الاستعمال الاصح لانه عينه لفظا ومعنى فكانه
الحرف باشره كما باشر ويصح اعرابه رفعا ونصبا ان كان المؤكد مبنيا
على رفعه لعدم المباشرة حقيقة قوله كالمنادى المستقل الذى باشره
الحرف مطلقا فيبنى على الضم او الفتح ان وجد الموجب وارتفع المانع
والا فينصب او يجر كيا زيد عمروا او وعمرو وكيا زيدا خا عمروا واخا
عمرو وكيا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا وكيا زيد رجلا صالحا
او ورجلا صالحا وكيا لزيد ابى عمروا او وابى عمرو قال الفاضل العصام
وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر اولهما انه كيف جعل البدل
وهذا المعطوف من توابع المنادى وهما ليسا باعراب ولا بما هو بمنزلته
فهل للتابع معنى آخر فى باب المنادى وثانيهما انه كيف فرق بين البدل
والمعطوف بالحرف حيث جعل الاول مطلقا فى حكم المستقل دون
الثانى مع ان البدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء
عليه انتهى والحكم بجواز كون المعرف باللام معطوفا لا بدلا تحكم فالوجه
ان يرفع وينصب كالمعطوف نحو يا زيد الحارث رفعا ونصبا واقول
فيه ان اراد بالاعراب مايقابل البناء فالتبعية فيه ليس بشرط فى التابع
كما لا يخفى وان اختلف به الاخر بالعامل فعدمها فيه مم لان الاعراب
فى تعريف التابع اعم من اللفظى والتقديرى والمحلى والوهمى كما سيجى

مفردا او مضافا او شبيه تابع المبني او المعرب منه

واستقلالهما

واستقلالهما معنى لا ينافى تبعيتهما اعرابا وانه ان ادعى الوقوع
فالشاهد وان الجواز كما يشعر به كلامه فى اواخر عطف البيان قياسا على
المعطوف فمع الفارق فان البدل هو المقصود بخلاف المعطوف فان
المعطوف عليه مقصود ايضا وحرف العطف قائم مقام الحرف فليس
وليس فى حكم المسكوت عنه
اعتبار مباشرته فيه كاعتبارها فى البدل فلا اشكال قوله لو حقيقة سلك
مسلك الجزرى فى لو الوصلية وقد سبق التفصيل قوله او شبه مضاف
قال الفاضل العصام هذا مفرد حقيقة لعدم الاضافة فلا حاجة
فى ادراجه فيه الى التعميم بل فى ادراج اللفظى واقول نعم الا انه
لما لم يدرج المص فيه فيما سبق بقرينة ذكره فى المنصوب كالمضاف
لم يدرج الشارح هنا فى الحقيقى بل الحكمى ليوافق ماسبق نعم لو
لم يذكره المص فى المنصوب وادرج فى المفرد واستثناه من حكمه
فيما سبق لكان له وجه تامل قوله لنصب المضاف آه لانه اذا وقع
منادى ينصب ولا يؤثر الحرف بناء مع المباشرة فنصبه مع عدمها اولى
مثل يا تيم كلهم وكيا زيد ذا المال وكيا رجل يا زيد ولا يجئ المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مضافا لامتناع اضافة المعرف باللام معنى قوله
ولما كان الحكمى شبيهان شبه بالمضاف المعنوى وهو ظاهر وشبه
بالمفرد الحقيقى وشبه الشبه ظاهر واما شبه المضاف اللفظى به فلان
الاضافة فيه كلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال فرعاية احدهما
دون الاخر تحكم وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وهو
ادعو المقتدى للشبه الاول لان للمباشرة من شرط الاهتمام والسعى
فى اتمام ما باشره ماليس لغيره وجاز الوجهان للثانى عند المباشرة بالواسطة

بغير ذكر فى بيان عطف البيان منه

قوله على لفظ المنادى شامل للتقدير كيا سلمى الحسنة والمحل القريب كيا
هؤلاء العالمون قوله في العروض اى عروض الحالة البنائية بحرف النداء
عروض الاعراب بالعامل والاطراد اى اطراد عروضها به اطراد
عروضه به فلا ينتقض بكسرة هؤلاء كما زعم الرضى لعدم اطرادها
اذ معناه الحكم الكلي كقولنا كل منادى مفرد معرفة مبني على رفعه
ولا بضمة الظروف المقطوعة عن الاضافة كما زعم الفاضل العصام
فانه وان وجد فيه الاطراد لكنه ليس كاطراد الاعراب بالعامل
لعدم ما هو بمنزلته فيها ثم لما كان في ذلك من التكلفات ما لا يخفى
مع ما في ادراج ذلك التابع في تعريف التابع من الجمع بين الحقيقة
والمجاز في لفظ الاعراب ولا قرينة لعمومه قال والاشبه الخ فالنصب
تقديري كما مر فذلك التابع كتابع سائر المبني في التبعية للمحل ولذا
لم يتعرض له في منادى الاظهار قوله والتسمية بالرفع والجر اى
الرفع والجر المسمى بهما مجازا او مجازية للتشبيه في الشكل قوله
اذ التعارض اى تعارض وجهي الاختيارين مطلقا او مرددا
بلا ترجيح يسلب الاختيار فضلا عن اثباته والوجهان في الجانبين
قوله ويجب زيادة لفظ ايها اى جميع هذه الثلثة او لفظ ايها
بدون ذا او لفظ هذا بدون اي مع نداء ذى اللام فيه اشعار
بان المقصود بالنداء هو ذو اللام كما سيصرح به لا الاشارة
والزوائد كلها وسائل ولو اشارة وانما تكون مقصودة به
اذا لم تكن معه كما ذكرنا وبان جعل الرضي المقصود هو الاشارة
في ايها الرجل وذا اللام وصفا لها كما في يا هذا الرجل استدلالا

باقتصارهم

باقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها هذا غير مرضي لانه مم بل هو وصف لاي
على ما اشار اليه آنفا والقياس على يا هذا الرجل مع الفارق اذ
لا يلزم من كونه وصفا له بدون اي كونه وصفا له معها لانها
اشد منها اقتضاء للوصف ولو سلم فالاستدلال غير تام اذ
لا يلزم من مقصوديته بدونه مقصوديته معه مع احقيته منه
بالمقصودية اذ لا عبرة للشمع عند الشمس قوله في ايها بدون ذا
او به فلا حاجة الى ذكر ايها هذا كما ذكره الفاضل العصام مع انه
مناسب للنداء لما فيه من التنبيه ومنجبر به بعد المنادى في الحقيقة
عن حرف النداء بجعل الايصال به كالايصال بها عوض عما يقتضيه
اي من المضاف اليه قطع عنه ليبهم فيزال ابهامه فيقع النداء
في الظاهر على المبهم وفي الحقيقة على ذى اللام ولو لم يبهم لكان
هو المقصود لا ذو اللام وذا خلاف المفروض ولانه لو لم يقطع
لكان هو وصفه الذى هو ذو اللام منصوبين فلا يحصل التنبيه
على مقصوديته كما في رفعه فاي موصوفة عند غير الاخفش و
موصولة محذوف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى
عنده ورجح الاول بكون هذا واي على نحو واحد في التوسيط
ح وبعدم صحة مثل يا ايها النجم او الصعق لانها لا توصف بالعلم
بل باسم الجنس المعرف باللام ولو كانت موصولة لصح لصحة خبرية
العلم وبان كون المعرف باللام وصفا اقرب بافادة المقصودية
بخلاف كونه جزء الصلة وترجيح الثاني باكثرية الموصولة واقلية
الموصوفة مردود بانها لو كانت موصولة لوجب نصبها لكونها

شبه مضاف وجوابا لرضي بانها اذ احذف صدر صلتها فان غلب
بناؤها على الضم فدخل حرف النداء على المضموم فلم يغيره غير مرضي
لانها لو كانت كذلك لنصبت في الغالب ولم يثبت فلا يتم التقريب قوله
اقل الجواز زواله بالاشارة الحسية من اي اى من ابهامه فانه لا يزول
الا باسم بعدها قوله بدون وصف دون يا اى بدون وصف وصلة
وقد يؤتى باي للتنافر بينه وبين حرف النداء في الظاهر لانه وضع
لغير المخاطب والحرف يجعله مخاطبا كذا في الرضي عقب اي به اى باسم
الاشارة اى وصف به اولا تقليلا لابهامه ثم بذى اللام استيصالا
له قوله فلم يلزم الاستدراك بان يكون احد الوصفين بلا طائل بل
ارتفعت درجة الى درجته لما فيه من التشويق الى المقصود للتدرج
المذكور من اختيها من ايها وهذا لانتفائه فيهما فلذا قدمها اى ايها هذا
والظاهر المناسب التذكير قوله مع قطع الهمزة قال الفاضل العصام
هذا اكثر وجاء مع وصلها حكاه ابو علي لكون لامها اى الجلالة في الاخت والضمير
عوضا عن محذوف ولزومها فلا يلزم اجتماع آلتي التعريف لخروجها
بهما عن الدلالة بخلاف نحو النجم والناس لانتفاء الاول في الاول
والثاني في الثاني قوله لنية الوقف على حرف النداء قوله ولا يجوز
نصبه لفظا عند الجمهور مطلقا مع كونه تابع المبني المضموم وجوزه
المازني والزجاج كذلك نظرا الى الظاهر وبعضهم فيما بعد هذا
مطلقا لجواز كونه مقصودا دون اي وقد عرفت ما فيه وبعضهم
فيما استغني عنه هذا بان كان مشتقا عاما كيا هذا الابيض لانه لا يكون
مقصودا بخلاف يا هذا الرجل او العالم قوله مع تابعه اي مع رفعه

وجوبا اشعارا علة لرفع ذى اللام بانه المقصود بالنداء آه فله
شبهان بالنداء وبالبدل فللاول رفع وللثاني لم ينصب ولكون صفته لم ينضم
قوله وتابع المعرب على لفظه اشارة الى علة رفع تابعه قوله بنحو الخ
وبنحو ان زيدا قائم وعمرو قوله فاسد ههنا اذ لا شك ان محل ذى اللام
المذكور النصب لانه ان اعتبر مقصوديته فمفعول به وان وصفيته
فوصف له فلا وجه لما ذكره الفاضل العصام ان النصب انما يكون
للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة لا لفظا وكذا لما ذكره ان المراد في الشرح
معرب واحد كما يشعر به قول ابن الحاجب معرب بالتنكير وذلك لان
متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب للمفعولية
الا ان التابع لاحدى الجهتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس له محل كما
لمتبوعه فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار
لفظه ومحله انتهى مع كونه تكلفا كما اعترف به وقوله الا ان التابع
آه مم وعدم ظهوره في لفظ لشبه البدل لا يمنع اعتباره في محله
واما تقدير الموصوف اى المنادى المعرب لدفعه فغير فاسد اذ
تابعه لا يحمل الا على لفظه بالاستقراء ولذا لا ينصب تابع المستغاث
باللام والحمل على محل المعرب خلاف القياس صرح به الفاضل العصام
فيقتصر على المورد على ان الحمل ليس بقطعي لاحتمال ان نصب عمرا
في الاول بمقدر كما عند البعض حتى قال البعض وهو الحق ورفعه
في الثاني بالابتداء والعطف عطف جملة قوله يريد آه يريد انه
لم يرده بخصوصه بل اياه وما يماثله ولو زاد مثل لكان اظهر
قوله اذا اضيفا الثاني والموصوف قوله وجه الاول اى الضم

في الشرح في الحروف المشبهة

ظاهر لانه مفرد معرفة ظاهرا ووجه الثانى وهو النصب قوله
مثل المذكور الذى يدل عليه وهو عدي كما فى بين زدا عمي وجبهة
الاسد وهذا مذهب المبرد او مضافا الى مذكور لو تيم الثانى تاكيدا
لفظيا فاصلا بينهما والفصل جائز كما سيجئ قال الفاضل العصام
وهذا الفصل من خواص التاكيد اللفظي وهذا مذهب سيبويه التيم
العبد ويسمى بتيم الله كعبد الله وفى العرب قبائل يسمى كل منها تيم
وهذا التيم تيم بن عبد مناف اخو عدي خاطب القبيلة قوله والقرينة
على المخالفة لزوم التكرار لو لم يحمل عليها وعلى كونها بالسكون والفتح
ثقل الضم والكسر وعلى عدم العكس عكس ما فى الجامى اصلية السكون
كما عند البعض واخفيته واشهريته ووجه الاصالة عدم احتياجه الى
الحركة لوقوعه ابدا بعد الكلمة فلا يتبدل به مع كونه حرف علة وقولهم
الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها منقوض بوضع الضمير مرفوعا و
منصوبا ومجرورا والاعراب لا يكون الا حال التركيب وقيل الاصل
الفتح وكلام المصنف يميل اليه فى آخر المجرورات حيث قدمه لان الاكل
فى كلمات على حرف فتحها عند وضعها كواو العطف لئلا يلزم الابتداء
بالساكن ولخفة الفتح وضعف الواحد لا سيما حرف علة وما يدع
الفاضل العصام بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته شبيهة بالاعراب
بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه اليها لداع قوله
بحذفها اكتفاء بالكسر وابقاء الكسر الذى اقتضته قبل حذفها قوله بقلبها
الفا والكسر فتحا قوله يريد بيا غلامي آه ان المنادى الصحيح او الملحق به
المضاف الى الياء للمتكلم يجوز فيه اربعة اوجه الاولان يجوزان فى غير

النداء

النداء كما يجئ فى آخر المجرورات ايضا اى كما يجوزان فيه واما الاخيران
فلا يجوزان الا فى النداء لانه موضع تخفيف لكونه غير مقصود فيقصد
الفراغ بسرعة ليتخلص الى المقصود والمقصود الاصلي هنا بيان
ما يختص به واما بيان المشترك فيحال الى بحث الاضافة ولذا لم يتعرض
هنا لبيان حال غير الصحيح او الملحق فذكر الاولين هنا توطئة لذكر الاخيرين
لتفرعهما عنهما قوله اى جاز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا يشير
الى انه عطف الى محذوف متعلق بالاربعة داخل فى حيز الجواز والمراد
به مقابل الامتناع فيشمل الوجوب كما فى الاخير لبيان الالف صرح به
الفاضل العصام وتخصيص الرضي به وبالثانى ليوافق ما ذكر من قلة
الوقف بالهاء فى محله غير مرضي لجواز ان يكون من خصائص المنادى ولذا
تعرض له هنا ولم يحله الى محله قوله فى جواز الاوجه الاربعة بلا هاء
وبه قوله يا ابن ام بمعنى يا اخي الشديد الاخوة ولذا اختيرت على الاب
لعدم جواز تعددها بخلافه ويا ابن عم بمعنى يا حميمي الشديد القرابة على
ما هو الشايع فيهما ولذلك اطلق بالمضاف الى الياء ولما كان قصد الاضافة
متعينا فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح لعدم الالتباس وانما خص هذه
الصورة من بين الاربع بالذكر تنبيها على ان الحذف اكثر لمزيد الثقل
بتكرر الاضافة وكثرة الاستعمال فيها كذا ذكره الفاضل العصام قوله
وابقاء فتح الميم ليدل على الالف لكثرة الاستعمال ووفور الثقل وكذا
ابنة مقام ابن اذ المؤنث داخل تحت حكم المذكر عرفا قاله الفاضل العصام
فى الحاشية ورده فى الشرح بان هذا يفيد جواز يا ابن عمتي ويا بنت
عمتي وكذا يا ابنة عمتي ولم يقولوا بها ويمكن الجواب بان ذلك المعنى

قوله ان دخولها فى الوقف كبيان الفتح والالف

[illegible]

غير شايع فيهما فلا يمكن الالحاق لعدم الاشتراك فى المعنى بخلاف نحو يا ابن
اخى اذ لا حذف فيه لعدم شيوع ذلك المعنى فيه قوله يا ابت ويا امت
طولت تاؤها كاخت والقاعدة خلافه فاذا لوقف عليها بالهاء على الاكثر
لفتح ما قبلها وعوضيتها عما ليس من الكلمة بخلافها للتنبيه على عدم تمحضها
للتانيث وليوافق رسم المصحف وقرأ ابو عمرو ونافع والكوفيون بالتاء
فى الوقف ايضا ويجوز الكتب بالهاء لان مبنى الخط على الوقف قوله قلب
الياء تاء بالحذف والتعويض لا يجعل نفسها اياها بقرينة قوليه تعويض
الخ وجمع الخ وجه القلب دلالة التاء على التفخيم كما فى علامة وهما مظنتان
له لا سيما عند النداء والفتح كونها عوضا من المفتوحة والكسر انها لما
اقتضت فتح ما قبلها انتقل كسرها اليها ليدل على المعوض عنها كما انتقل فى
الاستثناء اعراب المستثنى الى غير كذا ذكره الفاضل العصام قوله بفتح
الميم بعد حذف الالف بقرينة سبق الكسر والعطف لاقتضائهما المغايرة
وبالضم اى ضم الميم عطف على بفتح الميم تشبيها بالمفرد اى المنادى المفرد
المعرفة قوله وهذه زيادة لازمة خالية عنها الكافية قوله ويرخم المنادى
اى يقع ترخيمه هو فى اللغة التسهيل جوازا مطلقا وهو الاوضح على ما قاله
في السعة والضرورة
الفاضل العصام وفى السعة وفى الضرورة فبالاولوية على ما قاله الفاضل
الجامى وانما خص هذا الترخيم بالنداء للايذان بانه لامر مهم لا يقبل
التوقف بل مما يلزم المسارعة فى تحصيله قوله اى الترخيم مطلقا او
ترخيمه اى المنادى فترخيم غيره بالمقايسة ولو عكس لكان اولى لا سيما
فى عبارة المص لا ان يقال اختار ما اختاره لكون الاول افيد فافهم قوله
الا ضافى الشامل للحقيقى كواو منصور والف كروان واخير المركب

مطلب ترخيم المنادى

كما سمع المنادى فى الفراغ عنه بخلاف الآخر منه

الضمير

الضمير الى الاسم على الاول والى المنادى على الثانى قوله لمجرد التخفيف اى من
غير قاعدة تصريفية وهنا علم فيه كالاعتباط وهو فى الاصل ذبح الشاة
بلا علة على ما فى كتب النحو او موت الرجل شابا صحيحا على ما فى القاموس قوله
ليخرج نحو قاض وعصا بالاول على الاول وعن التعريف المقيس على الثانى
اذ لا حذف فيه اذا كان منادى ونحو يد بالثانى لوجوب الحذف فيه والفاضل
العصام اعتبر فى مفهوم مجرد التخفيف من غير سماع ايضا فاخرج نحو يد
بناء على ان الحذف فيه لاتباع الاستعمال وقال فلا حاجة لاخراجه الى
جواز كما فى الرضى ولا الى بعد التركيب كما فى الهندى قوله عطفا الخ لوجود
الفصل قوله وقت ضرورة الخ يشير الى انها مفعول فيه وانه مقيد
بها بخلاف ما قبله انما لم يجعلها مفعولا له كما هو الظاهر من كلام
الفاضل الجامى مع انه لا يلزم فى عبارة المص ما لزم فى عبارة ابن الحاجب
من التكلف لتناسب ما قبلها اذ السعة لا يصلح للعلية كما لا يخفى
قوله وقد يغير المنادى المرخم واما المرخم فى غيره فيجوز فيه التغيير
بالاجمال كما مر من قول على رض وقول الشاعر لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره
يطلب
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر والبقاء ايضا خلافا للمبرد كقول
ذى الرمة ديار مية اذ مى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب كذا
اى تساعدنا
فى التسهيل وشرحه للدمامينى ثم ان هذا بناء الحكم وحكم الشيء يعقبه ولذا قدمه
على الشرط عكس ابن الحاجب قوله البقاء اى بقاء المرخم على ما كان عليه من
غير تغيير مع ان حكم المحذوف بلا علة ان يجعل منسيا وما بقى اسما برأسه
كما فى نحو يد للفرق بين ما حذفه الواضع وبين ما حذفه المستعمل بلا علة
بجعل الاول منسيا وما بقى متعارفا فى المعنى والثانى منويا وما بقى دليلا

على ما اتي ولان الثاني لاطراد الحذف فيه جعل كالمحذوف بعلة وفى
حكم الثابت فيقال يا حارِ بكسر الراء في يا حارث والاقل المستفاد من
قد وهو اللغة السفلى كما ان الاكثر هو اللغة العليا تغييره وجعله اسما
برأسه لكون الحذف فيه بلا علة كيد وقد عرفت ان حكمه كذلك **قوله**
يا كرو وان كان الواو فيه متحركا وما قبله مفتوحا ولم يلزم اجتماع الساكنين
ان قلب الفا كما لزم في اصله لما عرفت ان المحذوف فيه في حكم الثابت **قوله**
مثل عصا في تحرك الواو وانفتاح ما قبله وعدم المانع من القلب لكون
المحذوف ح منسيا **قوله** لعدم اللبس آه فيما اتي دليل على ما اتي وكثرة
ندائه ومناسبته للتخفيف ولقد احسن المص في تقديم الشرط الوجودى
مخالفا لابن الحاجب **قوله** اختلال البنية بنقص الاسم بلا موجب عن
اقل الابنية وفي انتصاب زائدا اى حروفه اشكال لانه اما على التوصيف
لمنصوب او على الحالية عن الشيء او على الخبرية للكون وليس هنا شيء من
ذلك ولو تقديرا ولعله لاحظ المعنى على ما فسرنا فيكون بحسب المعنى
وصفا لعلما او حالا من المنادى او خبر بعد خبر للكون **قوله** فلا يشترط
آه فاو للانفصال الحقيقي **قوله** يا ثب في ثبة فانه ان كان علما لرجل فلا زيادة
وان بمعنى الجماعة فلا علمية ايضا الا ان الاخلال للبنية من لوازمه لا
من المستعمل المجرد للتخفيف ففيه اشارة الى ما ذكرنا من الفرق والتاء
على الزوال فلا حاجة الى جعل ما اتي دليلا عليها ولا الى كثرة النداء
ومناسبة التخفيف وعلى هذا يدل قوله وهذا يدل على ان التاء التانيث
كلمة برأسها على الاطلاق وقد سبق ان الحق عنده التفصيل **قوله** مضافا
ولو لفظا **قوله** ينبغي ان يزيد ولا شبهه وان جاز التعميم للحكمى بعموم المجاز

بقرينة ما سبق من ان حكمها واحد في المنادى بالاصالة لان الترخيم
اولى **قوله** وهذا يشعر آه والحق عنده كونها كلمة برأسها كما مر **قوله** لتفاتح
الغرضين لان الغرض من الاستغاثة مد الصوت وتوفيره وعن الترخيم
قصره والفراغ بسرعة **قوله** ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة
لسبق عدم ترخيمها شروع في بيان كيفية المحذوف بعد بيان شرائطه
او شرائط خصوصياته بعد شرائط مطلقه او اقسامه بعد شرائطه
قوله لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة نظرا الى
الاصل لا الحال اذ هو جزء فيها على ما هو الحق عنده **قوله** ولو كان
في آخره اى في محل آخره الاضافي فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه و
لا ظرفية الاقل للاكثر وهذا اظهر مما قال الفاضل العصام اى في
جانب آخره يعني في الجانب الذي يكون فيه ما يكون آخرا فلو ترك في
كما في التعريف لكان اخصر واظهر واسلم فافهم حرف صحيح بقرينة
في آخره ولو حكما كما في مرمي فان آخره في حكمه في الاصالة وتحمل
الاعراب وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يراد به ما صحت من سقم
الزيادة فيدخل نحو مرمي ويخرج نحو سعلاة بلا اصلية **قوله** بعد
مدة اى حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها سميت بها المد الصوت
بها لا بحرف علة ساكنة غير مجانسة لها الا عند ورش ولذلك لا تسمى
بها بل بحرف لين **قوله** ولا بد من هذين القيدين ذكرا وما قيل ان
المتبادر من الاول الاول ومن الثاني الثاني لغلبتهما فيهما ففيه
ان المتبادر من العبارة الحقيقة لا الغالب من بين الافراد وانما
الموجب لتبادر منها غلبة الاستعمال وفرق بينهما كذا فهم من كلام

اى فى المحل الذى يكون فيه ما يكون آخرا

الفاضل العصام فى الشرح لا يقال لعلّه اختار مذهب الاخفش من
جواز حذف المدّة الاصلية مع الاخر لانه خلاف المختار مع انّ الظ
من الاحكام الوجوب قوله او زائدتان اولى من زيادتان آخره لشرف
الصحيح الاصلى وعكس ابن الحاجب لاولوية الزائد بالحذف تخفيفا
قوله يعنى انهما زيدتا معا كخرج مثل مرجانة فانّ النون والتاء فيه
ليستا بزائدتين معا فلا يحذف منه الّا التاء فان قيل فى آخره زائدتان
معا الالف والنون لما مرّ انّ المراد به الاضافى قلت جعلهما التاء
فى حكم الوسط قيل ينتقض هذا بعصبصب فانّ الصاد والباء فيه
زائدتان معا ولم تحذفا ولذا قيد ابن الحاجب بقوله لمعنى والشارح
لم يعتدّ به لانّ عدم حذفهما فيه ممنوع ومن ادّعاه فعليه البيان بكلام
اهل اللسان ولانّ وجود المعنى فى كلّ زائدتين معا ممنوع ايضا كالمعنى
التأنيث فانّهما اذا كانتا فى الاسماء غير مطّردتين فى الدلالة على المعنى
كالضرّاء وان اريد بكونهما له حدوثه للكلمة لا كونهما موضوعتين
له مع انهما مما لم تحذفا وكذا الالف والنون الزائدتان فى المصدر
كليّان ونزوان علمين قوله حال من ضمير آخره كما فى قوله تع واتبع ملّة
ابراهيم حنيفا قوله ان كان اصله وسماء بضمّ الاوّل وفتح الثانى
جمع وسيم من الوسامة بمعنى اثر الحسن جعل الواو همزة كاجوه فى وجوه
كذا فى القاموس وفتح الهمزة واسكان السين من تغيير العلم فاندفع
ما قيل من انه لم يثبت فى الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء
حتى يكون اسماء منقولا عنه ولا قلب الواو المفتوحة همزة الّا فى
احد كذا ذكره الفاضل العصام قوله وان كان افعالا جمع اسم

مطلب المندوب

وجه ما اندفع ورد هذا وترجيح الاول بانّ التسمية فى الاول ايضا
بالجمع قوله حذفا اى الحرفان الاخيران فيقال يا اسم ويا منص امّا
فى الاوّل فلكونهما فى حكم الواحد وامّا فى الثانى فلانّ حذف الصحيح
الاصلى وابقاء المدّة الزائدة فى الطرف خلاف المعقول قوله فالمحذوف
حرف واحد لحصول المقصود به وعدم موجب حذف الاكثر قوله
وما اى مفعول به ندب مدلوله او اسمه ندبة قوله يبكى عليه ويعد
محاسنه قوله المتفجّع عليه اى مفعول به الذى تفجّع على مدلوله او
اسمه التفجّع التوجّع والتحزّن فى الصحاح تفجّع له توجّع وفى القاموس
تفجّع توجّع للمصيبة فتعلّق على به على ما يدلّ عليه سياق كلامه على
تضمين معنى البكاء ويجوز تعلّقه بالبناء معروفا اى مشهورا كما قال
الرضى ويدلّ عليه كلامه مرا ومعلوما عند من يشاهد جزع المتفجّع
وهو الاظهر كما قال الفاضل العصام قوله علما كيا محمداه او غيره
معرفة كوا من قلع باب خيبراه او نكرة قوله ولو نكره مشهورة
كوا حسنا وجهه للمشتهر به عرض قوله ليدخل بلا تكلّف قوله من تمام التعريف
لانه للاحتراز عن المنادى والباء الاولى للتسبب والثانية للآلة
فيصحّ تعلّقهما بعامل ولا يندب بغيرهما وينادى بخمسة لا بواو على
ما هو المفهوم من المفهوم ط قوله وهذا اى كلام المص على ما بيّنّا وكذا
قوله وهو كالمنادى كما ترى يشعر الخ قوله وقد سبق منه ما يدلّ آه
من قوله ولا مندوبا ومع هذا لم يعدّوا من حروف النداء فى الحرف
فبين كلاميه تدافع وهو اى كونه اعمّ منه الحقّ ومذهب الزمخشرى
وظاهر كلام سيبويه وقد ينادى بوا كما فى الرضى ولذا عدّه منها

فى الاظهار فكان النادب لغاية همته يتصوره حيا ويكره موته فيقول
تعال فانى مشتاق وكذا مثل وا ثبوراه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك
قال الله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا قوله
كالمنادى اى بعد ان ثبت كونه مندوبا فلا يتوهم جواز كونه نكرة محضة
مثله لما عرفت انه لا يندب بغير المعروف قوله فى الاعراب الخ يعنى انه يعرب
فيما يعرب المنادى ويبنى فيما يبنى ويعرب تابعه فيما يعرب تابعه ويبنى
فيما يبنى ولم يذكر التابع فى الكافية ووجهه الفاضل العصام بان يقول
ومن احكام اعرابه تبعية التابع له ومن احكام بنائه على رفعه تبعية
التابع له قوله زيادة الالف لمد الصوت ولخفته قوله لان اتصال الموصوف
بالصفة لفظا قوله وفيه نظر لان الاتحاد فيه ممنوع بل هى متضمنة لمعناه
ولو سلم فالجبر مع اذ النظر الاصلى فى الفن الى اللفظ دونه لا سيما فى اجراء
الاحكام اللفظية قوله فلو التبس المراد بغير المراد بسبب زيادة الالف
الزائل بها الكسر والضم زيد مدة مناسبة لهما بدله ويتحمل الثقلة
للمصلحة ودفع المضرة قوله لا لتبس المخاطبة بتاويل المراد قوله لا للتشجيع بالحج
قوله لكونه سببا لفعل وجودا كقعدت عن الحرب جبنا او تصورا كضربته

بحث المفعول له

تاديبا ولتعلقه به بلا واسطة تعلق المصدر حتى عده البعض منه لم يتعرض
له لانفهامه من وجه الاشتراط قوله وكونه مدلولا لفعل تضمنا
او مدلول صيغته فى الجملة اى اذا كان زمانا مبهما وكذا مشاركته للمفعول
فى كثير من الاحوال قوله ولكل آه اقتباس اى لكل من المص وابن الحاجب
جهة كل منهما او الله تعالى مولى تلك الجهة وجهة او كلا منهما قوله اى منصوب
او اسم هو باعث مدلوله او اسم ما هو باعث على الفعل اى الحدث واختلا ل

الحث

الحث مع الدخول مثل عجبنى التاديب وجعل ما عبارة عن منصوب
لا يصلح لما مر غير مرة ويمكن ان يقال المراد بالباعثية ما هو بحسب
دلالة اللفظ كما يفهم مما ذكره الفاضل العصام فى الشرح او بالفعل
الحدث الدال عليه عامله كما يستفاد من قول الشارح اى مدلول عامله
او يعتبر قيد الحيثية كما اعتبره فى المفعول فيه فافهم قوله لكنه اقل آه
لخلوه عن الخلل الناشى من مذكور المذكور فى الجامى ولا بد فيه مما ذكره
من الجواب لما ذكره الفاضل العصام قوله ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
اتفاقا فمدار العلية على تقدير اللام قوله اى مع مدلول عامله يعنى ان
الضمير الى الفعل الذى هو مدلول عامله قوله اى يشتركان الخ يعنى
انه يعنى بوجوده معه وجودهما فى زمان واحد ولو بقاء كما فى قعدت

بحث المفعول فيه

عن الطرب جبنا قوله يفهم آه لان بعثه مع اشتراكهما فيهما يستلزمه
فلا حاجة الى التصريح به كما صرحوا قوله اى منصوب فلا يدخل
فيه مثل يوم الجمعة يوم طيب فلا حاجة الى مذكور لاخراجه و
لكن فيه ما مر غير مرة او اسم فيه الفعل اى وقع فى مدلوله الحدث واسم ما
فيه الفعل قوله من هذه الحيثية او بحسب دلالة اللفظ فخرج نحو
فضل الله يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة يوم طيب على ما فسرنا به ما
قوله ولو لم تقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه لعدم اشعار الظرفية فمدار
الظرفية فيه على تقدير فى كما ان مدار العلية فى المفعول له على تقدير اللام
لانها مقتضاة الذات كما ادعاه الفاضل العصام فيما سبق قوله
ويقبل قياسا تقدير فى لا ما بمعناه لانه لا يقدر الا الشايع المتبادر
والفاضل العصام جوزه ايضا وكذا الحال فى المفعول له قوله اذ الاول

اى مدلوله جزء مدلول الفعل فيتعلّق به بلا واسطة تعلّق المصدر
وغيره من شبهه ومعناه محمول عليه اى على الفعل والثّانى عطف على
المستتر فى محمول للفصل اومبتدأ خبره على الاول اى محمول عليه لاتّحاد
الحقيقة النّوعيّة من الزّمان قوله الموقّت اى المعيّن كما سيصرّح به
عبّر به مشاكلة قوله وغير الزّمان المبهم من الزّمان الموقّت والمكان
المبهم قوله ما اسم سمّي مفعولا به بسبب امر خارج عن مسمّاه فيصحّ تعلّق
الجارّين بفعل ومن اراد تفصيل الكلام فى هذا المقام فليرجع الى اظهار
الاسرار وشرحنا له نتايج الافكار قوله ويحذف عامله اى المفعول فيه
لقرينة كما سيشير اليه بقوله لمن قال جوازا بقرينة ويجب قوله
على شريطة التّفسير تفسير للوفنتی وبيان له ولو زاد اى لكان اظهر
واضافتها الى التّفسير للتّفسير والشّريطة الشّرط كذا فى القاموس
والجامى قوله على عامله ولو معنى فعل كما صرّح فى الاظهار قوله فوجب
الحمل عليه ههنا اى معه لعدم المجال فيه لغيره بخلاف ما سبق لوجود
المجال فيه لما هو ارجح منه ولذا لم يحمل عليه فيه قوله اى الّذى فعل
الفعل معه اشارة الى انّ نائب الفعل للمصدر المعهود لا المطلق فلا يرد
انّ الاسناد الى المؤكّد وهو ملفوظ لا يجوز فكيف اذا نوى ولم يلفظ
والى الجواب عمّا ذكره الفاضل العصام انّ الواجب ح المفعول هو معه
وكذا به وله وفيه لانّ مسنده صفة جرت على غير ما هى له وتقدير
انّ هذا انّما يجب اذا كان مرجع المستكنّ مقدّما على مرجع البارز لانّه
لولم توئت بالمنفصل لتبادر انّ المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به
على خلاف الظّاهر للتّنبيه على انّ مرجعه خلاف الظّاهر وهو لا بعد

مطلب المفعول معه

وههنا

وههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدّم على الفعل الّذى هو مفهوم من
معقول فيكون رجوع الضّمير على وفق الظّاهر فلا حاجة الى التّنبيه
المذكور قوله صاحب اى شارك فى الفعل فى زمان واحد بلا مفارقة
على ما ذهب اليه الاخفش من انّه لا مفعول معه الّا ويصحّ عطفه على
معمول عاملها اوقارن حين تلبّس معمول بفعل ولولم يشاركه فيه على
ما ذهب اليه غيره كاستوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنّيل
اذ لا ارتفاع فيها ولا سير فيه واجيب بان يقال اريد بالاوّل التّساوى
فى العلو وبالثّانى الانتقال فيشاركان فى الفعل فى زمان فيصحّ العطف
قوله معمولا فاعلا اومفعولا ليس المنصوب والّا لحمل على العطف الّذى
هو الاصل فلا يتصوّر العدول ح حتّى يكون نصّا على المقصود الّذى
هو المصاحبة نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف كفاك وزيد فانّه
كضربت زيدا وعمرا وهو من العطف بالاتّفاق وتجويز الفاضل الجامى
كون الاوّل مفعولا معه دون الثّانى تحكّم فلا وجه لحمل الامكان الاوّل
على الخاص لئلّا يرد نحو ضربت زيدا وعمرا فهو عامّ كالثّانى كذا ذكره الفاضل
العصام ولكن فى قرينة التّخصيص خفأ فافهم قوله لعدم العامل اللّفظى
لوجود المعنوىّ قطعا قوله اذ ما عبارة عن منصوب فلا يدخل فيه ما ذكر
ليتحرّز عنه بقيد قوله وتقييد المعمول الخ اذ لولاه لما صحّ قوله لعدم العامل
قوله بالواو بمعنى مع قوله الخاص وهو ما يسلب الضّرورة عن طرفيه معا
اشار اليه بعينى الى آخره قوله يجب فيه العطف لما ذكرنا فلا يرد نقضا
على القاعدة لخروجه بامكن بالمعنى المذكور قوله ولو زاد المص الى القائل
بعد قوله وامكن العطف بعارض كالفصل لاستقام كلامه لانتفاء العينية ح

حسبى الله وحده
من الكتب التى وقفها الفقير
الى الله ربه ذى المواهب
محمد المدعو بزين الصدور بابازاده عنه
وعفى عنه ١١٧٥

قوله مستنبطا من اللفظ ظاهره يفيد كون المعنى عاملا وليس كذلك
لان العامل هو اللفظ المستنبط هو منه كما صرح به في الاظهار و
لكن لما كان عامليته باعتباره جعل عاملا تسامحا او تجوزا والفاضل
العصام فسره بمعنى الفعل قوله لانحو التجرد عن العامل اللفظي قوله امكانا
عاما وهو ما يسلب الضرورة عن احد طرفيه مقيدا بجانب الوجود للعدم
لئلا يشمل الامتناع فالمعنى ولم يمتنع فيشمل الوجوب والخاص فلا يلزم
الفساد المذكور قوله لضعف العامل المعنوي فلا يحمل على عمله بلا داع
مع امكان وجه وجيه نحو ما لزيد وعمرو اي ما يصنع زيد وعمرو او نحوه قوله
والا اي وان لم يمكن العطف لا بعارض ولا بذاته في الصورتين اي صورتي
العامل اللفظي والمعنوي فالنصب على المفعولية معه واجب اذ لا وجه
سواها فان قلت اذا دار الامر بينهما وامتنع العطف يتعين النصب
فما فائدة بيانها قلت يحتمل ان يمتنع ح ايضا لان تفرعه عليه اذ الاصل في
الواو العطف يحتمل ان يستدعي امتناعه بان لا يصح المتفرع على الشيء
فيما لا يصح الاصل فيه كذا ذكره الفاضل العصام قوله ولا يتقدم المفعول
معه لا بلا مصاحب لاقتضاء الواو سبق القرين ولا معه لانه فاعل
او مفعول غير منصوب وهو اما نائب او مجرور بالاضافة او الظرف ولا يجوز
تقديمها على عاملها قوله لمنع الواو عن الاتصال قوله الحال من حال يحول
اي انقلب لانقلاب مدلوله غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا
كما انها تدل على زمان انت فيه قوله فيصير التعريف حشوا اي زائدا
بلا فائدة لان ما يقتضي تعريف المسند من افادة الحكم بمعلوم على معلوم

مطلب الحال

وغير

وغير ذلك مفقود فيها كما لا يخفى على الناظر في بحث تعريف المسند من
علم المعاني فيجب التنكير بلا تنكير فاندفع قول الفاضل العصام الاظهر
ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدا فاشتراطهم التنكير وتاويلهم
الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى و
التاييد بان المفهوم من قولهم في بيان وجه تعريف ذي الحال انه محكوم
في المعنى وهو فيه اصل مدفوع بان المؤكد بشيء لا يلزم كونه في حكمه دائما قوله
عدل عن المشهور من قولهم ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او
تقديرا اختصارا اذ بذكر النكرة استغني عن قولهم وشرطها ان تكون نكرة
والعامل عن الفاعل والمفعول به لفظا او تقديرا مع احتياجه الى قيد الحيثية
ليخرج صفة الفاعل او المفعول به اقول لا احتياج اليه له اذ وصف
المنصوبية بالاصالة مراد هنا بقرينة المقسم وذكر التابع بعد فافهم
قوله الا ان يتكلف في الحاشية هو ان يقال الحال هنا تدل على هيئة المجيء
اعني مقارنته لطلوع الشمس والمجيء هيئة زيد انتهى وهيئة هيئة الشيء
هيئة له بالواسطة وذا خلاف المتبادر قوله تدل دلالة الالتزام
على ما سيصرح به وهو ايضا خلاف قد ففيه تكلف من وجهين وادعى
الفاضل العصام ان هيئتها الحالية وحدها تدل عليها بالوضع كما في المثال
المذكور كما تدل عليها به مع مادتها في راكبا في جاء زيد راكبا فانه يدل على
الركوب والهيئة الحالية له على كونه في وقت الفاعلية ولعل هذا غير مسلم
عند الشارح لان الحال قد تحتمل التمييز كما مر او الصفة كضربت رجلا
في الدار قائما يرشدك اليه قوله في بحث التابع اذ ليس لغير العطف
من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون

دیمك عبارتدن لفظ الوضع الآن آراده اولیسی منه
الیه دلالتدر

نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحدا للفظ والهيئة التركيبية
وقال بعض الكمّل انّ مثل هذا مجاز تبنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل
والتعريف انّما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها انتهى وارتكاب التكلّف
المذكور اهون منه لكثرة مثل هذا الحال **قوله** هو اللفظ لا المضمون والحال
انّما توضح كيفية مضمونه لا لفظه من الضمان لا من الضمّة فيحتاج الى
ارتكاب حذف المضاف والمجاز بلا قرينة ظاهرة والتعريف لا تحتمله
على انّ ذلك مم ايضا انْ اراد بكيفيّة الحدث مضمون الحال وان اراد
المقارنة فسلم لكنّه غير مفيد كما اشار اليه بقوله وامّا ثانيا الخ الذى
هو الحدث لا النسبة اذ من عاملها المصدر ومعنى الفعل وكلّ منها ليس
بضامن لها وفى بعض النسخ جزء مضمونه والاوّل اصحّ كما لا يخفى اذ
لا بدّ لعاملها بخلاف التمييز مثلا فانّ عامله قد يكون جامدا وفى بعض
النسخ فى عاملها وفى بعضها من عاملها ولا وجه له الّا ان يجعل بمعنى فى
لانّ عاملها امّا فعل وشبهه او معناه وكلّ منها لا ينفكّ عنها **قوله** توضيح
صفة الفاعل الخ لا كيفيّة الحدث فلا يصحّ ذكر العامل وان اريد به
حدثه **قوله** واحد صفتى شيء كما اذا كان ذو الحال فاعلا او شيئين
كما اذا كان مفعولا به احديهما الحدث والاخرى مضمون الحال فى كلتا
الصورتين **قوله** او آخر اى صفة شيء آخر **قوله** صفة زيدا والمتكلّم
قوله ايضا اى كما تدلّ على مضمونها **قوله** لكن التزاما لا يصحّ فى التعريفات
لعدم تبادره وانّما المتبادر المطابقة ثمّ التضمّن **قوله** فلا نتقاضه بالمرة
والنوع فانّهما توضحان كيفيّة حدث العامل تضمّنا **قوله** وعدم اشتراط
التنكير فيهما لا يدفع وانّما يدفع اشتراط عدمه وهو منتف وبينهما

فرق

فرق عظيم انّما نشأ الظنّ من عدمه فيندفع بالاوّل اى بحديث الاوّل
وهو ظ وبالاخير اى بالتزاما الاخيران فانّه يدلّ على انّ المراد
بالايضاح ما هو بدلالة الالتزام لا بدلالة المطابقة او التضمّن **قوله**
بتأويل المنكّر او للفظ يعنى انّ الظاهر مشتقّة لكن ذكره بتأويل النكرة
باحدهما **قوله** ولو وجد الايضاح المذكور فى الجامد بان يدلّ على الكيفيّة
كالبسريّة والرطبيّة لجاز ان يقع حالا من غير تأويل بالمشتقّ كما اوّل الجمهور
قوله فيفسد المعنى لانتفاء البسريّة حال التمريّة وجعل الحال مقدّرة
تكلّف لا يرتكب الّا عند الضرورة وليست على انّه لو وقع الاشارة حال
البسريّة لفسد المعنى ايضا للزوم تفضيل الشيء على نفسه فلا بدّ من تقييد
فاعل اطيب بها كما يشير اليه بقوله فالبسريّة الخ وجعل ارجاع الضمير الى
المبتدأ المقيّد فى حكم تقييده مم لانّ ظاهر الضمير رجوعه الى مجرّد الذات
وملاحظة القيد والوصف من شأن اسم الاشارة وقيل وقد يقع اسم
يصحّ اعماله فيه نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا وجعله مصنوعا مم
لانّ عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود **قوله** باعتبار اضماره
اى جعل الضمير الراجع اليه مستترا فى اطيب بقرينة فى والمضمر اى المستكن
وفى بعض النسخ والمستكن وهو الاظهر بالنسبة الى المظهر وهو
هنا هذا كالعدم لكونه اعتباريّا محضا **قوله** او وقوع سماع او وقوعا
سماعيّا او مسموعا **قوله** المجرور بالظرف والمضاف لانّها تابع وفرع له
والمجرور لا يتقدّم على الجارّ فكذا تابعه ومن اراد التحقيق والتفصيل
فليرجع الى شرحنا للاظهار **قوله** بنصبهما اى المعنوى والمجرور بنزع
الخافض اذا كانت شيئا آه فالاستثناء مفرّغ على الاوّل ومنقطع

على الثانى قوله واقل اصطلاحا قوله بهما معا الذكر بعدهما ولا مختص قوله
مطلقا ظرفا او لا على المجرور بحرف الجر لا مطلقا وهو ظرفا كما صرح
الشارح الاول سهو ظاهر لانه لا يخلوا اما ان يقدر الفعل مثنى او
بان يرجع الضمير الى كل منهما على سبيل البدل وعلى كل تقدير يفهم منه
كون جواز تقديم الحال على المعنوى مشروطا بكون الحال ظرفا وكون
المجرور ظرفا وجواز تقديمها على المجرور ايضا مشروطا بكون كل منهما
ظرفا ولم يذهب اليه احد على انه يلزم على الاول ان يقول ظرفين قوله
فالاستثناء مصروف الى الاول لا الى الثانى لانه ح يكون مذهب
ذلك البعض وهو مرجوح فحقه ان لا يفصل بينهما بقوله والمجرور
حتى تخلى عن الخلل قوله وغيره كحرف النداء والتشبيه والتنبيه قوله وهو
خلاف الاجماع على عدم جواز تقديمه عليه لضعفه وانما الخلاف فى
تقديم الحال مطلقا ظرفا او غيره يعنى ان اريد به ما يشمل الظرف لا يندفع
الخلل ايضا اذ لا مجال لحمل كلامه على مسلك الاخفش وابن الدهان
لخلو العبارة عما اعتبراه قوله مطلقا تقدم المبتدأ عليها اولا وسواء
كان الحال والعامل ظرفين اولا قوله او الحال الظرف اى او الخلاف
فى تقدمها قوله ويتقدم الحال جوازا بقرينة ويجب لانتفاء المانع
المذكور قوله لفظا او معنى اى لفظيا او معنويا بان يكون فاعلا او مفعولا
او كليهما فى اللفظ كضربت زيدا قائما او قائمين او فى المعنى وان كان فى
اللفظ خبرا او مبتدأ كهذا زيد قائما او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا او معه كاستوى الماء والخشبة موضوعة وحسبك وزيدا
قائما او قائمين درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا

قوله

قوله لانه محكوم عليه فى المعنى فيه ان المأول بشيء لا يلزم ان يكون فى
حكمه من كل وجه ولعل الوجه كون المعرفة اتم فى الافادة ولا يخفى ان
هذا ليس من حيث انه ذو الحال بل من حيث انه من اجزاء الكلام و
متعلقاته ومجيء الحال بعده لتربية الفائدة وتتميمها كما بين فى المعانى
قوله لئلا يلتبس الخ وقيل ليتخصص به كما اشار اليه بقوله لقربها من
المعرفة وفيه ما مر من ان المأول بشيء الخ ولو سلم فالتخصيص حاصل
هنا بدونه بالحكم المتقدم لان مثل جاءنى رجل راكبا وضربت رجلا
راكبا فى المعنى رجل جاء او ضربت راكب فلا حاجة الى تخصيص آخر
ولا نقول بان للحال حكما آخر فلا يجدى التخصيص الحاصل بالنسبة الى
حكم آخر لا يجدى لان الحكمين ليسا بمستقلين بل احدهما مرتبط
بالآخر ولذا لم يصرح به قوله فان اختصت بوصف او غيره كالاضافة
الى النكرة والاستغراق بالنفى لم يجب تقدمها آه فيه انه بالاختصاص
لا يندفع الالتباس فعدم الوجوب مما لا وجه له فالوجه فيه الا
ليس الا كما مر غير مرة قوله ويكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد خبرية محتملة للصدق والكذب فى الاصل قوله بمنزلة الخبر الخ
ان قلت لم لا يجوز كونها حالا بالتأويل قلت لان الحال فضلة يتم ما قبلها
بدونها فهى ظاهرة فى الاستقلال ولا ضرورة اليه بخلاف الخبر فان
ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من جعل ما بعده خبرا ولو بالتأويل على ان
الاستقراء شاهد له ايضا قوله وهو الضمير الذى هو الرابط فى كل جملة
وقعت موقع المفرد والواو ولم يكتف بالضمير كما فى سائر الجمل الواقعة
موقعه كما مر ان الجملة الحالية فضلة ظاهرة فى الاستقلال محتاجة

الى فصل ربط قوله لوكانت اسمية لعدم الصدارة والدلالة على الربط
من اول الامر مع قوة الاستقلال فيها اولا واى معه وحرف لدلالته
على الربط من اول الامر فيكتفى به ولو اسمية بلا ضعف وكليهما للاحتياط
قوله لمشابهته التامة اسم فاعل قوله فاعل لزم او مفعول اى لم ينفك
احدهما عن الاخر ولم يوجد الثانى فى بعض النسخ قوله قد وفى بعض المواضع
اشار بالاول الى ان الضمير راجع الى قد الاول المراد به لفظه وقد
الثانى داخل على المضارع مفيد للقلة وبالثانى الى ان المراد بقد
الثانى لفظه فلا يفيد القلة فاحتيج الى هذا التقدير قوله لاستلزام
التوجيه الثانى زيادة بلا حاجة وهو قد الثانى وحذفا وهو فى بعض
المواضع مخالف للتوجيه الاول كما اشرنا قوله وجه اللزوم على ما ذكره
السيد السند ان الفعل اذا وقع قيد الشئ له اختصاص باحد
الازمنة صرح به السيد السند ويقتضيه قوله بالنظر الى ذلك
المقيد لا الى زمان التكلم كما فى معانيه الحقيقية يعتبر كونه ماضيا او
حالا او مستقبلا الخ هذا فى المستقبل مسلم على ما صرح به فى مباحث
حتى من ان كون الفعل مستقبلا للنظر الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا
الى زمان التكلم واما فى الماضى فلا لعدم ثبوته فى الاستعمال ومثل
هذا لا يثبت بالقياس صرح به الفاضل العصام قوله فلا بد
من قد حتى يقربه الى زمان المجئ مجازا كما يقربه الى زمان التكلم
حقيقة فيه ان هذا موقوف على ثبوت مجئ الماضى نظرا الى ما قبله
وقد عرفت ما فيه وانه على هذا لا بد فى المستقبل من شئ حتى
يقربه الى زمان العامل مع انه لم يلزم قوله بل لا بد من المقارنة

فيه

فيه انها وان لم تفهم ابتداء لكنها تفهم دواما بالاستصحاب كما صرح
به السيد السند وفيه ان المتبادر من الماضى وان لم يدخل عليه قد
الدوام لا الانصرام بالاستصحاب كما مر فلا حاجة الى قد ولو سلم فيفيد
الاولوية لا اللزوم ولذا لم يتعرض له فى الاظهار قال الفاضل العصام
فالاولى ان يقال تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد
ابعد من المطلق فتداركوا ذلك التبعيد بالتزام قد الدالة فى الماضى
على التحقق ليا من الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده انتهى فتامل قوله
راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلو ورد
ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديم الثانى قوله غالبا فلا يضر
وجود الانتقال نادرا لكونه كالعدم قوله وهى قيد للعامل لا المؤكدة
وان امكن جعلها قيدا له نظرا الى وجود الانتقال ولو نادرا لكنه
اسقط عن درجة الاعتبار وجعل كالعدم قوله مضمون جملة اسمية
والمراد بها ما له اختصاص بها على ما هو المتبادر ويؤيده المثال
وهو انما يكون فى اسمية ليس فيها مشتق اذ لو كان فيها ذلك لكان
مضمونها مضمون فعلية ايضا فلا يرد مثل الله شاهد قائما بالقسط
اذ لا حذف فيه فضلا عن الوجوب لوجود العامل وهو شاهد
مع انه اسمية لان مضمونه ليس مختصا به بل يوجد فى شهد الله ايضا
وهو شهادة الله منه
قوله فانه لا يجب حذف عاملها بل لا حذف فيها فضلا عن الوجوب
لوجود العامل قوله اى ابوته بحذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه لظهور المراد اذ لا معنى بدونه قوله وبعض النحاة خصص آه
وسمى ما يقرر مضمون فعلية دائمة قوله والاول اى التعميم اولى

تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام وانسب بالمعنى اللغوي وهو التقرير
فانه كما يوجد فى الاسمية يوجد فى الفعلية والاطراد فى وجه
التسمية وان كان غير لازم لكنه لو وجد لكان اعذب قوله ولا يصدر
بالواو والواو للحال لا للعطف والا لاحتيج الى ان يجعل قوله وتقع
اسمية توطئة له لان وقوعها اسمية كوقوعها مفردا وفعلية
قد فهم مما سبق من اطلاق الحال ولو قال ولا تصدر بالواو
لو اسمية او والاسمية لا تصدر بالواو لكان اخصر واظهر واسلم
واوفق بسوق الكلام كما لا يخفى على من له درك باساليب الكلام
قوله بل بالضمير اى تكون به اذا التصدير غير لازم قوله يقتضى التوسط
بينهما وهو يقتضى عدمها قوله بين المؤكد والمؤكد مطلقا بالاستقراء
قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بالكسر او الفتح
بيائين من التفعيل لا التفعل نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف لان
الغرض منه وهو ازالة الابهام يحصل بها كما فى الحال قوله بلا تكلف
فى الحاشية اشارة الى ان ما ذكره الجامى من خروجها بقوله المستقر
تكلف انتهى قوله ووصف المنصوبية مراد ولو اريد به ما بالاصالة
بقرينة ذكر التابع بعده لخرج بنكرة التابع كله ولم يحتج الى الوصفى
كما فى الاظهار الا انه يريد على ما ذكره ما مر غير مرة قوله فخرج النعت
المنصوب اذ غيره خرج بذلك الوصف قوله وكذا المرة والنوع
النكرتان قوله مذكورة اى معتبرة فى نظم الكلام او مقدرة اى
غير معتبرة فيه بل ملحوظة حين فهم مدلوله كطاب زيد نفسا فانه
ليس فيه تقدير مبهم بل انما يختلج فى نفس السامع ان الطيب شيء من

باب التمييز

اشيائه فماذا فيعينه المتكلم بالتمييز ذكره الفاضل العصام وفيه
ان تعميم المذكور للمقدر تكلف وخلاف ظاهر كما صرح به الشارح
فى المفعول المطلق لا سيما اذا ذكر معها المقدر كما فيما نحن فيه و
سيأتى فى كلامه ما يدل على انهما على ظاهرهما فلا تغفل قوله يزيله
عن مفرد اى مدلوله وقال الفاضل العصام تمييز عن مفرد فافهم
قوله ليس بجملة ولا شبهها ترك المضاف الواقع فى الجامى لما سيذكره
فلا تغفل قوله يعرف به قدر الشيء والمراد به ههنا الشيء الذى عرف
به قدره يرشدك قوله اى المكيل واى الموزون وقس عليهما غيرهما
قوله غالبا اى فى غالب المواد لكماله فى الابهام قوله بيانا للمقدر
ولقد احسن فى العدول عن فى فى الكافية لسلامته عن مؤنة التأويل
فى الظرفية قوله وسيأتى احكام العدد وتمييزه فى باب الاعداد
قال الفاضل العصام بعض احكام تمييزه يأتى فى بحث الكنايات
وبعضها فى بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على بحث العدد من
قلة العدد والشارح النحرير لم يصغ اليه وقصرها عليه كالجامى
لان تمييز الكنايات محمول فى هذه الاحكام على تمييزه فيتوقف
معرفتها على بحثه فالقصر ليس من قلة العدد بل العد من قلة العدد
قوله غير العدد لانه احيل الى بابه قوله ما تشابه اى لفظ تشارك
اجزاؤه اى مدلوله فى اسم الكل ان له اجزاء فلا يرد ان الابوة
جنس وليست لها فضلا عن التشابه قال الفاضل العصام فالاولى
الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء اى تاء الوحدة على القليل و
الكثير اقول نعم الا انه يصدق ح على التمرة وليست بجنس كما صرح

به فى شرحه معترضا على الرضى قوله بخلاف نحو رجل وفرس فانهما
لا يقعان على الكثير مع انتفاء تشابه الاجزاء قوله وان لم يقصد
الجنسية بان كان جنسا لكنه لم يقصد جنسية بل قصد به النوعية او
العددية او لم يكن جنسا فضلا عن قصدها وهذا الشق غير مقيد بقصد
النوعية او العددية كما يوهمه عبارة الشارح قوله فيطابق ما قصد
يعنى ان كان جنسا وقصد به النوعية او العددية فيثنى ان اريد به
المثنى ويجمع ان الجمع كعندى رطل تمرين او تمورا وان لم يكن جنسا
فيطابق مطلقا ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمع نحو
لك مثله رجلا او رجلين او رجالا قوله وجعل الجمع شاملا مع انه
اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع وتقييده بنحو ان قصد
بلا قرينة ظاهرة والا يلزم كونه جمعا وان قصد الافراد او التثنية
قوله ويمكن ان يراد الخ فيه ان التعرض له بعد ما احال العدد على بابه
غير معقول على ان كلامه فيما سيأتى يشعر عدم جواز الاضافة
فى العقود وبين الشارح هنالك وجهه اللهم الا ان يقال انه
جعل النادر كالمعدوم ثمه واعتبره هنا نظرا الى وجوده فى الجملة
لكن لا يخلو هذا عن بعد ولذا قال ويمكن وادخل العقود فى الاظهار
تحت عدم جواز الاضافة قوله فانه يجوز اضافته على قلة وجهه
فى الجامى قوله لا ينصب التمييز فضلا عن الاضافة اليه قوله وعن غيره
وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح
اطلاق اسم ذلك الاصل عليه واما ما لا يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز كقطعة ذهب فلا يدخل مثله فى التعريف

لما ان وصف المنصوبية مراد قوله لقصوره فى الابهام المقتضى للتمييز
عن المقدار الذى هو الاصل فى المبهمات فلا حاجة الى النصب الذى
هو للتنصيص على التمييزية قوله لان الابهام علة للتفسير ولما كان
ازالته عنها مستلزمة لازالته عنه وكان ما فسر به الشارح ظاهرا
من التقسيم لم يصرح به المص بل اقتصر على ما ذكره تنبيها على ان مقابلة ما
فى هذا القسم لما فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة وصرح به فى
الاظهار للاظهار قوله وانه منه اى تمام فى شبهها ولذا لم يذكر المضاف
فيما سبق قوله ومحمولا عليها كنفسا فانه يصح ان يقال طاب شئ زيد
هو نفسه قوله بل يكفى اشتماله على المحمول كابا اذا اريد به ابوته
لغيره فانه لا يصح ان يقال طيب شئ زيد هو ابوه بل يقال هو ابوته وهما
تما يشتمل عليه الاب فظهر اى من عدم وجوب كونه محمولا عليها و
كفاية اشتماله عليه عموم قولهم الخ لظهور ان الابوة المشتمل
عليها الاب فاعل فيه وان لم يصح فاعلية الاب فيه لعدم صحة اضافته
الى زيد مثلا قوله فى نحو طيبه ابا تماما صلح لما انتصب عنه وكان له
منونة مبدلا عنها لعدم صحة الاضافة بلا تأويل قوله فى القسمين
ما يزيل الابهام عن المذكورة وما يزيله عن المقدرة فالتقدير فى
المثال طيب شئ بالتنوين زيدا ابا طاب شئ بالتنوين زيدا ابا على
بدلية المنتصب عنه وجوز الرضى كونه عطف بيان قوله ان يجعل
الفاعل الذى عدل عن التمييزية عند التقدير فى مثله اى طيبه ابا
كذلك اى كالذات المقدرة فى جعله مبدلا منه وجعل المنتصب
عنه بدلا منه والا لم يصح فاعلية فلا يصح عموم قولهم المذكور

لعدم كفاية اشتماله على المحمول عنده وهذا مع كونه تكلفا لان ازالة
المبدل منه واقامة البدل مقامه ليس لها فى كلامهم نظير واما حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ففى كلامهم له نظير بل شايع
كثيرا يهدم الابهام الذى هو الغرض من التمييز ازالته فيستغنى
عنه اذ لا ابهام فى الشيء الذى هو زيد كما يقتضيه كونه بدلا منه
بدل الكل او عطف بيان قوله فانها عين ما انتصب عنه وصالح له
قوله فاجتراء بعضهم وهو الفاضل الهندى على جوازهما فيه
ايضا اى جواز كون نفسا فى طاب زيد نفسا لما انتصب عنه فالمعنى
طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس وكونها المتعلقه فالمعنى
طاب زيد من حيث ان له نفسا منها تعلقت به كذا فسره المحشى
يعنى ان الاول باعتبار كونها عن المنتصب عنه بحسب الذات و
صحيح الحمل عليه والثانى باعتبار انها مغايرة له ومتعلقة به بحسب
المفهوم وصحيح الاضافة اليه وهذا اى جوازهما بالاعتبارين يعنى
جواز الثانى كالاول اذ لا نزاع فى جوازه بعيد جدا لاحتياجه الى
ان جعل ما هو متحد بالذات مع المنتصب عنه متعلقا له بمجرد المغايرة
فى المفهوم وصحة الاضافة اليه وبعضهم زاد فى الصلاح
عدم جواز الاضافة بلا تأويل بما اشتمل عليه وبعضهم اجاب
بان المراد بالصلاح للحمل بما يكون على وجه الافادة ولا افادة
فى زيد نفس او نفسه قوله نعم يرد هذا الاشكال على من جعل الذات
المقدرة مبدلا عنها وما انتصب عنه بدلا عنها لان ما فيه الابهام
ح يكون واحدا لا اثنين على ما هو مقتضى بدل الكل ويمكن ان يمنع

لخ

الخ وهذا كما يندفع الاشكال عنه يندفع عمن جعلها مضافة على تقدير
تسليم وروده فتنبه قوله مستندا بمثل الخ فان بسرا ازال الابهام
عن ذات هذا من حيث بيان ان المشار اليه مما من شانه ان يكون بسرا
وهو التمر النخلى فكانه قيل هذا التمر النخلى وعن صفته من حيث انه
مفضل عليه قوله كل منهما اى مما صلح ومالم يصلح قوله ولو اكتفى بذكر
الاول وهو قوله فيفرد لو قصد الجنسية والا فيطابق ما قصد فى
الاول اى فى ابتداء المبحث يعنى قبل قوله فالاول عن مفرد الخ او
فى الاخر بالكسر اى فى انتهاء المبحث يعنى فى هذا المحل فيعود ضمير يفرد
على التقديرين الى التمييز مطلقا لكان اخصر واظهر لان حكم كل منهما
يكون ح مبينا صريحا لا بمقايسة احدهما على الاخر كما فى عبارة
المص قوله ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اسما تاما او
فعلا او شبهه لضعف الجامد كما فى القسم الاول وكونه فاعلا فى المعنى
حقيقة او مجازا او حكما كما فى القسم الثانى اذا المأول بشيء الخ لكن
يرد انه يلزم ح تقديم البيان على الابهام وذا ينافى الغرض من التمييز
من الابهام ثم التفسير قوله اى ما يطلق عليه لفظه فى الحاشية يريد
انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنيي المشترك عند المحققين
واما من جوزه ومنهم المص فلا يحتاج الى التجوز انتهى وكذا عند
من يجعله مجازا فى المنقطع اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضا
عندهم واما من جوزه ومنهم المص ايضا فلا يحتاج الى التجوز وعلى
كلا المذهبين لا مطلق له حتى يمكن تحديده قبل التقسيم ولذا قسمه
اولا وعرف كل قسم فى جنبيه وقيل مشترك معنوى يمكن تحديده

بحسب اللفظ بحث شامل للقسمين وهو ما ذكر بعد الّا واخواتها
لا بحسب المعنى لانّ ما يعتبر فى ماهيّة احدهما مضادّ لما يعتبر فى
ماهيّة الآخر وكلام المص محتمل لكنّ الشّارح اختار الاوّل لما
سيجئ فى بحث الاضافة ولانّ التّعريف المذكور منقوض بما بعد
الصّفة والتّقييد بغير الصّفة ليس بمفيد لانّ الفرق بين اداة
الاستثناء والصّفة لا يستفاد الّا من تعريف القسمين والصّفة
فلا يمكن التّحديد بحدّ صحيح ولو بحسب اللّفظ فما ذكره الفاضل
العصام من الدّفع بان عطف اخواتها على الّا يغنى عن هذا التّقييد
اذ ليست لا لّا بالصّفة مع كونه غير مفيد لا يساعده قول المص والّا
فصفة فافهم قوله اى صادق عليه اى المستثنى مفهومه اى متّصل
اذ المراد بالموضوع ما صدق عليه وبالمحمول المفهوم قوله اسم ما اى
شئ علم دخوله او اسم علم دخول مدلوله قوله لا المراد اى لا باعتبار
والحكم ايضا قوله وخرج اى وظهر خروجه عن المستثنى منه
باعتبار العكس اى باعتبار المراد والحكم ايضا لا المفهوم او ظهر عدم
دخوله اللّازم للخروج فى الحكم والمراد ايضا يرشدك الى ذلك قوله
كلاهما بباب الّا انّما قال ظهر ليظهر انّ ما يحصل بباب الّا ظهور
عدم الدّخول فى نفسه وكذا الخروج كما اشرنا قوله فخرج المنفصل
والصّفة امّا خروج الاوّل من الاوّل والصّفة فبقوله علم دخوله
وامّا الثّانى منه فبقوله خرج على كلا معنييه مع ملاحظة تعلّق
بباب الّا به ولم يتعرّض له هنا لانفهامه من قوله وكلاهما بباب الّا
وانّما لم يؤخّره عنه لئلّا يجمع التّعريفان قوله بنوع الّا فى الحاشية

وهو

وهو غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وحاشا
وسوى وسواء والّا انتهى وبيد ولمّا بيد انه لم يذكرهما المص
وتبعه الشّارح لندورهما ولم يذكر لا سيما مع انّه ممّا ذكره المص
لما سنذكر فيه قوله فلا تناقض ستوهّما من نحو جاءنى القوم الّا زيدا
بانّ المجئ مثلا حكم على زيد فى ضمن القوم ثمّ نفى عنه صريحا بما عرفت
من معنى الدّخول والخروج قوله كمتّصل فى انّ المراد به صادق عليه مفهوم
وصدق المتضادّين هاهنا متّصل ومنفصل على واحد نوعىّ هو هنا
المستثنى قوله انّما المستحيل صدقهما على الواحد الشّخصى فلا يقال زيد
عالم وجاهل وفقير وغنىّ قوله اى عدم دخول مدلوله وهذا التّوجيه
يجرى فيما سبق ايضا كما اشرنا بخلاف ما سبق فانّه لا يجرى هنا لعدم
مساعدة ما بعده فافهم قوله كلاهما اى عدم الدّخول فى المراد وعدم
فى الحكم قوله تداخل القسمين اى المتّصل والمنفصل فى ثانى الثّانى
قوله ولم نفسّر بدخل مع انّه المناسب لما سبق فى الحاشية كما فسّر
به الشّارح الاوّل انتهى قوله على طريق الاستخدام بان يراد باحد
ضميريه الاصطلاحى وبالآخر اللّغوى قوله فان كان باب الّا الّا
فبمعنى غير وان غيره فعلى معناه الاصلى وقوله لتعذّر علّة لقوله
فصفة قوله عدم اختصاص الصّفة بالّا وعمومها لغيره وبتبعيّة
الجمع الخ وعمومها لكلّ ما لم يعلم دخول ما بعده ولا عدمه فيما قبله و
لم يصب ابن الحاجب فى التّخصيص قوله فلا يعلم الدّخول الخ فى الحاشية
الدّخول فى الاستغراق والعهد اذا كان زيد من المعهودين
وعدم الدّخول فى العهد اذا لم يكن منهم انتهى قوله الّا زيدا

الصواب الا القوم فتامل قوله مقدما متصلا واقعا بعد الا
لمجيء المنقطع والواقع بعد غير بعده قوله او منقطعا مطلقا واقعا
بعد الا لمجيء الواقع بعد غير بعده وقد يقع بعد بيد مضافا الى ان
المشددة بيد انه لم يذكر بعده قوله قيل لرضى قوله وتعبير بعضهم
الفاضل الجامي لئلا يرد الرد قوله وبدل الغلط آه سند لمنع الاول
وفي قوله في كلام الفصحاء اشارة الى رد آخر للقول الاول و
لم يتعرض لسند منع الثاني لظهور جواز كونه بدونهما عقلا كما
اذا اراد ان يقول جاءني جار فسبق لسانه الى ما جاءني القوم
فتداركه بالا حمارا قوله لنكتة لطيفة هي ايهام كون المقصود
غلطا للمبالغة والتفنن وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى
كقولك هند بدر شمس ولا يخفى ان هذا القسم من الغلط لا يمكن
اعتباره فالمراد بعدم وقوعه في كلام الفصحاء وبعدم صدوره
بدون السهو والغفلة ما هو غلط صريح فاندفع الرد المشار
اليه ومنع الاول فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق قوله وقيل
في الحاشية هندي وغيره انتهى قوله فيفسد المعنى اذ المراد لكن الحمار
لم يجيء لكونه الاستثناء من الموجب قوله فيلزم الغلط اي فيصح المعنى
ويلزم الغلط في العامل والمعمول معا والغلط في البدل انما هو
في المعمول فقط وكذا في المنفي فانه اما بتكرير العامل المنفي فيفسد
المعنى اذ المراد لكن الحمار جاء لكونه من المنفي واما بتكرير الموجب
فيصح المعنى ويلزم الغلط فيهما معا وقد عرفت انه لا يكون الا في المعمول
قوله ولا يخفى عليك الخ ولا يخفى عليك ان هذا لا يدفع مدعى القائل

من عدم

من عدم جواز البدل في المنقطع بل تسليم له بناء على انه لم ينقل
من الثقات ان فيه غلطا لكن ذكره للتنبيه على ان هذا كاف في اثبات
المطلوب وما ذكره من الترديد والتفريع تطويل بلا طائل او لدفع
ما يتوهم من كلامه من جواز البدل لو لم يلزم ما لزم من كونه فيهما
معا بانه لا غلط اصلا اي لا صريحا ولا وهما في المستثنى منه في المنقطع
فلا بدل غلط ايضا فيه ثم ان هذا يدفع ايضا ما يتوهم من كلام
القائل الاول فتامل قوله ولو سلم بناء على الجواز العقلي فما ذكر
من الفساد ولزوم الغلط فيهما معا انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا
والا يلزم الفساد بتكرير الموجب في الموجب والمنفي في المنفي قوله
ولم يعكس لعدم المناسبة بين الموجب والمنفي حتى يلزم الغلط المذكور
قوله في اي حين كونه مجردا عنها يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا
واثباتا فالمبدل منه ان كان موجبا فالبدل منفي وان منفيا فهو
موجب والا فلا اذ البدل مجموع الا ومدخوله وهو موجب ان
كان المبدل منه موجبا ومنفي ان منفيا والاعراب للمجموع لكن يظهر
في الجزء الاخير لاسميته لا الاول لحرفيته قوله وقد يرفع جواز اعتراضه
بين المعطوف فبين ما يجوز ان يكون فالامكان خاص منقطعا اصطلاحا
يعني بالقوة وان لا يكون اذ المنقطع ما دام منقطعا لا يرفع واذا
رفع لا يكون منقطعا او اللغوي بطريق الاستخدام بان يراد بالضمير
ما بالفعل واللغوي الصادق على هذا البدل ايضا وبالمرجع الاصطلاحي
بالفعل قوله مررت الصواب ما مررت قوله من جهة التخصيص بالرفع
وعدم التعرض بالجر والابهام بان لم يبين انه فيما قبله اسم يصح

حذفه ولو قال وقد يبدل لو قبله اسم يصح حذفه لكان اظهر واسلم
قوله ايضا اى كما يعم ما لا يكون خبرا ولا مفعولا به بل شبيها به و
يلزم اضمار اسمها ليكونا شبيه بالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى
قوله فاعل المذكور اى اسم فاعل العامل المذكور قبلهما قوله متلا يشير
الى ان كون المرجع فاعل المذكور وذكر الجامى فى التفسير انما هو على
طريق التمثيل لا على ان المرجع هو فاعل المذكور لا غير ولا انه هو الجامى
بخصوصه بل يجوز ان يكون المرجع مفعوله ومصدره والبعض المطلق
من المستثنى منه فلا يرد انه لا تمشية له فى مثل ضربت القوم ليس زيدا
كما زعم البعض وانما اختاره لرجحانه وللتكلف فى غيره قوله ليكون
ما بعدهما فى صورة المستثنى فى النصب قوله وفاعلها اى الافعال
الاربعة كاسمها اى الاولين فى لزوم الاضمار والمرجع والجملة
حال ولم يظهر قد بل التزم اضماره مع الاخيرين مع انهما ماضيان
مثبتان اخرهما المص عن الاوسطين عكس ما فى الكافية لئلا يبعد
عن قوله وقد يجر بهما ونظر ابن الحاجب الى افراد الاخيرين وتركيب
الاوسطين واشار الى الجر بهما بقوله فى الاكثر فلم يلزم الاكثر
فلم يلزم البعد واخر هذا لئلا يقع بين المنصوب بهما وبين المنصوب
بما خلا وما عدا ولذا قدم ليس ولا يكون على الجميع قوله ويؤول
المصدر بما المصدرية بالفاعل فيكون حالا ايضا قوله تقدير زمان
مضافا الى المصدر فيكون ظرفا قوله او واقعا بعد الا فى موجب اخره
مع ان ابن الحاجب قدمه على الجميع لئلا يقع الفصل بينه وبين ما يقابله
من المنفى وغيره وابن الحاجب نظر الى كونه على الاصل من وجوه

تقديم

تقديم المستثنى منه على المستثنى والاتصال والوقوع بعد اتمام الكلام.
وانما وجب النصب فيه لان البدل لا يجوز الا فيما يجوز فيه المفرغ
وهو لا يجوز فيه فى الاغلب فلا يجوز البدل فتامل قوله لان المستثنى
فضلة قطعا لشبهه بالمفعول بخلاف البدل فانه قد يكون فضلة كما
اذا كان بدلا من الفضلة كما رأيت احدا الا زيدا وقد لا كما اذا كان
بدلا من العمدة قوله على لفظ المستثنى منه كما جاءنى من احد الا زيد
لان من تزاد بعد الاثبات او محله القريب كما فى مثال المتن فعلى
محله القريب كما فى الاول والبعيد كما فى الثانى ولقد اصاب فى ترك
قول ابن الحاجب على اللفظ فافهم قوله ينصب على الاستثناء وجوبا
احدهما لا على التعيين والاخر قد ينصب عليه وجوبا او جوازا ايضا
اى كما ينصب احدهما وقد لا ينصب عليه اصلا ويظهر ذلك كله من التقرير
الاتى فتنبه قوله احد التوابع من عطف النسق ويجب تقديم
العاطف فيه على الا كما جاءنى الا زيد والا عمرو والبدل باقسامه
كما جاءنى القوم الا زيد الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما سلب الا
زيد الا ثوبه وما جاءنى الا زيد الا حمار وعطفا بيانا كما جاءنى
الا ابو حفص الا عمر قوله وكلام المص فيه الى آخر الكلام ينادى
باعلى الصوت ان قوله ما لم يتكرر قيد لكل ما سبق من وجوب النصب
واولوية البدل والاعراب باعرابه لا للاخير فقط لا سيما قوله
فى آخر الكلام فظهر وجوب نصب واحد الخ ومن غفل عن هذا و
قصر على الاخير فقد قصر فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال
فلا تغفل قوله منفى مخرج قوله مثبت مدخل قوله فيلزم بالاقرار

اى النصب على البدلية ويجوز على الاستثناء ١٢

خمسة ايضا اى كما سبق فالتخريج مما سبق لانك اخرجت التسعة
من العشرة المنفية واثبتها واخرجت منها ثمانية ونفيتها فبقي واحد
وادخلت معه سبعة وضممتها فصارت ثمانية واخرجت منها ستة
فبقي اثنان وادخلت معهما خمسة فصارت سبعة واخرجت منها
اربعة فبقي ثلثة وادخلت معها ثلثة فصارت ستة واخرجت
منها اثنين فبقي اربعة وادخلت معها واحدا فصارت خمسة قوله
ووجهه الخ ذكر السيد السند جوابا للاعتراض الرضي عليهم
بان في الفرق نظر الان البدل ايضا استثناء ولا ادرى وجه صحة
كلامهم وقد وجهه الفاضل العصام بان المختار في جواب من قال لي عليك
عشرة الا تسعة ما لك على عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح
والنمايتح لو لم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه ردا لكلامه لوجود
المطابقة ح فيكون دفعا لما ادعاه وهو واحد منها فالكلام لنفيه لا
لاثبات التسعة ومن الرفع عدمه لعدم المطابقة فالكلام استيناف
لاثباتها لا لنفيه ولا يخفى ان وجه الشريف وجيه شريف فلا يمكن
الخ لما عرفت من وجوب النصب وعدم جواز البدل في الموجب قوله وحكمها
اى نوعي الثاني في المعنى والاعراب حكم نوعي الاول اي العدد موجبهما
اى نوعي الثاني كموجبهما اى نوعي الاول في كون كل وتر منفيا منصوبا
وكل شفع مثبتا جائزا فيه الوجهان وفي ادخاله فيه وضم البعض الى
الآخر وغيره كغيره اى غير موجبهما في كون كل وتر مثبتا جائزا فيه
الوجهان وكل شفع منفيا منصوبا وفي الاسقاط وعدم الادخال
كما بينه في المثال قوله ويجوز الوجهان في الاخير ولم يظهر لي الى الآن

وجه

وجهه ولم اجده فيما عندى من الكتب لا صريحا ولا اشارة بل الظاهر
وجوب النصب فيه لكونه مستثنى من الموجب كالاول قوله فالجميع
منصوب وقد اشار فيما سبق الى ان وجوب نصب احد المكررات
لا ينافي وجوب الآخر قوله في احد المستثنيات ولي المستثنى منه
اولا جواز الوجهين والباقي واجب النصب بعد الابدال قوله شغل
العامل بواحد منها اي واحد كان اى عمل فيه الرفع او النصب على
المفعولية ونصب ما سواه على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا
وما ضربت الا زيدا قوله الا النصب على الاستثناء قوله الا المخبر
بالنصب على المفعولية لا يفرغ غالبا قوله فظهر من التفصيل السابق
وجوب نصب واحد اي واحد كان مع نصب الآخر جوازا او وجوبا
او بعده قوله نحو تحرك الفك الخ اى كل حيوان وفي الجامي نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الخ ولقد احسن الشارح حيث جعل المثال فيما
نحن فيه بخلاف ما فيه وا التوجيه بانه يمكن ان يجعل كل حيوان منصوبا
على ان يكون ظرفا للقول بتقدير مضاف اى نحو قولك وقت بيان كل
حيوان لا من مقوله والمقول يحرك فكه وفائدة الظرف بيان المحذوف
ليس بوجيه لانه مع كونه تكلفا بل تعسفا يبقى الضمير في فكه بلا مرجع
فتدبر قوله لانه علة للجر بهما قوله بمعنى مكان قصر للمسافة لما قال الرضي
سوى في الاصل صفة ظرف مكان قال تعالى مكانا سوى اى مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مجردا عن معنى الوصفية
فصار بمعنى مكانا انتهى وقال الدماميني وبالمد يكون كذلك نحو هذا
مكان سواء ثم استعير او استعمل مجازا مرسلا لمعنى البدل كما استعير له

الموجب عند الغير الذي ذكره في بعض النسخ صح

المكان كما يقال انت لى مكان زيد اى بدل له لان البدل ساد مسد المبدل
منه وكائن مكانه ثم استعير للاستثناء كما استعير له البدل مجردا
عن معنى البدلية لان جاءنى القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ
فصار بمعنى الا كغير الا انه التزم اضافتهما الى المعرفة فلا يقال جاءنى
القوم سوى رجل فظهر ان نصبه بناء على ظرفيته فى الاصل لا
فى الحال لانه علة للجر به قوله اى نزهه الله الخ فحاشا بمعنى برأ و
الضمير الى الله والصلة محذوفة واستبعده الفاضل العصام و
جعله بمعنى جانب والضمير الى اسم فاعل العامل السابق والى المصدر
اى جانبه الضارب او الضرب فتأمل قوله لاضافة سي اصله
سيو وقال ابن جنى سوى ليه اى المستثنى وما حرف زائدة بين
المضافين وهما جائزة على قلة مثل قولهم غضبت من غير ما جرم على
ما سيجئ قوله بدلا اى بدل كل قوله بمعنى المثل فلا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة ولا لنفي الجنس وقد يحذف وقد تخفف سي معها وبدونها
وقد يقتصر على سيما فيقال لما الزائدة عوض عن المضاف اليه كالجنة
لا سيما اى لا مثله موجود فى محبتى قوله اعتراضية والجملة ايضا
كذلك ولو لم تدخل عليها قوله اى هو اى زيد اخص الى آه فيه
اشارة الى نكتة الاعتراض وهى ترجيح زيد فى المجئ مثلا والى ان
عده من المستثنى باعتبارها والا فهو فى التحقيق ليس منه ولذا
لم يذكره ابن الحاجب قوله على انه خبر محذوف هو هو وحذف صدر
الصلة والصفة قليلة قوله على ان ما تامة نكرة اى شئ عند ابى
على ومعرفة اى الشئ عند سيبويه على ما ذكره فى الموصول ابتداء

بالشارحين

بالشارحين وقال الفاضل العصام فيه ان ما قالوا به سهو والحق
ما قاله الرضى انها نكرة مطلقا عند غير سيبويه ونكرة تارة ومعرفة اخرى
عنده قوله واعنى مقدر فلا يجب كون ما بعده نكرة بل قد يكون
معرفة ومنعه الاندلسى ووجهه الفاضل العصام بانه جعله
تمييزا عن ما المبهمة لا مفعولا لاعنى قوله وهذه العبارة لخلوها
عن ايهام التعرض للافراد واحتياج ارتكاب الاستخدام فى هو
وارتكاب الحذف لدفع ايهام كون الخبر خبرا لكان واخواتها معا و
لانفهام كون خبر هذا النوع من المنصوبات منها صريحا لا من عدم او التزام
البعض من الآخر ولاخصريتها احسن من عبارة الكافية لكونها
بخلافها ولو ذكر ذلك فى خبر باب ان واحاله الى ما هنالك لكان
احسن قوله اسندتاما فلا يرد نحو حسن فى كان رجل حسن قائما
قوله لوجوده اى مطلق المسند الى اسم الباب دفع لما يرد ان المسند
الى اسمه على ما فسرت كلى غير موجود فى الخارج فكيف يكون خبر الباب
المعرف به من المنصوبات المستعملة والاستعمال يقتضى سبق الوجود
توضيحه انه وان لم يوجد فيه ذاتا وحقيقة الا انه موجود فيه فى
ضمن الجزئيات والمقيدات ولو ذكره ايضا فى خبر باب ان لكان اولى
وهكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض
الاوهام ولا فائدة فى ايراده الاخيرة الطالب فى فهم المرام
كما لا يخفى على من نظر فيه من ذوى الافهام قوله ههنا اى فى خبر
كان قوله بخلاف خبر المبتدأ فان وجود الاعراب اللفظى فى احد
المعمولين ليس بقرينة فيه قوله فى الجواز اى جواز التقديم معرفة هناك

اى فى خبر المبتدأ **قوله** فلا مخالفة فى جواز التقديم معرفة عند
القرينة بين الخبرين اى خبر الباب وخبر المبتدأ وابن الحاجب لما غفل
فى بنيا وجوب تقديم المبتدأ عن الاستثناء وهو الا بقرينة بعد قوله
او مماثله **قوله** والوجه الخ قيل نعم الا ان الكلام فى بنيا احكام
الخبر بالنسبة الى عامله لا بنيا احكام كان فلهذا طول المسافة
اقول نعم الا انه لما فهم من قوله خبر باب كان كونه من عامله كان
المآل ويحذف كان الذى هو عامله فلا حاجة الى التطويل على
انه فيه ابهاما بلا قرينة والتوجيه الذى ذكر المولى الجامى لا يلايم
كلام المص **قوله** لامتناع حذف غيرها لانها لا اصالته واشتهارها
لا يتبادر الذهن الا اليها **قوله** كان خير الخيراى مثل خير افيه فى
كونه بعدان ولو معلوم الاسم ثم اشار بقوله وفيه وجوه الى ان
حذفها فى الشرطية لا يختص الشرطية بل يجوز فى الجزاء ايضا **قوله**
اى فى مثل هذا الكلام اشارة الى ان الضمير راجع اما الى الكاف
الذى بمعنى المثل بطريق الاستخدام لان المراد بهذا المثل غير
المراد بذلك المثل كما يفهم من تفسيرنا آنفا ومن تفسير الشارح
هنا ولذا صرح ابن الحاجب بالمثل هنا او الى المثال بتقدير المضاف
فى مجئ اسم بعدان ولو ثم فاء ثم اسم قال الفاضل العصام لا بد
فيه ان يقال يصح فيه تقدير ظرف كفيه او معه لئلا ينتقض بمثل
اسير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول مع نصب
الثانى ورفعه **قوله** لقلة الحذف لان فى الاول حذف كان مع
اسمه الذى هو كجزئه لا سيما اذا كان متصلا وفى الثانى حذف

المبتدأ

المبتدأ الذى هو المفرد وهو اقل واشيع من حذف كان وقوة المعنى
وعذوبته لكونه على وفق مراد المتكلم من انه ان كان نفس العمل خيرا
فجزاؤه خيرا **قوله** لضدى علتى الاول وهما كثرة الحذف وضعف المعنى
ومرارته اما الاول فلان فى الاول حذف كان مع خبره الذى هو فى
صورة الفضلة وهو كثير سيما اذا كان جارا ومجرورا وفى الثانى
حذف كان مع اسمه وهو اكثر من حذف المبتدأ واما الثانى فلكونه
على خلاف المراد لان المراد ليس انه ان كان له عمل وفيه خير فكان
جزاؤه او جزء ما فيه خيرا فظهر من هذا عدم اندفاع هذا الضعف
بارجاع ضمير جزاؤه الى المفرد او فيما توهم الفاضل العصام **قوله** و
نصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان
فى عمله خير فجزاؤه خير يفهمان من الاول اى يؤخذ الشرط من الاول و
والجزاء من الثانى فى الاول والشرط من الثانى والجزاء من الاول
فى الثانى وهذان متوسطان لوجود علتى الاول وضد الاخرى
فى كل منهما لكن الاول راجح قال الفاضل العصام عليك ترجيح جانب
المعنى على اللفظ فى كل مقام فتفطن وجرهما بتقدير حرف الجر كما
اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما اى ان كان قتله بسيف فقتله
ايضا بسيف ومنه ما حكى عن يوسف مررت برجل ان لا صالح
فطالح اى ان لا يمكن المرور بصالح فالمرور بطالح ليس بقياس بل
سماعى والقياسى النصب بعد الحذف فقصر الوجوه على الاربعة
قصر على القياسى ولعل المص اراد الشمول ولذا لم يقصر عليها **قوله**

مطلب المنصوب بلا التي لنفي الجنس

تفسير للمفتوحة ردّا على الكوفية حيث جعلوها كلمة شرط قوله اسم باب انّ وجه ترتيب المنصوبات بالحروف مذكور في شرحنا الموظهر نتايج الافكار قوله فلا يرد فيحتاج الى الدّفع قوله بخلاف عبارة الكافية فانّه يرد عليها فيحتاج في الدفع الى ما ارتكبه الفاضل الجامى قوله ولا يحذف اسم باب انّ لانّ تقديم منصوبه للتّنبيه على انّ له عملا فرعيا فلو حذف ووليها المرفوع لكان في صورة العمل الاصلي ولانّه قد تغيّر مرّة بالنّصب فلا يتغيّر اخرى بالحذف بخلاف ضمير الشّان ذكره بعض الكمّل فتدبّر قوله الّا للضّرورة كقوله ۰ ولو كنت جنّيا عرفت غرابتى ۰ ولكن زنجيّ غليظ المشافر ۰ اى ولكنّك و لا يجوز ان يقدّر ضمير الشّان لانّه لا يفسّر الّا بجملة قوله فانّه يجوز حذفه كثيرا في الشّعر كقوله ۰ اِنّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ۰ يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظُبَآءً ۰ وذلك لانّ اداة الشّرط لا يعمل فيها العوامل اللّفظيّة المتقدّمة لئلا يبطل صدارته وقليلا في غيره اذا لم يليه فعل صريح كقولهم ان بك زيد مأخوذ وان في الدّار يجلس اخوك اى انه وجه الاشتراط كراهة دخول الاحرف المختصّة بالاسم على الفعل الصّريح فلا يقال ان قام زيدا اى انه وانّما جاز حذفه لانّه مع كونه في صورة الفضلة يوجد في الكلام ما يدلّ عليه ويقتضيه بخلاف المبتدأ فانّه لا يوجد فيه ما يوجد في ذلك كما لا يخفى قوله المنصوب بلا في الاصطلاح لنفي صفة الجنس تذكّر ما ذكر في خبرها غير التّعبير حيث لم يعبّره باسم لا كما عبّرها بخبر باب كان واسم باب انّ او كما عبّر بخبر لا او كما عبّر عن سائر المنصوبات باساميها لقلّة النّصب لفظا وتقديرا في اسم لا

لانّه

لانّه مشروط بامور ثلثة بحيث لو انتفى احدها لبني او رفع بخلاف ما سبق من خبر باب كان واسم باب انّ فانّ نصبهما ليس مشروطا بشيء مّا بل جار على الاطلاق او من خبر لا فانّ رفعه ايضا كذلك او من سائر المنصوبات بكلّها فانّ بعضها منصوب كلّه كالمفعول معه والحال وبعضها وان لم يكن كذلك الّا انّ اكثره منصوب وللاكثر حكم الكلّ كالمفعول به وفيه والتّمييز وما ذكره الفاضل العصام انّ في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظرا لانّ المجرور بحرف الجرّ والواقع موقع الفاعل كثير جدّا فمدفوع بانّ المراد بالمفعول به الصّريح وانّ المجرور بغير اللام ليس بمفعول فيه وله عند المص قوله عن المنصوب مطلقا فلا يرد فيحتاج ليخرج الى بعد دخولها كما في الكافية قوله احوال مترادفة عن الضّمير المجرور والاولى عنه والباقى عن المرفوع ويجوز كونه مضافا صفة نكرة فافهم قوله على علامة نصبه تذكّر ما ذكر في المنادى في علامة رفعه وذلك ليكون البناء على حركة او حرف استحقّها في الاصل وعلامته امارة على عملها ولا يظنّ انّه معزول عنه لانّه لضعفه قد ينعزل ولم يجعل المنادى المفرد المعرفة كذلك لما مرّ ولانّ عامله لقوّته وعدم انعزاله لا يحتاج اليها قوله لك لها ولا مسلمات بكسر التّاء ليطّرد البناء على نصبه بلا تنوين لانّه وان لم للتّمكّن الّا انّه لشبهه به غير حقيق بالبناء عند الجمهور وبه عندنا لبعض زعما منه انّ تنوين المقابلة لا ينافى البناء ونقض بمثل يا مسلمات بلا تنوين اتّفاقا ووجهه ما ذكرنا وبفتحها بدونه عند المازني حذرا عن مخالفة لسائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة قبل دخولها وفيه انّه يفوت ح

قال الفاضل العصام الكسر بلا تنوين ليس بمنصب؛ وضع موضع غير مستحسن

التذكير قوله وان مفردا فائدة زائدة على الكافية اذ بها يتيسر ان
يراد بكل قيدا نتفاء مايقابله فقط كما اشار اليه الشارح بخلافها
فانه لا يتيسر فيها ان يراد بمفصولا انتفاء الاتصال فقط وبمعرفة انتفاء
النكارة فقط قوله رفع اى مطلق المسند اليه بعد لا وكرر وجوبا
مع لا بطريق العطف بالواو ليطابق السؤال فيهما فانه جواب لمن قال أزيد
فى الدار ام عمرو او ارجل فيها ام امراة مثلا ولما كان المتبادر من التكرير
الشخصى كلا زيد وزيدا مع انه مما لا يصح العطف فيه قال المراد بالتكرير
النوعى لا الشخصى فيصح العطف والقرينة على هذه الارادة اشتهار
امثلة وهذا لم يوردها التحرير ايضا وفى قوله وفى مثل لا حول ولا
قوة ايماء الى هذه الارادة من حيث ان مقابلته اياه انما هو بانتفاء
التعريف والاضافة والفصل كما اشار اليه الشارح قال الفاضل العصام
فالواضح وعطف لا مع منفي آخر بالواو قوله اربعة فى المفصول نحو لا
فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام
رجل ولا عمرو ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة واثنان فى المعرفة
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو قوله
مما تقدم فى آخر بحث التنازع من ان الجواب خارج عن المقصود الذى هو
ضبط المسائل قوله اى فيما اى فى كلام عطف اى وقع فيه العطف بين
الشيئين فى تكرير لا اى ولو لم يكرر لم يصح فتح الثانى كما يجئ وحكى
الاخفش ان من العرب من يفتحه بتقدير لا حال كونهما نكرتين مفردتين
متصلين اذ قد مر حكمهما اذا كانا معرفتين او الاول معرفة ولو كان
الثانى معرفة وجب رفعه كما يجئ فى الشرح ولو مضافين او الاول

مضافا

مضافا مع الاتصال فحكمها النصب ولو الثانى مضافا لا يجوز فتحه ومع
انتفاء الاتصال مر حكمها قوله على الاصل المذكور من بناء مفرد
يليها نكرة على نصبه عطف مفرد على مفرد فالمذكور خبر لهما مرفوعا
بلا الاولى والثانية معا عند غير سيبويه لانهما لكونهما متماثلين
يجوز ان يعملا فى واحد عملا واحدا اتفاقا فيجوز ان يكون متعلق
ذلك الخبر مثنى على ما هو رأى الرضي كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان
ومفردا على ما هو رأى الفاضل العصام لانه فى قوة لا شئ من الامرين
فلا كاسم واحد فى المآل واما عنده فلان لا المبني اسمها على نصبه
لا يعمل فى الخبر عملان بل هما مرفوعان بالابتداء فالكلام جملة واحدة
كزيد وعمرو قائمان قوله ونصب الثانى عطفا على لفظ الاول وهو
فتحه عطف على فتحهما فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام على
الكافية من انه لا يجوز لان حال الاول غير مبين ح فيجب عطفه على فتح
الثانى المفهوم منه فلا يجوز عند سيبويه عطف مفرد على مفرد
لامتناع تأثير العاملين المختلفين فى حالة فى معمول وهو الخبر هنا
قياسا على امتناع حصول اثر من المؤثرين ويجوز عند غيره فان
العامل فيه لا وحدها عندهم قوله ورفعه اى الثانى عطفا على محله
كنصب الثانى عطفا فيجوز عند سيبويه عطف مفرد لكون العامل
الابتداء وحده عنده لا عند غيره لانه فى الاول لا وفى الثانى
الابتداء عندهم ولا زائدة فيهما لتأكيد نفي الاولى كما فى جاءنى زيد
ولا عمرو ويجوز ان يجعل لنفي الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط
الالغاء كما يجئ ورفعهما بالابتداء فلا الثانية زائدة او ملغاة

الابتداء لان لا المبني اسمها لا يعمل فى الخبر ولا فى نصب اسمها عنده
منه

كما سبق ويجوز فيه عطف مفرد وجملة عند الكلّ قوله ورفع الاوّل
الخ لم يقل مع ضعف كما قال ابن الحاجب لانّه مردود بانّ الضّعيف
عمل لا لاستعمالها وليس هنا ما يفيد عملها قوله للتكرير وذلك لانّ
المقصود قرينة كونها لنفي الجنس وعملها او بناء اسمها كافية بدون
لا هذه واذا الغيت يكون تكريرها قرينة عليه في النّكرات وجبرا
لما فاتها من نفي الجنس في المعارف قوله عملها بناء واعرابا قوله بخلاف
الجارّ لقوّته في العمل بخلافها والهمزة ليست بعاملة فضلا عن قوّتها
فليس لمعارضة عملها جهة اصلا لكنّ القياس ان تغيّره اذا افادت
التّمنّي والعرض لانّ عملها للنّفي ولا نفي ح في المعنى ولذا انكر الاندلسي
عملها مع العرض وجعلها من حروف الافعال وما بعدها معمولا لمقدّر
وجعلها مع التّمنّي مستغنيا عن الخبر ولذلك تصدّى الى ذلك البيان
والّا لم يعهد تغيير الاستفهام عمل عامل دخل هو عليه حتّى يحتاج
الى دفع توهّم تغييرها عملا قوله حقيقة اشارة الى انّها تفيد التّمنّي
والعرض مجازا فظهر انّ عمل لا معهما مع عدم النّفي فيها في المعنى
نظرا الى ما يفيده حقيقة وهو الاستفهام الّذي تفرّع عليه قوله و
نعت المبنيّ لا المعرب فيخرج لا غلام رجل صالحا اى المبنيّ بلا فاللّام
للعهد اشارا اليه بقوله من اسم لا فلا ينتقض بلا ماء ماء باردا
على ان يكون باردا صفة للتّاكيد لا لاسم لا وسيجيء انّ التاكيد
يجوز بناؤه ولا بلا فجار المباهي في فلان ولا الكذب فانّ نعته
ليس بمبنيّ قوله مفردا غير مضاف ولا مشبّه به فلا بدّ من التّقييد
بعدم كونه جملة كلا رجل قام ولا يمكن ان يقال المراد بالمفرد

فلا حاجة الى جعل الرفع الالغاء بل المراد بالمبني بالاصالة لا بالتبع منه

مايقابلها

مايقابلها اذ يدخل فيه ح المضاف وشبهه مع انّه لا بناء فيهما
وجعلوا شبه المضاف بالاضافة اللّفظيّة داخلين في المفرد في
نعت المنادى ومقابلا له هنا ووجه الفرق خفيّ كذا ذكره
الفاضل العصام قوله يليه اى يأتي بعده بلا فصل ولو تقديرا
فاندفع ما ذكره الفاضل العصام من انّه لا بدّ من ذكر الاوّل كما
في الكافية احترازا عن النّعت الثّاني عند حذف الاوّل بقرينة نحو
البرّ لا كرّ نقيّا عندى اى لا كرّ ثَمَّ نقيّا اذ يصدق نقيّا انّه ولي كرّا مع
انّه ممّا لا يبنى قوله حالان من ضمير يبنى قدّما عليه لكونهما سببي البناء
للاتّحاد بينهما والاتّصال وتوجّه النّفي الى النّعت على فكانّ لا باشرته
قوله لا رجل ظريف بالفتح او الرّفع قوله احد الشّروط من بناء الاسم
وافراد النّعت واتّصاله قوله لعدم الاتّحاد لانّه لو انتفى الاوّل لكان
النّعت مفردا والمنعوت مضافا او شبهه ولو انتفى الثّاني لكان النّعت
مضافا او شبهه والمنعوت بالعكس ولو انتفى الثّالث لفصل وعلى
كلّ تقدير لا يمكن اعتبار الاتّحاد قوله ويعطف المعطوف ويقع العطف
كما في العطف قوله اى بالنّصب لا بالفتح فالمراد جعل اعرابه كحركته البنائيّة
لا جعله مبنيّا مثله اذ البناء لا يتبع بناء آخر بل يكون بالاستقلال
قوله ولا يجوز البناء كما جاز فيما عطف مع تكرير لا لمكان الفصل
بالعاطف لانّ لا لضعفها لا تؤثّر الّا فيما يليها او ما في حكمه كالنّعت المذكور
قوله وبعدم التّكرير اى تكرير لا لما علم حاله اى لعلم حال التّكرير من
الوجوه والمقصود بيان الوجهين فقط وهما مختصّان بما لا تكرير
فيه والفاضل العصام عمّمه فقال حقّ بحثٍ مثل لا حول ان يذكر بعد

اذ على معنى لا رجل ظريف فيها نعم اذا قيد الرجل
لانه بخلاف نعت المنادى حيث ارتد القرب
فانه غير مقصود بالنداء فلم يبن لهذا منه

بحثا لعطف لانّ بعض وجوهه مبنيّ عليه والنحرير لم يعتدّ به
وسلك مسلك الفاضل الجامى لانّ البناء عليه مم ولو سلّم يرد على
المصادرة بنيا مبنيّ بعضها لوجوه وعدم بنيا مبنيّ بعضها تحكّم نعم يبني
مبنيّ بنائه كما اشار اليه بقوله على الاصل المذكور **قوله** والبواقى
قال الاندلسى لا نصّ لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها كحكم توابع
المنادى المضموم وقال الفاضل العصام لا وجه له بعد وضوح
المخالفة بين اسم لا والمنادى فى حكم التابع انتهى فانّه لم يجز بناء
النعت وقد يبنى المعطوف فى المنادى بخلافهما فيه واقول بل له وجه
لانّ ما يقتضى المخالفة فيهما منتف فيها فينبغى ان ينتفى المخالفة فيها
ايضا اذ الاصل عدمها كما لا يخفى **قوله** فيبنى البدل وجوبا لاستقلاله
اذا كان مفردا منكّرا تركه لانفهامه ممّا فى المعطوف وفهم الرضى
من كلام الاندلسى جواز بنائه حيث قال بعد نقله ففى البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى وقال ابن مالك
يرفع وينصب ان نكرة ولا يبنى وقال الرضى قال الاندلسى اقرب
اقرب عند عدم الفصل لانّه كالنعت بل هو فيه ارجح منه فيه لانّه
لكونه مقصودا اصليّا يعتبر مستقلّا ولعلّ ابن مالك فرّق بينهما
بانّ النعت مركّب مع المنعوت بخلاف البدل فانّ المبدل منه كالساقط
فلا يبقى مركّبا ولا مع لا لدخولها على البدل فى التقدير والتركيب امر
لفظيّ لا تقديريّ وكذا التأكيد اللفظى فى وجوب البناء على الاصحّ
وامّا على غيره فيجوز الرفع والنصب ايضا والمعنويّ لاختصاصه
بالمعارف لا يجرى فى اسم لا المبنيّ كذا فى الرضى ويجوز الرفع والنصب

لا البناء

لا البناء فى عطف البناء **قوله** وجاز على قلّة على خلاف الاصل لا اخا
له ولا ابا له لو زيد لا لرجل فانّ هذا الجواز مختصّ بالمعرفة وبالاب
والاخ من اسماء الستّة اى كونه معربا بالالف مع انّ القياس يقتضى
كونه مبنيّا على نصبه لانّه مفرد منكّر ففيه مخالفة للقاعدة من وجهين
وليس المراد كونه مبنيّا على الالف مع انّه ليس ممّا ينصب به كما جوّزه الفاضل
العصام لانّ قول المص وشاع البناء لا يلايمه الّا ان يراد بالبناء ما على
ما ينصب به **قوله** وكذا لا غلامى له ولا مسلمى له فانّ هذا الجواز مختصّ
بالمثنّى وجمع المذكّر السالم ولا احتمال للا غلامى له له ولو قال بدله لا
مسلمى له لكان افيد واسلم وخلاف الاصل فيه حذف النون بلا اضافة
وامّا كونه معربا فخفيّ ولذا قال وكذا **قوله** للتشبيه بالمضاف اى التنزيل منزلته
لا جعله مضارعا له بالمعنى المشهور والّا لوجب التنوين وعدم حذف
النون يرشدك الى هذا بنيا الوجه بقوله لمشاركته اى اسم لا الاوّل
بالرفع ويجوز النصب فى اصل المعنى اى معناه الّذى كان له قبل الاضافة
وهو الاختصاص بما بعده بدون التعيّن لا فى معناه الّذى حصل له
بعدها وهو الاختصاص به معها اذ لا مشاركة له فيه **قوله** وزيادة
ان امارد على الكوفيّة حيث قالوا انّها نافية لا زائدة وتنبيه على انّ
مرادهم بقولهم هذا انّها نافية زيدت لتأكيد النفى والّا ففى النفى
اثبات بعد ما ان كان هذا من المتن كما فى بعض النسخ فالمص مقتفٍ اثر
الجمهور فى عدم ذكر زيادة ان بعد لا لانفهام عدم عملها عندها
دلالة والتصريح كما فى الاظهار اولى والّا فالاولى ان يجرى كلام
المص على اطلاقه الظاهر كما هو الظاهر لضعف عملها لكونها مشابهة

فعل غير متصرّف مشابهة ضعيفة **قوله** على خبرهما بقرينة السّياق
والسّياق **قوله** حملا على محلّ الخبر لانّه خبر المبتداء فى الاصل او على انّه
خبر مبتدأ محذوف فيكون عطف جملة على مفرد كما يشعر به قوله على
خبرهما وصرّح بجوازه فى الاظهار فيكون فى حكم عطف المفرد على المفرد
ويحتمل ان يكون عطف جملة على جملة كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر
لعدم تجويزه اعتبار محلّ خبرهما فلا يكون ممّا نحن فيه وزيّف بما زيد
شيئا الّا شيء فانّه لا يمكن فيه تقدير المبتدأ والفرق تحكّم كما سيجيء
فقول الفاضل العصام فى الحاشية وقد نبّه بقوله واذا عطف عليه
بموجب انّ المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة ليس كما ينبغى
قوله لانتقاض النّفى بموجب لانّه كالّا فى نقضه **قوله** ويجوز الرّفع
ايضا اى كالنّصب والجرّ بتقدير المبتدأ فيكون عطف الجملة على
المفرد فقط لا بالحمل على المحلّ لسلامة النّفي عن الانتقاض من كلّ
وجه **قوله** المجرورات تذكّر ما ذكر فى المرفوعات موقوف بلا اعراب
لعدم اعتبار العامل او مبتدأ ما بعده بالاضافة او مبتدأ محذوف
او خبره اى محذوف **قوله** فى الاصطلاح المشهور فى الحاشية وما ذكر
فى الكافية اصطلاح غير مشهور انتهى وسيظهر وجهه **قوله** لفظ
فى الحاشية لم نفسّر بالاسم لاحتياجه الى التّأويل فى الجمل المضاف
اليها انتهى **قوله** والمتضمّن وقد سبق الفرق بينه وبين المقدّر
وسيجيء **قوله** احتراز عن المفعول له وفيه ونحوهما فى الحاشية
نحو قوله نقا واختار موسى قومه انتهى لعدم تأثيره فيها فى العمل
قوله انّ المجرورات كاختيها المرفوعات والمنصوبات تشتمل الاصلي

مبحث المجرورات

وهو

وهو ما لا اعراب له قبل الجرّ مدخول الحرف الجارّ الاصليّ الّذى يفيد
المعنى والاضافة المعنويّة اى مدخول مضافها وكذا اللّفظيّة والملحق به
اى بالاصليّ وهو ما له اعراب قبل الجرّ نحو بحسبك درهم وما جاءنى
من احد ونحو انت ضارب زيد وحسن الوجه فى الحاشية العجب
كلّ العجب من الشّارح الاوّل حيث قال انّ الجرّ علامة لكون الشّيء مضافا
اليه باضافة لفظيّة او مجرورا بحرف جرّ لفظي تبعا فالمجرور بالحقيقة
لا يكون الّا الاوّل انتهى الظّاهر انّه سقط من الشّارح او النّاسخ
بعد قوله مضافا اليه هذه العبارة باضافة معنويّة بالاصالة وكون
الشّيء مضافا اليه فيندفع بعض التّعجّب انتهى قوله كلّ العجب من الشّارح
آه والتّعجّب منه من وجوه الاوّل ذكر كون الجرّ علامة لكون الشّيء
مضافا اليه باضافة لفظيّة والسّكوت عن كونه علامة لكونه مضافا
اليه باضافة معنويّة بالاصالة والثّانى جعل المجرور بحرف جرّ لفظيّ
تبعيا على الاطلاق والثّالث جعل المجرور باضافة لفظيّة حقيقيا و
ليس بحقيقي والرّابع حصر الحقيقيّ على المجرور باضافة لفظيّة قوله فيندفع
بعض التّعجّب وهو الاوّل والثّالث ويبقى الثّانى والرّابع ولو قال
انّ الجرّ علامة لكون الشّيء مضافا اليه باضافة معنويّة او بحرف جرّ
لفظيّ اصليّ بالاصالة او باضافة لفظيّة او بحرف جرّ لفظيّ زائد بالتّبع
فالمجرور بالحقيقة لا يكون الّا الاوّلين لاندفع كلّه كما يظهر من الشّرح
ولذا لم يتعرّض له التّحرير فافهم **قوله** قسماها اى اختيها **قوله** قسماها
اى المجرورات وترك المص نصف كلّ قسم مدخول الاصليّ والزّائد
وترك ابن الحاجب نصف الثّانى مدخول الزّائد وذكر مدخولي الاصلي

فالاوّل مرفوع قبل الجرّ بالابتداء والثّاني بالفاعليّة
وزيد قبل الجرّ منصوب والرّابع مرفوع
منه

حيث قال بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا فهو اقل تقصيرا من
المص قوله وتكلف بعضهم بتقدير اللام الخ قال بعض الكمل ولعل هذا
هو الحق فان شبه الفعل بالنسبة الى عمل الجر كالجامد حكما ان الجر في
مثل غلام زيد بمعنى الحرف مع الاتصال فكذا في نحو ضاربه زيدا الآن
ولا فرق سوى انهم ادعوا تقدير التنوين في اللفظية لتكون الصفة على
اعتبار نكارتها كما لو عملت عملها الفعلي ويكون بتقدير الانفصال حتى
يظهر وجه عدم تعرف المضاف بها ولا يخفى انه لا حاجة الى ادعاء
الانفصال التقديري والعمل الفعلي فان الصفة موضوعة لذات
مبهمة فلا تتعرف بالاضافة الا مع العهد كما في مصارع مصر وكريم
البلد ولا تتخصص بها فوق ما تتخصص بالنسبة الى معمولها بدون
الاضافة وانما تعتبر معرفة حال كونها بمعنى الماضي اذ المتحقق كالمعهود
ولصعوبة فهم هذا التحقيق على اكثر الاذهان بنى القوم وجه عدم
التعرف في اللفظية على امر ادعائي حتى لزمهم نفي تقدير المعنى الحرفي
الذي هو خاصة الاتصال التام انتهى قوله فكذا في نحو آه في الحاشية
اي الجر فيه ايضا لمعنى حرفي قصد بالاتصال واذا قدر الحرف لا حاجة
الى الحمل على المعنوية في حق ثمرة الاتصال اعني الجر انتهى قوله فان شبه
الفعل بالنسبة الخ ممنوع لان كلا من المنسوب والمنسوب اليه اجنبي عن الآخر
في الجامد فلا ينسب احدهما الى الآخر الا بالحرف لفظا او تقديرا بخلافه
فانه ينسب الى معموله بدونه قبل الاضافة ولا تفيد الا هذه النسبة كما
كما اعترف به نفسه بقوله ولا تتخصص بها الخ بخلافها في الجامد و
لذا اذا اضيف شبه الفعل الى غير معموله يقدر فيه الحرف بلا نزاع وتفيد

ما افادة

ما افادة اضافة الجامد ولان الحرف لو صرح بها فيه لم تكن جارا اصليا
لكونها زائدة لا يختل اصل المعنى بدونها فكيف يكون ما ناب عنها بمجرد
ملاحظة معناها جارا اصليا بخلاف الجامد فانه اذا صرح فيه بالحرف
يكون جارا اصليا ولعل الشارح المحرر لهذا جعله معقولا قوله فان
الصفة الخ فيه انه يفهم منه انها اذا اضيفت الى معمولها تتعرف بالعهد
ولا قائل به بل المصرح في كلامهم انها لا تفيده اصلا على ان الابهام
وان توغل فيه ليس بمضر للتعريف كما سيجيء بل مداره على العهد كما
اعترف به نفسه قوله كما في مصارع مصر وكريم البلد ليس لهما مساس
لهذا المقام اذ ليس فيهما مضاف الى المعمول والكلام فيه قوله وانما تعتبر
معرفة الخ فيه ان الصفة المضافة الى فاعلها لا تتعرف ولو بمعناه
بل انما تعتبر معرفة اذا كانت مضافة الى غير معمولها تامل بالصدق
ليظهر لك الحق قوله لاستلزامه جواز نحو الخ لوجود التخفيف
بحذف اللام مع انه غير جائز بالاتفاق قال بعض الكمل في الحاشية
هذا ليس بوارد لان التخفيف المعتبر ما يكون باسقاط ما يكون
ثابتا لولا الاضافة واللام ليست بثابتة بل يعتبر معناها ولا يلزم
صحة التصريح بها اقول مبناه الغفلة او التغافل عما سيذكره التحرير
ان هذا تضمن لا تقدير قوله فلا يتناولها المشهور كتعريف المص
وغيره كتعريف ابن الحاجب قوله والثالث ان نوع المذكور واحد
وهو المضاف اليه فكيف يصح صيغة الجمع المحلى باللام الاستغراق
صرح به في المرفوعات ويدل صريح كلامه في امعان الانظار
ان ما بينه من معنى اضمحلالها هنا انما هو معناه في الجمع المحلى

فلازم التعدية حتى التصريح بالقدر بخلاف
التخفيف منه

اللام للعهد ثم للاستغراق ثم للجنس كذا في
الاصول وسيأتي في الشرح ايضا فاستعد له

بلام الاستغراق قال فى الامعان لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل
التعريف بمعنى العهد ولا يمتنع العموم اوجبت العموم حتى سقط اعتبار
الجمعية اذا دخلت على الجمع انتهى كذا فى الاصول فافهم **قوله** باللام
الاستغراقية حيث لا عهد والتقوية بمسئلة اليمين نحو والله لا اتزوج
النساء من حيث انه يحنث بتزوج الواحدة ليس كل من التفسير و
التقوية بمفيد ههنا اى فيما نحن فيه من تصحيح ايراد صيغة الجمع المحلى
بلام الاستغراق والمذكور واحدا اذ ليس معنى الاضمحلال اى
اضمحلال الجمعية الجمع المحلى بلام الاستغراق وسقوط اعتبارها
بطلان اعتبار التعدد وسقوطه اصلا اى بالكلية واستواؤه مع المفرد
بل اعتباره فيه باق حتى لا يخصص الى ما دون الثلثة ولا يستعمل فيه
بشهادة الاستقراء فضلا عن ان يخصص الجزء الواحد ويستعمل فيه
حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد **قوله** وكونه بمعنى كل
الافراد اى لاحاطة الافراد على سبيل الافراد لا الاجتماع
على الصحيح فى التلويح الصحيح ان الحكم فى الجمع المعرف الغير المحصود
انما هو على الآحاد دون الجموع بشهادة الاستقراء والاستعمال
انتهى فاذا عرفت معنى الاضمحلال ههنا عرفت ان تفسير الجمع ههنا
بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسئلة اليمين اذ
اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان اليمين للمنع وتزوج كل من
نساء الدنيا ليس بممكن حتى يمتنع الحالف عنه به ولا عهد خارجيا
فحمل الجمع على الجنس مجازا حتى صدق على الواحد كالكثير فمعنى
الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه فلا تقوية فضلا عن الافادة

قوله اكتفى بذكرها بكلا قسميها ولا يخفى ما فيه من التكلف لان صحة
الحوالة فى محل التقسيم بعدم ذكر بعض الاقسام رأسا من غير تعرض لكونه
قسما ولا لمجيئه فيما بعد ممنوعة ولو سلمت فلا تفيد للمبتدى الا انقطاعا
مديدا وترقبا شديدا بل انما تفيد لمن عرف كونه قسما ومجيئه فيما يأتى
واما ما فى الاظهار من الحوالة فصحيح وخال عن التكلف كما لا يخفى
على المتتبع **قوله** ولما انتفى القيدان كثرة احكام المجرور وكثرة الجر
قوله ولما انتفى احدهما اى القيدين فقط وهو كثرة الجر فى اللفظية
لو جود كثرة الاحكام فيها **قوله** مع عدم صحة الحوالة لعدم مجيئها
فى غير هذا المحل **قوله** بان اخرجا اللفظية عن تعريفهما فيه ان التعريف
لا بد وان يكون جامعا وبالاخراج ينتقض والارتكاب للاشعار
المذكور تكلف غير معهود ولو زادا وحمل عليه لا صا با صرح به
التحرير فى تعريف حرف الجر ثم لا يخفى ان هذا انما يرد على ما هو رأى
التحرير لا على ما هو المفهوم من كلام الشريف اذ عليه يجب الاخراج
لكونه مجازا على ما سبق وداخلا اياها فى تقسيمهما والمص فى بيان الشرط
ايضا بان ارجع ضمير شرطها ايضا بالاستخدام الى ما يطلق عليه الاضافة
اشار اليه الشارح بقوله اى الاضافة مطلقا اى بالجار المقدر اولا
قوله اما بطريق عموم المجاز للمعنى المجازى والحقيقى بقرينة ذكر المشترك
فى مقابله على ما يفهم من كلام الشريف فى الحاشية حيث قال وكذلك
المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس
بمضاف اليه حقيقة انتهى او بطريق عموم المشترك باضافة المصدر الى
مفعوله وحذف فاعله بقرينة ذكره فى مقابله عكس الاول اى عمومه

بطريق عموم المجاز وعموم المشترك

لمعنى المشترك اوالمراد به ما يصح ان يطلق عليه عموم المشترك ولو فى
الجملة فلا ينافى كونه من عموم المجاز وانما لم يقل عموم المجاز ليحسن المقابلة
بينه وبين ما يفهم من كلام الشريف وبهذا يندفع توهم المخالفة
بين قوله هنا وبين قوله فى الحاشية السابقة فى المستثنى **قوله**
بالنظر الى افراد المذكور وفيه ان الجمع بالنظر الى الافراد الغير المتناهية
فى مقام التقسيم وضبط الاقسام بعيد عن اذهان ذوى الافهام
وغير ملايم لما سبق من الجمعين فانهما بالنظر الى الاقسام او الى التقدير
والحذف حوالة وقد عرفت حالها **قوله** فتأمل لعل وجهه ما ذكرنا
من الابحاث وتوجيه عموم المشترك **قوله** بمعنى انه لو كان الخ فلا يرد
انه لا يتصور كون عدم التنوين المفروض لاجل الاضافة **قوله** نحو كم رجل
من المبنى وحواج بيت الله من المنصرف **قوله** يقوم مقامه اى المحل
الذى من شانه ان يقوم فيه التنوين لا المحل الذى قام هو فيه بالفعل
ثم زال وناب عنه احد التنوين لما مر من التحقيق فى المعرب **قوله**
فذو اللام لا يضاف الا اذا كان مثنى او مجموعا او المضاف اليه
متصلا او ذا اللام او مضافا اليه كما سيجئ **قوله** وينبغى ان يزيد
او محمولا ليشمل نحو الضاربك والضارب الرجل فان عدم التنوين
فيهما ليس بها بل باللام السابقة على ما جاز وهو نحو ضاربك
اذ لا يلزم ح وجود الشئ بلا شرط ولا مقتض لكونه محمولا على ما
جاز مع انه اى المزيد لا يفيد فى ذلك الجائز المحمول عليه من نحو ضاربك
على قول من جعل حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة ونحو
الحسن الوجه اذ يلزم فيهما ح وجود الشئ بدونهما مع انهما ليسا

بمحمولين

بمحمولين على شئ مما جاز الا ان يعمم ما يقوم مقامه غير التنوين وهو
الضمير فى نحو الحسن الوجه فهو مصروف اليه فالمراد القيام فى مجرد
حصول التخفيف بحذفه بها فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا ان هذا
التعميم بعيد عن الفهم السليم ولذا قال الا ان يعمم **قوله** فما المانع
جواب لما **قوله** الا ان يعمم التنوين التمكن وغيره يخصص الفرض بالوقوع
ولا يعمم غيره من فرض المحال ولو كان ذلك الوقوعى بالنوع فانه يوجد
نوع التنوين فى نوع المبنى كيومئذ وصه ونوع غير المنصرف كما فى
الضرورة والتناسب وان لم يوجد فى شخصيهما المضافين ولا يوجد
فى نوع ذى اللام كشخصه ففرض التنوين فيه فرض المحال لا الفرض
الوقوعى فلا نقض به لعدم الشرط وهو عدم التنوين ولو مقدرا
بها وهذا بعيد جدا ولذا قال اللهم **قوله** والاوجه حذف بها
لان ذكره لدفع النقض بذى اللام وهو كما يندفع به يندفع بدونه
فالاولى حذفه للايجاز المطلوب لا سيما للمص **قوله** وهو ههنا تحصيل
فائدة وهى التعريف والتخصيص فى المعنوية والتخفيف فى اللفظية
ولا فائدة فى اضافة مثل الغلام لما يجئ فلا نقض به وان وجد الشرط
قوله ظاهر لان المحدث فى الحقيقة هو الله تعالى **قوله** فى اللفظ اى
لفظ المضاف والمضاف اليه فقط اى لا شيأ فى المعنى فالتقديم
للتخصيص **قوله** اذ لا يتصور الخ حتى يقدر وفرض المحال غير مراد
قوله مع اتحاد الجزئين فى كون المضاف صفة والمضاف ضميرا متصلا
بخلاف الضارب زيد مع ضارب زيد لانتفاء الاشتراط فى
حذف التنوين لغير الاضافة ومع ضاربك لعدم الاتحاد **قوله**

بلا شرط من كون المضاف بلا تنوين بالاضافة ولو لم يذكر بها لم يلزم
هذا ولا مقتضى وهو التخفيف هنا ويلزم هذا وان لم يذكر بها **قوله**
لانتفاء المانع وهو التنوين **قوله** اذ يجوز ان يقال ح آه فيوجد
التخفيف بانقلاب المنفصل الى المتصل **قوله** لا يكفى فى الحمل بل لا بد
من الاشتراك فى حذفه بغيرها والا جاز الضارب زيد حملا على
ضارب ولم يجز لما عرفت **قوله** منصوب على المفعولية لا مجرور
على الاضافة اليه **قوله** فى الضاربيك بفتح الباء والضاربيك بكسرها
فان حذفها يدل على كونه مضافا اليه لان مجرد الاتصال لا يوجبه
واجيب بان التنوين يعنى ان حذفها لا يدل عليه لانها بمنزلة التنوين
الخ **قوله** فلا يجامع المتصل كما لا يجامع المضاف اليه **قوله** بنحو يستفتونك
حيث جامع النون فيه المتصل ولو كان موذنا بالانفصال عما جامعه
فى الحاشية والفرق بكون ما اتصل به فعلا واسما لا يجدى نفعا كما لا يخفى
انتهى يعنى ان الفرق بينه وبين ما سبق بان النون فى احدهما متصل
بالفعل وفى الآخر بالاسم لا نفع له فى دفع النقض اذ النون المتصل بالفعل
يوذن بالانفصال ايضا اذ لم يقع بعده ما هو بمنزلة الجزء عما قبله **قوله**
من كل وجه حتى لا يجامع كل ما لم يجامعه التنوين بل من جهة كونه موذنا
للانفصال فقط الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت فى الوقف من جهة
كونه عوضا عن نقصان عدم تمحض علامة التثنية والجمع للاعراب تمحض
الحركة ويجوز من هذه الجهة ان يجتمع مع المتصل كما ان نون نحو يستفتونك
يجتمع معه من حيث انه عوض عن حركة الاعراب فالجواب ليس بصواب
قوله وكونه الخ على ما سبق الاشارة اليه من المص والتصريح به من

الشارح

الشارح آنفا وليس وجود الاستعمال بلا اضافة مما لا بد منه فيه بل يكفى
فيه صحة التصريح بالانفصال وضعا وان لم يصح استعمالا على ما هو الوجه
عنده كما سيصرح به وما سبق من قوله لا بد فى اللفظية من وجود الخ
على زعم ذلك القائل فلا تدافع بينهما ولعل هذا وجه التدبر فقوله و
الاقرب اى اقرب ما يمكن ان يقال مبالغة فى قوة ما قاله فتدبر **قوله** فقط
لا للاتصال ونحو الضاربك ليس بمضاف والضمير فيه منصوب على المفعولية
كزيدا فى الضارب زيدا **قوله** حملا الخ تذكر ما ذكر **قوله** معرفين باللام
فاشتركا فى الحذف لغيرها ايضا **قوله** والا فمعنوية الا انسب ومعنوية لوغيرها
واشارة للايجاز **قوله** فى المعنى ولذا سميت بها كما فى اللفظ دون اللفظ فقط
ولذا لم يقدم المفعول فيما بعد **قوله** لئلا يلزم تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة
لعدم الفائدة لو اضيف الى المعرفة او المحال او الى النكرة وهو حصول التخصيص
فى المعرفة فى الحاشية هذا اولى من ان يقال طلبا للادنى مع حصول الاعلى
لايهامه الامكان والتخصيص تقليل الشيوع فلا يتصور فى المعرفة انتهى
قوله لان وضعها اى هيئتها التركيبية كما سيصرح به المعهودية المفاد
اى المعهودية حصة معينة من ماهية مدلوله وكونه مشارا اليه فردا
او افرادا بالعهد الخارجى المتبادر عند الاطلاق اذ بها يحصل كمال التمييز
فيما امكنت وذا فى المعرفة دون النكرة فى الحاشية وهذا اولى من ان
يقال لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف لاحتياجه الى التقييد وارادة المعهودية بالمعلومية مع كون
الثانى اعم وتطويلا انتهى **قوله** الى التقييد بما قيد به من قوله فيما امكنت
قوله مع كون الثانى اى المعلومية مطلقا اعم من المعهودية التى هى المعلومية

اتباع الالف او التجوز او الثانى مح

بالعلم السابق قوله ثم تستعمل المعنوية فى الاستغراق حيث لا عهد خارجيا
لانه المفهوم عند الاطلاق ح لان الحكم على نفس الحقيقة قليل جدا والذهنى
موقوف على قرينة البعضية والاشارة الى المعين موجودة فى الكل وان
انحصرت المرادية فى ثانى الثلثة كما سيجئ فى الحاشية الآتية فى بحث المعرفة
ولذا عد الكل معرفة وان كان الثالث قد يجعل فى النكرة قوله بعينه
عند المحققين قوله من غير اشارة وعهد اصلا فيكون نكرة لا معرفة
اصلا قوله مع كونه مشارا اليه باشارة ذهنية ومعهودا بعهد خارجي
قوله بدون اشارة الى حصة معينة وعهد خارجي لوجود الاشارة
الى حصة غير معينة بعهد ذهني فيها كالاول اى غلام لزيد فيكون
كالنكرة حكما فيعامل معاملتها كثيرا كما يعامل معاملة المعرفة حيث يجوز
وقوعه مبتدأ وذا حال كسائر المعارف قوله كقوله تنظير لا تمثيل • و
لقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمة قلت لا يعنيني • فقوله و
لقد امر اى وبالله لقد مررت بقرينة فمضيت عدل عنه اليه للاستمرار
وقوله على اللئيم اى لئيم من اللئام فاللام ذهني لا لئيم معين معهود
اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا ماهية لا من حيث هي بقرينة المرور
ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد لعدم الامكان وقوله يسبني
صفة اللئيم اى لئيم عادته المستمرة سبي لا حال منه لان الاول اقعد
فى المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما
مستمرا على لئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني
اى لا يريدني بل غيري ولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه وقوله
ثمة بالتاء مخصوصة بعطف الجمل كذا فى شرح المفتاح للشريف وكقوله

للتأنيث كما فى حاشية مولانا حسن چلبي

متعلق بمحذوف اى اذا امر اى اقدم

تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا قال الفاضل العصام فى شرح الشمائل لا يصح وصف
ذى اللام المنكر فى المعنى بمفرد يصح دخول اللام عليه بدون اللام اتفاقا
بل وجب عند الجمهور وصفه بالجملة من بين النكرات ولا يصح بكل جملة بل تختص
بجملة صدرها المضارع ان لم تركن بما تسمع عني فعليك كتاب الرضى و
تذكر امر على اللئيم يسبني وانا لا ابالي بان تبغضني لاسماع الحق فان
الزكي يحبني وكفاني حبيبا فان الف جاهل لا يعدل لبيبا انتهى قوله
ويمكن ان يجعل مثل مصر فى الحاشية فانه ان اول بالبقعة منع للتعريف
والتانيث وان بالمكان صرف فكذا هذان ان اولا بالكلمة واللفظة
منعا لهما وان باللفظ والاسم صرفا انتهى قوله لهما اى للتعريف و
والتانيث الا ان فى تعريفا مثالهما نزاعا للشريف كما سيجئ فى المضمر
ولذا قال يمكن قوله للعهد والاشارة كما سبق من قوله لان وضعها
الخ فلا يضره اى التعريف التوغل عند عدم الاشتهار بل ان وجد
العهد تعرف ولو مع التوغل قوله مع افادة التعريف عند العهد
قوله فى تاويل المماثل والمغاير فيكون الاضافة لفظية والاستثناء
وهو الا مثل الخ منقطعا فالمعنى لكن اضافة مثل الخ لا تفيد تعريفا فهم
قوله فيه اى انه يخدشه التعريف فيها بالاشتهار لانه لم ينقل من احد
تعريف المضاف لفظا به الا ان يقال ان التاويل المذكور انما يمكن اذا
لم يشتهر واذا اشتهر بتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة التي تدل
على ذات مبهمة غاية الابهام قوله ويمكن ان يقال الخ هذا توجيه
لكلام المص بوجه آخر بحيث لا يرد عليه ما ورد على الوجهين
ولما كان هذا مخالفا للظاهر والسوق اشار الى ضعفه بيمكن قوله

على اصلها اى اصل وضع هيئتها فيتعرف من كل وجه اى اصلا و
استعمالا **قوله** فيجوز ان يعامل معاملتهما اى النكرة والمعرفة كجاءنى
زيدا ورجل مثلك فالمعنى على هذا التوجيه وتفيد تعريفه بالمعرفة
قطعا الا اضافة مثل الخ فانها لا تفيده قطعا مالم تشتهر بل يجوز
الامران بالاعتبارين وعلى هذا ينبغى ان يستثنى الاضافة الذهنية
ايضا فانها لا تفيد تعريف المضاف قطعا بل الامران بالاعتبارين
جائزان **قوله** فيه انا لا نسلم الانهدام اى انهدام بعدم الاشتهار
لان دليله ليس بمنحصر فيه لينهدم بعدمه والسند وهو افادة
نحو خلق الله التعريف بالاتفاق مع عدم الاشتهار ووجود
التوغل والتعريف للعهد سبق **قوله** كما وجد فى ذى اللوم فانه يعد
معرفة ويعامل معاملتها نظرا الى اللفظ كما يعامل معاملة النكرة ان
عدم العهد كما سبق من قوله ولقد امر البيت وانى هذا اعلم يوجد
فيها معاملة المعرفة بلا اشتهار فلا يقال جاءنى زيد مثلك ومنادى
فعليه البيان **قوله** فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب
اقول نعم الا انه لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وانتقل عمله اليه
بحيث انقطع النسبة عنه حتى صار جارا اصليا كما صرح به فيما سبق
وعاملا قياسا كما صرح به فى الاظهار انيب الاضافة هنا مناب الانتساب
المذكور وانتقل تلك الافادة اليها بحيث انقطع عنه النسبة فحق
القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه التسمية
بالمعنوية بخلاف نحو ضارب زيد فان اضافة لما كانت مع وجود شرط
العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه سابقا

لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلم يحق القول بان التخصيص
حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه التسمية باللفظية فالفرق ظاهر
بعد التامل الصادق هذا ما لاح للخاطر الفاتر والعلم بالحقيقة عند
العالم القادر **قوله** لا بد منها بل من اصالة المضاف اليه للمضاف ايضا
للاحتراز عن مثل فضة خاتمى فانه بمعنى اللام ولا قرينة عليها ولك ان
يحمل على ما هو الظاهر من عبارته ان شرط تقدير من صدق المضاف اليه
على المضاف وذلك اما ان يكون بينهما مساواة او المضاف اخص او اعم
مطلقا او من وجه من المضاف اليه ويخرج بقوله والشئ الى مثله الاول
صريحا والثانى دلالة فيبقى الباقى فيقدر من عنده فى مثل يوم الاحد و
شجر الاراك وعلم الفقه كما هو رأى الفاضل العصام حيث قال الانسب
بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافة بيانية والظاهر ان فيها خال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه ورد بان
الاخص لا يصلح ان يكون مبينا للاعم لقصوره عن افادة البيان مع ان التبيين
شرط البيانية وان شرطها كون المضاف اليه جنسا للمضاف والاخص
لا يكون جنسا للاعم وان شرطها صحة الحمل والاخص لا يحمل على الاعم
لا يقال الحيوان انسان والجواب ان عدم الصلوح مسلم لو اريد بالاعم
جميع ما يصدق هو عليه واما لو اريد به ما يصدق عليه الاخص ليكون
الاضافة مفيدة فممنوع بل البيان يكون اتم ومن هذا يظهر الجواب
عن عدم صحة الحمل كما لا يخفى ولا يخفى ان من جعلها بيانية لا يشترط
كون المضاف اليه جنسا له **قوله** فيتفرع عليه اى على ما قالوا تقدير اللام

في نحو ضرب اليوم دون تقدير في اذ معناه ضرب له اختصاص به بالوقوع
فيه ولا يصح التصريح بها ولذا لم يتعرض المص لتقدير في تقليلا للاقسام
تسهيلا للحفظ كما ذهب اليه اي الى تقدير في ابن الحاجب بناء على ان
التصريح اولى ويتفرع عليه ايضا عدم الاحتياج الى التكلفات
التي احتاج اليها من التزم صحة التصريح بها في نحو كل رجل من الاسماء
اللازمة الاضافة كعند ودون اذ لا يصح لئلا ينفك عنها فيؤول
كل بالافراد لانه لاحاطتها فيجوز اظهار اللام فيه اذ كما يصح قولنا افراد
رجل يصح افراد لرجل على انه رد بان كلاهما والجزئي ملحوظ في جانب المضاف
اليه فتصحيح اضافته الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة الكل وفي مثل
عندك ايضا بعد التأويل بما يفسر به معناه اي في مكان حاضر لك مثلا
وفي نحو شجر الاراك بالفتح السواك واحده اراكة مما كان فيه المضاف
عاما والمضاف اليه خاصا اذ لا يصح فيه التصريح لعدمه في الاستعمال
فيؤول الشجر بالفرد فيقال فرد شجر للاراك وكذا اذا صباح اي الوقت
صاحب هذا الاسم فذا صفة محذوفة وفائدة الاضافة التنبيه
على كمال الصبح وطيبه حتى كان اسم الصباح له لا لغيره وذات يوم اي
المدة صاحبة هذا الاسم وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات
موكول على السماع كذا ذكره الفاضل العصام ولا يخفى ما في كل منها
من التكلف فافهم قوله ولهذا لم يبن الظروف المعربة كحينا وظرفا
لصحة التصريح فيها وبني المبنية لعدمها والمفعول له كتاديبا
قوله وكله ضعيف اما الاول فلانه لو كان كذلك لجاز البناء في اتحاد

الاعراب

الاعراب في غيره مما وجد فيه التضمن ولا قائل به واما الثاني فلان
المنع في الاغلب لا يوجب الاعراب بل جواز البناء في الغالب فلا يتم
التقريب واما الثالث فلان المنزل منزلة شيء لا يلزم ان يكون بمنزلته
من كل وجه يرشدك اليه قوله في الاعم الاغلب وقوله لا ينتقض جواب
لو قوله ولو منع اللزومان اي لزوم الصحة في الاول ولزوم عدمها
في الثاني لزم بيانا فرق آخر ولم ينقل عن احد لاختلاف حكمها الاعراب
في الاول والبناء في الثاني قوله وان التقدير ههنا بمعناه لا بمعنى
التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر قوله لا تبنى مع عدم الخ لصحة التصريح
في الوضع قوله واذا سهو من القلم اذ هو كمتى واين في التضمن والبناء
فالصواب ان يذكر معهما قوله حفظا لقاعدتهم من ان التقدير يلزمه
صحة التصريح والتضمن عدمها واستدلالا من الاثر من الاعراب والبناء
على المؤثر من التقدير والتضمن قوله وان المقصود اهم بالذكر فقدم
على الشرط قوله وعكس المص حيث قدم الشرط واخر بيان تقدير
الحرف مع اتفاقهما في توسط المقصود نظرا الى الوجود اولا وفيه
الشرط مقدم على المشروط المقصود فيناسبه التقديم في البيان
ليكون المتعلم على بصيرة في رعاية هذا الشرط ابتداء عند ارادة
التركيب الاضافي على وفق ما ورد في كلامهم ولذا قال ونظر
المص ادق وبالقبول احق قوله والعكس تصوري ذهني
لا وقوعي والنفي المستفاد من العطف وقوعي اي منسوب الى
الوقوع في الخارج لا تصوري محض فلا تناقض بين اثبات العكس
ونفيه لعدم ورودهما على نسبة واحدة والمراد مع ابقاء الخ

لانّ قيد الجنية مراد وان لم يذكر كما سيشير اليه **قوله** انّ لكل الخ
علة لا يضاف مع كون المراد ما ذكر **قوله** خلافا للكوفيين اى خالف
الكوفيون البصريين خلافا فالخلاف مفعول مطلق مبيّن للفاعل بالاوّم
كذا افاده الفاضل العصام فقد ترجحت بثبوتها للتخفيف ومع هذا
يقولون يكتسب هذا المضاف من المضاف اليه التعريف لكونه عينه
فتعريفه تعريفه فيجوّزون الوصف بالمعرفة كمسجد الجامع الطيّب
ويلزمهم جواز المسجد الجامعين للتخفيف بحذف النون **قوله**
غير ترتيب الكافية حيث قدّم ما اخّر فيها ترقيا في الحاشية من الادنى
لظهور النفي الى الاعلى لخفائه انتهى قوله من الادنى مما قدّمه ابن الحاجب لظهور
النفي اى نفي الاضافة فيه لكونه ابعد عنها لعدم الموافقة في الترتيب
وتكميله في الحاشية هو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
مثل قوله تعالى اذلة على المؤمنين فانه لما اوهم ان يكون ذلك لضعفهم
دفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين
فكذا ههنا لما اوهم قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها كون ذلك
لمخالفتهما ترتيبا وجواز العكس دفعه بقوله وبالعكس وفي اختيار
الاحتراس على الاحتراز لطافة اذ التكميل يسمّى احتراسا ايضا
انتهى سمّي بالتكميل لانه في الاصل اتمام النقصان وايهام خلاف المقصود
نقصان في الكلام ودفعه اتمامه وبالاحتراس لانه في الاصل التحفظ
ودفع الايهام تحفظ منه واحتراس عن كون الثانية كالحشو في
الحاشية اذ نفي الاقرب احتمالا يغني عن نفي الابعد انتهى وهذا اي
التغيير لما ذكر اولى بالرعاية لكونه احرى بمقام التعليم والافادة

الترقي والتكميل والاحتراس

ولسلامته

ولسلامته عن الايهام وشبه الحشو من تقديم الاهمّ بالنفي من الاقرب
احتمالا في الحاشية اذ يتوهّم الجواز للموافقة في الترتيب انتهى **قوله** و
للخصوص التخصيص اذ الاضافة من العموم ويرشدك اليه قوله وقيسُ قُفَّةٍ
ولا يخفى انّ قوله وشرطها تنكير المضاف يغني عنه انّ المماثلة فيه لا تمنعها
قوله لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لا في الاضافة حتى يرد انّ التخفيف
يكفي فائدة كما هو رأي الفرّاء **قوله** واقل الخ دفع لتمسك المخالفين على الترتيب
وسيشير اليه في القاموس وقيسُ قُفَّةٍ بالضم والتشديد ممنوعة لقب
وفي قوله الى اللقب اشار اليه **قوله** ولا يجوز اضافة المضاف من حيث هو
اشار اليه بقوله مرة اخرى لانّ الغرض ان حصل بالاولى ضاعت الثانية
وانْ منها فالاولى ولانّ كلا منهما لو افادته بتمامه لاستغنى كلّ عن الآخر
فيلزم ان يحتاج كلّ اليها مع الاستغناء عنها ولا يجوز تقديم المضاف اليه
على المضاف لانّ الاوّل كالجزء الثاني من الثاني لشدّة الاتصال بينهما كون
الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى وسيجيء تحقيقه في العطف **قوله**
يثنى فالاستثناء مفرّغ **قوله** الحقيقي اللغوي كما سيصرّح به في الظروف
والجارّ والمجرور وقد سبق تزييفهما الاصطلاحي فتأمّل **قوله** كقوله
وكقوله اخو في الحرب من لا اخا له **قوله** قتل اولادهم بالنصب شركائهم
بالجرّ اى قتل شركائهم اولادهم وجه الفصل كون الفاصل فضلة صالحا
لان لا يعتدّ به وكونه غير اجنبي لتعلّقه بالمضاف وكونه مقدّر التأخير
لكون المضاف اليه مقدّرا لتقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية كذا نقل عن
ابن مالك **قوله** ترك يوما نفسك اى ترك نفسك مع هواها يوما لما ذكر
من الاولين **قوله** مخلف وعدٍ بالنصب رسله اى مخلف رسله

وهو التعريف او التخصيص او التخفيف

وعدم لما ذكر من الثلثة **قوله** كقوله عليه السلام وكون الفاصل بينهما
قسما لكثرته كغلام والله زيد وهو قليل صرح به الرضى رح ولذا اخره
قوله بمعمول لفظ غير المضاف كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها
في البحر البسيط
اى تسقى ندى ريقتها المسواك امتياحا اى استياكا وبفاعله اى المضاف
كقوله ما ان وجدنا للهوى من طبيب ولا عدمنا قهر وجد صب اى
قهر وجد صب باضافة المصدر الى فاعله وهو وجد ثم قطع عنها و
رفع على الفاعلية للوزن وكان فاصلا وبنعته كقوله من ابن ابى شيخ
الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب وبالنداء كقوله كان برذون ابا
عصام زيد حمار دق باللجام اى كان برذون زيد ابا عصام **قوله** اى
المضاف اليه لقربه ولقوله والمضاف **قوله** كما فى الغايات وسيجئ فى المبنيات
قوله اذا عطف الخ فيكون كالمذكور ولذا يعوض عنه التنوين ولم يبن
المضاف **قوله** فلا خوف بالرفع بلا تنوين وقراءة الباقين به لعدم
ما يجعل المحذوف كالمذكور **قوله** ويرد تنوينه عوضا عن المضاف اليه
لعدم ما يجعله كالمذكور ايضا **قوله** ويعرب باعرابه لقيامه مقامه وهو القياس
والغالب نحو واسئل القرية **قوله** وقد يترك على اعرابه على الندور
خلاف القياس **قوله** التابع فى الاصطلاح وما فى الحد لغوى فلا دور
قوله فلا يدخل فى المحدود الخ فلا يرد ان الحد منقوض بها جمعا لانتفاء
تبعيتها للسابق فى الاعراب لوجوب خروجها عنه ح **قوله** مؤكدان
ولم يوجد غيره فيهما وجملة لا محل لها الخ قد بينا ما يتعلق بهذا المقام فى
نتايج الافكار شرح الاظهار **قوله** فى حكم الاسم فيدخل فى المحدود فيجب
دخولها فى الحد فلا ينتقض منعا **قوله** مما سبق من قوله الصحيح ان المضاف

بحث التابع

اليه

اليه الجملة فى بحث الخاصة ومن قوله لفظ فى تعريف المضاف اليه وذلك
لانه يستفاد منهما ان كون التى لها محل منه فى حكم الاسم وتاويله مرجوح
والصحيح انها معربة محلا بلا تاويل فلا يدخل فى المحدود فيجب خروجها عن
الحد مع انها تدخل فيه ان فسر ما بلفظ فينتقض منعا وان باسم فلا تدخل
فيه فينطبق الحد للمحدود مع انها مذكورة فى التفصيل وايضا يفهم مما فى
حد الفاعل انه يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه **قوله**
والاقرب الى الصواب من ان يقال انها فى حكمه المسلوخة عن البحث المذكور
ان يقال ذكرها اى التى لها محل فيه اى فى بحث الاسم التابع استطرادى
تبعى لا اصلى فهى غير داخلة فى المحدود ولا فى الحد ايجازا حيث لم يجعل
لها بحثا مستقلا بل ادرجها فى بحثها وتكثيرا للفائدة حيث ذكرها فيه
مع انها ليست منه وانما لم يقل والصواب لانه ان يجعل لها بحثا اصالة
ومفصلا **قوله** لفظ لم يفسر باسم ليشمل التى لها محل بلا لزوم ما لزم
فى المحدود من البحث المذكور ولا يخفى ان هذا على غير الاقرب فافهم
قوله فى الرتبة فى الحاشية ليشمل المعطوف السابق فى الوجود للضرورة
انتهى **قوله** ومعنى التبعية اى كونه تبعا بالفتح اى تابعا وهو مشترك
بين الواحد والجماعة **قوله** نحو الاخبار للمبتدأ او غيره من المفاعيل الثانية
والثالثة والاحوال المترادفة المتعددة والاحوال المتداخلة بالرفع
عطف على نحو فتدبر **قوله** الا بتاويل بمتأخر **قوله** المحتاج الى الحذف
المضاف اى مثل كما فى الحاشية ان اريد به الشخص المتبادر او ارادة النوع
الغير المتبادر اذ الشخص لا يتجاوز الى المسبوق فى الحاشية هذا اولى
من الجنس الواقع فى عبارة الجامى انتهى لانه لا يلتفت به المنطق قطعا

لانه قسيم للنوع الحقيقي وانما المراد به اللغوي وهو اعم من النوع الذي هو المراد منه بطريق ذكر العام وارادة الخاص ولا يخفى ما فيه من التكلف وعدم المنع لدخول نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة غيرها جواب لما قوله الا العطف اى المعطوف بالحرف لتبادره فانه يتقدم المقررة اى وقتها قوله وهو اى التابع خمسة بالاستقراء قوله وزيادة مطلقا كما في الكافية لدفعه الخ واما زيادته في الاظهار فلما ذكرنا في نتايج الافكار قوله ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه او وغلامه انتفت اذ ليس لغير العطف في الحاشية وعند البعض يجوز لحوق الواو بين النعت والمنعوت لتاكيد اللصوق كما قيل في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء انتهى اى اللغوى وقيل حال قوله ولذا قد يجوز في تابع آه كما في ذي اللوم الواقع بعد باب هذا قوله وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية فدلالة علمه على معنى في متبوعه انما هي باضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول انما هي باضافة كل الى ضمير المتبوع قوله على ذات يخرج به الاول لان ومعنى غير الشمول ثابت فيه اى في المتبوع صفة معنى يخرج به الثاني فيتم الحد منعا قوله التضمنية دون المطابقية المتبادرة او جمل على الخ فالمعنى لو دل على معنى مشتمله هو او نفسه في الدلالة على معنى في المتبوع مخصوصا بافراده لا عامتها والمفهوم قوله لاستقام الحد وسلم عن النقض منعا اذ ليس فيما ذكر من الامثلة ما يدل على ما فيه بالتضمن ولا ما يشتمل على ما فيه مخصوصا بافراده اذ الشمول في القوم ولو محتمله مخصوص بالمفهوم غير موجود فيها لكنه اي كله مما ذكر من الارادة والجمل قوله وتبعه

لانه عطف وقيل عطف على مقدر يعلمها اقتضاه مذهب التفتازاني لكنه قوله لا لوقوع حصارى فحطنية شرح المفتاح احمد اطوى

اعتراض بين المعطوفين اى تبع الدال المفهوم من دل لا النعت فافهم قوله لاستثناء الخ في الحاشية المستثنى جامي وغيره انتهى قوله لاشتراكه بينهما لاستواء استعماله فيهما فادعاء الوضع في المذكر دون المؤنث تحكم قوله حذرا عن التكرار لذكره في حد التابع وذكر الواو الذي هو للجمع في الجميع لارادة النوع لا الشخص من الجانبين من التابع اى تبع نوعه نوعه واجتماع المتضادين في واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان عالم وجاهل اذ مجموع التسبعة يوجد في نوعيهما دون افرادهما بل يوجد في كل منها ثلثة منها قوله الا في الاثنين الافراد والتذكير قوله وقدم على عكس الكافية قوله لتقدم اللفظ على المعنى والمذكورات احوال له بخلاف فها فانها للمعنى ومترتبة عليه وللايجاز باغنائه عن ذكر ما فيهما من قوله ويوصف الخ وقوله فالاول وقوله والثاني قوله استطرادي ولذا لم يستوف بيانها كما يجيء فحق ان لا تذكر وانما ذكرت لدفع توهم انه لا فائدة في وصف الشيء لانه انما يكون اذا كان المخاطب عالما بثبوته له فلا فائدة له في دلالته عليه قوله لم يرضها اى ارادتها لكونها خلاف المتبادر المص كما رضيها ابن الحاجب لعل رضاءه بها لكونها حقيقة حرفية بالغلبة صرح به الفاضل العصام كما سبق فزاد في التعريف او في متعلقه قوله الدال على معنى في متعلق المتبوع اى نوعه اياه اى نوعه قوله وكالفعل في الحاشية فان قيل الفعل قد يقع نعتا سببيا فما وجه التشبيه قلنا ممنوع ولو سلم فالمشبه به ما لا يقع نعتا انتهى وفي الهامش اذ الواقع نعتا جملة الفعل مع فاعله لا الفعل فقط انتهى قوله بحسب الظاهر في الحاشية انما قلنا بحسب الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو والالف من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر

بدلا من المضمر او مبتدأ موخرا قوله بالتكسير الخ اذ الفعل لا يكسر و
بالجمع بالالف والتاء فيجوز ضاربات جواريه كضاربه قوله يجوز المطابقة
الخ وعدمها كقاعد غلمانه واسد انصاره واشعري اعوانه قوله النعت
او الدال على ما فيه او في متعلقه قوله في النكرات ولو حكما كما مر من قوله
ولقد امر البيت قوله او يوضح اى يدفع الاحتمال في المعارف حقيقة
فالاولى نفصال الحقيقي قوله لمجرد الثناء اى لبيان صفة الكمال والذم
اى لبيان صفة النقصان هذا اذا استغنى الموصوف عن الوصف قوله
والتأكيد اى تقرير جزء مفهوم معنى المتبوع كما سيجئ فيه قوله كثير منهم
سيبويه قوله والمنسوب بالياء او بغيرها ككحال وسراج او فراء
بشرط بقاء النسبة بخلاف نحو قرشي قوله اى لفظه وفروعه من ذات
وذوات وذوا وذوو وما في معنى فرع منها من اولوا واولات
قوله بالقوة في الحاشية انما قلنا بالقوة اذ قد يقع كل خبرا نحو زيد تميمي
وذو مال انتهى قوله على ذات مبهمة ومعنى فيها فيدخلان في التعريف
كالمشتقات قوله واي مضافا الى موصوفها وما بمعناه نعت لنكرة
لمدح مدلولها لكونه منقولا عن الاستفهام الى الوصفية فكانها لعظم
شانها وكمالها بلغت مرتبة لا يعرف كنهها فيسأل عنها قوله اي رجل
او اي امرئ اى كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس
قوله والجنس المعرف باللام الواقع بعد اسم الاشارة نعت لمثل هذا
قوله وهذا اي مثله في هذه المواضع الاربعة قوله في جميع المواضع
فالتخصيص بالمواضع المذكورة تحكم قوله لغير المذكورات وهو الموضع
الذى وقع هذا بعد النكرة او ذى اللام او الموصول والمضاف الى احدهما

قوله

قوله لعدم شرطه اى النعت وهو الموافقة في الاول واعرفية الموصوف
او مساواته في البواقي فاذ لم يوجدا فيها فلا فرق بينه اى بين ضمير وبين المنسوب
وذى في النعتية بالقوة مطلقا فالوجه عنه اى هذا منهما قبل مطلقا
فافهم قوله بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمؤكد
قوله لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم
المخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم بخلاف الخبر
اذ ليس المقصود الا افادة نسبة غير معلومة له وهو كما يجهل النسبة
الخبرية يجهل الانشائية ولذا اطلقها فيه كذا افاده الفاضل العصام
وقال مولانا عبد الغفور ومنهم من منعوه متمسكين بما الاطائل تحته
منهم الشريف متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ
والانشاء ليس كذلك بلا تاويل والتفصيل في المطول وحاشيته له
قوله او مقدرة قال الفاضل العصام التقدير فيه اكثر منه في الخبر وان كان
اقل منه في الصلة قوله حمل لقلته قوله لعدم الشرط من اعرفية الموصوف
او مساواته هنا قوله وضعف هذا ظاهر لان عدم الحاجة الى الموضح
مسلم في المتكلم وحده لترقيه في الوضوح الى الكمال لا فيما معه غيره و
المخاطب فلم لا يجوز توصيفهما ليبلغا رتبته به ولو سلم فذا خلاف المعهود
من حمل الاقل على الاكثر لان الغالب يستعمل في ذى العلم وغيره بخلافهما
لانهما يستعملان في ذى العلم فقط فاذا لم يكن اكثر منهما فلا اقل من
كونه مساويا لهما قوله في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم و
حمله الجمهور على البدل وقال الفاضل العصام ويمكن ان يقال هو
من اسمائه تعالى فهو اسم ظاهر فيه كما لو جعل الضمير علما فتامل لعل وجهه

مطلب يلزم في النعت يعلم المخاطب بخلاف الخبر

ان الوصف ح لمجرد الثناء والمدح كما في الله الكريم لا للايضاح كما في
ما نحن فيه قوله وعكس المص حيث اخر ما قدمه اشارة الى ضعفه
وايجازا قوله اعرف في الحاشية هنا اظهر وادفع لورود الصفات
المخصصة نحو الحيوان الناطق انتهى من اخص في الكافية لسلامته
عن التكلف الذى ارتكبه الشراح قوله ان اعرفها المضمرات وكون
المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما كون الغائب اعرف فلان احتياجه
الى لفظه يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه ثم الاعلام لان مدلولها
ذات معينة عند الواضع والمستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله
عند الواضع ذات معينة اي ذات كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعرف
بالاشارة الحسية ومع هذا يقع اللبس كثيرا ما في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر موصوفا في كلامهم ولم يفصل بينه وبين
وصفه لشدة احتياجه اليه ثم الاشارة لان مدلولها يعرف بالعين
والقلب بخلاف المعرف باللام فان مدلوله لا يعرف الا بالقلب ولضعف
تعريفه قد يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب واما
عند الكوفيين اعرفها الاعلام لانه حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه فيه ما يماثله فان اتفق مشارك فبوضع
آخر بخلاف سائر المعارف وعند ابن سراج اسم الاشارة لكون
تعريفها وضعا بالعين والقلب وعند ابن مالك ضمير المتكلم ثم العلم
الخاص الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب فبينهما مساواة
ثم ضمير الغائب الذى لا يشتبه مفسره قوله فبينهما مساواة لان
الموصول مع صلته يكون بمعنى المعرف باللام خلافا لابن كيسان حيث

جعل

مطلب اعرف المعارف

جعل المعرف باللام اعرف من الموصول قوله عند الجمهور وهو المشهور
لانه منه يكتسب التعريف وعند المبرد تعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسب منه فيكون انقص منه لينحط عن الاصل ثم ان
جاء الوصف على خلاف ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل او بيان
لا وصف قوله لنحو الذى من نحو التى واللذين ونحوه ومثله اى لا بمثل
بابه ونحوه المضاف اليه اى الى مثله والمضاف الى ذى اللام مع وجود
الشرط فيها وهو المساواة في الاولين والاعرفية في الثالث قوله و
لا يتصور رفع الابهام بالمبهم ناظر الى الاولين قوله فقيل لانه
اى التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذى توسل في زوال الابهام
بالمضاف اليه كالاستعارة من المستعير ولا يليق بالحكمة ان يرفع ابهام
المبهم بما هو متعين في نفسه كذا في الرضى قوله فلما جاز مررت بهذا
الغلام مع انه يحتمل غلام الرجل والمرأة قوله مع انهما اكثر في الثاني
لعدم احتماله غلامهما فتجويز الاول دون الثاني مع اولويته به تحكم
وما قيل ان ابهام المبهم وضعي فالمناسب ان يرفع ابهامه بما هو متعين
في نفسه لا بما هو مكتسب فغير مرضي لان ابهامه ليس بوضعي بل ناش
من تعدد الموضوع له او جزئياته على ما تقرر وقد سبق ان الوجه في
امثاله الاستقراء قوله سابغات اى واسعات كاملات اى دروعا علم بما
تقدم من قوله والنا له الحديد قوله فيما غلب عليه الاسمية بان اختصت
الصفة ببعض افرادها بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كالفارس
والصاحب اى الرجل فان الاول في الاصل كل من ركب فرسا وصحبه
والثاني كل ما صحب شيئا ثم غلبا في الرجل واختصا به بحيث لا يحتاجان

(رجلا او غيره)

حيوانا او غيره

مطلب العطف بالحروف

فى الدلالة عليه الى قرينة ثم حذف و وجب لانفهام منهما بلا ذكر
وقرينة قوله ارتكبه البعض ونقله المولى الجامى قوله مع الواو الذى
هو للجمع لزيادة اللصوق فى الحاشية اذ تلك الواو ليست عاطفة انتهى
ولو كان الاصل كونها عاطفة قوله على رأى هو للزمخشرى فى الحاشية
وعلى رأى آخر حال وانما لم يقدم لعدم اللبس بوجود الواو انتهى
وهو للسكاكى فلا ترد هى ولا سائر الاحوال الواردة معها ايضا
لانها غير داخلة فى المقسم قوله ويعطف المعطوف بالحرف فالضمير
الى العطف بمعنى المعطوف فى الحاشية مثل من قتل قتيلا فان القتل
لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع
والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحى
مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذا لدقته فاجعل القتيل مجازا باعتبار
الاول كما فعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى
يعنى ان المعطوف حقيقة لان زمان وقوع نسبة العطف واتصاف
اللفظ بالمعطوفية واحد وانما يكون مجازا لو كان حصول المعطوفية
بعد زمان العطف وليس كذلك نعم له تقدم ذاتى عليها وذا غير
معتبر فى المجازية او يقع العطف فى الحاشية شامل للاسناد الى المصدر
والجار والمجرور انتهى قوله الى المصدر المعهود فيجوز النيابة
كما مر على المظهر بقرينة والضمير فالظاهر الظاهر قوله والضمير بالجر
عطف على المظهر المضمر قوله على الوجه الاول من ارجاع الضمير
المعطوف اذ لا يتصور الملابسة على الثانى فافهم قوله من الطرفين
لفظا ومعنى فى الحاشية اما احتياج الحرف لفظا فلتوقف صحة

استعماله

استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور معتادا لا يصح ان يقال مررت ب
واما معنى فلتوقف تعقله و وجوده فى الذهن لعدم استقلاله فى
المفهومية على تعقل المجرور واما احتياج المضاف لفظا فلكون
المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه مقامه فى نحو ضارب زيد واقام
الصلوة ولجواز نحو واامير المؤمنيناه ومعنى فلان الاصل المعتبر
والمضاف فيها ياخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا ولان الاضافة
جزء من المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه واما
احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى
فلاحتياجه فى الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط
بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس الربط لا يحتاج فيه الى غيره
فان قيل يحتاج فى التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج فى ذبح الشاة
الى الشاة بل الى السكين واما احتياجه فى الرفع فلفظى وما ذكروه
فى وجه شدة الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فيسلب
فى المضاف واما فى الحرف فلوقوع نحو فبما رحمة والتوابع على القول بالا
ومن تقريرنا اضمحل توهم اربعة ادوار فتأمل انتهى قوله لقيامه مقامه
اى جزئه فى نحو ضاربا زيد وضاربوا زيد على القول بان حروف التثنية
والجمع اجزاء منهما وقد سبق ان المختار عنده كونها كلمات برؤسها
ونحو اقام الصلوة لما مر ان التاء فيه جزء على ما هو الحق عنده ولجواز
نحو يا امير المؤمنيناه فان زيادة الالف فى آخر المضاف اليه يدل
على انه من تمام المضاف قوله ياخذ من المضاف اليه تعريفا يعنى ان له
دخلا فيه لما ان وضعها المعهودية المضاف فيما امكنت وذا فى المعرفة

دون النكرة قوله فيتوقف على المضاف اليه لان الاضافة التي هي جزء من المضاف نسبة لا توجد الا بين المنتسبين قوله فلتوقف وجوده وضعا الى الجار حرفا او اسما اذ لم يوضع له منفصل قوله اليه اى الجار وان لم يحتج الى نفس الربط لاستقلاله قوله فيه اى الربط بالغير قوله والتوابع اى لوقوعها قوله على القول بالانسحاب وهو قول سيبويه كمررت بزيد العاقل وعمرو او زيدا واخيك فان في كل منها فصل بين حرف الجر والمجرور التابع بالمتبوع وبالحرف ايضا في العطف قوله ومن تقريرنا بحيث يتبين منه ان كلا من وجهي الاحتياج من احد الطرفين مغاير لوجهي الاحتياج من الطرف الآخر باعتبار التوقف لفظا ومعنى في كل من الطرفين اضمحل توهم اربعة ادوار بناء على الغفلة عن ذلك التقرير والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه فتأمل حتى يحصل لك الاعتبار والاندفاع قوله من هذا اى من قوله ويعطف على المجرور بلا فاصل اذ المعطوف اعم من المظهر والمضمر قوله معلوم من بحث المضمرات اذ علم منه ان لا منفصل للمجرور قوله لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية وهي كون الضمير المجرور معطوفا عليه والمعلوم من هذا القول كونه معطوفا فقط قوله تابعا اذ يجب ح اعادة الجار مضمرا كان المتبوع او مظهرا لعدم المنفصل فيه او متبوعا اذ ح يجب اعادته ايضا مطلقا فيكون اشمل واوجز لكنه خلاف المتبادر ولذا قال يمكن قوله مبتدأ فالجملة من عطف الاسمية على الفعلية لا عطفا على النائب اذ المرفوع المتصل لا يكون تابعا قوله في باب العطف متبوعا فقط قوله بفاصلة الخ ليحصل به النقصان فيه بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته عليه بالاستقلال وفي التأكيد فائدة اخرى

وهي

وهي اذا نا ستقلال المتبوع في الحقيقة فالفصل به افضل منه بغيره وعلى هذا التوجيه لا يتوجه ما اورده عليهم قوله ولو وجدت الخ وهو في غير التأكيد كما نبه عليه بالمثال قوله قدم بحث العطف على تاليه مخالفا للكافية قوله بشرط شيء وهو تقديم المجرور والفاصلة والاعادة وايجازا بتركه يعطف على قوله على المجرور من المرفوع او المجرور لا على المرفوع من المرفوع او على المجرور لعدم مساعدة اللفظ والمعنى هذا ويمكن ان يراد به على لفظ المجرور وانما اقتصر عليه مع انه يمكن عطفه على لفظ المرفوع لاصالته ومن هذا تبين وجه آخر للضعف الذي اشار اليه بيمكن ويقال فتدبر قوله واظهر ما قدره غيره من المصنفين وهو معمولي كما حمل عليه كلامهم اكثر الشارحين دفعا للغلط عنه دفعا للغلط اى توهم بذكر عاملين بدل معموليهما علة للاظهار وجعل العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل كما جعله بعضهم مع تبادر الاصطلاح او جعل على صلة البناء المحذوف كما جعله بعضهم مع ان الظاهر كونه صلة للمذكور تكلف بارد وبعيد بل الاول ابرد وابعد فالحق في التوجيه مع الاكثر وكلام المص غير محتاج اليه قوله على ثلث والمفروض العطف على اثنين قوله والظرف هو الكل وهو مجموع المجرور والمرفوع او المنصوب فيهما والمظروف هو المجرور وحده جزؤه فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله وجوازه مع كونه على خلاف القياس لورود السماع وما ورد على خلافه فيقتصر على المورد قوله ان يقوم الخ في شغل المحل لا في العمل او فيهما وكان يقوم الخ لكونه عملهما بواسطة قوله ولذا اى لاوصل المذكور منع الجواز مطلقا وحمل المورد على حذف الجار وابقاء المجرور على جره سيبويه والجمهور على ما صرح به

م على القول بعاملية العاطف
ط على القول بتقدير العامل في المعطوف
ط على القول بان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه

الدماميني في شرح التسهيل وهو الاصح عند صاحب التسهيل ولا وجه
لتجويز الاخفش مطلقا على ما نقله ابن هشام عن البعض ومن اراد
التفصيل فليرجع الى نتايج الافكار شرحنا للاظهار **قوله** بالنظر
الى الغير قبله كضرب زيد عمروا وبعده فقط كزيد هو القائم وعمرو
ونحو زيد وعمرو قائمان فان عمروا في حكم زيد في كونه مبتدأ واجب التعريف
مع الحصر او بدونه العارض له باعتبار القائم او مع نفسه كيا زيد
وعمرو فانه في حكمه في الضم العارض له باعتبار نفسه وهو كونه منادى
مفردا معرفة وغيره وهو حرف النداء بخلاف الاحوال العارضة
له بالنظر الى نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فانه ليس في حكمه فيها **قوله** وعمرو بالضم
اى ويا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله **قوله** مفقود ومختص بالمعطوف
عليه ولذا لم يلزم التجريد فيه عن اللام كما في يا حارث **قوله** موجود
في عمرو فيكون في حكمه في البناء على الضم لا في عبد الله فلا يكون في
حكمه فيه في المثال الثالث وكذا في يا عبد الله وزيد فان كونه منادى
مضافا مفقود في زيد فليس في حكمه في النصب وكل ما ذكره في توجيه
الكلام لا بد منه في هذا المقام ولكن لا قرينة عليها كما لا يخفى
على ذوى الافهام **قوله** اى تقرر فيثبته من التفعيل المتبوع المذكور
التزاما عند السامع بان يدل صريحا كما دل احتمالا قبله **قوله** فيه يحصل
التقرير عنده وينسد باب الاحتمال وذلك اذا توهم المتكلم ان المخاطب
غفل عن سماع اللفظ لشاغل عنه او سمع ذلك ولم يلتفت الى فهم معناه
لمانع عنه وتردد في انه الحقيقي والمجازى **قوله** ثم قد يكون هذا

كضرب زيد زيد

نحو قتل الامير نفسه

هو

هو المقصود الاصلي منفكا عن دفع التوهم وقد يجعل ذريعة الى دفع
توهم التجوز في النسبة كقتله الامير نفسه او زيد قتيل قتيل فان الوهم
يتبادر في الاول الى قتله الجلاد بامره وفي الثاني الى ان المراد به الضرب
الشديد فلما اكد بنفسه او قتيل ارتفع السهو من متكلم او سامع او عدم
الشمول لا يحمل الكلام على المجاز العقلي بل يحمله على الحقيقة العقلية
اذ اطلاق كل جمع على كل مرتبة من مراتبه المتفاوتة حقيقة ويصح ان
يكون الاسناد اليه في كل مرتبة منها حقيقيا نحو فسجد الملائكة كلهم
اذ اطلاق الملائكة على كل جماعة من جماعاتهم حقيقة ويحتمل ان يسند
السجود الى جماعة واحدة منها دون كلهم اسنادا حقيقيا فلما اكد بكل
ارتفع هذا الاحتمال وتعين الاستيعاب ومن ههنا علم ان ذكر عدم
الشمول غير مستدرك ذكره مولانا الفاضل نور الدين في الهوادي **قوله**
اذ اطلاق كل جمع منكرا ومعرفا من القلة والكثرة بل ما بمعناه ايضا
على كل مرتبة من مراتبه المتفاوتة اى من الثلثة الى ما لا نهاية له حقيقة
بلا شمول في المنكر وبه في المعرف بمعنى ان مفهومه جميع آحاد ما اطلق
عليه ثلثة او اربعة او ما فوق ذلك لما تقرر ان الاستغراق شرط فيه
فاذا كان له ثلثة عبيد او عشرة فقال عبيدى احرار يعتق الجميع ولا
يكون المسميات غير محصورة عدم وجود ما يدل على الحصر في اللفظ وهذا
مسلك مشايخ الاصول واما مسلك اهل العربية فالفرق بين جمع القلة
والكثرة مطلقا لانهم بنوا كلامهم على الاوضاع اللغوية والمشايخ
على العرف والاستعمال والتفصيل في مراة الاصول **قوله** غير مستدرك
لان مبناه على جعل عدم الشمول من قبيل التجوز وهو ليس بلازم

كما عرفت فلا حاجة الى ما ذكره العلامة التفتازانى فى دفعه من انه ذكر
للتوضيح بل لا وجه له ثم ان الدفع المذكور لا يتحقق بدون التقرير
كما لا يخفى **قوله** فظهر اى اذا كان التقرير هو المقصود الاصلى ايضا
ظهر عدم الاختصاص كما يشعر به عبارة ابن الحاجب فتعريف المص
اخصر واشمل **قوله** ولو لزمه اى التقرير الايضاح وهو غير مقصود
فيهما كما فى التاكيد فيخرجهما من تعريفه **قوله** ونحو نفخة واحدة تما كانت
القصة فيه للتاكيد **قوله** لجزء المتبوع لانه حامل للمعنيين الجنسية
والوحدة فى الاول والجنسية والاثنينية فى الثانى والوقت و
الدبور فى الثالث والوصف يدل على التوانى دون الاوائل **قوله**
دون المطابقة الخ وبما ذكر فيما سبق من ان المعنى المجازى مطابقى لا يرد
ان التقرير فى مثل جاءنى اسد اسد بالالتزام فينتقض بها التعريف
جمعا فتدبر **قوله** ولا يرد عليه مثل اجمعين فى مثل جاءنى الرجال
اجمعون لانه يقرر مدلول المتبوع بالتضمن لا بالمطابقة وكليهما فى
مثل جاءنى الرجلان كليهما لانه يقرر المتبوع لا بالمطابقة بل بالتضمن
ايضا فينتقض بهما التعريف جمعا والصفات الكاشفة لانها تقرر
المتبوع بالمطابقة لا التضمن فينتقض بها التعريف منعا على ما توهم
المتوهم الفاضل الهندى وكذا الرضى فى الاولين اذ لا بد الخ جواب
للاولين ولم يتعرض لجواب الصفات اكتفاء بما سبق **قوله** واخراج
المزج الرضى **قوله** نحو حسن وبسن مما لا يكون له معنى بدون
الاول وانضم اليه للتزيين لفظا والتقوية معنى وكانهم غيروا
الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله فى تكرير الاول

مشكل

مشكل فتامل كذا ذكره الفاضل العصام ولعل وجه التامل ان
التغيير لما لم يخرجه عن الموازنة واتفقا فى الآخر جعل من تكرير الاول
حكما وفى كلام الشارح رمز اليه فتامل **قوله** او اتى بمرادفه زيادة
على الكافية ولا بد منها اذ ادخاله فى تكرير الاول مشكل جدا بخلاف الموازن
كما عرفت فافهم نحو ضربت بحركتى التاء ثين من المضمر المتصل **قوله** ومن
هذا اى التعميم ايضا اى كما يظهر من كون التقرير هو المقصود الاصلى ايضا
يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو ما ذكرنا فى النتايج
قوله نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما نحو جاءنى
زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل وغيره **قوله** وانفسهما فى جاءنى
زيدان او هندان انفسهما بايراد صيغة جمع القلة فى تثنيتهما على ما هو
المختار لكراهة اجتماع تثنيتين مع كمال الاتصال بين المضافين لفظا
ومعنى وقد يقال نفساهما **قوله** لا لتبس الخ وقول الفاضل العصام و
يبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس
مدفوع بانه لو سلم فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان
اولا فهما فاعلان كما اذا قيل زيد خرج نفسه او عينه فانه يحتمل ان
يراد بالاول الروح وبالثانى الباصرة وان يراد بهما الذات وقيل
لكان كالتاكيد لبعض حروف الكلمة لما مر ان المرفوع المتصل كالجزء من
الفعل لفظا ومعنى **قوله** بالضمير اى ملتبس باختلافه **قوله** واجمع لا يضاف
الا مع الباء الزائدة كجاءنى القوم باجمعهم كذا ذكره الفاضل العصام
قوله بالمهملة فى اللغة الفصيحة او بالمعجمة وهو قليل **قوله** بالصيغ اى
باختلافها **قوله** واجمعين وجمع قال الفاضل العصام وقد وافق الجمهور

في الخروج عما هو القياس قوله لا تذكر بدونه اي اجمع في الفصيح واما
في غيره بدونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والمعية كظهور دلالة
اجمع للاشتقاق الواضح وضعا وذلك لان اكتع من حول كتيع اي تام
وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزها وابصع من بصع
العرق اي سال ولا يخفى ما في اعتبار معنى الجمعية فيها من التكلف و
قيل لا معنى لها بدونه فهي من قبيل حسن بسن قال المص في تفسير قوله
تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الاحزاب اكد بتاكيدين للمبالغة
في التعميم ومنع التخصيص يعني ان اجمع ككل في باب التاكيد يفيد الاحاطة
بدون الاجتماع ثم قال وقيل اكد بالكل للاحاطة وباجمعين للدلالة
على انهم سجدوا مجتمعين دفعة وفيه نظر اذ لو كان الامر كذلك كان الثاني
حالا لا تاكيدا انتهى قال مولانا السعدي لان التاكيد يقرر امر المتبوع
ولا دلالة فيه على الاجتماع فيكون تاسيسا لا تاكيدا فينبغي ان يكون حالا
لكنه مرفوع ومعرفة بنفسه واجيب بان له اصلا في الاشتقاق يدل
على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية
في المكنى وتقرير معنى المتبوع بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه لا ينافي
افادة معنى زائد يقصد ضمنا وتبعا فقوله للدلالة الخ يعني للدلالة
على ذلك ايضا انتهى ثم ان كون كل واجمع مفيدين للاحاطة بدون
الاجتماع ممنوع لما سيجيء ان الافراد ما لم يلاحظ مجتمعة لم يصح التاكيد
والجواب الذي ذكره المولى المنبور تسليمي ووجهه ما مر ان الجمع المحلى
باللام الاستغراق بمعنى كل الافراد ولذلك اختار الشارح الثاني
وجرى عليه في التعليل فتامل قوله اتباع له جمع تبع بمعنى تابع

اي واقعة

اي واقعة معه او بعده من قولهم تبعه اذا مر به فمضى معه او مشى
خلفه وليس المعنى انها اتباع له لا لمتبوعه على ما هو معناها المشهور
لانه خلاف مسلك الجمهور بل هو مسلك ابن برهان فالترتيب فيها على
وفق ما ذكره المص لكن تقديم ابتع مذهب الزمخشري ومذهب البغداديين
والجزولي تاخيره عن ابصع وما حكى الاندلسي عن البصريين انهم لم يذكروه
يدل على كمال قلته واستحقاقه التاخير وقال ابن كيسان قدم من الاتباع
ايتها شئت ذكره الفاضل العصام قوله ما يفترق اجزاؤه اي يصح افتراقها
في النسبة لم يقل وافراده لان كلا في باب التاكيد بمعنى الجميع اذ ما لم يلاحظ
الافراد مجتمعة لم يؤكد المفرد بالكل فهي داخلة في الاجزاء فلا يصح
ذلك كذا قاله الفاضل العصام وكذا اجمع قوله من الشرع كما هو الظ
او غيره وهو العقل كما قاله الفاضل العصام نحو اشتريت العبد كله
اذ العبد يتجزى في الشراء شرعا وعقلا قوله فاذا لم يصح افتراقها كجاءني
زيد قوله بالمعنوي واما باللفظي فتؤكد اذا كانت محكوما بها كما ورد
في الحديث الشريف فنكاحها باطل باطل قوله جوزوا لوجود الفائدة و
هي دفع احتمال تعلق الفعل بالبعض قوله لا نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم
المقدار محدودا بما عدا النفس والعين اذ عدم تاكيدهما بهما اجماعي
كما يجيء قوله لكان اوجه لسلامته عن تكلف عد المتعدد واحدا والاكتفاء
وجعل تركه البعض للاجماع قوله واكرمتك انت باستعارة المرفوع
للمنصوب مثل به للتنبيه على انهم جوزوا تاكيده بالمرفوع لقوته واصالته
ولذا لم يقع الفصل الا به ومررت بك انت وبه هو بالاستعارة ايضا
اذ لا منفصل للمجرور قوله واما نحو زيد ضربته اياه مما يكون الضمير الثاني

فيه على مقتضى العامل بلا استعارة ونحو اخوك لقيت زيدا اياه مما يكون
فيه الثانى ضميرا كذلك بتقدير رجع الضمير الى زيد فى الحاشية واما على
تقدير رجعه الى اخوك فبدل بالاتفاق من قبيل بدل المضمر من المظهر انتهى
قال بعض الكمل وفيه ان المبتدأ يبقى بلا عائد ظاهرا ولو كان زيد هو
عيسى القروى
الاخ فالوجه رجعه الى الاخ ويكون بدلا بمعنى لقيت زيدا اخاك
فبدل عند النحاة على ما فى الرضى وعند نحاة البصرة على ما فى التسهيل و
تاكيد عند الرضى لرجوعهما الى شيء واحد لكن النحاة قصدوا الفرق بين
نحو اكرمتك انت ونحو زيد ضربته اياه فجعل الاول تاكيدا والثانى
بدلا ولم يعكسوا لان البدل لكونه مقصودا احق بان يجعل على
مقتضى العامل بخلاف التاكيد فانه لكونه غير مقصود احق بان يرتكب
فيه ذل الاستعارة كذا ذكره الفاضل العصام فى اوائل التاكيد
قوله وبالمظهر عطف على بالمضمر قوله وثم انتم هؤلاء على قول و
على هذا انتم مبتدأ وخبره تقتلون انفسكم وعلى قول هؤلاء على معنى
انتم بعد ذلك هؤلاء الناقضون وتقتلون اما حال والعامل معنى
الاشارة او بيان لهذه الجملة وعلى قول هؤلاء بمعنى الذين والجملة صلته
والمجموع هو الخبر كذا ذكره المص فى تفسير سورة البقرة قوله ولهذا
اى لعدم وقوع الاخبار من المتكلم بطريق القصد صرف عنه اى بل
من الاخبار المذكور بان جعله كالمسكوت عنه الى الاخبار بالمعطوف
وهذا ينافى قول القائل قوله ثم يوهم الغلط الصريح وسيجيء فى كلامه
ما يشعر به قوله وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كالمتدارك اظهارا
للفصاحة نحو هند بدر شمس فان ذكر البدر قصدى لكن يرى كانه

غلط

غلط فى ذكره وغلط صريح محقق قوله ونسيان الحق وقصد ذكر ما هو
غلط ولا يخفى ان الغلط ما يتعلق باللسان والنسيان ما يتعلق بالجنان
فينبغى ان يسمى بدل نسيان بمعنى انه بدل عن شيء ذكر نسيانا فيكون
الاقسام خمسة ولكن لم يفرق بينهما كثير من النحاة فسموا النوعين
بدل الغلط باعتبار ان النسيان سبب لذكر ما هو غلط قوله ويتدارك
ما فرط بالاتيان بالمقصود قوله ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء
ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع كل من الغلط والنسيان
فى كلام مطلق واما فى الاول فايهام الغلط واظهاره ابلغ فى المعنى
من التصريح بكلمة بل صرح به الشريف قوله بدل الكل المركب الاضافى هنا
اسم لقسم من البدل حالا وما ذكروا ان الاضافة فى الاولين بمعنى من
وفى الاخيرين بمعنى اللام باضافة المسبب الى السبب فباعتبار الاصل
فلا يرد ان العطف هنا لا يصح لاختلاف المعطوفين فى المعنى فافهم
قوله وبدل البعض يشير الى حذف جزء الاسم لا نسيان الذهن اليه
على ما هو الشايع فى كلام المصنفين وان لم يكن له اصل فى كلام العرب
العارية على ما هو الاظهر كما ذكره الفاضل العصام فلا يرد انه
لا يجوز عطف جزء اسم على جزء آخر فافهم قوله نحو سلب زيد
ثوبه ومما افاده الفاضل العصام فى الاطول انه ينبغى ان يراعى فيه
ان يكون سلب زيد ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه
لكمال فقره او غيره قوله واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة و
الدلالة الاجمالية يستلزمها بلا عكس واما ما وجهه الفاضل العصام
على وجه الاحتمال ان المراد الملابسة الداعية الى الابدال وما فى مثل

غلامه من الداعية هى الغلطية لا الملابسة فليس بموجه لعدم انسياق
الذهن اليه قوله فيقتضى لوجود الملابسة المذكورة قوله وليس كذلك
لعدم الدلالة الاجمالية ولتمام النسبة الى زيد قوله احد الثلثة من العينية
والجزئية والدلالة الاجمالية بغيرهما قوله غلطا وايهاما او نسيانا فيه اشارة
الى ان الاول انما يكون بايهام غلط صريح لا بايهام نسيان كما يشعر به
كلام الفاضل العصام فى الاطول حيث قال بعد ذكر سبق اللسان و
النسيان وما هو لدعوى احدهما وايهام انه ذكر غلطا ونظر الشارح ادق
وبالقبول احق لان دعوى النسيان ليس بملايمة للمقام بخلاف دعوى الغلط
كما لا يخفى على ذوى الافهام فيشمل اقسام الثلثة المذكورة بلا تكلف لانتفاء
كل من الثلثة فيها بخلاف عبارة الكافية فانها وان شملت الاخيرين فان
القصد الى البدل فيهما وان كان قبل الغلط لكنه من حيث انه بدل بعد
الا انها لا تشمل الاول لان الايهام انما يحصل بعد ايراد البدل فلا يفيد
التعميم فيها كما فى عبارة المصنف الا ان يتكلف ويقال ان الايهام وان حصل
فى الخارج بعده لكن فى ذهن المتكلم قبله قوله ولو ابدل نكرة من معرفة
فيه اشارة الى ان البدل ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا قوله اى
نعت البدل لازم وعند ابى على يجوز تركه اذا استفيد من البدل
ما ليس فى المبدل منه نحو لزيدا لرجع قهقرى قال الرضى وهو الحق قوله
الا من غائب وهو قريب من المظهر المعرفة فى الاحتمال الجلى فيبدل
بنيانا اسمه كاخوك ضربته زيدا قوله ففنى عن البيان لظهوره من تعريفهما قوله
الاسماء المبنيات تذكر ما فى المرفوعات قوله والمراد غيرما ذكر بقرينة الذكر
من المنادى واسم لا التبرئة وهى التى لنفى الجنس وتابعيهما المبنية من

التأكيد

التأكيد اللفظى والبدل ومعطوف المنادى ونعت اسم لا المبنى عند وجود شرط
البناء وهو اى غير ما ذكر منها منحصر فلا نقض للحصر بها قوله اى القاب حركات
اواخر المبنى بحذف المضافين الاول ليصح الحمل والثانى لما سبق وقوله
والا فبنى وسكونه اى سكون اواخره او كيفيات اواخره او احوال
اواخره ذكره الفاضل العصام الا ان الشارح التحرير اختار الاول فى
التحرير لكونه اظهر فى التقدير وفى الحاشية واما ما ذكره الهندى فاضمل بتفسيرنا
انتهى ومن قوله اى القاب حركات اواخر البناء وسكونها بارجاع الضمير
الى البناء لا المبنى فانه وان كان مناسبا لقوله وانواعه الا ان الاواخر
ليست للبناء بل للمبنى ثم ان الالقاب جمع لقب وهو النبز هاهنا كغرس و
المراد به هنا ما يعبر به عن الشيء لا ما هو قسم من العلم لان المعبر عنه كلى
ولانه غير مختص بما ذكر بل تطلق على الحركات مطلقا ولكن لا تطلق على الحروف
فلا يقال يا زيدان مبنى على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها
تطلق على الحروف الاعرابية ولا تطلق على ما ليس فى الآخر كذا فى الرضى نقلا
عن ابن الحاجب وبه يشعر كلام الشارح فلا ينحصر الالقاب فيما ذكر كما ان
الانواع فيما ذكر تنحصر قال الفاضل العصام ان المتقدمين يطلقونها على الحروف
البنائية تنزيلا لها منزلة الحركات فيقولون ان يا زيدان مبنى على الضم و
لا رجلين على الفتح وعلى هذا تنحصر الالقاب فيما ذكر ايضا قوله فصارت اى
الحركات حقا ثم انواعا وقيل لان معانى الرفع والنصب والجر انواع
ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو البناء ورد بان تسميتها انواعا
الفاضل العصام فى الشرح
تصح باعتبار انفسها فلا وجه فيها لاعتبار معانيها ولا يخفى ان ذلك لا يرد
على الشارح فافهم قوله وقد سبق التفصيل لغير الوقف فتدبر قوله لذات

وقيل اى المعانى واسماء الانواع
كالالقاب نوع نوع منه

متكلم بعينه لاشتهار تعريف المعرّف وكذا المعطوف فان قوله فانّ الضمائر
موضوعة عند المحققين لجزئيات معيّنة باعتبار معنى عامّ كلّي بان لاحظ
الواضع اوّلا مفهوم المتكلّم الواحد مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء كلّ منها بخصوصه بحيث لا يفهم منه الّا هو بخصوصه
فاللازم صلة للوضع وعند الجمهور لمفهوم كلّ نفسه بشرط استعمالها فيه الّا
فاللازم لغرض الوضع قوله للمفهومين الكلّيين لا للجزئيّين المعيّنين فكلاهما
اى الوضع والموضوع له عامّان فلا نقض بهما هذا على ما عليه المحققون
وامّا ما عليه الجمهور فموضوعان للمفهومين الكلّيين بلا شرط الاستعمال
فى الجزئيات المعيّنة فلا نقض بهما ايضا قوله فيه اى فى التوجيه
الثالث انّه اى التعريف منقوض بنحو قلت بالخطاب انا كذا فانّه لا يصدق
التعريف على انا لانتفاء حيثيّة الحكاية عن نفسه بل فيه حيثيّة توجّه
الخطاب اليه ولا يصدق ايضا على انت لانتفاء حيثيّة توجّه الخطاب
اليه بل فيه حيثيّة الغيبة فى الحاشية هذا النقض وارد على الاوّلين ايضا
وعلى الجواب المذكور يلزم فعليّة ضرب مثلا فى ضرب ماض وحرفيّة
مِنْ فى من جارّ وهذا خلاف ما صرّح به القائلون بتعدّد الوضع ويمكن
ان يقال انّ انا وانت فى المثالين المذكورين وامثالهما مستعمل فى
غير الموضوع له اعنى اللفظ الدالّ على الموضوع له فيلزم المجازيّة
فى كلّ ما اريد به اللفظ ولم ار قائلا به والاشبه ان يمنع ضميريّة ما
اريد به اللفظ ويقال يخرج من صنفه كما يخرج الفعل والحرف من
نوعهما انتهى قوله هذا النقض اى النقض بنحو قلت انا الخ وارد على
التوجيهين الاوّلين ايضا اى كما انّه وارد على الثالث فانّه لا يصدق

على انا

على انا وانت انّه وضع لذاته متكلما ومخاطب بعينه او به اذ المراد
انفسهما ومندفع بجوابه ايضا قوله وعلى الجواب المذكور وهو الذهاب
الى تعدّد الوضع وارادة الاوّل قوله وهذا اللازم من فعليّة ضرب
وحرفيّة مِنْ خلاف ما صرّح به القائلون بتعدّد الوضع من اسميّتهما كما
سيجيء تحقيقه قوله ويمكن ان يقال فى الجواب عن هذا النقض قوله مستعمل
الخ فالخروج لا يضرّ بل يجب على ما مرّ فى صدر الكتاب وعلم فى محلّه قوله
اعنى الخ تفسير للغير قوله ولم ار قائلا به اى بهذا اللازم من تلك المجازيّة
على انّه فى غاية البعد وخروج عن الانصاف وسيأتى لهذا نظير قوله
والاشبه فى الجواب عن النقض المذكور قوله يخرج ما اريد به اللفظ من
الضمائر من صنفه وهو الضمير ويدخل فى الصنف الآخر وهو الظاهر
كما يخرج به الفعل والحرف اذا اريد بهما لفظاهما كضرب ماض ومِنْ
حرف من نوعهما وهو الفعل والحرف ويدخلون فى النوع الآخر و
هو الاسم وسيأتى بيانا قوله الّا ان يذهب الى تعدّد الوضع واريد الاوّل
فى الحاشية حلّ هذا المقام انّهم اختلفوا فيما اريد به اللفظ فذهب
التفتازانى والجمهور الى انّه موضوع بوضع آخر فان كان غير اسم فى
الاصل يصير اسما بالوضع الثانى فخواصّ انواع الكلمة لمطلقها و
ذهب الشريف الى وحدة الوضع فلا يخرج من الاصل فخصّص الخواصّ
بما اريد به المعنى انتهى قوله موضوع لنفسه بوضع آخر لا قصديّ
كوضعه لمعناه بل ضمنيّ وتابع له ولذا لم يثبت به الاشتراك و
لم يجعل الدلالة باعتباره مطابقة وتضمّنا والتزاما وذلك انّه
لمّا وضع الواضع الالفاظ للمعانى قصد وضعها لانفسها ضمنا

ولم يقصد به المعنى الضمني مثلا اذا قال عينت ضرب للمعنى الفلاني اراد
به نفسه ففي ضمن ذلك التعيين عينته لها كذا نقله الفاضل العصام
عن العلامة التفتازاني واعترض عليه بانا لا نسلم ذلك في الموضوع بالنوع
اذ لم يقع منه اطلاقه وارادة نفسه عند ذلك الوضع بل الواقع انه
ذكر القاعدة فدخل فيها ضرب ولم يذكره بخصوصه فكيف يكون ح
موضوعا ضمنا ثم قال فالاوجه انه متطفل تابع اذ لو لم توضع للمعاني
في توجيه كلام الجمهور
لم يلتفت اليها فلما احتيج بعده الى البحث عنها والحكم عليها وضعت
لانفسها ايضا ليمكن احضارها فيبحث عنها فهو ضمني غير مقصود بالذات
وفي قوله الاوجه اشارة الى ان ما قاله صحيح ممكن التوجيه وان عدم
الورود اصلا اولى فافهم قوله الى وحدة الوضع وانكر الضمني ورد
ما قاله العلامة من التوجيه بانه لا يقتضي اثباته والا لكانت المهملات ايضا
كذلك ولو قيل نلتزمه فالالتزام مكابرة في قاعدة اللغة لا يروج عند
من له ادنى مسكة من الادبية على انه لا يساعده نقل ولا عقل ثم قال
والتحقيق انه اذا تلفظ بنفس اللفظ حين الحكم عليه لم يحتج الى وضع ودال
اذ المقصود به حضوره في الذهن وذا يحصل بذلك فلا حاجة الى المحضر
فلا وجه لاثباته بلا داع هذا وايده الفاضل العصام بان قال الا اظنك
في مرية من ذلك فانك في مقام افادتك اياه باللفظ لا تحتاج الى دال
وموضوع بل تحضره بدونه فما احوجك اليه في مقام الحكم عليه واما ما
صرح به كثير من الائمة ومنهم الرضي من انها اسماء او اعلام والالفاظ
ما لم تكن موضوعة لا تكونا اسماء ولا اعلاما فلا بد من اعتبار الوضع
فيها فقد اوله الشريف بان المراد انها كالاسماء او الاعلام وقائمة

مقامها

مقامها في تحصيل المرام فهو تشبيه بليغ يستعمله فصيح بليغ ويقبله من
هو من ذوي الافهام ولو سلم فالنقل الذي ابطله كل عقل صريح لا يلتفت
اليه من له فهم صحيح وان ذهب اليه الجمهور فانه قد بلغ بمرتبة عدم
مساعدة العقل جدا لا يمكن انكاره الا مكابرة على ان المراد النقل عن
الواضع والوضع انما يعلم بالاستعمال اذ لا اخبار به منه وقد استعمل
تلك الالفاظ في مقام الحكم على انفسها واريدت واحضرت بنفس
تلفظها كما علمته فيه صح الاستعمال وهو المقصود فلا ضرورة الى اثبات
الوضع الضمني فلو قال بذلك جميع ائمة العربية بناء على الحكم عليها
لصح قوله المذكور بناء على تحقيقه المذكور فلا يرد عليه التصريح
المسطور وتنظير ذلك وتنويره انهم صرحوا بان اسم الاشارة
موضوع لمفهوم كلي بشرط الاستعمال في جزئياته ومع ذلك نقل
عن عضد الملة والدين انه موضوع لكل من الجزئيات ولم ينقل هذا
عنهم بل القائلون به اكثر من القائلين بما نحن فيه كذا قاله الفاضل
العصام في شرح الوضعية العضدية وقال في شرح التلخيص بعدما نقل
كلام الشريف وهو التحقيق فتامل قوله فمجاز يجب خروجه قوله و
بان لفظ المخاطب كذلك عطف على بنحو وانت خبير بان هذا مندفع
بما قلنا من قولنا بعينه كما قاله الفاضل العصام قوله نحو ضرب غلامه
زيدا الخ فان المرجع في الاول فاعل وفي الثاني مبتدأ وفي الثالث
مفعول اول وفي الرابع مفعول به ومعلوم ان الاصل فيها والاولى
لها التقدم ثم انه لم يجعل هذا من اللفظي كما جعله الفاضل الجامي
منه متابعة لابن الحاجب بان عممه الى التحقيقي والتقديري لان فيه

مخالفة للطريقة المألوفة والعادة المعهودة من جعل التقديري قسيما للفظي لا قسما له كما صرح به الرضى وقال ان دخوله في المعنوي اولى كما اعترف به ابن الحاجب نفسه في باب الفاعل **قوله** التزاما قريبا او بعيدا كما في الرضى كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد مثال للاول **قوله** مورثا وهو الميت **قوله** وقوله تعالى في سورة ص حتى توارت بالحجاب اى غربت الشمس مثال للثاني شبه غروبها بتوارى امرأة حسناء او ملك بالحجاب ففيه استعارة تصريحية تبعية او شبهها بها او به واثبت لها التوارى به الملايم لهما ففيه مكنية وتخييلية اذ العشي وهو من وقت الزوال الى غروب الشمس يدل التزاما لا تضمنا كما توهم في قوله تعالى اذ عرض عليه اى على سليمان عم نصب بتقدير اذكر بالعشي الصافنات الصافن من الخيل الذي يقوم على طرف سينك يدا ورجل وهو من الحميدة فيها لا يكاد يتفق الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وجود وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وقيل جمع جيد روى انه غزا دمشق ونصيبين واصاب الف فرس وقيل اصابها ابوه من العمالقة فورثها منه وقيل خرجت من البحر لها اجنحة فقعد يوما بعد ما صلى الظهر على كرسيه فاستعرضها فلم تزل تعرض عليه حتى غربت الشمس وغفل عن العصر او الورد وتهيبوه ولم يعلموه فاغتم لما فاته فاستردها فعقرها مقربا لله تعالى لا غضبا قال مولانا ابو السعود وبقي مائة مما في ايدى الناس من الجياد ممن سلبها وقيل لما عقرها ابدله الله تعالى خيرا منها وهو الريح تجرى بامره غدوها شهر ورواحها

شهر

شهر فقال انى احببت حب الخير عن ذكر ربى حتى توارت بالحجاب قاله عليه السلام عند غروب الشمس اعترافا بما صدر عنه وندما عليه عن صميم القلب وتمهيدا لما يعقبه واحببت اى اثبت حب الخير اى المال الكثير مفعوله عن ذكر ربى ووضعته موضعه واستمر ذلك حتى توارت بالحجاب ردوها على من تمام ما قال قاله ابنها لا لا تهورا وتجبرا وقيل كانه قيل فماذا قال فقال قال ردوها على فطفق مسحا بالسوق والاعناق اى فردوها عليه فاخذ يمسح السيف مسحا ضربا بسوقها واعناقها يقطعها وقيل جعل يمسح بيده اعناقها وسوقها جبالها واعجابا بها وليس بذاك قاله المولى ابو السعود وفي هذا المقام بعض كلام تجده في التفاسير وحواشيها لا سيما حاشية ابن الشهاب على القاضى **قوله** قيل الرضى ومنه اى مما يكون مدلولا التزاما **قوله** وكذا قوله تعالى في سورة الملائكة بعد قوله تعالى ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا من المعاصى ما ترك على ظهرها من دابة من نسمة تدب عليها بشوم معاصيهم وقيل المراد بها الناس وحدهم **قوله** في قوله تعالى كل من عليها فان اى من على الارض من الحيوانات والمركبات ومن للتغليب او الثقلين **قوله** فيه ان بعض الدال لما تاخر الخ والبعض المتقدم لا يكون دالا حقيقيا ما لم ينضم اليه المتاخر فجعلها من المعنوي نظرا الى مجرد المتقدم بعيد وغير مناسب بل المناسب القريب ان يجعل هذه من التقدم الحكمي لو ثبت نظرا الى المتاخر **قوله** لان في ذكره بعد ذكر الوضع في التعريف تناقضا لان صدق كونه موضوعا له يقتضى كذب كونه حكميا كعكسه

اى كما يقتضى صدق الثانى كذب الاول

اذا امتثل ما ذكر فيه اى الحكمى قول الرضى وهو التقدم الحكمى الى ثم قال
ثم من فان قلت الى فظهر لا ما نقله من ابن الحاجب وهو تعقل المفسر
بلا تصريحه تفخيما وارجاع الضمير الى ذلك المتعقل لان جعل المتاخر فى
حكم المتقدم لداع اليه ظاهر مناسب بخلاف المتعقل لصرف لجواز
كونه متقدما فى نفس الامر وجعله مذكورا معنى لظهوره ونباهته
فلا يكون التقدم حكما وذا خلاف المفروض قوله الى آخره وهو قوله
فى ذكر ذلك المفسر بان يذكروا له شيئا مبهما حتى يتشوق نفس
السامع الى العثور على المراد ثم يفسرونه فيكون اوقع فى النفس قوله
فظهر من هذا المذكور من قول الرضى وهما نظرا الى الوضع وعلى مخالفة
مقتضى وضعه قوله مجاز لكونه على خلاف مقتضى وضعه فلا يضر
خروجه عن التعريف بل يجب كما مر مرارا قوله فان قلت الخ من كلام
الشارح رح قوله هب اى نعم انه لا يجوز ذكره فى التعريف لما مر من
التناقض قوله وهو اى كونه مجازا فى غاية البعد وخروج عن حد
الانصاف فى الحاشية لكثرة الضمير المبهم افرادا واصنافا فضمير الشان
والقصة وضمير باب نعم وبئس ورب ونحو قوله تعالى ان هى الا حياتنا
الدنيا وفسويهن سبع سموات على وجه وباب التنازع وجعل
الكل مجازا مما لا يرتضيه منصف وعلى تقدير المجازية لا بد من علاقة
ولا مساغ ان تكون صحة الذكر والتقدم الحكمى للزوم حاصل الدور
وغاية ما يتكلف جعلها كون مدلول كل منهما غائبا محتاجا الى شيء
تقدم ذكره او تفسيره بمؤخر والذى عندى كون الكل حقيقة وعدم
لزوم التقدم فى ضمير الغائب وزيادة او قصد ابهامه لغرض بعد وان

معنى

معنى والله اعلم بحقيقة الحال انتهى قوله وضمير باب نعم وبئس المميز
بنكرة منصوبة كنعم او بئس رجلا زيدا وبما كنعما هى كما سيجىء وضمير رب
المفرد المذكور المميز بها كربه رجلين او امراة على ما سياتى وضمير نحو قوله
تعالى فى سورة الانعام ان هى الا حياتنا الدنيا مما جعل خبره مفسره
قال المص الضمير للحياة وابن الشهاب اى المذكورة بعده والرجوع الى
المتاخر كثير فى كلامهم واما احتمال كونه عبارة عما فى الاذهان منها
اى ما الحيوة الا حياتنا الدنيا كما قيل فبعيد جدا اذ المراد ليس فى الاذهان
الا هذه الحيوة المشاهدة لقولهم وما نحن بمبعوثين وما قيل ان هذا
من ضمير القصة فمردود بانه لا يفسر بمفرد وضمير نحو قوله تعالى فى سورة
البقرة بعد قوله تعالى ثم استوى الى السماء فسويهن فان هن مبهم يفسره
سبع سموات على وجه وهو ارجاعه الى ما بعده من سبع سموات بناء
على ان المراد بما قبله من السماء الجهات العلوية واما على آخر وهو
ارجاعه الى السماء وجعل سبع سموات بدلا منه بناء على ان المراد
به الاجرام العلوية فليس منه وكذا قوله تعالى فى سورة البقرة الا ان
تكون تجارة حاضرة على وجه وقوله تعالى فى سورة الملائكة ان هى الا
موتتنا الاولى اى ما الموتة الا موتتنا الاولى وضمير باب التنازع
عند البصرية نحو ضربنى واكرمنى زيد قوله ولا مساغ وجواز ان
تكون العلاقة صحة الذكر والتقدم الحكمى بمعنى التقدم الحاصل بحكم
الحاكم كما ذكره للزوم حاصل الدور اى لزوم ما حصل ولزم منه و
افضى هو اليه وهو توقف الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله و
ذا مستحيل وباطل للزوم اجتماع وجوده وعدمه بناء على ان الزمان

علی ... ان تکون التجارة ... وهو ارجاعه الی التجارة ... [illegible]

مطلب الدور وحاصل الدور

الذی قبل حصوله زمان العدم وذلك لان التقدم الحکمی انما یکون
بعد المجازیة وکونه علاقة یقتضی حصوله قبلها فلا شك انه یلزم ذلك
وقد عرفت ان اللازم باطل فالملزوم مثله واما الدور فهو توقف
الشیء علی ما یتوقف علیه بمرتبة او بمراتب وهو ایضا باطل لبطلان حاصله
علی انه یستلزم اجتماع تقدم الشیء وتأخره بالنسبة الی شیء واحد و
اللازم باطل فالملزوم مثله کذا ذکره الفاضل العصام فی حاشیة
شرح الشمسیة للعلامة الشیرازی قوله منهما ای الضمیر المبهم المجازی
والضمیر المبهم الحقیقی قوله الی شیء تقدم ذکره او تفسیره بمؤخر الاول
ناظر الی الثانی والثانی الی الاول فالعلاقة مطلق الاحتیاج قوله لغرض
وهو قصد التفخیم ومجرد الاختصار والتحرز عن التکرار قوله الاتحاد
فی اللوازم کلها لو مرسلا ولا المشابهة فیها لو استعارة بل یکفی الاتحاد
او المشابهة فی بعضها فمن این یلزم الحکم بالتقدم الذکری استدلالا بصحة
الذکر لجواز کون تقدم الذکر شرطا لصحة الذکر فی الحقیقی دون المجازی
قوله قدمه مع ان الاصل فی الضمائر الاتصال لکون مفهومه وجودیا
وهو لشرفه احق بالتقدم لان الاعدام تعرف بملکاتها قوله لو استقل
فی التلفظ الخ فی الحاشیة قوله بین اهل اللغة اشارة الی ان المعتبر فی الاستقلال
وعدم العرف والاستعمال دون العقل والا لما جاز اشتراکهما وهو
وهن بینهما انتهی ولا یرد علیه ما اورده الفاضل العصام علی ما فسر
به المستقل وهو ما یصح الابتداء به والوقف علیه من انه لا یخفی ان جعل
المنفصل مستقلا عند من یجعل الضمیر فی ایاك الکاف وفی انت التاء
وایا وان وعامة یحتاج الی ارتکاب مسامحة فتدبر قوله مرفوع المحل

دائما

دائما اما مر من اشتراط الواضع استعماله عند وجود الرافع فلا یرد ان
العامل مما لا بد له منه ولا عامل معه عند الوضع قوله کانا والزائد
علیه منتهیا الی هن قوله کذلك ای دائما قوله کتاء ضربتُ بالضم الخ وهو نون
ضربنا وتاء ضربتِ بالفتح والکسر الخ قوله اسم فاعل ومفعول ولو معنی
فیدخل المستعار والمنسوب قوله مطلقا ای زمانا او استتارا مطلقا
او حالا من المستتر فی یستتر او من الصفة بتأویل شبه الفعل او شبهه
وهذا هو الاوفق للسیاق فتبصر قوله اذا لم یسند الی الظاهر یشیر
الی ان الاستتار لیس واجبا فیها کما وجب فی المضارع للمتکلم والمخاطب
اشار الیه بقوله دائما فیما یأتی بل جائز فالاستتار نوعان هکذا ینبغی
ان یفهم هذا المقام والفاضل العصام لم یُعْطِ حق المقام بالتمام
حیث قال لا حاجة الیه لان المقام مقام بیان انه اذا وجد ضمیر متصل
یستتر فی ای مقام لا فی ای مقام یکون ضمیرا وبین المقامین بون بعید
هذا کلامه لان من حق المقام بیان ان الاستتار فی ای مقام یجوز
وفی ای مقام یجب فافهم فانه نفیس واما البارز المتصل فلا یسند
الیه لانحطاط درجتها عن الفعل بمنع البارز القوی عنها ولدلالة صیغها
علی فاعلها مفردها علی مفرده ومثناها علی مثناه وجمعها علی جمعه
قوله والماضی ای ویستتر فی الماضی الکائن للغائب والغائبة ذلك الماضی
او المستتر له والاول جزیل معنی وکذا الاوائی فتأمل وذلك لدلالة
صیغة الفعل علی الفاعل المفرد والاختصار مطلوب ولذا لم یبرز بخلاف
التثنیة والجمع فانه صیغته لا تدل علی الفاعل المثنی والمجموع ولذا ابرز
الفاعل فیهما وبخلاف المخاطب والمخاطبة فان صیغة الماضی لا تدل

على الفاعل المخاطب قوله والمضارع لهما لما مر قوله وللمتكلم لما سبق ايضا
دائما آه لان كلا منهما لا يسند الى الظاهر الذى للغائب لمنافاة صيغتهما
اياه قوله مطلقا يجوز او وجوبا قوله وامر المخاطب لما ذكر ايضا قوله
لفظا ظاهر ومعنى اى اخبارا وانشاء وحكما اى اعرابا وبناء على الاصح
قوله بخلاف النهي وامر الغائب لانه لا مخالفة لهما الا معنى قوله فانه
لا مجرور له لانه مع المجرور كشيء واحد لشدة الاتصال بينهما للاحتياج
من الطرفين لفظا ومعنى لما مر قوله خمسة انواع بانتفاء المنفصل فى المجرور
قوله عدها اربعة لاتحاد المجرور مع المنصوب فى اللفظ تدبر قوله و
لو من وجه فى الحاشية زدناه ليشمل اعطيتك اياه وكنت اياه انتهى
وسيأتى انهما ذوا جهتين قوله انما ضرب انا فانه فى معنى ما ضرب الا انا
وتقديره ففيه فصل حكمي والانفصال واجب بعده وان يلتبس للطرد
ولكن فى شرح المفتاح انه لا يجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس
نحو جاءنى خوك انما علمت زيدا اياه قوله نحو جاءنى زيد وانت مما
كان الغرض منه العطف ونحو جاءنى اما انت او زيد مما كان الغرض منه
الترديد وافادة الشك من اول الوهلة ونحو اسكن انت ونحو لقيتك
اياك مما كان الغرض منه التأكيد والفصل فى الاول بالمستكن فالفصل
اعم من الحكمي ولا شك ان الاتصال ينافى هذه الاغراض قوله ليتبادر آه
فيه رد للرضي حيث جعله مما لا يرفع به اللبس فيه قوله صفة المراد بها
ما فى المبتدا فاقتصار الرضي على الثلثة الاول والفاضل العصام على
الاربعة الاول ليس بمرضي قوله والمراد بالجري فى عرفهم قوله خبرا كما
مر تركه لما مر قوله وجاءنى زيد لم يقل وزيد عطفا على المرفوع المتصل

للفصل لئلا يكون المثال معتمدا لما لم يكن مما نحن فيه فافهم قوله تاكيد
لازم مسند اليه تبعا فالمراد بكونه مسندا اليه التبعي لا الاصلي فافهم
قوله بلا ضعف ولو كان فاعلا لجاز معه كزيد قاعدون غلمانه لما مر
ان هذه الصفة كالفعل المسند الى الظاهر فى كونها مفردا دائما قوله و
لو فعلا ولو قال ولو فعلا اى على او اسند اليه لكان انسب جاز الاتصال
ولو قدم الانفصال لكان اولى فتدبر التبس او لم يلتبس على ما فى الرضي و
فى الهندى انه يجب الانفصال فى مقام اللبس وقال الفاضل العصام
فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكر ونقض ايضا بنحو اقائم انت
ونحو جاءنى زيد واعجبنى ضرب هو والضرب هو ونحو اعندك هو
ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على من هى له لكان اشمل
لان الصفة كما لم تجر على غير من هى له لم تجر على من هى له لما عرفت من
المراد بالجري واقول شموله للاول ظ فانه يصدق على قائم فى اقائم
انت انه صفة مسندة غير جارية على شيء واما للثالث فلان الظرف قائما
فى حكمها فيصدق عليه ذلك ايضا واما للثانى فغير مسلم لان اطلاقه
على المصدر غير معهود ولانه لا اسناد له وارادة النسبة بعيدة على
انه لا يرد على ابن الحاجب لان ما ذكر بل ما ذكره بقوله او بكونه مسندا اليه
آخ داخل فى قوله او بالفصل لغرض كما ذكره الشارح لان الصفة والظرف
المعتمدين على الاستفهام او النفي مع مرفوعيهما جملتان وابرازهما
فيهما منفصلين ح لغرض الفرق بين كونهما جملتين وبين كونهما جزئى جملة
والابراز فى المصدر منفصلا لغرض الفرق بين ما يؤول ويقدر بالفعل
ويسد مسده فى العمل بلا ضمية ان من اسم الفاعل ونحوه وبين

ويلتبس لم يحمل عليه الا بسبب صح

بلا اضافة والاضافة قرينة صح

لان الصفة فيها ليست بجارية على من هى له صح

مايؤوّل ويقدّر به ويسدّ مسدّه فيه بها كذا في الرّضي نعم يرد على
المصنّف انّه لو قال او اسند اليه مالم يجر على صاحبه واريد بما مايعمّ الصّفة
والظّرف والمصدر لكان اشمل فتامّل **قوله** وبيّنّا في الرّضي وتلخيص مافيه
انّه ان اختلف ماجرى عليه متحمّل الضّمير وما هو له في الافراد والتّثنية
والجمع وفي التّذكير والتّأنيث فلا لبس وان اتّفقا فيما ذكر وفي الغيبة
فاللّبس حاصل مطلقا والضّمير المتّصل لا يرفعه وانّ اختلفا في الغيبة
والتّكلّم والخطاب فلا لبس في جميع الافعال الّا في غائبة المضارع مع
المخاطب وفي الغائبة مع المخاطبين فانّه موجود فيها الّا انّه يرتفع بالتّاكيد
وامّا الصّفات ففي جميعها ليس مع الاختلاف المذكور لكنّه بالتّاكيد يرتفع
ولذا اطّرد البصريّة فيها وان لم يلتبس وامّا الافعال كلّها فقد اتّفقوا
كلّهم على انّه لا يجب التّأكيد فيها اصلا لقلّة مواضع اللّبس هذا وقوله
والضّمير المنفصل لا يرفعه قد عرفت مافيه فتذكّر **قوله** بخلاف الضّمير المنصوب
الاصطلاحي نحو اتّك فلا يرد انّ الضّمير فيه كما انّه منصوب المحلّ كذلك
مرفوع المحلّ ولم يتعرّض للمجرور مع انّه لو كان عامله حرفا يتّصل به ايضا
لانّ الكلام في تعيين مواضع انفصال المرفوع والمنصوب وقد عرفت
ان لا منفصل له **قوله** لامتناع اتّصال الملفوظ بالمحذوف بخلاف العكس
لا عدم اتّصاله به لا يوجب كونه منفصلا فحذفه كحذف آخر الكلمة
ولذا لم يتعرّض لحذفه بخلاف الاوّل فانّ التّلفّظ بالضّمير يوجب ذكر
امر يتّصل به لعدم استقلاله فيه فاذا لم يجده ينفصل بالضّرورة
قوله فانّ اللّفظ مقدّم على المعنى بالنّسبة الى السّامع المقصود من
الكلام وابن الحاجب نظر الى العكس بالنّظر الى المتكلّم المحدث له ظاهرا

وشرفه

سواء كان المتحمّل صفة او فعلا منه

لارتفاع اللّبس في صورة بيان المنفصل منه

وشرفه ومقصوديّته فلا وجه لتقديم المحذوف ح كما لا يخفى فنظر
المصادق ولك ان تقول انّه اعتبر التّرقّي والمص التّدنّي **قوله** و
الاولى تقديم الاولى هو وهو اولى لقربه من الوجوب بل الاولى
تأخير الاولى كما فعله المص لقربه من الوجوب وملايمته لما بعده و
قرب هو من مرجعه **قوله** الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ المقصود
الاحتراز عن كون احدهما مرفوعا وذا نصّ فيه بخلاف ما قاله المص فانّه كما
يحتمله يحتمل الاحتراز عن كونهما مرفوعين ولا وجود له فلا فائدة فيه
على انّه يستغنى ح عن احدهما قال الفاضل العصام الاوضح واحد منهما
لعلّ وجهه انّ احدهما مضاف والاصل في الاضافة العهد فلا يلايم
التّفصيل الآتي بقوله فلو احدهما الخ بخلاف واحد فانّه نكرة محتملة
للمعرفيّة وغيرها وللتّقديم والتّأخير اللّهمّ الّا ان يقال الاضافة
للعهد الذّهنيّ لا الخارجيّ فافهم **قوله** اذ لو كان احدهما مرفوعا **قوله**
فلو احدهما الخ ولو قال فلو المقدّم اعرف لكان اخصر **قوله** فجاز في الحكاية
الفاء في فجاز غير واقعة موقعها انتهى لا اتّصال ولم يجب خلافا لسيبويه
قوله نحو ضربيك الخ قال الرّضي انّ الانفصال بعد المجرور اولى منه
بعد المنصوب وانّه في باب خلت والاتّصال في باب اعطيت اولى **قوله**
الاعرف من الغائب فيه انّ اللّام ومن التّفضيليّة لا يجتمعان في افعل
التّفضيل كما سيصرّح به **قوله** لازم خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز
الاتّصال مع تأخير الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلّم به العرب
وخلافا له ايضا فانّه جوّز عند مساواة الضّميرين الغائبين وقال
هو عربيّ مكثور وقاس المبرّد غيرهما عليهما ومنعه سيبويه **قوله**

اى الافعال الناقصة انما اختار المص خبر باب كان عليها ليتناول
صريحا كونه خبر كان ونظائره قوله والاصل اولى بالرعاية من الشبه
بخلاف مفعول باب علمت مع انه مبتدأ او خبر فى الاصل فانه مفعول
حقيقة فى الحال فرجح فيه جهة الاتصال قوله لولا الامتناعية لا
التحضيضية انا الخ وهو الاوفق لما سبق بخلاف عبارة الكافية قوله
لكونه مبتدأ محذوف الخبر عند البصرية او فاعلا لفعل محذوف عند
الكسائى او مرفوعا بلولا عند الفراء لكنه على مذهبهما ليس مما نحن فيه
بل مما يجب فيه الانفصال ولذا لم يتعرض لهما قوله وعسيت بالتكلم قوله
لفعل مقارن هو عسى قوله تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى الفاظ
كثيرة قوله حرف جر حقيقة على ما هو المتبادر غير متعلق بشئ على ما فى
الاظهار قال الفاضل العصام ويمكن ان يقال معنى جعله حرف جر انه
انزل منزلته فانه فى معنى لام التعليل فمعنى لولا انت لهلكت لم اهلك
لوجودك والمنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل الوجوه
فلا يرد على كلا التقديرين انه لا بد له من متعلق ح وليس له متعلق
قوله وعسى بمعنى لعل ورد بانه لو كان كذلك ينبغى ان لا يقال عساك
ان تخرج كما لا يقال لعل زيدا ان يخرج لامتناع دخول ان على خبر
لعل واجيب بما مر آنفا وبان دخول ان فى عساك بالنظر الى ما بقى
من اصل معناه والى مجئ ان فى خبره قليلا تشبيها له بعسى قوله على
اصلهما من كون احدهما مجرورا والاخر منصوبا حقيقة قوله تصرف
فى الضمير لان الاشكال جاء من قبله ولانه معمول فهو احق بالتصرف فيه
فجعلهما اى الضميرين اللذين احدهما مجرور او منصوب والاخر منصوب.

قوله

مطلب نون الوقاية

قوله على اصلهما من عدم كون الاول حرف جر والثانى بمعنى لعل قوله
وتجب نون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية ذكره
الفاضل العصام فالاسناد تق مجازى آخر الفعل ولو حكما عن الكسرة التى
هى اخت الجر وهى التى فى آخر الكلمة لا مطلقا وكسرة تضربين ليست كذلك
لكونها فى الوسط حكما لما مر ان المرفوع المتصل كالجزء وما ذكره الفاضل العصام
من قوله ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف مما يجب ان يصان
عنها لانها لكونها على حرف واحد ليست كسرتها اخته كلى فظهر انه لو ترك
الآخر لتم الامر فيخالف لما سيأتى من ان عدم الكسر فى الحرف للمحافظة
لا للصيانة وان الاولى سبب مرجح والثانية موجب قوله عارضة
الخ بخلاف ياء تضربين فانها لعدم استقلالها كاللازم قوله مع الياء
قال الفاضل العصام الاولى مع ياء المتكلم لان المتبادر من اطلاقها
ياء الضمير فيشمل ياء المخاطبة للمتكلم لا للمخاطبة قوله ماضيا يدخل فيه
ما انصرنى قوله مجردا اى خاليا فلا يرد ان التجريد يقتضى سبق الوجود
عن نون الاعراب اى نون هى الاعراب واما مع نونى الضمير والتاكيد فيجب
فيها لوجوب فتحها كيضربنى وهل يضربنى قوله واشمل لشموله الامر بخلاف
وقد عرفت فيما سبق ان ادخاله فى المضارع بعيد قوله لان كراهة
اجتماع النونين التى تقتضى وجوب تركها عارضت الوقاية المذكورة
التى تقتضى وجوب اتيانها فتساقطا فالامران جائز لانتفاء موجب
الاتيان والترك واختلف فى ان المتروك نون الوقاية او نون الاعراب
فذهب الجزولى الى الاول وهو المختار لان الثقل جاء منه ولانه
الدفع فهو احق بالترك وذهب سيبويه الى الثانى لان المعرض

اسهل من الدفع صح

للحذف بالجزم والنصب وردّه الفاضل العصام بانّ المتروك فی لیتی
ولعلّی ولدنی نون الوقایة فهو مع الیاء احق بالترك لكثرة الشواهد
قوله محافظة علی الحرکات البنائیة فی باب انّ والسکون فی لدن فلو عکس
الترتیب لکان احسن علّة لجواز الدخول وکراهة اجتماع النونین فی
النونیّات وحملا علی الاخوات فی غیرها وهی النونیّات قوله وتختار الاولی
تقدیمه علی الجواز لقربه من الوجوب الّا انّه اخّره لئلّا یفصل بین
حکم الفعل بلا نون وبین حکمه معها ولاشتراك لدن وباب انّ معه
فی الحکم قدّمهما معه علی انّه ذکر فیما بعده حکم لعلّ من مرجوحیة الدخول
فافهم قوله علی الحمل لانّه خلاف الاصل قوله وعدم المعارضة بعد النون
قوله فظهر ای اذا اختیرت عند عدمها فظهر الخ قوله بخلاف الصیانة
الخ حیث اوجبتها فیه عند عدم المعارضة قوله ویسبق بلا فصل
لتبادر الجملة المذکورة بجزئیها خلافا للکوفیّین فی جواز حذف احدهما
وتفسیرها بمفرد مؤوّل بها نحو ظننته قائما زید ای قوله لضمیر الذی بمعنی
الشأن فالتسمیة به لکونه بمعناه لا لرجوعه الیه کما سیصرّح به قوله
ضمیر غائب بالاضافة کاخویه مفرد مبهم صفتا ضمیر لانّ الابهام هو
المقصود فی الباب وهو فی المفرد اکثر منه فیما یدلّ علی العدد غیر راجع
الی شیء لئلّا یزول الابهام المقصود قوله لئلّا یزول الخ امّا بالتأکید
والبدل والبیان فظاهر وامّا بالعطف فلانّه لو کان فانّما یکون تفسیرا
لانّ الواحد لا تفسر المغایرین وقیل لانّ ابهامه لمّا احوجه الی المفسّر
کان کغیر المستقلّ فلم یناسب کونه متبوعا والفصل للتقدّم لکونه علّة موجبة
وامّا الصفة فقد سبق انّ المضمر لا یوصف قوله عمدة بان یکون مرفوعا

مطلب ضمیر الشأن

قوله

قوله باعتبار القصّة ای باعتبار انّه بمعنی القصّة ولذا سمّی بضمیر القصّة
قوله فضلة او کالفضلة بان یکون منصوبا نحو انّها بنت بحرکة التاء
غرفة ونحو هی کان القران معجزة فانّها انّ المعجزة القران کذا فی الکرمانی
لا یختار تأنیثه لانّه مقصود مهمّ فلا ینبغی ان یراعی مناسبته لها قوله
واتّصاله لغویّ لا اصطلاحیّ والّا لکان واستتاره مستدرکا قوله
ای انفصاله فالاظهر وانفصاله الّا انّه اختار ما اختاره لکونه اخصر
وامّا بروزه فانّه وان کان غیر الاستتار لکنّه لیس غیر الاتّصال فالاظهر
الاخصر وبروزه ای بالاتّصال والانفصال واستتاره کما قال البعض
فافهم قوله کان منفصلا لما مرّ من امتناع اتّصال اللفظ بالمعنی وعدم
وجود اتّصال المرفوع بالطرف فی لغتهم قوله کان مستترا لکون عامله
ماضیا مفردا غائبا قوله کان بارزا اذ المنصوب لا یستتر علی انّ الحرف
لا استتار فیه قوله کقوله قوله وامّا جوازه المدلول بقل قوله لانّ الخبر کلام
مستقلّ لا یقتضی الارتباط بلا رابط ولیس فلیس وفیه نظر لانّ عدم
دخول النواسخ علی الاسماء الشرطیّة مع معونة المقام یکفی دلیلا علیه
وقال الفاضل العصام ولا یخفی انّ القول بحذف ضمیر الشأن علی ضعف
لیس باهون من القول بدخول الناسخ علی الاسم الشرطیّ علی ضعفه
فتدبّر قوله مع کثرة المشابهة بالفعل بالاضافة الی المکسورة حیث شابهته
فی فتح الاوّل والآخر وقال الفاضل العصام فیه بحث لانّ انّ المفتوحة
کمدّ زنة وانّ المکسورة کفرّ تأمّل انتهی یعنی انّه لا فرق بینهما فی
التشبیه فلیس احدیهما اجدر بالعمل من الاخری ولعلّ وجه التأمّل
انّ کسر الاوّل وفتح الآخر فی فرّ لیسا باصلیین ولا لازمین لجواز

اى وليس الرابط موجودا فاذا لم يكن موجودا فليس اقتضاء الارتباط موجودا

افرد وفرّ بالكسر بخلاف فتحتي مدّ فالفرق واضح قوله في ضمير الشان غالبا
قال المص في الحروف المشبهة قلّ في غيره وقال ابن الحاجب وشذّ اعمالها في
غيره فافهم قوله لولم يوجد الخ قالوا وللعطف على مقدّر نقيض للمذكور
على ماهو رأي البعض كما مرّ قوله كذلك اى داخل عليهما ففيهما جمع بين الحقيقة
والمجاز وعمومه على ما مرّ مرارا قوله القائم بالنّصب قوله لفصله الخ اى
لان يفصل فهو علة للوقوع لا للتسمية الا انّه مشعر بوجهها فانّ سبب
الفصل الوقوع لا التّسمية اولانّ فصل فهو وجه للتّسمية والاضافة لادنى
الملابسة فتامّل قوله في بعض المواضع وهو ما فيه ليس كما في المثال الاول
واما الوقوع اوالتسمية في بعضها الآخر وهو ما يس فيه ليس للاعراب
كما في المثال الثّاني اوكون المبتدا ضميرا فالحمل والاطراد قوله للمبتدأ دون الخبر
فلا يقال الزّيدان هو الحسن غلامهما في الافراد الخ ترك التّعريف لمجيئه
بُعَيْدَه في المتن قوله والغيبة والتكلّم والخطاب المتبادر من المطابقة في
السّتة لا في الثلثة ولذا اخّرها فينبغي ان يفسّرها المص كذا قاله الفاضل
العصام فافهم قوله لانّ الفصل الخ اذ الالتباس انما يوجد فيها دون
النكرة لاشتراط المطابقة بين النّعت والمنعوت في التّعريف واذا كان
المبتدأ نكرة لا يقع بينهما لانّ فائدته التأكيد وهي لا تؤكّد والتّفصيل
في تاكيد الرّضي قوله لامتناع اللّام المعرفة اى لامتناع دخوله عليه لاختلاف
حكمهما فانّه يلزم في الافعل المطابقة للموصوف وفي افعل من الافراد
والتذكير كما سيجيء قوله لا محلّ له من الاعراب اصلا قوله لعدم نظيره
في الاسم لانّه معمول دائما فلا يخلو عن اعراب اولفظا لوجود مقتضيه
قوله لا يؤكّد بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف

اوساويا

مطلب اسماء الاشارة

اومساويا فكذا المؤكّد قوله واللّام لا يدخل تاكيد الاسم فيكون حرفا
بلا شبهة قوله وما دلّ من اسماء الاشارة على الحدّ وهو ما وضع لمشار اليه
كما في الكافية بناء على انّ الاشارة بمعنى المشار اليه كما انّ الكناية بمعنى
ما يكنى به كما سيصرّح به فالمعنى اسماء موضوعة للمشار اليه او على انّ
الاشارة مستلزمة لمشار اليه فالاضافة لادنى الملابسة فالمعنى
اسماء موضوعة لغرض الاشارة اليه والقرينة على كلا التقديرين حمل
ذا وما عطف عليه عليها على انّ العدّ يغني عن الحدّ على ما صرّح به الفاضل
العصام وسيصرّح الشّارح به فانّدفع بذلك قول الفاضل المذكور
وهو بحسب مفهومه اسماء موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا
فاحتيج الى تعريفه بما يبيّن انّه في الاصطلاح يراد به ما هو اسم المشار اليه
انتهى ويمكن ان يقال اراد بقوله وليس كذلك بحسب الظاهر ليتمكّن من
التّوجيه فتامّل قوله حقيقة في الاشارة الحسّية بالجوارح والاعضاء
قوله ونحو تلك الجنّة وذلكم الله ممّا ليس الاشارة فيه حسّية حاضرة مجاز
فلا يضرّ خروجه بل يجب قوله ذا اصله ذيي بياءين كفرس بلا تنوين
لبنائه فحذف لامه كيد وقلب عينه الفا وقيل كفلس فحذف عينه
كما في ثبة وقلب لامه الفا وكثرة حذف اللام يرجّح الاول وقيل الالف
زائدة والام يحذف في المثنى بل يردّ الى اصله فقال ذيان كفتيان
وردّ بانّه لم يرد فرقا بين المتمكّن وغيره كذا في الرّضي قوله وما عطف
عليه اذ لا يقال ذا اسماء الاشارة فلا يمكن ادّعاء العلمية قوله المفرد
بقرينة المثنّاه قوله والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب
موقوفة بلا اعراب لعدم العامل ووجهه السّلامة عن الاحتياج

الى زيادة تقدير فى الالفاظ قوله والمذكر حالا او خبر مبتدا محذوف
والجملة معترضة قوله وذان وذين لمثناه لم يغير الاسلوب السابق
فاصاب اذ يجوز فى لمثناه ما يجوز فى لمذكر بخلاف عبارة ابن الحاجب
حيث لم يجز فيها جعل لمثناه صفة لذان وذين اذ الصفة لا تتقدم
على الموصوف ولا حالا من فاعل الظرف المقدر لعدم جواز تقدم الحال
مطلقا على العامل الظرف عند سيبويه وكذا عند الاخفش اذا لم يتقدم
المبتدا كما فيما نحن فيه وقول الفاضل العصام قدم ليكون اقرب الى المعطوف
عليه لم يعادل ما فاته على انه يعارضه كون ذان وذين ابعد من المعطوف
عليه قوله وتا بقلب الذال تاء فرقا بين المذكر والمؤنث على ما هو المعتاد
فيه من القلب تاء كما فى اخت ولذا جعل اصلا للسائر وتى بقلب الالف
ياء مبالغة فى الفرق وته بسكون الهاء فى الوقف والوصل اجراء له مجراه
او بكسرها فيحتمل اللغتين بقلبها اى الالف قوله بصلة الياء الحاصل بالاشباع
فينبغى ان لا يكتب كواو ضربه لكن كتب هنا تقليلا للاشتراك كتابة
ته قوله وذى بقلب الالف ياء فرقا بينهما بالياء التى هى علامة التانيث
فى تضربين قيل هى الاصل مرضه لضعف دليله فانه معارض بان تا
بازاء ذا بقلب الذال تاء كما انه بازائه بقلب الالف ياء وان رجح بان
قلب الالف اهون فيعارض بان التاء فى الفرق اغلب وسيجئ لاصالة تا
دليل قوى غير معارض وهو قوله وهذا الخ اى مجئ المثنى من تا لا من الياء
قوله والقصر فيكتب بالياء لكونه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس
بالى حرف جر والممدود مجهول قوله فى بعض اللغات فى الحاشية قيل هو
لغة بنى حارث على قراءة تثقيل وانما احاله على غيره لانه يمكن ان يحمل على

حذف

حذف اسمها فانه جائز على قلة واما على قراءة التخفيف فيحمل على الالغاء
قوله ويدخل الهاء لقد اصاب فى العدول عن عبارة ابن الحاجب حيث ذكر
اللحوق واراد الدخول على الاول على سبيل العروض بقرينة شهرة هذا
ولا يتوهم ذاها وذكر حرف التنبيه واراد به الهاء بقرينة اشتهار اختصاص
استعمال الا واما بالجمل اذ قد سبق ان الشهرة لا تكون قرينة لاسيما
للمبتدى والدخول وان شمل اللحوق بالاخر لكن المراد الدخول على الاول
كما اشار اليه الشارح بقرينة المقابلة باللحوق قوله للتنبيه اى لتنبيه المخاطب
على المشار اليه الحسى ليلتفت اليه فينتظر الى انه اى شئ يشار اليه من الاشياء
الحاضرة فلذا لم يأتوا بها الا فيما يمكن مشاهدته من الحاضرة والمتوسط لا
فى البعيد الغائب الذى لا يمكن ابصاره اذ العاقل لا ينبه احدا ليريه
ما ليس فى مرئى منه فلذا لا يجمع مع اللام قوله اخرها الانسب او
اخرها فلا يقال هاذلك وها تلك لما مر بل يقال ذلك وتلك فى تيك
كسر اللام فى الاول لاجتماع الساكنين ولم يحذف الالف لخفتها وكذلك
تالك فى تاك واما تلك بحذف الالف فلغة قليلة ولم يكسر فى الثانى
بل حذف الياء لاجتماع الساكنين لئلا يلزم اجتماع الكسرتين مع الياء
قوله يعنى الكاف فالاخصر الكاف لانه انما اثره تنصيصا على حرفيته
تنبيها على حال المخاطب تنبيه على ان الاضافة لا د فى الملابسة فتدبر
قوله لتباينهما صدقا لان ما صدق عليه اسم الاشارة المشار اليه وما
صدق عليه حرف الخطاب حال المخاطب فلا يكون تاكيدا ولا وصفا
ولا عطف بيان وعدم القصد بالنسبة فلا يكون بدلا واسم الاشارة
لا يضاف لتعذر تنكيره فلا يكون معمولا اصليا ولا وجه للعطف قوله

وقيل في الحاشية جمهور قوله ومنع في الحاشية هندى منعا مستندا
بفتح النون اى مؤيدا وهو الانسب بالتعريف الاتى الا انه مبنى على
التجريد على معنى الصلة او بكسرها اى متايدا والانسب التعريف بما
يتايد به المنع بضمير نحو افعل امرا ووجه التوجيه ظاهر لاهله والمستند
وكذا المستند بالفتح ما يؤيد به المنع فافهم واجيب في الحاشية هندى بان
فيه اى في ضمير دليل الاسمية لا في المدعى فلا يصلح سندا للمنع فلا وجه له
قوله كلام على المستند بالنفي وهو انما يفيد اذا كان مساويا ولازما للمنع
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم والا فلا لان نفيه ح لا يستلزم
واللازم على المعلل اثبات المقدمة الممنوعة وهي الكبرى المطوية او اثبات
كون السند لازما له لا نفي السند مطلقا وانى هذا الاثبات واين هذا
الاثبات من الكلام عليه اى بينهما بون بعيد ولو قال القائل لامتناع
وقوع الظاهر مقامها مع عدم دليل الاسمية لسلم عن المنع كما قال الفاضل
العصام على ما لا يخفى على ذوى الافهام قوله ذاك بالفتح او الكسر
وجاء افرادهما مثل عوان بين ذلك مكان ذانكم لتعدد المخاطب
والمشار اليه وذلك خير لكم موضع ذلكم لتعدد المخاطب قوله او نحوه نحو
ما سبق والمذكور قوله نحو ذانك وتانك اصلهما ذان لك وتان لك بسكون
اللام على ما هو الاصل وقلبا اللام بالنون للقرب وحذفا الكسرة للادغام
وكسر الساكنة للالتقاء وعدم مع سكون الثانى عند لزومه لم يمد ذن
وفيما نحن فيه ليس كذلك والا لم يكسر في المفرد ولم يقلب النون باللام
مع ان القياس قلب الاول لكونه علامة ولمزية غنته هذا وقيل
انه قبل النون والادغام قياس وفيه ان الاصل الادخال في الاواخر

وانه

وانه يلزم الفصل بين نون المثنى والفه وقيل التشديد عوض عن الف
المفرد والا لم يصح هذان بالتشديد وقد جاء تذكر ما ذكر وفيه انه ينبغى
ح كون ذانك بالتشديد للمتوسط كما بالتخفيف وقد يقال ان من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل يجعل عند غير المبرد صيغ
المثنى على التسوية للقريب والبعيد والمتوسط قوله وبغيرها اى بدونها
لا بشيء مغايرها فالاوضح بدونها قوله الاسم لا الحرف بقرينة المقسم
الموصول والفرق بينهما ان معنى الاول الموصول بغيره والثانى الموصول
به غيره قوله الا بجملة ولو معنى تسمى صلة خبرية لا انشائية لانه
يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم
قبل الخطاب والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها و
عائد ولو غير ضمير نقض التمام الذى في الكافية وما فيه من اللطف
لا يخفى قوله ليس كذلك بل للموصول لانها تساويه في المعرفة بوجه ما
والجهالة بالكنه فلا يجوز التعريف بها فلذا احتاج ابن الحاجب الى
تفسيرها بجملة خبرية قوله كذا ذكره المالكى في التسهيل حيث قال
او خلفه وذكر في حواشيه مثالا له والتفصيل في شرح الفاضل العصام
قوله مصغر التى على خلاف القياس اذ القياس ضم الاول وهو اللام
الا انه ابقى على فتحه على خلافه تخفيفا وعوض عنه الالف في آخره تكميلا
قوله والمحذوفة اى الجملة التى حذفت مع العائد للتفخيم مبتدأ من فظاعة
الخ خبر قوله الذى اللام الاولى حرف تعريف وفاقا زيدت عليه مع
انه معرفة لئلا يكون وصفها به كوصفها بالنكرة لانه في حكم الصفة
المشتقة في وقوعها وصفا وشيء من الاوصاف لا يكون معرفة بدون

اداة التعريف وانّما التزمت لانّها لو نزعت تارة لاوهمت كونها للتعريف
كما في الرّجل ورجل ولذا لم يكتب بلامين مع انّ القياس كتب المدغم اذا
كان الادغام في الكلمتين ثمّ انّه يكتب في نصب تثنيته وجرّها بهما فرقا
بينها وبين الجمع وحمل الرّفع في تثنيته وكذا حمل تثنيته التي عليها واللّام
الثّانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريّة قوله وجاء حذف الياء
فيهما اكتفاء بالكسر وحركة ما قبلها للطّول بالصّلة قوله واللّذان واللّتان
حذف ياء مفردهما لالتقاء السّاكنين فرقا بين المتمكّن وغيره قوله
كالعلى في رسم الواو ولئلّا يلتبس بالى قوله والّذين في الاحوال الثّلث
على الاكثر بحذف ياء مفرده لما مرّ قوله وجاء اللّذون رفعا في هذيل
قوله ولو قدّم اللّذون على وهما او على حذف لكان احسن وجه على
الاوّل استفادة اختصاصه باولي العلم وجواز نونه ايضا من العبارة
ولكن يفوت على هذا الاخصريّة وعلى الثّاني يفوت الاوّل ولا يفوت
الاخصريّة فتامّل قوله لا اللّام وحده قال الفاضل العصام لم ينقل
اختلاف في انّ الموصول هل هو الالف او اللّام او كلاهما كما اختلف
في حرف التعريف والظّاهر انّه لا فرق بينهما وتخصيص الاحتمالات
بحرف التّعريف تحكّم انتهى وقول المص في بحث اسم الفاعل وباللّام
استوى الجميع وتفسير الشّارح بالموصولة وكذا عبارة ابن الحاجب
يؤيّد ذلك فلعلّ المص اشار في الموضعين الى المذهبين فافهم قوله
فالوجه ان يقول وال كما قال بعض الكمّل ليكون كون الموصول المجموع
مقطوعا فانّ كلام المص يحتمل كونه الفا وحده على مذهب المبرّد
ولاما وحده على ما ذهب اليه سيبويه وليكون موافقا للاخوات

مطلب اللّام الموصول في التعريف

في التعبير

في التعبير عن لفظه مرادا به نفسه قوله يستكان لكراهتهم دخوله
على الفعل لكونه في صورة الحرف من الفعليّة المتصرف فعلها اذ لولاه لم يصاغ
مجرّدا عن حرف النفي والاستفهام والاستقبال اذ لو صيغا منها لفات
معنى ما ذكر وبما قرّرنا ظهر انّ قوله يستكان مغن عن ذكر القيدين المذكورين
كما سيجئ قوله بها فما قاله المولى الجامي قاصر قوله بالّذي لاصالته في
الباب ولذا قال ابن الحاجب بالّذي لا لعدم الامكان بغيره قوله
للاستعانة لا للصّلة للاخبار وسيجئ تحقيقه قوله في الجملة الاولى
بدليل اضافة المحلّ قيد له او للمخبر عنه فاعتبار المولى الجامي محلّه
منع ظاهر سهو
في الاولى وكونه مخبرا عنه باعتبار التعبير عنه بالّذي شاذ في الثّانية
تكلّف لا يخفى من باب التغليب استيناف كانّه قيل لم يشمل المخبر عنه الفضلات
فاجاب باحد الثّلثة وانّما غلب المخبر عنه عليها لكونه ركنا اعظم من الكلام
واصلا وكاملا فيه او الاخبار في الاوّل وهو خبر بمعنى الجواب اي اجيب فالباء
صلة له لا للاستعانة وفي الثّاني وهو المخبر عنه بمعنى السّؤال
فيشملها
اي المسؤل عنه ركنا اولا فلا تغليب في الحاشية لم نقل بالتضمين لانّه
يستلزم الجمع ولا يمكن ههنا كما لا يخفى على المتامّل انتهى ثمّ انّه عطف
على من باب التغليب الا قوله او نظرا الخ في الحاشية الشّراح بيّنوا حال
الباء باضعف الوجوه وسكتوا عن عن مع كونه احوج الى البيان ونحن
اوّلناهما بثلثة اوجه مترقيا عن الاضعف الى الاقوى انتهى وفيه انّ
المولى الجامي لم يسكت كما بيّنّا وكذا الفاضل العصام قوله في الغالب
وان دلّ على الوصف في المغلوب كما يقال اخبرني عن ضرب زيد بالّذي
في اعجبني ضرب زيد فيقال الّذي اعجبك ضربه والحكم للغالب قوله

على ما بيّنا بقولنا فانّ الموصول الخ في الحاشية نظير المطابقة المعنويّة
قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولنّ خلقهنّ العزيز
العليم فانّ مَنْ خلق اسمية في الظاهر فعلية في الحقيقة اى أخلق فلان
ام خلق آخر انتهى قوله في غاية الركاكة وعدم الجزالة لانّه وأن كان
الجواب مطابقا للسّؤال في الظاهر الا انّه ليس بمطابق له في المعنى والمآل
والتّعويل على هذا عندى لسلامته عمّا ارتكب في الاوّل وعن جعل الاخبار
بمعنى الآخر ثم على الثاني لقلّة التكلّف بالنّظر الى الاوّل في الحاشية
فالمخبر عنه على الاوّل والثّاني بمعنى الماضى وعلى الثّالث بمعنى الاستقبال
انتهى وعلى ما ذكره المولى الجامى ايضا بمعنى الاستقبال قوله وتغليب
المغلوب على الغالب فانّ المخبر عنه وأن كان ركنا اعظم لكنّه نادر
وغيره كثير فتغليب النادر على الكثير تغليب المغلوب على الغالب قوله
في الظ واللفظ مخبرا عنه في الحقيقة والمعنى هذا على المقول و
امّا على الاوّلين يقال بدل في الظاهر في الجملة الثّانية اذ في الاوّل مخبر عنه
او مسؤل عنه وعلى ما ذكره المولى الجامى يقال بعدها باعتبار التعبير
عنه بلفظه اذ باعتبار التّعبير عنه بالموصول مخبر عنه فيها قوله ترك
شروط الاخبار بالالف واللّام في الحاشية كون الجملة فعلية متصرّفا
فعلها مجردا عن حرف النّفي والاستفهام والاستقبال انتهى لانّها
ممّا سبق كما سبق قوله وتأخيره اى ضمير الشّان وجعل ضمير الموصول محلّه
اذ لايبقى ح مبهما مفسّرا بما بعده قوله لما مرّ من انّه لايقع صفة و
لاموصوفا قوله نحو الذى الخ في الحاشية فضربت زيدا العاقل
قوله لتعذّر عمل الضّمير الكائن في محلّه في معموله قوله وافيد لشموله

اسم

اسم الفاعل والمفعول والصّفة قوله للزوم تنكيرهما فلا يقع موقعهما
الضّمير الّذى هو معرفة مع الحالية والتمييزيّة قوله لامتناع جعل ضمير
الموصول محلّها كزيد ضربته فانّ ضميره للمبتدأ فلو اخبرت عنه وقلت
الّذى زيد ضربته هو يكون ضمير ضربته للمبتدأ لانّه من خبره لا للموصول
وكزيد ضربت غلامه لاتقول الّذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضّمير الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد واذا جعلته للمبتدأ بقي الموصول
بدونه قوله وغيره من الاستفهاميّة وغيرها ذكره اى غيره قوله بكونه
جزء معناها في الاصل وان لم يقصد به الاستفهام لانها قد تستعمل
للتّعظيم وللتّحقير قوله لكان احسن وكان عطفا على ما قبله ما لانّ
المقام مقام الوصل لا الفصل قوله ونحوه من الشّرطية ونحوها قوله
امّا بمعنى شيء وهو المختار عند المص كما يجيء في افعال المدح والذّم
قوله او الشّيء قال الشّارح فيما سيجيء وهو غير معهود قوله نحو قوله
تعا ان تبدوا الصّدقات فنعمّا هي اى نعم شيئا الصّدقات اى ابدؤها
فهو منصوب على التّمييز عن الضمير المبهم في نعم او الشيء فيكون فاعلا
لكونه بمعنى ذى اللّام قوله نحو مثلا ما وقيل حرف زائد للتّعميم
والابهام لانّ زيادة الحرف اولى من زياده الاسم لاستبدادها بالجزئيّة
ولانّ زيادتها ثابتة في نحو فبما رحمة من الله وامّا وصفيّتها فلا و
الحمل على الثّابت اولى في المشتبه اى مثلا عظيما وتجتمع هذه المعاني كلها
في الابهام وتأكيد التّنكير اى مثلا لا يعرف من عظمته او حقارته او
نوعا مجهولا لايمكن تعيّنه من انواع المثل قوله وخصّت كلمة
مَنْ بما الاولى بمن لكن نبّه به على انّه قد يستعمل للعالم مثله كما في

الشرح يعلم اولى مما قالوا يعقل كما لا يذهب على من يعقل **قوله** فنحو
قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه اى ما يزحف عليه كالحية وتسمية
حركتها مشيا مع كونها زحفا استعارة او مشاكلة ونحو قوله تعالى
ونفس وما سويها اى من انشأها وابدعها مستعدة لكمالاتها
وايثار ما على من قصدا للوصفية تفخيما كانه قيل والقادر العالم العظيم
الشأن الذى سويها ودل على وجوده وكمال قدرته تسويتها بمجاز
خبر لنحو اما الاول فلانه شبه فيه ما لا يعلم بمن يعلم فى ادراك النفع
والضر ثم حذف لفظ المشبه فاطلق عليه من واما الثانى فلانه اطلق
ما المختص بما لا يعلم واريد به صفة قائمة بذات ما فيكون من ذكر المقيد
وارادة المطلق واما ارادة القادر العالم هنا فمن حيث انه من افراده
بقرينة الصلة فافهم وفيه اى فى كون من مجازا فى الاول بحث لان
ذكره على التغليب فى ضمير منهم الراجع الى كل دابة لتغليب العقلاء على غيرهم
والتعبير عن الاصناف بمن ليوافق التفصيل الاجمال واما قوله تعالى ومنهم
من يمشي على رجلين كالانسان والطيور ففيه تغليب نعم يجوز استعمال
من فيما لا يعقل بتنزيله منزلة من يعقل لداع ما وليس فليس وفى هذا
خلاف قطرب وفى كون ما مجازا فى الثانى خلاف لانه كما يجيء لذات ما
لا يعلم كذلك يجيء لاوصاف من يعلم عند شمس الائمة وفخر الاسلام البزدوى
وغيرهما على ما فى مرآت الاصول وفى التلويح هذا قول بعض ائمة اللغة
والاكثرون على انه يعم العقلاء وغيرهم ورد هذا بما روى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين تلا قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون
الله حصب جهنم وقال له عبد الله بن الزبعرى خصمتك ورب الكعبة

اليس اليهود عبدوا عزيرا والنصارى المسيح وبنو مليح الملائكة رد
عليه بقوله عليه السلام ما اجهلك بلغة قومك اما فهمت ان ما لما لا يعقل
واقول للاكثرين ان يقولوا ان المراد بما فى قوله عليه السلام ان ما لما
لا يعقل ما فى هذه الآية لا مطلقا وهو عبارة عن الصنم بقرينة ان
الخطاب للمشركين فيندفع ما ذكره ابن الزبعرى **قوله** نحو اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والدعاء بمعنى التسمية وهو يتعدى الى المفعولين
حذف اولهما استغناء عنه واو للتخيير والتنوين عوض عن المضاف
اليه والتقدير ايهما اى الله او الرحمن فى قوله تعالى قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن وما مزيدة لتاكيد ما فيه من الابهام والضمير فى له للمسمى
لان التسمية له لا للاسم وكان اصل الكلام ايا ما تدعوا فهو حسن
فوضع موضعه فله الاسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على ما هو
الدليل عليه اذ حسن جميع اسمائه الشريفة يستدعى حسن ذينك
الاسمين وكونها حسنى لدلالتها على صفات الكمال من الجمال والاكرام
والجلال **قوله** فاستفهامية يعنى ان جهة الاصالة دعت الى ادراجها
فيها كما ان جهة الشيوع فى الصفة بحيث لا يخطر منه الاستفهام
بالخاطر دعت الى ذكرها بالاستقلال كما فى بعض نسخ الكافية
ولكل وجهة **قوله** ويعرب مع ان حقه ان يبنى كالسائر الزوم
الاضافة الى المفرد المؤثرة لجانب الاسمية **قوله** ح اى حين الحذف
لتاكد شبه الحرف يعنى ان الشبه من جهة الاحتياج الى الصلة ثابت
قبله ولما حذف زاد الاحتياج فتاكد الشبه فعاد الى حقه **قوله**
فشابه الغايات فضم ايضا للجبر نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة

اى من كل امّة شاعت دينا من الاديان اشدّ اى هو اشدّ على
الرّحمن عتيا اى من كان منهم اعتى واعصى فنطرحهم فى جهنّم وفى
اشدّ تنبيه على انّه تعالى يعفو عن بعض العصاة واما على تفسير الانسان
بالكفرة فالمعنى انّا لنميّزنّ من كل طائفة منهم اعتاهم فاعتاهم فنطرحهم
فيها على الترتيب او ندخل كلّا منهم طبقتهم اللّائقة هى بهم وايّهم
منصوب المحلّ بننزعنّ عند سيبويه ومرفوع بالابتداء عند غيره على
انّه استفهامىّ وخبره اشدّ والجملة محكيّة لننزعنّ من كل شيعة الّذين
يقال لهم ايّهم اشدّ وعلى هذا لا يكون مثالا لما نحن فيه **قوله** والاعراب
ايضا اى كالبناء ح اى حين الحذف جيد ولذا قرئ ايّهم بالنّصب للوضافة
قوله مبهم صفة بعض **قوله** وضع اى كلّ واحد منهما او وقع الوضع
له فافهم **قوله** فى كونهما اسميّة فى الحاشية لانّ ما ح مبتدأ والّذى
خبره وجوابه مثلا كتابة مرفوع على انّه خبر محذوف اى مصنوعى
او الّذى صنعته انتهى قوله مبتدأ والّذى خبره عند سيبويه وذلك
بان يكون ما بمعنى ايّ شيء وذا بمعنى الّذى فمعنى المثال ايّ شيء الّذى صنعته
واما عند غيره فبالعكس والاحسن الاكثر فى الجواب المطابقة للسؤال
قوله فى كونهما فعلية فى الحاشية فانّ ماذا ح بكماله منصوب مفعول صنعتُ
وجوابه مثلا كتابة منصوب بتقدير صنعت انتهى قوله بكماله او ما و
ذا بتمامه منصوب **قوله** خبر محذوف بالاضافة اى مصنوعى مثلا
كما فى الحاشية السّابقة **قوله** وذو الطائيّة احترازٌ عن ذو بمعنى
صاحب فانّها تعمّ القبائل **قوله** وقدمرّ فى صدر الكتاب وقدمرّ ايضا
فى صدر الحاشية ما يتعلّق به فتذكّر **قوله** الى اسم فعل دلّ عليه باسماء

الافعال **قوله** اذ لا يقال آه بل يقال اسم فعل **قوله** وايراد صيغ الجمع
انّ المفرد اخصر وانسب لمقام التّعريف مع السّلامة من الحذف للتّنبيه
من اوّل الامر على تعدّد الافراد وكثرتها لانّها قرينة القصد اليها **قوله**
فعلى هذا المناسب الخ لكنّ المص نبّه بذلك على انّ هذا التّنبيه لا يجب بل
يجوز التّعيين **قوله** بمعنى الامر اى معنى وضع له ولم يقل ما وضع لمعنى آه
لما مرّ انّ دلالته عليه استعماليّ لا وضعيّ او وضعيّ لا اوّلىّ **قوله** قدّمه
مع انّه فرع الماضى **قوله** ويكفى بناؤهما اى اف واوه فعلى هذا كان عليه
ان يقول والمضارع الّا ان يقال لندرته تركه **قوله** بسبب المشابهة لاسم
الفاعل اى التّشابه بينهما التّامّة وهو ما كان لفظا ومعنى واستعمالا على
ما فى اظهار الاسرار ونتايج الافكار المفقودة فيهما اى اف واوه بعفوّا
تثنيهما **قوله** بمعنى امهل امهالا يسيرا وهو فى الاصل مصدر ارود تصغير
تصغير ترخيم ويستوى فيه الافراد وما يقابله والتّذكير والتّانيث وهذا
نوع من الايجاز **قوله** بمعنى بعد بعدا وذلك لانّ اسم الفعل لا يخ عن تاكيد
ومبالغة فرويد زيدا بمنزلة ما امهله وهيهات زيد بمنزلة ما ابعده اذ ما
هو بمعنى الماضى او الامر لا يخ عن قصد التّعجب ومنه جاء التّاكيد فالاولى
تفسيرهما بهما كذا ذكره الفاضل العصام او ذكرا المصدرين المذكورين
فتدبّر **قوله** اى ما كان على زنته ومنه فعالِ بمعنى افعل لانّه غير فعال الوزن
والمغايرة الاعتباريّة كافية والحقيقيّة ليست بلازمة **قوله** من ضمير
قياس لفعال او منه اى منسوب الى القياس بحذف ياء النّسبة عند
سيبويه وسماعىّ عند المبرّد فتامّل **قوله** فلا يقال نَعامِ من نَعِمَ و
لا كَوَانِ من كان لعدم التّصرّف والتّمام اذ لا سماع ح فى فرد فضلا

عن كثرة الافراد التى هى شرط جواز القياس وليس لاحد ابتداع
صيغة لم يقلها العرب وكان عليه ان يذكرها ولذا ذكرهما فى الاظهار
ولا يرد عليه كما اورده المولى الجامى ان لا يقال قوام بمعنى قم وقعاد
بمعنى اقعد لعدم السماع وان لو كان قياسيا ليقالان قوله وبين
شارح لب الالباب وهو السيد عبد الله حيث قال والصحيح قول
سيبويه لانه قد كثر بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثى بالشرط
المذكور واطرد فيه وجاء على منهاج واحد وهو كذلك فالقياس فيه
جائز انتهى فلا وجه لما ذكره المولى الجامى من تاويل بعضهم قول سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس قوله مؤنثة لانه لا يكون الا
كذلك فلذا تركه كفسق لم يقل يا فساق كما فى الكافية مع انه مختص
بالنداء بلا موصوف على ما بينه الفاضل العصام لعدم دخله فى
البناء قوله قدمها مع ان ابن الحاجب اخرها قوله بخلاف المصدر
المعرفة المؤنث كما يشير اليه بقوله بمعنى الفجرة ولم يصرح به كما فى الصفة
لكونه مشكوكا بخلاف فتم ان ظاهره مشعر بانه معرفة صفة مصدر
وظاهر قوله المنصوبات احوال بانه حال كالسائر فلعله اشار الى جوازهما
فافهم قوله فان الرضى شك فيه ولم يقطع الامر ولم يرض حيث قال
لم يقم لى الى الان دليل قاطع لا على تعريفه ولا على تانيثه الا انهم قالوا
انها اعلام المعانى كسبحان واما الاستدلال على الثانى بالاطراد
لتانيثها لصفة وعلم الشخص والحمل عليه وعلى الاول بانه فرق مع برة
التى هى علم المبرة فى قوله انا اقتسمنا خطتنا اى خصلتنا بيننا فحملت
بالضم برة واحتملت بالفتح فجار فحمل عليها فعجيب غريب اذ حمل كلمة على

اخرى فى التعريف والتانيث مع عدم استعمال المحمولة كذلك شيئ
بديع على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة وفجار بمعنى الفاجرة
فهما من الصفات الغالبة لا من اعلام المعانى وان تعريف فجار كيف يرشد
الى تعريف ما لا يحصى انتهى ملخصا وقال الفاضل العصام والاول اضعف
واغرب قوله مؤنثا قال الفاضل العصام نبه بوصف العلم به على انه
لفظ مؤنث سماعا وان كان مسماه مذكرا لحضار علما الكوكب كذا ذكره
الرضى ولذا لم يقل للاعيان المؤنثة فقول الشارح النحرير للاعيان المؤنثة
يخالفه وعلى هذا يرد على المص انه خص ذكره به ولم يذكره فى غيره من
القسمين مع انه مؤنث ايضا ولو جعل حالا كالسائر من ضمير مبنى لفعال
المنقسم اليها او منه لكان اسلم وافيد ولم يحتج الى قوله مؤنثة وقوله
المنصوبات بالخمسة او الثلثة قوله لمشابهتها اى فعال هذه اى الاقسام
الثلثة الاول اى فعال بمعنى الامر فى الزنة والمبالغة اما فى الاول فلثبوتها
فى جميع اسماء الافعال واما فى الثانى فلكونها صفة يقصد بها المبالغة
واما فى الثالث فلانه من الاعلام الجنسية وهى اعلام لفظية يبقى
فى جميعها معنى الوصف فيقصد به المبالغة واما فى الرابع فلاجرائهم
الاعلام الشخصية مجرى الجنسية فى الحاشية لم يرد العدل لعدم تحققه
كما ذكره الرضى انتهى حيث قال فى الاول والذى ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة من الفاظ الفعل شيئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل
معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية انتهى قوله والاصل آه فلا يخرج بلا دليل يقتضى
الخروج قوله فكيف خرج اى بلا دليل فظهر ان قياسه على خروج ثلث

ومثلث من التركيب الى الافراد كما قاسه الفاضل العصام عليه مع الفارق
لعدم الدليل في الاول ووجوده في الثاني لان تكرر المعنى يدل على تكرر
لفظه كما تقرر في محله وفي الاواخر فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه
وثبوت الفجرة وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من
الجائز ان يكونا مترادفين وان ادعى المقدر كما في الاخير فلا دليل في الاول
كما عرفت ولو قدر فيه ايضا لكان تكلفا على تكلف قوله مختلفتان في
الحاشية لان الاول مشابه لمبني الاصل في اتحاد المعنى وفعال مشابه
للاول في الزنة والمبالغة انتهى قوله بخلاف ما ذكر الخ ذكر وجهه في بحثه
فتذكر قوله يعرب لما مر من ضعف علة البناء ولا ينصرف للعلمية والتأنيث
قوله آخره اولى من في آخره كما في الكافية قوله اختيار الفتح لانه اخف
من الكسر وفيه انه وان كان اخف منه في نفسه الا ان الراء يفخم عند الفتح
فيثقل بخلاف الكسر فانه عنده يرقق فيخف قوله وان ضموا اكثرهم ما
ذكره من وجهي البناء الى ما ذكره الحجازيون من وجهه للغا ما ذكروه اي
الاكثرون منهما الكفاية اي ما ذكره الحجازيون تدبر قوله ضعيف لما مر
قوله والحصر اي حصر سبب البناء في المناسبة للاصل اي اصل التسبب
مما ذكره الحجازيون قوله في عرف النحاة وقوله صوت اي لغوي فلا دور
ما اخصر من لفظ ولذا عدل اليه قوله غير موضوع للمعنى لان الحيوانات
العجم والجمادات ليست من اهل فهم الوضع فلا معنى لوضعه للمعنى قوله بدلالة
تنكيره الذي هو للتحقير واختياره على اللفظ لعدم صدق تعريفه على اصواتها
كما سبق وما يحكيها للانسان به مطلقا لفظ يشبهها فلا معنى للوضع فيه
ايضا وانما لا يأتي بها الاعتياده به في مقام الافادة سواء كان ذلك الصوت

الحيوانات

للحيوانات انسانا او بهيمة قوله او نخ او اخ مثال لما حكي من القسم الثاني
وسيجيء قوله نحو قال الغراب اي صوت صوتا يشبه غاق وغاق
لفظ يشبه صوت الغراب وقلت بالخطاب قوله معنى كما بينه بقوله
اما بنفس المحكي عنه وحكما وهو كون بنائه محكيا قوله فيما ذكر من الثمانية
لانه يخرج عنه الاول بكلا صنفيه والاول من الثاني قوله و
التعليل بانه اي الصوت ح اي حين وقع في التركيب قوله بعد تسليم
الاول وهو كونه اسما في الحاشية اشارة الى المنع فان الشريف يمنع
كون نحو من في نحو جئت من في ف اسما انتهى وقد مر تحقيقه قوله وغير كلمة عطف
على الاسم وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع كما سيأتي قوله
والمختار مذهب الزمخشري واجيب بان ذلك الاختيار في الاسم
وغير المحكي ليس باسم كما عرفت قوله من جهتين احديهما لزوم عدم
انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل والاخرى ان التصحيح
كون المحكي معربا باعراب تقديري كما سبق في بحثه قوله والذي عندي
في المحكية انه لما تعسر لبعض وتعذر لبعض لكونها على خلاف المعتاد
قوله منعوا عن الاعراب لفظا لئلا تنتقص المشابهة المقصودة لا للبناء
فلا يرد عليه ما اورده عليهم من البحث من جهتين وتحريك آخر نحو
غاق الخ واما سكونه عند عدم الوقوع فيه فلجواز الاجتماع عند
الوقف قوله فاعرابها تقديري فلا وجه لعد المص من هذا القسم
من المبني قوله وارتضاه الرضي حيث قال وانا لا ارى منعا من
ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبرك
لاستغناء الطالب بها عنهما بعدا للتمكن بجعلها اسماء الافعال لان

قوله او صوت صوتا غير موضوع لمعنى ١٢

الله تعالى جعل العجماوات فى فهم المطلوب منها بمنزلة العقلاء انتهى
فلا وجه لذكر هذا القسم هنا قوله وقد سبق الكلام فيه من ان المحكي
مطلقا معرب باعراب تقديري قوله المعدودة من المبنيات لا المطلقة
والا لم يصح الحد على ما لا يخفى قوله ومنها ما بقي على حاله ولم يصر اسما واحدا
فهو كلمتان بلا خلاف فظهر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب فى قوله اسم
قوله والمراد بناء جزئيه فبهذا الاعتبار عد من المبنيات وهو كلمة
وجه اختيارها يظهر مما سيأتى قوله لفظ لم يقل اسم لما مر ركب
من اسمين فى الحاشية قال الشارح الاول ما ركب مع غيره فيتناول
جزء المركب لا نفسه انتهى فهو على ما قاله قاصر لعدم تناوله للقسم
الاول قوله او غير موضوعين الخ فابن الحاجب لم يصب فى قوله كلمتين
قوله فى الاصل قيد لما ذكر من قوله من اسمين الخ بقي على حاله او صار
اسما قوله من ظاهر التركيب اى تركيب احد اللفظين مع الآخر فخرج نحو
قام زيد الخ فانه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية فى الاول النسبة
الاسنادية وفى الثانى الاضافية وفى الثالث الوقوعية فدخل خمسة
عشر فان هيئته لا تدل على نسبة بين خمسة عشر بل بين عشرة
وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر
بالعطف بناء على انها نائبة مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل
متضمنا لمعنى الحرف كذا ذكره الفاضل العصام واما قوله ان خمسة
عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم
فليس بمرضي عند الشارح لما سيذكره وكذا قول الفاضل الجامي ان هيئة
تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان تركيب احد

مطلب المركبات

شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق قوله حرفا اى على حرف
تدبر عاطفا او جارا نحو جارى بيت بيت اى ملاصقا بيتي وبيته
او بيت منه منتها الى بيت مني او ملصق ببيت مني والمراد منه الجار
القريب قوله فى وسط الكلمة اى فيما هو بمنزلته وسيجئ نظيره فى المضارع
فلا يرد عليه ما اورده اولا بقوله فيه الخ قوله ان التضمن للجزئين
لان معنى الحرف نسبة بينهما فلذا بنيا وليس بناء الاول لوقوع
آخره وسط الكلمة فافهم قوله سواء اريد المتعدد بقرينة الاستثناء
قوله ظاهر لما مر قوله اذ ليس لمعنى حادى وعشر مثلا حتى ناب مناب به
لانه لا يراد به المتعدد كما فى الاول بل الواحد منه فينبغي ان لا يكون
مبنيا قوله ان يكون دال المفرد من المتعدد لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا يدل على واحد
من الثلثة لا مطلقا بل بعد وقوعه بعد الاثنين ولم يتيسر ذلك لعدم اتساعها
جميع حروفه فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التى حقها ان
تسبك من جميعها على احدهما لفظا ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى
واحد من مجموع العددين فاوقعوا على اول الجزئين ومن الثانى يؤذن
الخ وفا خذ بعض كل جزء مظنة الالتباس على تلك الصورة اى صورة
الحادى التى غيرت من الاحد مثلا قوله على العدد اى الاحد الذى تضمنه
الحادى لا عليه لما مر ان المعنى واحد من المجموع قوله وبقي اى لم يحذف فى
نحو حادى وعشرون كاحد وعشرين ليدل على المحذوف فى نحو حادى عشر
لخفاء التضمين فيه وانما بقي فى نحو احد وعشرين مع ظهوره فى مثل احد عشر
لانه لو حذف فيه يحذف فى مثل حادى وعشرون لانه لو اشتق من الجزء الاول

من احد عشرين مثلا حادى لبقى على حاله الباقى كحادى عشر من احد عشر فلا يبقى
الدلالة على التضمن الخفي ولانه لو حذف فى مثل اثنان وعشرين الى تسعة
وعشرين وركب لكان يجعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد فى عدد الحروف بناء
على ان الاصل فى الاسم والفعل ان يكونا على ثلثة احرف وذلك مستكره
عندهم بخلاف نحو خمسة عشر لما سيجئ وبقى فى احد وعشرين للاطراد
فافهم والمعنى اى معناهما واحد بلا فرق فعلم ان حادى عشر لمتضمن لمعنى
الحرف معنى كما تضمنه احد عشر لفظا ومعنى **قوله** معرب عند الجمهور مع وجوب
سبب البناء فيه وهو التضمن او الوقوع فى الوسط خلافا لابن درستويه
قوله فحذف النون للاضافة الصورية واعرب وفيه انه منقوض بمثل
احد عشر كما لا يخفى على ذوى البصر **قوله** لباب التثنية مع ملحقها فافهم **قوله**
باعراب نحو هذان واللذان وان وجد فيهما سبب البناء وكان مفرداهما
وجمعاهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظها مذكرا ومؤنثا قياسا مطردا
مصوغا على نمط واحد شاملا لما لا يحصى من ذوى العقول وغيرهم من الافراد
حتى يجوز ان يصاغ لفظ على نمط من غير سماع ارادوا ان يجعلوا الكل على وتيرة
واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانهما ليسا بمصوغين على نمط
واحد بل على طرق شتى كما لا يخفى ولا يذهب عليك ان هذا اقرب الى الضبط
وابعد عن التحكم فى الفرق بينهما وبين اثنين بخلاف قول من جعلهما مبنيين
وجعل اثنى فى اثني عشر معربا **قوله** وان حذف النون عندهم استيناف
او عطف على هم الذين وعلى قيل للايجاز المطلوب دفعا لتثقل التركيب
هنا وايناس المحذوف اى لجعل النون انيسا واليفا للواو المحذوف
فى الحذف كما انه انيس به فى الذكر تماما لم يقل ان حذفه للاتصال كحذف

التنوين فى خمسة عشر مع انه بمنزلته لما مر فى نحو يستفتونك ان النون
لا ينافى الاتصال وكونه بمنزلته ليس من كل وجه فتذكر ولذا احتاج
القائل الاول الى جعله فى صورة المضاف فورد البعض المذكور عليه
لا على الثانى فلا تغفل وقيل لان الثاني بمنزلة نون اثنان فكما لا يبنى
مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته واستدل عليه الجمهور بعدم جواز اثني
عشرك مع جواز ثلثة عشرك ولم يلتفت اليه الشارح لانه يرد عليه
ان الاول من ثلثة عشر لا يبنى مع التنوين ايضا فينبغى ان لا يبني مع
ما هو بمنزلته والاستدلال المذكور ممنوع لان كون حذف النون
للايجاز المطلوب ينافى الاضافة بخلاف حذف التنوين فانه لمجرد
الاتصال لا للايجاز فافترقا **قوله** اعرب الخ على اللغة الفصيحة كما
فى الاظهار **قوله** واوله بالجر او الرفع اى كون اوله جزا حقيقيا
فى الحال وان كان اسما فى الاصل **قوله** اخر الاول فى الاصل **قوله**
عن سيبويه فانه مبني على الكسر وانت خبير بان بناء جزئيه انما هو
مسلك غيره اذ قد سبق ان الصواب عنده عدم كون الثانى مبنيا قبل
الحكاية وكونه معربا تقديرا بعدها فى الاصوات **قوله** المركب بخلاف جزئيه على الغير الفصيح
قوله الذى لم يتضمن يشير الى ان الاشتمال بمعنى التضمن كما اشار اليه
الا انه يحتاج الى تقدير على كما اشرنا اختاره المص هنا للتفنن فتدبر
قوله جزؤه فهنا حذف المضاف والتسامح او التجوز فافهم **قوله** تشبيها
للجزء الاول بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب
فيه ولو تقديرا وللثانى بالمضاف اليه فى الصورة **قوله** بناء على عدم
شرط التركيب وهو عدم الاضافة وقد وجدت هنا ولو صورة

بحث الكنايات

قوله لعدم الاضافة فمانع المنع هو الاضافة الحقيقية لا الصورية و
وجه عدم فصاحة اللغتين المذكورتين كونهما مبنيين على تشبيه ما ليس
باضافي باضافي وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته
على المعنى في الاصل فتدبر ولكل من الصرف والمنع وجه آخر مذكور
في شرحنا للاظهار نتايج الافكار قوله على معناها اللغوي وليس لها
معنى اصطلاحي حتى يعرف بيانه كالابهام للسامعين كجاء فلان ونحو
من اظهار نوع فصاحة ككثير الرماد او شناعة المعبر عنه كظهر
هنه او نسيا قوله بمعنى ما يكنى به لكونها من المبنيات قوله لان بعضها
معربة فلا تكون من المقسم وبعضها من غير هذا الباب وان كان
مبنيا داخلا في المقسم كضمير الغائب فانه من باب المضمرات وعين ذلك
البعض بقوله كيت الخ قوله بحركات التاء الثلث لكن الفتح اشهر قوله
عن الجملة التي عدت من المبني الاصل على ما نقله الشريف عن بعضهم فبنيا
لمناسبتهما المبني الاصل ولو في الجملة فالمراد بمبني الاصل اعم مما فيه
شبهة لما فيه من الاختلاف ونظيره ما سبق من كون المجاز مطابقيا
وليس هذا بابعد عن المناسبة له بالواسطة واما ما ذكره الرضي
من الرد بان الجملة ليست بمبنية ولا معربة لكونهما من صفات المفردات
فكيف يصح بناؤهما لمناسبتهما لها ومن الجواب بانها من حيث هي لا تستحق
الاعراب لعدم المقتضي والمفرد الواقع موقعها جعل كما هي في انتفاء
الاعراب فبقي على البناء كما هو الاصل في الكلمات لان المفرد لا يخلو عنهما
فليس بمرضي لما مر ان هذا مذهب مرجوح ولزوم عدم انحصار
سبب البناء في مناسبة مبني الاصل ولانه ينبغي ح ان يكون هذا

من عداد

من عداد الغير المركب لانما ناسب ان كونه من عداد الاسماء بمم ايضا
اذ لو كان كذلك لاعرب اذا كان في التركيب وليس كذلك واما طولت
التاء ولم تصرها في الوقف لانها كتاء بنت عوضا عن الياء المحذوفة
والاصل كي بالتشديد قوله وصار المجموع اسما الخ وانمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وان كان الثاني في الاصل معربا وحركته اعرابا ولذا
يكتب بالنون اذ لا صورة للتنوين في الخط قال المولى الجامي فرتبته
منحطة في البناء فلذا لم يذكره المص ورد بان كذا كذا مع انه ذكره تامل قوله
عصام
قدمه اي ما ذكر من الثلثة او كل واحد منها بخلاف ابن الحاجب قوله تباين
الاقسام وتكرير العدد قوله محتاجين لابهامهما قوله تميزا باعراب التميز
قوله الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام قوله العدد الوسط من احد
عشر الى تسعة وتسعين فان خير الامور اوسطها ولانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما كما قاله الفاضل الجامي واما الوسط فلا يساوي شيئا
منهما بل تميز عنهما بالوسطية فلا تحكم ولو وقع الالتباس بينها وبين
الخبرية ولم يعكس لان الخبرية مقدمة اذ الاستفهام فرع الخبر فجعل
كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط كما قاله الفاضل العصام فافهم
قوله باعتبار المتعلق متعلق بسميت اي باعتبار ان متعلقه خبر قوله بالاضافة
عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل
التميز فانهم ينصبونه البتة حملا على تميز الاستفهامية لامتناع الاضافة
والفراء يجوز جره لجواز تقدير من قوله لانها نقيضة رب ان كان للتقليل
او مثلها ان كان للتكثير كما في مقام المدح او الذم قوله العدد المضاف
وهو الاعلى من مائة الى ما لا نهاية له والادنى من ثلثة الى عشرة بعضه

[illegible]

وهو مميز الاوّل مفرد وبعضه وهو مميز الثانى قوله دفعا للتحكم وتعادلا
بينهما وجه بناء الاستفهاميّة ظ وامّا وجه بناء الخبريّة فقيل حملها على
الاستفهاميّة وفيه انّه لو صحّ ما قال الفاضل العصام لم يصحّ هذا ويرد ايضا
ما مرّ من لزوم عدم الانحصار وقيل وضعها الحرف وردّه الرّضى بانّ
الواضع انّما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انّه يكون فى التّركيب مبنيّا لمشابهته
بالحرف فالوضع وضع الحرف لا يصلح وجها له قوله اى مميّزاهما القرينة نحو كم
مالك وكم ضربته اى درهما او درهم وضربة بالنّصب والجرّ فحذفا
بقرينة السّؤال عن مقدار مالك والاخبار عن كثرته ثمّ انّ المصنّف اصاب
حيث لم يفصل بين مباحث مميّزيهما بمباحث اعرابهما كما فصل ابن الحاجب
قوله وتدخل من البيانيّة لتقوية معنى التمييز اى فى المميّزين للخبريّة والاستفهاميّة
قال الرّضى هذا فى الخبريّة كثير نحو كم من ملك وكم من قرية لموافقته جرّ
المضاف اليه لكم وامّا مميّز الاستفهاميّة فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا فى
نظم ولا فى نثر ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النّحو وردّه المولى الجامى
بانّ الزمخشرى جوّزهما فى قوله كم آتيناهم من آية بيّنة وانت خبير بانّ
كلام الرّضى محمول على ما اذا لم يكن فيه فصل بين كم وبين مميّزها وكلام
الزمخشرى وغيره على ما اذا كان بينهما فصل والرّضى راض به يرشدك
اليه قوله قبيل هذا وحال كم الاستفهاميّة المجرور مميّزها مع الفصل
كحال كم الخبريّة فى جميع ما ذكرنا فلا يرد فى الرّدّ عليه من سند بلا فصل
من كلام من يعتدّ به قوله بمفعول لذلك الفعل نحو قوله تعالى فى سورة الدخان
كم تركوا اى كثيرا تركوا بمصر من جنّات وعيون وزروع ومقام كريم
محافل مزيّنة ومنازل محسّنة قوله الاستفهاميّة والخبريّة الانسب

كلتاهما

كلتاهما الّا انّه نبّه به على جواز التذكير بتأويل اللفظ والتّأنيث بالكلمة
فيه قوله والوجه ان يقول وكلّ يقع او ويقع كلّ ليستغني عن التّأويل بكلّ
واحد منهما قوله قدّمه اى المجرور عكس ابن الحاجب حيث قدّم المرفوع على
المنصوب والمنصوب على المجرور لرعاية التّناسب الخ وابن الحاجب راعى
هذا التّناسب ايضا لكن راعى طريق التّنزيل قوله بعد كلّ واحد منهما
اشارة الى لزوم التّأويل فيما سبق كما سبق قوله وعمله بحسب المميّز
نحو كم يوما او يوم او ضربة بالنّصب والجرّ او رجلا او رجل ضربت فكم
فى الاوّل منصوب على انّه مفعول فيه مع اقتضاء الفعل المفعول به لكون
تمييزه ظرفا وفى الثّانى على انّه مفعول مطلق وفى الثّالث على انّه مفعول به
نظرا الى تمييزهما قوله على شريطة التّفسير بان عمل فى ضميره او فى متعلّق
ضميره قوله والرّفع عطف على النّصب على انّه مبتدأ وخبر اى على انّ كم
مبتدأ وما كان فى مظنّة التّفسير خبر وفى بعض النّسخ او خبر ولا صحّة له
قوله ومنصوبا وجوبا كما فى الاوّل وجوازا كما فى الثّانى قوله قدّم مع
انّ حقّ الخبر التّأخير وهو نظر ابن الحاجب قوله هذا الاطلاق اى عدم تقييد
مبتدأيّتها بعدم كون الخبر معرفة على مذهب سيبويه اقول نعم يصحّ هذا على
مذهبه فى الاستفهاميّة لا فى الخبريّة فالاطلاق غير صحيح على الاطلاق قوله
اى مثل كم استفهاميّة او خبريّة لا يقال افراد اسم الاشارة لا يلائم كلاهما
لما مرّ انّ المراد به كلّ منهما فى وجوه الاعراب وطلب الصّدر كما ذكره الفاضل
العصام قوله اسماء الاستفهام والشّرط اى مجموعها لانّ كلّا منها لا يقع مجرورا
ومنصوبا ومرفوعا اشار اليه بقوله ولكن لا يتأتّى الخ قوله فى من وما
الاستفهاميّتين ويتأتّى فيها الوجوه الثّلثة نحو بمن مررت وغلام من ضربت

من الاعلى الى الاوسط ومنه الى الادنى نخ

مطلب اختلف فی خبر اسماء الشرط

مطلب الظروف

ونحو من ضربت وما صنعت ومن ضربته وما صنعته ويتأتى الوجوه
الاربعة فی ای نحو بايهم مررت وايهم ضربت وای وقت مجيئك
وايهم قائم **قوله** وكذا فی اسماء الشرط ای لا يتأتى الرفع على الخبرية
ويتأتى الثلثة نحو بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن
تضرب اضربه ومن يأتنی فهو مكرم فاذا كان اسماء الشرط مبتدأة اختلف
فی خبرها فقيل لا خبر لها اصلا وقيل مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط
وحده وقيل الجزاء وحده ولا منصوب فيها الا المفعول به وفيه بالاستواء
وقال الفاضل العصام ولا يخفى ان فی قوله وكذلك اسماء الاستفهام و
الشرط خرازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفهام
لان منها كم **قوله** المعهودة عند النحاة فی باب البناء وهی ما يذكر فيه الخ فلا حاجة
الى ذكر البعض بل لا وجه له وقرينة العهد المقسم والتعداد بخلاف
فانها فيها سبق الذكر وفيه اشارة الى ان التعدد لا ينافی المعهودية كمن
الامير بلا سبق ذكره اذا كان واحدا متعينا فی البلاد فسبق الذكر غير
لازم لها **قوله** ای الظرف مطلقا المفهوم فی ضمن المقيد بقرينة ان ما حمل
عليه شامل له غير مختص بالمعهود معربا كقبل زيد ومبنيا كقبل بالضم
لغويا وهو الزمان والمكان وحرفا جارا ومجرورا كفی الدار والاصطلاحی
يشملهما **قوله** ای مستقر فيه بالحذف والايصال **قوله** فيقع ركنا كان يكون
خبرا وفضلة كان يكون حالا وصلة **قوله** نحو فی الدار زيد مثال الركن
وعز من قائل تمييز من البيانية مثال للفضلة **قوله** بخاص ملفوظ نحو
زيدا كل فيه او محذوف بها مستقر **قوله** مسامحة ان لم يعتبر العلاقة
بل بنی على ظهور المراد **قوله** او مستأنفة عطف على خبر او اعتراض

والتأنيث

والتأنيث باعتبار ان ما عبارة عن الجملة على تقدير كونها الظروف كالباء
او خبر محذوف او مبتدأة **قوله** فيعرب كما يعرب ما لم يقطع اضافته
قوله نحو قوله فساغ لی الشراب ای سهل مدخله لزوال الغم عنی بقصاص
قاتل قريبی وكنت قبلا ای قبل قتله اكاد اغص بالماء الفرات ای اشق
وامتلئ بالماء العذب لبقائه فی حلقی لغمی بقتل قريبی وروی بالماء
الحميم وهو الحار او البارد والثانی هو المراد ثم انه حكاية حال ماضية
والا لقال كدت **قوله** فی الحالين البناء والاعراب **قوله** منوی ای
ملحوظ فی الذهن فی المبنی ومنسی ای غير ملتفت اليه فيه فی المعرب
فمعنى قبلا قديما وقال الرضی الحق هو الاول يرشدك اليه فساغ
على ما اشرنا وقيل انه فی المعرب قد يكون منويا كما فی البيت و
قد يكون منسيا نحو رب بعد كان خيرا من قبل **قوله** واول الذی
ليس بصفة بمعنى قبل ومن عل اصله من علی كعمر حذفا الياء نسيا
لثقل الضمة عليها ولو حذفت لم يكن بناؤه على الضم ومن من علو كعمر
وهما بمعنى فوق **قوله** وشمال ويسار **قوله** لاحتياجها الى المضاف اليه
المحذوف احتراز عن المذكور لانه مرجح للاعراب او لتضمنها حرف
الاضافة **قوله** ومثله نبه به على ان ذكر لا غير وغيره من معطوفاته
هنا لشبهها بقسم من الظروف فی البناء المذكور وفی شدة الابهام
لا لانها منها **قوله** فی العلة المذكورة هی الاحتياج والجبر **قوله** ولو
قيل بل فی شدة الابهام فی الاحتياج للغا الواسطة هی الغايات
قوله ما مر غير مرة من عدم الانتاج واستعارة للبناء بحسب من مستعير
المستعير هو الغايات ومستعيره لا غير **قوله** وهو اتحاد المعنى لان حسب

يعني لا غير اذ معنى جاء زيد حسب معنى جاء زيد لا غير لا غير و
اوسطها عطف على اقوى حيث لم يقل في الابهام قوله فرع الابهام
فالاولى في الابهام بدله على زعمهم وان كان الحق عندهم انه فرع عدم
العهد كما مر قوله وتركها انسب لتركها في غيره ولكن ذكرها تنصيصا
في بحث الاضافة
على ان حيث وغيره عطف على ما لا على لا غير قوله وهي الاضافة الى الجملة
المعدودة المكتسب مضافها البناء منها كما سيصرح به ومتى لم يضف اليها
زال علته فزال ايضا نفسه قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد فيجعل كالمقطوع
عن المضاف اليه الذي حقه ان يضاف اليه وهو كالمنوي فناسب الحرف في
باعتبار اضافته فيه منه
الاحتياج اليه فبني على الضم لجبر نقصانا من فوت الاصل الذي هو الاضافة
اليها قوله لا يوجب البناء بل يجوزه لتخلفه في صور كثيرة كما يجيء بل
يوجبه لزومها كما فيما نحن فيه لان الشاذ غير معتبر والنادر كالمعدوم
وقيل ان علة بنائه الاحتياج الى المضاف اليه لانه في الحقيقة مضمونها
جامي وعصام
لا نفسها وهو غير مذكور صريحا فشابهت الغايات المشابهة بالحرف فلذا
بني على الضم وانما لم يقيد به الشارح لان علته لو كانت ما ذكر للزم ان
تكون موجبة تارة كما فيما نحن فيه ومجوزة اخرى كما سيأتي والفرق
بلزوم الاضافة في الاول وعدمه في الثاني لا يجدي نفعا هنا لان العلة
ح الاحتياج الى غير المذكور وذا يوجب في الغايات وان لم يلزم فافهم
فانه دقيق وبالقبول حقيق قوله واذا بناؤه لم يعرف الا بالمقايسة
على مشاركه في العلة وكذا كل ما في آخره الف عطف على حيث لا على غيره
كما لا يخفى قوله يعني الماضي بقرينة ما سيأتي من المقابلة نحو اذا طلعت الشمس
اذا الاصل فيه كونه لزمان حدث متوقع مقطوع الوقوع في اعتقاد المتكلم

وقد يعدل

وقد يعدل عنه كما اشار اليه بقوله ويأتي له على قلة قوله معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى كما مر قوله ولم يجب حيث جوز معها
الاسم على الغير المختار لعدم تأصله وعراقته فيه اي في الشرط لمخالفته لان
الذي هو اصيل فيه لانه للمقطوع وان للمفروض ولانه قد يتجرد عنه قوله
اذا يغشى حال مقدرة من المقسم به قوله ويستعمل اذا قيل وكذا اذ قوله
السيد عبد الله في شرح اللباب
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو ونحو
يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست برايح فان اذا فيه بدل من غد
قوله لعدم الشاهد من كلامهم والمذكور من كلام المولدين قوله عن اللزوم
كما في الكافية قوله في باب الاشتغال اذ جعل فيه رفع الاسم بعدها اولى
وتأويله بالغلبة كما اوله الفاضل الجامي بها تعسف بارد اعتبار كما سد
قال الفاضل العصام الاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاشتغال
فتدبر قوله وان دخل غيره يعني المستقبل ويأتي له مثل قوله تع فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وانما لم يتعرض له المص والشارح كما تعرض بعض
الكمل والمولى الجامي لما قال في تفسيره والتعبير بلفظ الماضي لتعينه و
تفصيله ما في حاشية الجامي للفاضل العصام وذلك لتنزيل المستقبل منزلة
الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن
منع كونه للمستقبل في الآية لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف
يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم وفهم كونه للمستقبل بقرينة فسوف
يعلمون انتهى لعل وجه التأمل ان حاصل هذا حكاية الحال المستقبلة بصورة
الحال الماضية وهي جائزة وما قاله الرضي من انها لم تثبت في كلامهم كما ثبت
حكاية الحال الماضية مردود بما شاع في علم المعاني من ان قوله ولو ترى اذ المجرمون

لحكاية حال رؤية المجرمين كما ذكره ايضا قوله لجواز ان يكون الخ فيه
ان مجيئه لمطلق الوقت غير مسلم لما عرفت من منع الرضى ولذا قال يمكن
قوله ويدخل الجملتين على التناوب وجوبا اذ لا يخلو عن الاضافة احديهما
لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عنه مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ
قام زيد ويومئذ الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام للفصل عما يناسبه
وهو الماضي وقد امكن محافظتها بان يقال اذ قام زيد فتركها قبيح
قوله لعدم معنى الشرط المقتضي اختيارا لفعلية قوله لكان اظهر لان فيها
الاستواء ح من العبارة قوله بينا عند فلان اذ طلع رجل اي بين كنت
عنده والمعنى في اثناء وقت كوني عنده فاجاءني وقت طلوعه بلا تراخ
وبينا اصله بين الحق به الف الاشباع الذي يلحق الآخر عند الوقت اذا
اريد الاضافة الى الجملة ليكفها عن مقتضاها الذي هو الاضافة الى المفرد
واضيفت اليها ويلحق به الكافة ايضا للكف عنه فيقال بينما وهما للزمان
لانهما مضافان الى الجملة واضافتهما في الحقيقة الى حدث هو مضمونها او
وقت مقدر مضاف اليها ولذا قيل هما عوض عن احدهما وبين ظرف زمان
اذا اضيف الى الوقت او الحدث ومكان ان الى مكان او جثة فيقال بين
الدار وبين زيد وعمرو وفيهما معنى المجازاة فلا بد من جواب فان تجرد
عن كلمتي المفاجاة فهو العامل والا فالعامل في تلك الكلمتين معنى المفاجاة
قال الفاضل العصام الاغلب في جواب بينما اذ وفي جواب بينا اذا فلو قال
الشارح بينما بدل بينا كان اولى وقال ايضا وقد يجيء اذ للتعليل فهو
بمعنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ للتعليل
قوله الماضي اي الفعلية التي فعلها ماض قوله بتسمية الدال باسم بعض المدلول

وهو

وهو مجاز شايع كتسمية الفعل بالفعل فلا مسامحة ولا حاجة الى تقدير
مضاف اي ذا استفهام او وقته ولا الى جعله تميزا اي من حيث استفهام
على ما قاله الفاضل العصام تم قال في الحاشية الاظهر ان يجعل ظرفين
بتقدير في وليس باظهر لان حذف حرف الجر في غير المواضع الثلثة ليس
بقياس ودلالته فيهما ممنوع لجواز ان يكون في فيه للمصاحبة كما صرح به نفسه
في بحث حروف الجر نحو قوله تعالى ادخلوا في امم اي معها قوله بمعنى الصفة
لا الزمان رد لصاحب الوافية حيث قال الزمان الحال لانه سؤال عن حال
المسئول عنه في الحال انتهى وجهه انه اعترف بكونه سؤالا عن الحال وكونها
في الحال ليس من مدلوله الوضعي بل لان الحال متبادر منه كما في سائر
الاسماء على ما مر تحقيقه وقوله وهو جار مجرى الظرف الخ اشارة الى
وجه العد منها لانه في التقدير جار ومجرور وهو جار مجراها بل هو ظرف
حقيقي اصطلاحي قال الفاضل العصام ولو جعل في تقدير في اي حال
لكان اقرب لكونه ظرفا تنزيليا بنى كما يجيء في بحث حروف الجر وكانه
بعثهم على تقدير على قولهم على كيف تبيع الاحمرين شذوذا قوله كيف
انت اي اصحيح ام سقيم بجعله للحال المحمولة كما عند سيبويه او اعلى الصحة
ام على السقم بجعله للحال القائمة كما عند الاخفش قوله كيف جئت
اي اراكبا ام ماشيا واما ان ناسخ فمنصوب على الخبرية ان ناقصا ككيف
اصبحت اي اصحيحا ام سقيما وان متعديا الى مفعولين فثان له ككيف
علمت زيدا وان اي ثلثة فثالث قوله وقدم الاحوال مخالفا للكافية
لاشتمالها على سبب البناء للدلالة عليه بالتضمن وهو معنى الاستفهام
والشرط على الظروف الثلثة وهي للمكان وللزمان وللحال فافهم قوله

مذ ومنذ بمعنى اول المدة قال الفاضل العصام يعنى معناهما هذا وانما
يختص باول مدة زمانا الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج
فى دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل
انتهى يعنى ان معناهما الوضعى ذلك وقول المولى الجامى اى اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما انما هو معناهما الاستعمالى فتدبر قوله فيليهما المفرد
من الزمان بقرينة ما سيأتى قوله الا ان يؤول بالمفرد لعدم القصد الى
العدد قوله اى زمان المصاحبة لان اول الشيء انما يكون امرا واحدا لا
امرين ولا امورا فالمفرد اعم من التأويلى او المراد بيانا الاغلب فتدبر
قوله الاولى لم يقل الصواب لامكان تعميم المعرفة للحكمى قوله للعلم
الضرورى به اى بكون الوقت المجهول اول مدة فعل ما فلا بد من التعيين
ليفيد قوله بيانه من العدد مفردا مرادا ساعاته نحو ما رأيته مذ يوم اى
اثنى عشرة ساعة او مذ المحرم اى ثلثون يوما او مذ يومان او ايام اى
جميع مدة زمان عدم الرؤية ما ذكر لا ازيد ولا انقص قوله قدمه على
خلاف الكافية لظهور احتياجه الذى هو سبب البناء بخلاف المصدر
اذ يجوز فيه المجاز بذكر اسم الحال وارادة المحل قوله ولم يكتف بواحد
كابن الحاجب لاحتياجه فى الشمول الى التكلف البعيد كما تكلف المولى الجامى
وبينه الفاضل العصام فليرجع قوله فيقدر زمانا اى زمان كان
لتنكيره مضافا الى احد هذه الامور سواء اريد بهما اول المدة او جميعها
ليصح حمل ما بعدهما عليهما قوله مخبر عنه لكونه معرفة لما عرفت من معناهما
بما بعده لاقتضاء تقدير المعنى المقصود وتصويره ذلك اذ معنى ما رأيته

مذيوم

مذ يوم الجمعة ما رأيته واول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته
مذ يومان ما رأيته وجميع انتفاء الرؤية يومان وليس المعنى ويوم الجمعة
اول انتفائها ويومان جميع مدته حتى يكون خبرا لما بعده خلافا للزجاج
فانه عنده خبر عما بعده ووجهه انه مضاف الى الجملة السابقة تقديرا و
النكرة لا تتعرف بالاضافة اليها اذ هى ليست بمعرفة بل فى حكم النكرة
قال الفاضل العصام قوله اوفق بالقواعد النحوية ولكن لا يساعده القصد
فلا يلزمه قوله ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة وهو ليس بجائز عند
غير سيبويه واقول كونه مضافا الى الجملة السابقة تقديرا ام عندهم
بل هو مضاف الى ما يؤول الجملة السابقة به اذ الاصل ان يضاف الاسم
الى المفرد وحيث لم يوجد الاضافة الى الجملة صريحا يرجع الى الاصل
والمؤول معرفة وان كان الجملة فى حكم النكرة لتغير النسبة والهيئة كما
فى غلام لزيد وغلام زيد اذ المؤول بشيء لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل
وجه فظهر ان قولهم اوفق بالقواعد النحوية مع ان القصد يساعده و
انما لم يذكر العاطف فى صورة ذكرهما لانهما لما كانا لتحديد ما قبلهما بما
بعدهما جعل طرفا كل منهما لجملة واحدة ولانهما جواب كم ومتى ابدا قال
الفاضل العصام وهو الاوجه قوله قد عرفت ما فيه من ان تركها انسب
لكن ذكرها لئلا يتوهم العطف على مذ ومنذ فافهم قوله بضم الدال وسكون
النون كعَضُدْ وهو اصل اللغات وقد يسكن الدال لتثقل الضم ويفتح
او يكسر دفعا لالتقاء الساكنين اشار اليه بقوله لدن قوله او ضمها
بنقل ضم الدال اليها بعد حذف فتحها قوله وكسر النون او حذفها دفعا
للالتقاء اشار اليه بقوله ولد وقد يخفف بحذف النون بلا تسكين الدال

اشار اليه بقوله ولد **قوله** كلها بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو في حرزك قال الفاضل العصام لم نغتر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند **قوله** في اشهر اللغات وقد يخفف بحذف الطاء الاولى او الثانية وقد يضم القاف اتباعا للطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات **قوله** في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها **قوله** فعلهما اى المنفى فعلهما لم يذكره لدلالة المنفيين عليه والا لم يسند المثنى الى المفرد يعني انه لا معنى لنفي الزمان الا نفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية او المستقبلة **قوله** واذا اضيف عوض اعرب فعله بناؤه القطع عن الاضافة كالغايات وانما اخره عنها وذكره هنا لشدة مناسبته لقط وقول الفاضل العصام يجوز ان يكون ما ثم مضموما مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا مدفوع بان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاسمية فلا يكون ما اضيف اليه الا معربا كما مر مرارا والقياس على مجئ الفتح حالة الافراد مع الفارق **وقوله** و مجيئه مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عنها ثم لان سبب البناء على هذه اللغة ايضا هو القطع عنها ليس الا ولا مدخل في السببية لخصوص الضم او الفتح او غيرهما والتصريح بالضم للتعيين **وقوله** لان نظائره لا تكون الا مضمومة مردود بان الرضي جوز فيما سبق بناء على الفتح والكسر وبناء لا غير بالفتح **قوله** من المضاف اليه وهو الجملة التي تعد من مبني الاصل **قوله** ولم يجب لعدم اللزوم فلم يقو قوة الايجاب **قوله** سبق وجه الزيادة وعدم الاكتفاء بواحد **قوله** لما عرفت من عدم الانتاج **قوله** تقسيمه الى المعرب والمبني قدمه لان معظم

مباحثة

مباحثه البحث عنهما من حيث الاعراب والبناء كما اشار اليه فيما سبق **قوله** الى معين وهو المعنى الذي هو المقصود **قوله** باعتبار وجود العلامة في اللفظ الذي ليس بمقصود كالمعنى **قوله** فاراد المص ان يبين هذه الاقسام الحاصلة من هذه التقسيمات على هذا الترتيب ايضا للاحتياج اليها في مباحث المعرب والمبني على ما سيشير اليه فلو قدمها عليها لكان اوجه كما قال الفاضل العصام الا انه اخرها لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني ولئلا ينفصل سائر الاقسام عنها **قوله** لكن ترك الخ ولذا اخر هذين القسمين عن الاولين **قوله** من مقابلهما لما مر ان الاعدام تدرك بالملكات **قوله** ولكون الاحتياج اى احتياج مباحث المعرب والمبني الى التقسيم الاول منهما اشد منه الى الثاني لانها من بحث غير المنصرف الى هنا لا تتم بدون معرفة المعرفة والنكرة كما لا يخفى على من له التتبع و المعرفة بخلاف الثاني فانه وان احتيج الى معرفة المؤنث والمذكر في بعض المباحث الا انه لا احتياج اليها في بعضها كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ولان الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ كما اشار اليه الشارح واوضحنا آنفا تامل **قوله** كحال المفرد والجامد في كونهما سماعيين وحصول معرفتهما اجمالا من مقابليهما بخلاف فهما اى المفرد والجامد اذ ليس فيهما خفاء لما مر من حصول تفصيلهما من اللغة بخلافهما فافهم **قوله** كالاخيرين منهما تقسيمه الى المثنى واخويه والى المتصرف والجامد و الاحتياج الى الاول منهما لان تقسيم المعرب بحسب اعرابه لا يتم بدونه وكذا بحث المبني والتوابع من حيث العمل من النحو وانما اخره وان كان من المقاصد ليتصل بحث الفعل لاتصاله وشبهه به كما سيشير اليه **قوله**

قوله ولذا ترکه المص خلافا لابن الحاجب واصاب قوله او مع غيره كالمضاف
فيه اشارة الى ان لكل من المضاف والمضاف اليه مدخلا فى الاشارة لان
المشار اليه معنى موضوع له لهيئة التركيب الاضافي كما عرفت فى بحث
الاضافة او فى مجاوره يشير الى ان الاشارة فى اللام وحدها ولا مدخل
فيها لمدخولها على ما سيجئ ان معنى اللام هو الاشارة الى تعيين معناه
وكذا فى النداء قوله حاصلة بالمجاور وحده او مع ما هو مجاور له قوله
او عموم المجاز على مذهب المحققين وهو المختار عنده ان وجد معنى مشترك
وقرينة وليسا بظاهرين ولذا قال هنا ان ولم يبدل تعريف ابن الحاجب
فى الاظهار وما ذكره من وجه تبديل المص مندفع بجعل الوضع اعم من
الشخصي والنوعي كما اشرنا اليه فى شرحه قوله ذهنية فى الحاشية سواء
كان فيه اشارة حسية ايضا اولا انتهى الاول كما فى اسم الاشارة قوله
الى حقيقة معينة فى نفس الامر لكن لا من حيث التعيين يعنى ليس فى
اللفظ اشارة ما اليه فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذاتها من
غير ملاحظة تعينها بخلاف اسامة فان فيها اشارة اليها من حيث
التعيين فالذهن يلتفت من سماعها اليها من حيث التعيين على زعمهم
وفيه ما سيأتى فلا تغفل لما عرفت من ان الاشارة خارجة عن وضعها
حاصلة بالمجاور قوله العهدية الخارجية للتبادر والجنسية المنقسمة
الى الثلثة فى الحاشية لانه ان اريد الجنس من حيث هو هو فلام الحقيقة
نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل
الافراد فلام الاستغراق كقوله تع ان الانسان لفى خسر الا الذين
الآية وان اريد من حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فلام

العهد الذهنى نحو اشتريت اللحم حيث لا عهد فى الخارج والاشارة الى
المعين من حيث انه معين موجود فى الكل وان كانت المرادية منحصرة فى
اول الثلثة انتهى ولا يخفى ان المفهوم مما ذكره هنا ومما ذكره القوم فى
كتبهم ان الاصل والحقيقة فى اللام لام العهد الخارجي ولام الحقيقة
وان سائر الاقسام من شعبها لكن التحقيق الذى هو بالقبول الحقيق
ان معنى اللام هو الاشارة الى تعيين مسمى ما دخلت هي عليه لا غير فان
كان موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل والحقيقة هو لام الحقيقة لا غير وسائر
الاقسام باسرها من شعبها فجعل العهد الخارجي اصلا آخر دون سائر
الشعب تحكم سواء اعتبر فيه وضع آخر اولا فان تقدم الذكر وعلم المخاطب
من قرائن تعين الفرد فلا يجدى نفعا فى الفرق ان معرفة الجنس غير كافية فى
العهد الخارجي بل لا بد فيه من معرفة تعين فرده بخلاف سائر الاقسام
لان معرفة تعين الفرد مستفادة من القرينة لا من الوضع كما لا يخفى و
ان كان موضوعا بازاء فرد ما كما قيل فالاصل لام العهد الذهنى وسائر
الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن كذا ذكره شيخ الاسلام الهروي
حفيد سعد الدين التفتازانى فى حاشية المختصر واختاره الشارح
التحرير فى امعان الانظار والفاضل نور الدين فى الهوادي قوله انما يتوغل
فى الابهام على ما هو رأي الجمهور والمص وقد سبق رأي الشارح التحرير
قوله وما فيه الواو من المعرف بالنداء فساو للمعرف باللام وقول بعض
الكمل انه انقص منه فانه معين من وجه اعنى عند المتكلم دون وجه اعنى
عند السامع فاسد اذ ما لم يكن معينا عند المخاطب لم يكن معرفة على ما
اشار اليه آنفا بقوله عند المخاطب ودليل تعينه عنده البناء على الضم

قوله وفي هذا اى فيما اشار اليه من ترتيب المعارف بعض المخالفة لما سبق
مما نقل الخ لانه يستفاد منه كون الموصولات مساوية لاسماء الاشارات
واعرف من المعرف باللام بخلاف ما سبق قوله لا يتناول غيره اى لا يطلق
على غيره وليس المراد ما يتبادر منه من احاطة الافراد ولذا قال بوضع
واحد ثم انه لم يعد هنا ما ذكره في تعريف المعرفة كما اعاده ابن الحاجب
للاختصار والاحتراز عن التكرار قوله بخلاف تناول نحو انا الخ فلا يدخل
بقوله بوضع كالاعلام قوله بقى ان نحو اسامة غير داخل لوجود التناول
فيها كما في اسد قوله الا انه يدعى ان تناوله للافراد مجاز بخلاف الاسد
فانه حقيقة فيدخل في الحد بمعناه الحقيقي لا محالة قوله في الاستعمال
في الافراد بلا قرينة وهو من امارات الحقيقة وما ذكره فيما سبق
من الفرق تسليمي وهذا منعي اذ لم يثبت من الواضع انه وضع نحو
اسامة لمعين من حيث انه معين ونحو اسد لمعين لا من حيث انه معين قوله
باللام وجوبا ان لم يكن منادى اذ ح ينوب عنها حرف النداء كيا زيدان
ويا زيدون لافادتها مفادها بل حذف لازم لئلا يجتمع آلتا التعريف
انما وجب اللام لزوال تعريف العلمية عنه لو ثني وجمع لمشاركة الغير له
في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع التسمية به في الاصل فجرى مجرى رجل و
فرس ويكون جبرا عما فات من العلمية بسببهما لدلالة اللام على العهد
كدلالة العلم على معهود موضوع له كذا قاله بعض الكمل قوله كابانين
لجبلين متقابلين احدهما ابان والآخر متالع فغلب ابان لكونه اشهر
لا ان كلا منهما ابان فهو علم التثنية لا تثنية العلم ولذا كان رفعه
ايضا بالياء وخص الجمع الصحيح لشرفه وبقاء لفظ العلم فيه كما في التثنية

قوله

قوله فالحكاية على بنائه غالبة لان المقصود بيان حاله مرادا به معناه
فرعاية حكمه مستعملا فيه احرى وانسب وقد يعرب لما عرفت ان تلك الرعاية
غير واجبة لحصول اصل المقصود بدونها وهو المسمى فلا يكون من احضاره
اختلال نحو ليت بالفتح والرفع بلا تنوين او به تنصب بالتانيث او
التذكير وترفع ثم انه بعد الاعراب ان اول بالمذكر كاللفظ فمنصرف مطلقا
وان بالمؤنث كاللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فكهند وان
متحرك الاوسط او زائدا على الثلثة فغير منصرف قطعا هذا كلام الرضي ملخصا
فاذا عرفت هذا ظهر لك اختلال قول الفاضل العصام ان قاعدة استعمال
اللفظ اذا اريد به نفسه وجوب جعله في حكم اللفظ اذا اريد به معناه
لان المق احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال
وذلك لانه لو كان كذلك لما جاز كون المبني ولو اصلا معربا منصرفا او غير
منصرف على انه انما تنبه لذلك كما اعترف به نفسه من قول الفاضل الهندي
ان فرازنة في قول ابن الحاجب علم تنوينها المشاكلة مسماه وانت خبير
بانه ليس بنص فيما تنبه له بل محتمل فتنبه له ولا تغفل فظهر عدم غفلة من
قال ولك ان لا تنونها لان المشاكلة من قبيل التناسب وهو قسيم
للضرورة فلا يوجب الوجوب على ان المص قد صرح بانه يجوز ومع ذلك
فيه سلامة عن ارتكاب كلفة التوجيه قوله فالاعراب واجب فظهر الفرق
بين ما سمي به لنفسه وبين ما سمي به لغيره فجعل الفاضل العصام الاول
من قبيل وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيانا وزن منصرف
فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف
مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة ليس مما ينبغي على انه لو اريد بالعلم الشخص

فليس بمسلم وان اريد به الجنس فهو علم ضروري مقدر لضرورة منع الصرف
فلا حاجة الى التقدير عند وجود التنوين على ان ما ذكره مخالف لما
ذكره الرضي من مذهب الزمخشري من ان هذا التنوين تنوين مقابلة لا يمنع
عن غير المنصرف وما للضرورة او للتناسب ما للتمكن كما صرح به نفسه
قوله فظهر ان ادخال نحو عقرب من الزائد على الثلاثي المذكر والمؤنث
في اللفظي كما ادخله المولى الجامي مخالف للعقل لانه يقتضي ان لا يخالف الفرع
الاصل بلا داع ولا داعي ولا نقل عن الائمة قوله وان اريد به المطلق اى
صارها في الوقف ولا لتلو يخرج نحو الصافنات فلا بد من التقييد بعدم
الاصالة بان يكون زائدا او منقلبا عن اصلي لئلا يدخل نحو نبات
في حد المؤنث قوله للالحاق كالفا ارطى الملحق بجعفر فان اريد به
المطلق اى للتانيث او للالحاق فلا منع لدخول مثل ارطى في حد المؤنث
قوله انا نريد بالآخر الاعم بعد ان نريد بالتاء المطلق المقيد بعدم
الاصالة بالمعنى المذكور فيشمل تاء اخت وبالآخر ولكن يلزم ح
الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه بلا قرينة ظاهرة وقد مر مثاله
مرارا ولذا لم يتعرض لذا ويندفع بهذه الاجوبة الابحاث كلها
قوله باستعمال العرب فالتعريف لا يفيد للمبتدي قوله لفظي يعني ان
معرفة المؤنث بكماله لا تمكن بمجرد التعريف المذكور فان المؤنثات
السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده الا تعيين مفهومه
عندهم وبيان علامة التانيث ليعرف بوجه ما ممكن في هذا المقام
واما معرفتها بوجه يتميز عما عداها فلا بد من ضبط الفاظ مؤنثة
لا يسعها كتابه فاحالها الى المبسوطات قوله فلا دور ان اريد تاء التانيث

والفد فيندفع سائر الابحاث ايضا وانت تعلم ان في هذه الاجوبة تكلفات
لا تخفى وفتر في الاظهار تاء التانيث بالتاء الموقوف عليها هاء فلا يدخل
فيها تاء نحو صافنات واخت فيكون من قبيل ما قدرت فيه وانما سميت به
لانه هاء قد تدل على التانيث وقد يعامل ذو التاء معها معاملة المؤنث
قوله ذكر اى مذكر من الحيوان احتراز عن نحو النخلة فانه وان كان بازائه ذكر
وهو النخل حيث قال للتمر نخلة ولغيره نخل الا انه ليس منه قوله كظلمة بازائه
نور وهو ليس من الحيوان ونخلة وعين فان التاء مقدرة فيها وليس بازائه
ذكر منه قوله المشتق خرج به مثل مررت برجل اسد امه فانه لا يجب التاء في
اسد لعدم مناسبته الفعل لفظا وفي معنى الحدوث فعلا متصرفا لم يصح
لتبادره فلا يرد نعم او نعمت المراة قوله فانه لا يجوز التاء في المسند
فعدم جوازها في المسند الى ظاهره اولى لان التذكير الطارئ عليه منع
اعتبار تانيثه فيما اسند اليه بلحوق التاء قوله فالتاء لازمة ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر قوله وللحقيقي من الادميين قوله امتلئة طلع
الشمس الخ انما جاز التذكير في الاول لقلة الاعداد بتانيثه مع ان في لفظه
ما يشعر به بخلاف الضمير لعدمه ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث
فيه لوجود تانيثه وانما جاز في الثاني مع انه مؤنث حقيقي من الادميين
لضعف استدعا تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا
عن المذكر واما اذا نقل عنه كزيد اذا سميت به المراة فيجب تانيث عامله
ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه عنه كقالت اليوم زيد ولندوره
لم يتعرض له قوله وكذا ظاهر الجمع مطلقا انما جاز فيه الوجهان لانه من
المؤنث الغير الحقيقي اذ تانيثه بتاويل الجماعة وانما لم يعتبر حقيقة التانيث

بحث اسماء العدد

في مثل نسوة لان التانيث الطارى بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط
اعتبار التذكير الحقيقي في مثل الرجال قوله فانه لا يجوز فيه التا مع كونه
بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة
صيغة واحده الا انه يشبه المكسر في تغير بناء واحده كبنون فانه في
حكم الابناء قوله مطلقا عاقلا او لا قوله اسماء العدد العدد اسم
والعدد مصدر بمعنى الاحصاء لم يدغم العدد لئلا يلتبس بالعد فافهم
وقد عرفت وجه ذكرها عقيب التانيث وابن الحاجب ذكرها عقيب
المعرفة والنكرة لشدة مناسبتها بالنكرة وببعض اقسام المعرفة في الابهام
بل بالمعرفة مطلقا فمن قال ان اسم العدد اذا اريد به نفس العدد فعلم واذا
اريد به المعدود فنكرة ولذا يقال ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفها للعلمية
والتانيث قوله لم يعرف كما عرف به ابن الحاجب في الحاشية اشار بتذكير
الضمير الى ان تعريف ابن الحاجب لاسم العدد لا للجمع على ما توهم انتهى جامي
لانه على معناه اللغوي وهو اسماء موضوعة للعدد الذي هو اظهر
مما عرف به وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء ولذا قال الفاضل العصام
الاصوب ان يقال ما وضع للعدد على ان المقصود الاصلي من التعريف
معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وذا لم يحصل به ولذا احتاج
ذلك المعرف الى ضبطها بعده بقوله اصولها الخ والمص اكتفى به و
اصاب وفي قوله لو سلم من الاعتراض اشارة الى انه لم يسلم عنه
الا بتكلف وما بالتكلف لا ينبغي ان يعد سلامة الا بالغرض والتقدير
والاعتراض والسلامة يظهران من الشروح والحواشي قوله بالنقصان
كثلث او الزيادة كواحدة او الاضافة كثلثمائة او العطف لفظا كثلثة

وعشرين او تقديرا كثلثة عشر قوله نظروا الى شرف المعنى لان الذكر
خير من الانثى وتقدمه في الخلقة كآدم بالنسبة الى حواء وجعلوا
الالفاظ الموضوعة له اصولا ومتقدمة قوله فالحق من حيث القياس
والمعقول وان كان السماع بخلاف في ذلك اعتبار اللفظ وجعل مجرده
اصلا واسقاط النقصان في التفرع وان يقال الى عشر قوله تحرزا عن توالي
الفتحات فانه ثقيل وان كان نفس الفتحة اخف الحركات قوله لان اصل
المحذور توالي الحركات الحاصل بالكسر ايضا لا توالي الفتحات بخصوصها
حتى يندفع به قوله في تقديم هذا على المركبات قوله بغير تنوين وان جاز
به ايضا وكذا عشرة ومائة على ما مر تحقيقه وتفصيله ثم ان ما ذكره
انما هو مسلك الجمهور ومنهم المصرح وانت تعلم ان مسلك السيد
السند لم يبلغه ولذا لم يتعرض له التحرير هنا قوله كقوله تعالى وايديكم
الى المرافق فان اليد اسم لهذا العضو الى الابط فالغاية لاسقاط ما
وراءها لا لمد الحكم اليها لان الغاية لا بد لها من فائدة المد او الاسقاط
وقد حصل الاول هنا بدونها فتعين الثاني فهو موجبه دخولها تحت
المغيا بخلاف الاول فان موجبه عدمه قوله او بالعكس اي ملابسا بها
كائن له قوله اعتبارا علة للملابسة كائنا او كائن قوله وللمذكر تقدم
الخ ولذا اعطيت له اولا ولم يعكس قوله سبق في قولنا ولما كان الغرض
من ذكر اسماء العدد الخ قوله ولو ذكر كما ذكره ابن الحاجب اعلم ما
لوجوب تغير واحد الى احد آه تخفيفا لثقل التركيب قال الفاضل العصام
الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على
انه صفة مشبهة قلبت واوه همزة على خلاف القياس قوله مطلقا

مع عشرة او غيرها من عشرين وغيره قوله لكان اوجه لان ماذكر من
الاحكام المختصة بها ايضا ولعل المص اكتفى بما اشار اليه فى بحث المركبات
ولذا قال التحرير اوجه فافهم قوله بخلاف احدى عشرة فان العلامتين فيها
ليستا من جنس واحد قوله لما لزمتا الوسط وتاء التانيث انما تكون
فى الاخرى ولو فى الاصل كضاربتان قوله وكانتا بدلين من لام الكلمة
والاصل فى تاء التانيث ان لايكون بدلا وهمزة الوصل فى اثنتا للابتداء
لا للتعويض والبدلية عن لام الكلمة حتى لايكونا لتاء فيها بدلا عنها كما
زعم المولى الجامى قوله واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع
انه لم يلزم ذلك الاجتماع حملا على نظيره وهو مثل ثلثة عشر وتبعيدا عن
نقيضه وهو ثلث عشرة قوله ولذا لم يذكر بضعة وهو ما فوق الواحد
الى التسعة وقيل ما فوق الثلثة اليها قوله لدلالة الاتحاد اى اتحاد
المذكر والمؤنث فى المفرد على الاتحاد فى التثنية مع كونها قياسا مطردا
كما مر قوله وما زاد يريد الفا وما زاد قوله يريد انه يعطف الاقل آه
قال الشيخ الرضى هذا جائز فى الكل والعكس اكثر وقال الفاضل الجامى
ويجوز ان يعكس فى الكل ويفهم منه ان عطف الاقل على الاكثر ارجح
كما لايخفى ولم يشعر بكل منهما كلام المص والشارح فتبصر قوله تقول
مائة الخ قوله فانه عطف فيه على مائة احد الثلثة وعلى الف احد
الاثنين فلو بدل الواو فى غير الف باو لكان اولى فتدبر قوله وهو
الاقيس والاكثر فى كلامهم لان المعاملة مع اللفظ والاصلية الاجرآء
على ظاهره من غير تاويل قوله على بحث تمييز العدد متعلق بقدم لان
هذا بيان لحال العدد لا لتمييزه قوله لكان اولى جواب لو لان هذا

بيان

بيان حال العدد مع قطع النظر عن التمييز قوله وكذا احسن فى تقديم
قوله خلافا لابن الحاجب قوله وترك وجهه بخلاف ابن الحاجب قوله
ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة ايضا كما للعدد ولذا لم يذكرها
فى بحث التمييز واحالها الى هذا المحل قوله جمعيتها اى المميز باعتبار جمعية
او الثلثة اى جمعية مميزها والاظهر جمعيته قوله من جهة المعنى بان
يدل ما فوق الاثنين من غير تعيين بان كان اسم جمع نحو ثلثة رهط وقوم
او اسم جنس كتمر وعسل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن المميز الا
جمع قلة فيؤتى به وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذا وان كانا فالاغلب
القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له المكسر فالمؤنث السالم
كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود
سنابل كذا ذكره الفاضل العصام قوله الا فى ثلثمائة فان المائة
مميز وليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين قوله ولا يضاف
العدد الى جمع المذكر السالم عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا
لا يقال ثلثة مسلمين اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات
قاصرة فيه اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول فى المكسر وصفا ثلثة ظرفاء
واما لو غيره فان علما قل وقوعه مميزا لان جمعه لابد فيه من اللام و
المقصود الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فهو فى الاغلب
منكر وان كان مجرورا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن
علما فان جاءت فيه مكسر لم يميز فى الاغلب بالسالم فلا يقال ثلث
كسرات بل كسر لقلة تمييز العدد به فى غير هذا الموضع فثبت ان
الاغلب فى تمييز الثلثة الى العشرة المكسر كذا فى الرضى قوله وما

عن القاموس الرهط ويحرك قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة
الى عشرة [illegible] ذكره الفاضل العصام
والقوم الرجال دون النساء لا واحد له
منه

عطف على مائتين قوله بعد تعود وقوع جمع المذكر اى ما هو فى صورة
على سبيل العطف كثلثة وعشرين لا الاضافة حتى يلزم التناقض
بينه وبين قوله ولا يضاف العدد الخ. قوله المجموع مفعول يلي قوله
لكونهما ضدي العادتين ولا يخفى ان هاتين العادتين انما هو بالنسبة
الى المؤنث السالم لان المؤنث ادنى من المذكر عند عدم المكسر
لما سبق ان الاغلب فى تميز الثلثة الى العشرة المكسر وسيجئ ان الجمع
مميز الا بالنسبة الى المفرد لما سيأتى فلا يرد ما اورده الفاضل العصام
من ان هذا يوجب ان لا يجوزوا ثلثة الاف رجل لكراهة المجئ بعد
المكسر وقد تعود المجئ بعد ما هو فى صورة المصحح ومن انه فصل بينه
وبين عادته بحيثيه بعد مائة فلا حاجة الى قوله ولا يبعد ان يقال
فرق بين الفصل الممتد والقليل قوله فاقتصر على المفرد لاصالته
مع كونه اخصر واخف وسيجئ ان الخفة ترجح على المطابقة ثم ان
ذلك ماخوذ من كلام الرضى ونقل عن ابن الحاجب انهم كرهوا
الجمع لما تكرر من معنى التانيث فعاملوه بالخفة الا ترى انك اذا
قلت ثلثمائة امرأة بجمعت مائة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان
وجمع فتركوه بخلاف ثلثة رجال وآلاف قيل بنوعهم هو الاولى وقال
الفاضل الهندي انهم كرهوا ان يرجوا بعد التزام المفرد فى احد
عشر الى تسعة وتسعين قهقرى الى الجمع الذى طال عهده فى ثلثة
الى عشرة وانما رجعوا الى الحفظ تحرزا عن هدار الثلثة الى التسعة
من كل وجه قوله فى غير متعلق بالجمل قوله فان جمع المائة لا يستعمل
مع المميز اصلا اذا اضيف اليها مثل ثلث لما مر من التعودين وغالبا

انثم يضف

انلم يضف اليها لما مر ايضا من التعود الواحد وانت خبير بانه لا يوجب
العدم بل القلة وقد يستعمل نحو مائات رجل فى الرضى وان لم يضف
نحو ثلث الى مائة جمعت واضيفت الى المفرد ايضا ولذلك لم يعتد
به المص كابن الحاجب حيث لم يقولا وجمعها فقول الفاضل العصام
فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتاويل كل واحد ليس بمرضي
فضلا عن كونه اولى قوله لانه اى ما ذكر والمراد بعضه قد يضاف اليه
نحو ثلثة نحو ثلثمائة رجل وثلثة آلاف رجل ولا يقال ثلثة الفي رجل
وثلثة مائتي رجل كما لا يخفى فيحصل التركيب فيفرد دفعا لثقله فيرجح
الخفة بالافراد كما بالجر على المطابقة بين العدد وبين مميزه لو جمعا
فتركت ليحصل الخفة لانها مطلوبة فى الكلام ولذا يحذف لاجلها كثيرا
اصول الكلمات وحمل المفرد اى الغير المركب مما لم يضف اليه نحوها عليه
اى على المركب الاضافي وهذا اولى مما ذكره المولى الجامى اذ فيه ترك
المطابقة بلا داع وهو ليس بعدالة كما لا يخفى على الناظر المتدبر
قوله من المعدود المتعدد لا المطلق اذ لا يقال ثالث الرجال على
الابهام بل ثالث الاثنين والثلثة قوله اى تصيير معنى ذلك المفرد
فالضمير الى المفرد والمضاف والمفعول لان محذوفان عددا ازيد
عليه اى لا انقص وهو اثنان مثلا بواحد قوله الثانى والثانية
والزائد كثانى الواحد اى مصيره اثنين بانضمامه اليه لا الواحد اذ
لا عدد قبله فلا تصيير اى مصيرهما جزء ثلثة كما قال الفاضل العصام
او كانه مصيرهما ثلثة حيث انضم اليهما فبدل اسم الاثنين ثلثة
كما قاله الشيخ الرضى فلا يرد ان تصييرهما ثلثة مستحيل فافهم قوله

يعني بر جزء اضافته اليه اولوب جار ومجرور يستعمل منفصلا له منه

اذ لا يتصوّر التصيير بزيادة الواحد الخ فلا يقال رابع اثنين ولا ثانى
اثنين ولا ثانى ثلثة فالابدّ مصروفا الى الانقص بدرجة لا الى اصل
الاضافة لما مرّ انّه اسم فاعل حقيقة فيجوز ان ينصب ما بعده عند وجود
شرط العمل فيقال هو ثالث اثنين بتنوين الاول ونصب الثانى واضافته
مع شرط العمل اضافة تخفيف وبمعنى الماضى اضافة تحقيق فى الرضى
الاضافة اكثر من الاعمال لان الانفعال والتأثير فى المفعول غير ظاهر بل يحتاج
الى التأويل المذكور بخلاف سائر اسماء الفاعلين ولذا قال يضاف و
لو اخر ابدا لكان اظهر فتدبّر قوله اى مرتبته ووصفه الحاصل له باعتبار
كونه فى درجة من درجات العدد من غير اعتبار معنى التصيير اى بلا اعتبار
حال الغير وجعله عددا فوقه فالمقابلة حاصلة باعتبار الاعتبار فلا يرد
انّ التصيير ايضا حاله فكيف جعل مقابلا لحاله قوله الاول اذ وقع
فى المرتبة الاولى وانّما لم يقل الواحد لانّه لا يدلّ على المرتبة فابدل منه
الاول للدلالة عليها والحادى عشر بمعنى الواحد الواقع بعد العشرة
من احد عشر بتذكير الجزئين والحادية عشر بتانيثهما لانّ المركّب
اسم للواحد مذكرا او مؤنّثا بخلاف احد عشر فانّه للجماعة ففيما فوق
العشرة يغيّر الاول الى الحادى فافهم قوله لكن بالواو ولا يركّب كما فى العدد
لما مرّ فى المركّبات قوله من الجزئين لا من الاول منهما كما يوهمه الاشتقاق
قوله فلا يقال ثالث اثنين كما فى التصيير قوله لفوات المراد اذ معناه
واحد واقع بعد الاثنين ولا واحد بعدهما ليطلق عليه الثالث قوله
باضافة المركّب الاول بجزئيه الى المركّب الثانى كذلك قوله فيبنى الجزآن
للتركيب الموجب للبناء على ما مرّ ويجئ قوله بحذف الجزء الاخير

عند

عند القرينة للتكرار والّا لكان من قبيل اضافة الحادى الى العدد الاكثر
لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة قوله اسم ان جعل الزوائد حروف
مبنيا ولفظ ان حروف معنى كما سيصرح به فى المجموع قوله لكان اظهر اذ
ح يفهم المراد بلا تكلّف تقدير موضع وانّما لم يقل لحق خلافا لابن الحاجب
لئلا يرد عليه ما اورد عليه من انّ الحدّ لا يصدق على المحدود لانّ المثنى
مجموع مسلمان ولم يلحق آخره شيئ بل آخر مسلم فلا بدّ من تقدير مفرد بعد
الآخر ح يصدق الحدّ على المجموع ايضا فالصواب آخر مفرده قوله
او ياء كذلك اى زائدة كالف فخرج اثنان واثنتان وثنتان لانّ الفهما
او ياءها ونونها ليستا بزائدتين اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنت
قوله اى الياء لا الالف اذ لا حاجة الى بيان فتح ما قبلها لظهوره الخ
قوله ونون كذلك يشير اليه بقوله الى الزوائد قوله اى مع مدلول مفرده
بالمضافين ليصحّ المعنى وسيجئ انّ المراد بالمفرد ما ذا قوله اى مثل ذلك
المدلول فى الوحدة والجنس فقط اى فى كون حقيقة الآخر لا فيما
به امتيازه عنه من العوارض نحو الزيدان او من الذاتيات كالحيوانان
فلا حاجة الى ما ذكره ابن الحاجب من قوله من جنسه كما قاله المولى الجامى
والفاضل الهندى وقال الفاضل العصام انّ هذه الارادة بعيدة بالنظر
الى ما ذكر فى تعريف الجمع فانّ الناظر فيه لا يفهم من قوله الّا ما يقابل
الاكثر انتهى وهو مثله فى الوحدة على ما فسّر به الشارح او فى اللفظ
الدالّ على الوحدة على تفسيرهما ولا يفهم كونه من جنسه فابن الحاجب
اصاب فى ذكره قوله فخرج لعدم المماثلة فى الوحدة نحو غلمان فى الوقف
والجرّ والّا فقد خرج بكسرة ولذا اخرجه به بعض الكمل مطلقا فلا يقال

قوان لطهر وحيض عند الجمهور لعدم الجنسية بل يقال الطهرين او
حيضين خلافا للاو ندلسي فان الاعتبار عنده للمماثلة فى اللفظ والمدلول
فى الوحدة دون المعنى بخلاف الزيدين والقمرين للشمس والقمر قوله
حقيقة كما فى الاول او مجازا كما فى الثانى لانه انما يقال لهما القمرين
بعد ان جعل الشمس قمرا فيتحقق الجنسية فيقاس المشترك عليهما مع الفارق
واما كلام المص فظاهره يميل الى مذهبه لكن الشارح حمله على مسلكهم
لشهرته وقوته وهو ممن يميز الغث عن السمين ويفرق الشمال عن اليمين
قوله جزا من التركيب لما مر من ان صيغ التثنية والجمع موضوعة قبل التركيب
بالعامل لانه كالترخيم ولو كان منافيا لما جاز حذف الجزء فيه وعدم
جعل الفاضل الجامى اياها جزء منه مبنى عدم جعلها موضوعة قبله
بل موضوعة بعده على ما هو المفهوم من كلامه فى بحث المعرب والمبنى
قوله وجعلها عوضا عن الحركة فى المفرد مع اللام نحو الرجلان او
التنوين فيه مع الاضافة نحو رجلا زيد او كليهما فى الوصل مع عدمهما
نحو رجلان يا فتى واما وقفا فليست بعوض كذا فى شرح لب الالباب
فالانفصال لمنع الخلو كما جعل الفاضل الجامى وغيره يقتضى عدم وجودها
آه قيل هذا ممنوع لان المراد انها عوض عما يستحقه الكلمة فى اصلها واقول
هذا وان امكن فى نفسه الا انه لا ينفع ذلك الفاضل كما لا يخفى على
المتامل الكامل قوله وليس كذلك لما سبق قوله والمثنى اى كونه غيرها
فى الحاشية اى غير الكلمة فيكون غير الاسم ايضا فلا يصح تفسير ما بالاسم
ح فظهر ما فى الجامى وغيره انتهى قوله غير الكلمة لانتفاء الافراد
بل يكون مركبا لدلالة جزء لفظه على جزء معناه فيكون غير الاسم

ايضا

ايضا لان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فلا يصح تفسير ما بالاسم
كما فسر به المولى الجامى فى المجموع والفاضل الهندى فى المثنى نظرا الى انهما من
اقسام الاسم فالصواب تفسيره بلفظ على هذا التقدير كما فسر به الشارح
فى المجموع قوله على ما هو الحق وهو كونها زوائد فى التثنية والجمع كلمات
للاطراد والانتزاع قوله تركه تعريضا لابن الحاجب بانه ذكر ما لا يحتاج
اليه فى النحو قوله ونحوهما كاسماء الاشارة والموصول قوله لشبهه
بالتنوين ولو بوجه على ما مر قوله لما عرفت من اقتضاء عدم وجودها
الا بعد التركيب مع انه ليس كذلك قوله على خلاف القياس والقياس
ان لا يحذف من آخر مفرد المثنى كشجرتان وتمرتان قوله لشدة الاتصال
علة للحذف قوله فكانا كالمفرد الذى لا يقع التاء فى حشوه قوله
المجموع اختاره على الجمع مع كونه اشهر تنبيها على ما خفى ذكره الفاضل
العصام يعنى بالنسبة فتدبر قوله بالوضع لتبادره فدخل نحو نحن الماهدون
فانه وان دل على واحد لا ثانى له تجوزا هنا لكن يصدق عليه انه على
وهو الله تعالى
افراد وضعا قوله مع عدم وجود خواصه الخ حتى يحتاج الى ارتكاب
تمحل فى ادخاله فى تعريف الجمع قوله كذلك اى بالتاء او بالياء قوله و
اجزاء عطف تفسير للآحاد قوله يلزم صدقه اى صدق ذلك الشيء
ان كان جنسا او صدق اصله اى مفرده ان جمعا عليها اى على تلك
الافراد قوله بدل الآحاد الذى فى الكافية بالافراد قوله ليس المراد
به ما الخ كما زعم الفاضل العصام قوله السابقة فى شرح على افراد من عدم
النسبة وغيره قوله فى صدر الكتاب لم يسبق فيه بل فى حاشية كما عرفت
قوله وترك التصريح الذى فى الكافية قوله حوشى مجهول حاشاه اى نزهه

نعم انه يناسب ما قالوا من احاديث النفس قوله اى بزيادة حرف
كما فى نوعى التصحيح ونحو رجال او حركة كسقف بضم القاف فى سقف
او بنقصان ككتب فى كتاب او بتغيير حركة كاسد بضمتين فى اسد قوله (من المكسر فى رجل تم)
لان زيادة الجزء ان جعل الزوائد حروف مبنى او شبهه ان حروف
معنى على اختلاف الرأيين قوله مع التصادق لان ما انفك عنه الزوائد
لا يصدق على ما يصدق عليه ما لم تنفك عنه قوله بخلاف نحو سمعهم فان
السمع المنفك عنه لفظ هم يصدق على ما يصدق عليه سمعهم الذى
لم ينفك عنه فلا يشبه الجزء فافهم قوله وقد سبق ان نسوة يقدر له
كون نساء مفرده قوله كضمة قفل فى الاصالة قوله كضمة اسد فى
العروض قوله او الفرق عطف على الجمعية اى للفرق بين افعل الصفة
وبين افعل التفضيل كحمر فانه لا يقال احمرون كما سيجئ او نحوه كلو اصله
ان يجمع ما يستوى فيه المذكر والمؤنث جمعا يختص باحدهما كما سيجئ
ايضا فتبصر ولا تغفل قوله ذاتا ان كان المغير حرفا ووصفا ان
حركة والا اى وان كان التغيير بتغير الآخر تغيرا معتدا به عندهم
قوله فى نحو سلقى الرجل بحذف الالف للالتقاء قوله اربعين بضرب
العشرة الى الاربعة وهى حركات الآخر وسكونه لا عشرة مع انهم عدوها
عشرة بحسب الاستعمال بضرب الثلث وهى حركات الاول الى الاربع وهى
حركات العين وسكونه واسقاط فعل بضم الفاء وكسر العين او بالعكس
لعدمهما فى الاستعمال قوله والتغير السابق لغوى والمسبوق اصطلاحى
قوله قيل فى الحاشية شارح اول قوله تكلفان تقدير موضع قبل الآخر
ومفرد بعده قوله فواحد اى فيلزم تكلف واحد من تقدير موضع

معنى

معنى عن مفرد بلا عكس فتدبر قوله عن المقسم الذى هو الصحيح وهو
مكسر قوله زائدة ونونه اصلية قوله عوضا عن الحركة او التنوين و
قد عرفت امكان منعه ايضا قوله المجموع على التفسير الاول لما او الزوائد
على الثانى قوله من جنسه حال قيل ثبوت الكثرة فى المفرد المفهوم
من اكثر فرضى فرض المحال لا وقوعى فلو قال ما يزيد عليه لكان اولى كذا
قاله الفاضل العصام قوله لما سبق من شبهه بالتنوين قوله مع كونه حكما
الخ وحقه ان يؤخر ذكرا ولكن قدم ليقرب قوله اى شرط قياسا الخ
فى الحاشية انما زدنا القياس لان نحو ارضين وسنين جمع مذكر صحيح
لصدق حده عليه لكنه شاذ انتهى لعدم شرطه قوله بل هو مع كونه خلاف
الظاهر الذى هو ارجاعه الى ما ارجعه اليه الشارح فى غاية الركاكة
لان الظاهرية كون الشرط لاسميته وليس كذلك ولذا احتاج المولى
الجامى الى يعنى صحة جمعيته وانما ارتكب من ارتكبه احترازا لزوم انتشار
ضمير ان يكون فانه ليس راجعا الى الجمع بل الى الاسم الذى اريد جمعيته و
اشار الشارح الى رده بقوله مدلول مفرده بالمضا فين قوله حال
كونه اى ذلك الجمع او مفرده اسما فتدبر قوله الاصطلاحى الذى هو
المعرف بالتعريف السابق الشامل لنحو ارضين فلا استدراك لمغايرة
المعنيين كما زعم ابن الحاجب حيث قال فى شرحه ذكرا التذكير مع الاستغناء
عنه بكون الكلام فى جمع المذكر اما التذكير الذاهل عنه واما التنبيه
الغافل متوهما انه مجرد تسمية كتسمية الاسود بالابيض وقال الرضى
هذان العذران باردان وقلبا محروق بنار الاشتباه لا يبردان
قوله فانهما يجمعان الخ لان علامة التأنيث هو التاء وليست فيهما

فالممدودة تقلب واوا والمقصورة لفتحة ماقبلها تحذف فتبقى العلامة
قوله مخالفا الخ لما عرفت من معناهما قوله ان يكون مفرده بلا مدلول
قوله ولو قال بعد قوله ان يكون اى مفرده علم مذكر عالم بالاضافة والوصف
لكان اظهر حيث يفهم المراد بلا تقدير واسلم حيث لا يتوهم الاستدراك
اذ لا احتمال لكون المذكر اصطلاحيا وانت تعلم انه مبنى عليه
ولو اكتفى بتذكير العالم وقال علم عالم بالاضافة لكان اخصر ايضا اى
كما كان اظهر واسلم بل ابعد ايضا قوله اذكر التوجيهين المذكورين
آنفا قوله لعدم المساواة اذ المقدر هنا على الاول اثنان المدلول
والمفرد فى الضمير وعلى الثانى ثلثة المفرد فيه والدال فى المذكر و
العالم قوله اذ لا يطلق الخ لايهامه المنع عن التابع الجائز على صاحبه
فافهم قوله فعلاء اى موزونه قوله فانه لا يقال فى جمعه المذكر احمرون
بل حمر قوله فيناسبه اشرف الجمع فلم يعكس قوله اختير فى مذكرها اشرف
الجمع فلم يعكس قوله وان لا يستويا لانه لما لم يختص باحدهما لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا به بل جمعا يستويان فيه فتذكر قوله بمعنى مجروح
فى المذكر او مجروحة فى المؤنث قوله فلذا اى لكونه مثل علامة منه
قوله المذكور فى الكافية حيث قال وان لا يكون بتاء التانيث كعلامة
قوله ما سبق فى قوله لو فى آخره قوله اكتفى حيث لم يقل او الياء باقوى
الاحوال الثلث وهو الرفع عن اضعفها وهو النصب والجر قوله
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بان يجمع المؤنث باشرف الجموع الذى
هو الصحيح بالالف والتاء ولا يجمع المذكر بهذا الجمع الذى هو الصحيح
بالواو والنون قوله ولما كان الاسماء الخمسة المتصلة لفظا ومعنى

مطلب الاسماء المتصلة بالافعال

مطلب المصدر

واشتقاقا وعملا بالافعال والمناسبة فيها لها ولذا اتصل بحث
الفعل بها قوله يعمل كفعله متعديه كمتعديه ولازمه كلازمه بلا تفاوت
قوله هكذا قيل جمهور قوله كما اعترفوا به فى تعليل عدم تقدم معموله
عليه على ما سيجئ فيه ايضا قوله وهما اى أنْ والفعل لا يدلان على
الحال البتة لانه ان كان ماضيا فعلى المضى وانْ انما يفيد مجرد المصدرية
لا الحال والاستقبال وإنْ مضارعا فانْ انما يفيد المصدرية مع الاستقبال
لا الحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بذلك التقدير قوله الى لب الالباب
وشرحه او الى الاظهار وشرحه قوله وهذا اى عدم عمله عند كونه
مفعولا مطلقا حقيقة من فروع التقدير المذكور لانه انما يعمل عنده
واذا كان لاحد الثلثة لا يصح ذلك التقدير اذ ليس معنى ضربت
ضربا او ضرْبةً او ضِرْبةً ضربت ان ضربت كعدم عمله موصوفا او
مصغرا قبل العمل لعدم صحته اذ الفعل لا يوصف ولا يصغر او معرفا
باللام لتعذر دخوله على قدر المصدر العامل به كذا فى لب الالباب و
شرحه قوله مجاز ولذا قال فيما سبق حقيقة قوله فعند السيرافى
العمل للفعل المقدر لاصالته ويؤيده انتصاب المصدرية ولسبق
انها معارضة باصالة الذكر والمقدر مفصول بما هو كالاجنبى
الصالح للعمل فيرجح المصدر قوله يجوز تقديم المعمول على عامله لانه
اِمّا فعل ونائبه لا مصدر لمصدريته وكونه مقدرا بأنْ مع الفعل
قوله فوجه الوجهان الواقع فى الكافية اى توجيه واحد وهو ما وجهه
الشارح لا وجهان كما توهم المتوهم الجامى حيث قال بعدما ذكر ماذكره
الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فى قوله فوجهان

وجها لان ما قيل مردود بانه لو كان للمصدرية وكونه فى ذلك التقدير
لما جاز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه قوله فى الاغلب احتراز
عن العامل الذى هو من افعال الله تعالى فانها منزهة عن الملابسة
بالزمان والمكان قوله حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة
ربك بمجنون فان الظرف فيه متعلق بمعنى النفي مع كونه فى غاية البعد
من العمل اى انتفى بنعمته وحمده منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون
لفساد المعنى قوله بان استتر فيه بقرينة فى قوله نحو فضربى زيدا
فان الاضمار فيه بالابراز لا بالاستتار قوله فى وضعهما فى الحاشية
رد للرضي وسيد عبد الله فانهما جعلا طلب الصفة للمرفوع عقليا
لا وضعيا وهذا سهو اذ هو ماخوذ فى مفهومها الا يرى الى قولهم
لمن قام به الفعل ولمن وقع عليه كيف والمرفوع عينها غايته ان النسبة
المأخوذة فى وضع الفعل الخبري والانشائي تامة فيكون جملة وفى
وضع الصفة تقييدية غير تامة فلا يكون جملة انتهى قوله لو اضمر فى
مفرد المصدر يعنى لا مانع من الاضمار فيه مع وجود المقتضى على زعمهم
وهو لزوم المرفوع الا انه لو اضمر فيه لا ضمير الخ قوله راجعان الى الفاعل
لعدم استحقاق الفعل اياهما لان المفهوم الماهية المعراة عن التعدد
والكثرة وكذا فى الصفة فى الحاشية هذا ما قاله الجامى وقال الهندي
وصاحب لب الالباب مرفوع الصفة عينها فيكون الواحد من كل منهما
فيلزم الاجتماع وهذا اقرب الى الصواب انتهى قوله مرفوع الصفة
عينها اي متحد معها فيما صدقا عليه فيكون الواحد من كل منهما يعني ان
تثنية كل منهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يلزم الاجتماع قوله

وهذا

وهذا اى ما ذكره فى الصفة من عينية مرفوعها معها اقرب الى الصواب
مما ذكره الجامى من كونها كالفعل لانه قياس المتحد على غيره وهو مع الفارق
فلا يصح وانما قال اقرب دون اصوب لان الاستدلال على المدعى ليس
بتام به ايضا لكنه صحيح فى نفسه هذا بخلاف المصدر فان له فى نفسه
اى باعتبار مدلوله تثنية وجمعا فهما ليسا براجعين اليه فانه غيره قوله
لوجود المانع وهو الاجتماع على زعمهم قيده به لما سيجئ من المنع والابطال
فى البحث الثالث فى المقيس وهو المثنى والمجموع وعدمه معتبر فى العلة
والمقتضى شرطا او شطرا فيكونا لعدم للعدم فلا يصح القياس لعدم الاشتراك
فيها فكان بسبب وجود المانع كالفعل فى عدم التثنية والجمع والاكتفاء
بتثنية الفاعل وجمعه قوله لا يجرى فى التاكيد لما مر انه لا يثنى ولا يجمع
فلو استتر فيه لا يلزم المحذور المذكور فلو قيل نقيس التاكيد عليهما فقد
عرفت حاله فى الحاشية زيدا انا نقول فى المقيس عليه مانع من الاضمار
على زعمهم لا فى المقيس مع وجود المقتضى وهو لزوم المرفوع فلا يصح
القياس فكان كالفعل ايضا ولو بدل القياس بالاطراد نمنع جوازه
عند وجود المقتضى وعدم المانع انتهى قوله ولما اتحدا اى المرفوع و
الرافع ممتنع لزومها اى العلامة والتسند لمنع الظرف واسم الفعل
فان الضمير المثنى والمجموع يستتران فيهما بدونها قوله لا يدفع الضرر
بل يزيده لانه اذا لم يجز اجتماع التثنيتين والجمعين للشيئين فى اللفظ كانه
فعدم اجتماعهما لشيء واحد فيه اولى كما لا يخفى قوله لزم اضماره اذا
اى فاعله غائبا مقدما ذكره او متكلما او مخاطبا قياسا على الفعل و
الصفة كذا فى شرح لب الالباب فاللازم باطل وكذا الملزوم قوله على تغايرهما

اى يجوز عدم الحكم عند المانع لعدم ما يقتضيه
وفى نسخة الحق هكذا فيكون عدم الحكم [illegible]
المانع بعدم العلة لا لعدم [illegible]

العلّتين اى علّتي عدم الاضمار وجواز الحذف قوله زيد ضربه شديد
بالابراز وان اريد المطلق المتناول للاستتار والابراز قوله و
المستند من جواز زيد ضربه بالابراز مرّ قوله وجاز اضافته اليه مع بقاء
كونه فاعلا فيكون مرفوع المحلّ بخلاف الصّفة فانّه اذا اضيفت اليه
يضمر فيها فاعل فيصير منصوب المحلّ في التّقدير وفضلة قوله لكونه نكرة و
لو قيل لكونه غير معرفة ولا مخصّص لم يرد قوله مع كونه مخصّصا الخ قوله
خلاف ما صرّح به الرّضى من العكس حيث قال بل الاقوى ما اضيف الى
الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند
ذلك اشدّ شبها به قوله والى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والتّفصيل فى الرّضى قوله فكثير لما مرّ
انّه ضعيف يكفيه الرّايحة قوله بان يقدّر المتكلّم نفسه موجودا فى ذلك
الزّمان الماضى على ماذكره الاندلسى او يقدّر الزّمان المذكور موجودا
الآن على ماذكره الزّمخشرى واستحسنه الرّضى وقال المص فى قوله تع
لولا ان تداركه نعمة من ربّه لنبذ بالعراء وقيل تدّاركه بالتّشديد
حكاية الحال الماضية بمعنى لولا ان كان يقال فيه تدّاركه انتهى وقال
مولانا السّعد صوّر المعنى بهذا الوجه دفعا للتّنافى المترائى بين مقتضى
الكلمتين فانّ لولا الامتناعيّة الدّالّة على الامتناع الثّانى لوجود
الاوّل تقتضى التّحقّق وانّ المصدريّة الدّاخلة على المضارع المخلّصة
له للاستقبال تقتضى عدمه فاشار الى انّها داخلة على الماضى فى
التّحقيق لانّ معنى حكاية الحال الماضية عند النّحاة انّ القصّة الماضية
كانّها عبّر عنها فى حال وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقّها ثمّ حكى

مطلب اسم الفاعل

تلك

تلك الصّيغة بعد مضيّها وانّما قال يقال فيه دون قيل للاشارة الى انّ
ذلك القول تقديري لا تحقيقي كما نبّهت عليه انتهى وكذا ذكره ابن الشّهاب
ويوافقه كلام المولى الجامى فى بحث المضارع قوله داخلة على الماضى وان
ح لا يفيد الاستقبال ثمّ حكى تلك الصّيغة مرادا بها تلك الحال باحد ذينك
التّقديرين على ما عرفت من المذهبين فظهر بهذا انّ معنى حكاية الحال
الماضية ليست حكاية مجرّد المعنى على ما هو الظّاهر من هذه العبارة كما
زعم البعض ولا انّ اللّفظ الّذى فى ذلك الزّمان يحكى الآن على ما تلفّظ
به فيه لجواز ان لا يلفظ فيه بلفظ كما زعم الآخر بل معناها انّ المعنى
يحكى بلفظ يقدّر ويفرض التّعبير به عنه فافهم هذه الدّقيقة فانّها
لطيفة انيقة قوله من ما ولا وان وانّما لم يذكر انّما اكتفاء بذكره
فى بحث المبتدأ كما اشار اليه ولكون النّفي فيه غير صريح قوله لتمّ الفائدة
فى تغيير عبارة الكافية حيث بدّل الهمزة بالاستفهام وما بحرف النّفي
فلو حذف الحرف لتمّ الفائدة بشمول النّفي للاسم والفعل قوله فهذا يكفى
فى التّقريب وذلك لانّ الواقع بعده لا يكون مخبرا عنه كالواقع بعد
المبتدأ وغيره فيكون كالفعل فى هذا الحكم ايضا فيزداد مناسبة
له وقال بعض الكمّل نقلا عن البعض انّ النّداء لطلب فعل الاجابة
وذكر الذّات للتّوسّل اليه والمقصود يعتبر مقدّما فما بعد النّداء
محلّ فعل طلبيّ بهذا الاعتبار وقال فى الحاشية فيه منع بل الواسطة
مقدّم وما بعده ليس محلّ الفعل بل كالواقع بعد فعل طلبيّ واقول
ان اراد التّقدّم فى نفس الامر فغير مفيد وان فى الاعتبار فممنوع
ولعلّه غفل او تغافل عن الاعتبار فعليك بالاختيار ثمّ الاختيار

قوله من صاحبه فى قوله والاعتماد على صاحبه قوله كما توهم كالهندى و
للجامى قوله فى البارز المنفصل اذ المتصل مختص بالفعل وفى المظهر و
المفعول به اولى والاظهر ما فى الاظهار ان هذا فى المنفصل وفى
المفعول به فكانه لهذا مرضه لا فى المستتر والظرف وجه الاشتراط
فيما سبق وعدمه فيهما مستوفى فى شرحنا له والمفعول المطلق
كالظرف وله ان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمطلق و
الوجوه فيه ايضا واما معه ففى حكم معمول صاحبه قوله فى المعنى
متعلق بمفعوله لا فى اللفظ لانتفاء شرط العمل فيما اليه اى الى مفعوله
متعلق بيضاف اضافة معنى لانتفاء شرط اللفظية وهو ما شرط
للعمل لو بمعنى الماضى ولو فى ضمن الاستمرار لامتناع نصبه بانتفاء شرط
قوله كان قرينة للتقدير بطريق الاستيناف كانه قيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما قوله انما نصب ههنا الثانى مع
انتفاء شرطه ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لعدم جواز
اضافة المضاف كما مر قوله لامتناع الاقتصار على احد مفعولى
ظننت بخلاف اعطيت واجاب عنه بعض الكمل بامتناعه عند العمل
فى الاول والكلام عند عدمه ولو فرض عمله فيه يجوز ان يكون
المستانف به قائما مقام الثانى فلا اقتصار فى المعنى قوله اذ
لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو فلا يصح قوله ولا يجوز بدون هذه
الضرورة لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر صفة الاعراب
اولى وقد حمل هنا على اعرابه الخفى فان قلت اذا لم يعمل فلم حمل
قلت لان ما بعد الصفة مظنة النصب لكثرة عامليتها فاجرى

الموهوم

الموهوم مجرى المحقق قوله فى المعطوفات من اسم المفعول والمثنى و
المجموع قوله يرد عليه انهم صرحوا الخ ولو قال المص ولكن لا يشترط
فيها معنى الحال والاستقبال كما قال الشارح فى الاظهار لسلم
كلامه ايضا قوله فلاحظة الغير هى التى بعدته وكذا دلالته
على الثبوت مع ان الاصل فى الفعل التجدد والانصرام كما فى
صيغ المبالغة قوله فلكونه فرع الواحد فيحمل عليه مثل والذاكرين
الله خشعا ابصارهم قوله معرفا بخلاف المجرد اذ لا موصول
فلا استطالة اى حال كون كل منهما معرفا صورة لان اللام الموصولة
لا تفيد فيهما تعريفا ولكونها فى صورة حرف التعريف قال معرفا
كما اشار اليه بالتفسير ولو قال محلى بها لكان اظهر واسلم قوله
لاستطالته اى كل من المثنى والمجموع بنصب المفعول وباللام
بخلاف اللازم فلا يحذف فيه لعدمها فجاز الحذف للتخفيف
كقوله تع والمقيمى الصلوة على قراءة النصب فلابد الخ فلو قال بعمله
النصب على المفعولية لسلم واستقام قوله من حيث انها تثنى
الخ ومن حيث انها تكون لمن قام به الفعل ولم يتعرض له لانفهامه
من قوله تعمل كفعلها اذ من المعلوم ان فعلها معلوم كفعل اسم الفاعل
ولذا قيل باسم الفاعل لا المفعول قوله بل تزيد عليه وانما لم يبالوا
بلزوم مزية الفرع على الاصل لانها للضرورة التى تبيح المحظورات
قوله من غير اشتراط متعلق بتعمل قوله انفصال حقيقى لوجود
العناد بينهما صدقا وكذبا قوله لا المضمر لامتناع ملابسة باللام
والاضافة قوله فيدخل اى اذا كان المراد المضاف الى الضمير والمجرد

عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلام بالاضافة فى المجرّد للاشتراك
فى وجه الامتناع لا فى المضاف لعدمه فيه فالانفصال ايضا حقيقى
لما مرّ لا لمنع الخلوّ لعدم الجمع صدقا كما عرفت كما تُوهِّم ومنشاؤه
توهّم كون المراد المضاف المطلق والغفلة عن كونه المضاف الى الضمير
فيضرب الاثنين ملابستها باللّام وتجرّدها عنها فى الثلثة ملابستها
بها والاضافة وتجرّده عنهما **قوله** بالمفعول لا بالتمييز لانّ المفعول
هو الاصل فى المعمولية ولانّ الضارب الرجل لما استعار الجرّ من الحسن
الوجه ناسبان يستعير الثانى النصب من الاوّل ليصير اكالمتقاوضين
وقال الفاضل العصام الاولى عندى انّه على التشبيه بالتمييز اذ
المعنى عليه فهو انسب ورعاية الانسب اهمّ واعجب وكلام المص
محتمل فتامّل **قوله** لا يجوّزون لما مرّ انّه لا يحتاج فيه اليه **قوله**
بنقل الضمير من المعمول اليها واستتاره فيها لكنّهم لم يجوّزوا اضافة
المعرفة الى النكرة هنا ايضا لكونها خلاف المعهود من الاضافة
قوله فكانّه انّما لم يجزم به لجواز كون عدم ذكره للاختلاف فيه **قوله**
لانتفاء المانعين عدم الخفّة وعدم تجويزهم تلك الاضافة بوجود
الخفّة فيه بحذف التنوين وعدم تلك الاضافة وامّا البصريّون
فقد جعلوه ممتنعا فى السّعة وقبيحا فى الشّعر لانّ الاضافة تكون
بحذف التّنوين والتّخفيف بحذف الضّمير اعلى منه فلا وجه لترك
الاعلى واختيار الادنى وما هو الّا ترجيح المرجوح وفيه انّه يلزم
على هذا جواز حسنا وجهها لانّ حذف النّون ليس ادنى من حذف
الضّمير لانّ كليهما لفظان متحرّكان اللّهمّ الّا ان يقال النّون لكونه

قائما مقام التّنوين كان فى حكمه **قوله** امّا فى نفس الصّفة اذا لم يذكر بعدها
مرفوع نحو الحسن الوجه بنصب الوجه او جرّه وحسن الوجه كذلك
والحسن وحسن وجها وحسن وجه بالجرّ فالمجموع سبعة اقسام
او فى معمولها نحو الحسن وحسن وجهه **قوله** وما فيه ضميران احدهما
فيها والآخر فيه مثل الحسن وحسن وجهه بالنّصب حسن **قوله**
والّا كما اذا رفع الوجه معرّفا او منكّرا كالحسن الوجه او حسن وجه
لعدم الرّابط الخ وقيل قدّر فيه ضمير متّصل بمرفوعها بدلا لتظاهر الحال
عليه ان لم يكن فى معمولها اللّام والّا فضمير يقدّرا ويقام مقامه او
يبدل معمولها عن المستكنّ كذا فى لبّ الالباب **قوله** لامتناع خلوّ
الصّفة عن فاعلها لما مرّ مرارا انّ النّسبة اليه داخلة فى وضعها **قوله**
فيكون كاللّازم فيكون اللّازمان كالقرينين **قوله** على غيره ولو بالاعتبار
وهذا التّفسير انّما يستفاد من تعريفه المبيّن فى كتب الصّرف كما سبق
قوله كثر الاشتباه لاطّراده فيهما **قوله** فجعلوه قياسا فى الاكثر والاشرف
وهو الفاعل اذ لا مفعول لشئ الّا وله فاعل بلا عكس تقليلا للاشتباه
قوله ولو ترك هذا اى قوله قياسه آه ايضا اى كتعريفه **قوله** لانّه من
احوال الوضع والباحث عنها اللّغة واحوال الصّيغة والباحث عنها الصّرف
قوله بطريق الانفصال الحقيقى لانّ الغرض الاهمّ من وضعه تفضيل الشّئ
على غيره ولا يعرف ذلك الغير الّا باحدها امّا بالثّانيين فقط وامّا بالاوّل
فانّه وان لم يذكر لكنّه كالمذكور اذ اللّام فيه للعهد ولا يجتمع منها اثنان
لانّ الغرض يحصل باحدهما فيكون الآخر لغوا الّا اذا كان مضافا
للتّوضيح فانّه يجوز الجمع بين الاضافة ومن نحو زيد افضل البصرة

[illegible]

مطلب اسم التفضيل

من كل فاضل اذ لا يعلم منها المفضل عليه حتى لا يؤتى بمن معها قوله
لعدم المانع الذى سيجئ من كراهتهم لحوق اداة التثنية الخ قوله لفظا
وان مثنى ومجموعا او مؤنثا معنى قوله لان الثالث الخ ولئلا يقع
الفصل بينه وبين تفصيله ولو ذكره فى جنبه لكثر الفصل بينه وبين
قسيميه فافهم قوله اى دخول مدلول الخ كزيد افضل الناس فان المق
منه تفضيله عليهم جميعا سوى نفسه ولو قيل افضل ما عداه من الناس بتصريح المفضل عليه تم
لا يضاف بل يتعين من فيقال زيد افضل مما عداه كذا ذكره الفاضل
العصام قوله مطلقا غير مقيد ببعض ما عداه فالمراد الزيادة على
كل حقيقة او عرفا كزيد اعلم بغداد اى اعلم من كل سواه من اهل
عصره وله اختصاص به بمنشائيته او مسكنيته له تم انه يضاف للتوضيح
الى ما هو داخل فيه مثل نبينا محمد عليه السلام افضل قريش والى ما هو غير
نحو يوسف عليه السلام احسن اخوته قوله فعل ناصب يدل به عليه
كيعلم اى اعلم من الكل يعلم من يضل عن سبيله قوله بغير شرط اى بدون
لانه لكونه اعتباريا محضا على ما مر تحقيقه لا يكاد يابى عن عمل عامل
استتر هو تحته ولو ضعيفا بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا لما مر ان
النسبة الى المرفوع ماخوذة فى وضع الصفة قوله رائحة الفعل بل
التميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا فلذا اخر قوله يكون صفة
لمعمول ليحصل الاعتماد فى عمله منفى متوجه نفيه الى القيد لينتفى و
يبقى اصل الفعل فيعمل فيه على ما سيجئ قوله لا فيه والا لم يوجد المتعلق
المشترك بين ما جرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من مع انه لابد
منه ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين

فيخرج

مطلب الكل

فيخرج عن اصله الذى هو التغاير بالذات بين المفضل والمفضل عليه
فيستعد للخروج عن المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالنفى بالكلية
قوله وجه ترك الدليل منا انه بصدد المسائل لا الدلائل قوله او
نحوها اى كلمة فى فى نحو المثال المذكور مثل ما رايت رجلا احسن على
كتفه السيف منه على كتف زيد وجاز من زيد قوله ونحوه كما ذكرنا من
المثال قوله ونحوه اى هذه العبارة باعتبار مثل اللفظ نحو ما رايت
ككتف زيد احسن عليه السيف فافهم قوله فيلزم الفصل باجنبى
لو جعل الكحل مثلا مبتدأ قوله الفعل ولما فرغ من مباحث الاسم
شرع فى مباحث الفعل قوله المضى اشارة الى ان ما مصدرية والبواقى
الى انها موصوفة او زمان بهيئة او حدث بمادته على ما مضى والاول
والرابع محتمل فيحقق التامل تامل قوله بمعنى اللغوى فلا يرد وخرج نحو
امس بجعل ما عبارة عن الفعل وخرج نحو لم يضرب ودخل نحو ان ضربت
ضربت ونحو عسى بالوضع قوله على الفتح قدمه لانه اصلى فيه واما
الضم والسكون فعارضيان لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزى و
على هذا ينبغى ان لا يذكر ما عداه لان الاصل فى الكل الفتح والضم
والسكون عارضان لعارض كما قاله الفاضل العصام ويمكن ان يقال
ان الفتح لفظا كثير فى المفرد المذكر والسكون قليل فحمل القليل على
الكثير للاطراد على ما هو المتعارف بينهم بخلاف ما معه الضم او
السكون فانه لم يوجد فيه فتح حتى يحمل عليه ما معه الضم او السكون
فيجعل مفتوحا تقديرا فالقياس مع الفارق فافهم فانه دقيق وبالقبول
حقيق قوله لمشابهته ولخفته قوله قدمه اى عدم لحوق الواو على عدم

مطلب الفعل

لحوق الضمير المتحرك عكس ما فى الكافية لقرب لازمه وهو الضم من الفتح
لكونهما من جنس الحركة بخلاف لازم الضمير المتحرك وهو السكون لانه
عدم الحركة وبينهما تقابل العدم والملكة قوله لانه يضم لمجانسة
الواو ولان الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة قوله
لانه يسكن لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
قوله بالاشتراك اللفظى على المذهب الاصح لكثرة الاطلاق على كل
منهما عند التجرد عن القرائن وان كان الاطلاق على الحال اكثر لرجحان
احتماله لتبادره لما مر من اقتضاء مفهومه الوقوع وان ذلك من امارات
الحقيقة وقيل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ورجحه الرضى
بدعوى انه يتعين عند التجرد عنها وفيه ان التعين ممنوع فتدبر
وقيل بالعكس لخفاء الحال ورد بانه لاخفاء فيه لانه عندهم هو الحد
المشترك بين الماضى والمستقبل لا الآن الذى اختلف فى وجوده
قوله لمشابهته الخ وتفصيل وجه المشابهة من الجهات المذكورة مذكور
فى الاظهار قوله فى وسط الكلمة اى فيما هو بمنزلته كما يشعر به
قوله بمنزلة الجزء وقوله حقيقة وان النون من خواص الافعال
فضعفت المشابهة وان لهم داعيا الى ترك اعراب ما قبلها و
هو اشتغاله بالحركات المختلفة ليفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر
والواحد المؤنث وما سبق من ان اعراب كلمة قد يكون فى وسطها
وقد يكون فى مجاورها من الكلمة انما هو فى الاسم الذى هو اصل و
متمكن فيه قوله حملا على الماضى ليطرد جمع المؤنث فى كونه مبنيا
ساكن الآخر واذا اجازلهم اخراج الفعل عن اصله الذى هو

البناء

البناء للمشابهة فرده اليه لها اولى من وجه بنائه وكونه على السكون
قوله رفع آه اى ما يشبه علم الفاعلية وما يشبه علم المفعولية و
ما يشبه الجر فى الاختصاص كذا ذكره الفاضل العصام قوله
جعلوا الاعراب بعده لئلا يلزم دخوله فى الوسط ولاشتغال
محل الاعراب بالفتحة والضمة والكسرة ولم يكن فيه علة البناء مما
يضعف المشابهة كالنون وما يحمل عليه فى البناء كجمع المؤنث حتى
يمنع الاعراب بالكلية وانما لم يفروا من دخوله على كلمة اخرى حقيقة
كما فى النون لان جزئيته لما كانت اشد لكون احتياج الفعل اليه
اتم منه اليها لم يبالوا ولما لم يتحمل الالف والواو وكذا الياء
لكونها حروف مد الحركة التى هى الاصل فى الاعراب كما مر
جعلوا اعرابه بالنون لانه اشبه بحرف العلة لعدم امكان حرف العلة
التى هى اولى بالزيادة للزوم تكرار حرف المد وحذفوها فى الجزم
حذف الحركة التى هى عوض عنها قوله فالنصب يناسبه اى الجر فى
مخرج اصلهما وهو النصب بالفتح والجر بالكسر قوله فيناسبه
اى النصب بدله اى الجر وهو الجزم قوله تكونان تقديرا فى الوقف
ولو قال بعد لفظا او تقديرا او بدله ولو تقديرا لسلم عن هذا
النظر قوله ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا ولو قال بعد و
السكون ولو تقديرا لسلم عنه ايضا قوله مع ان الظاهر رجوعه
الى الصحيح لكونه موصوفا بخلاف المفرد ولم يصح رجوعه اليه لتناوله
للمعتل المفرد مع انه ليس بمقصود هنا لعدم صحة الحكم عليه بانه
بالنون الخ ولذا صرف عن الظاهر وارجع الى المفرد ولك ان تقول

لا سيما اذا كان على حرف واحد كيكون وزيد
ومن ثمة جعلوا ونحو

ارجاع الضمير الى الصحيح صحيح بجعل قوله والمعتل آه بمنزلة الاستثنا فالمعنى وغيره بالنون الا المعتل المفرد فلا يضر التناول كما لا يخفى على المتامل قوله ان الفتحة فى المعتل بغير الالف ولو قال بعد لفظا او تقديرا او بدله ولو تقديرا لسلم عنه ايضا قوله مطلقا اى صحيحا او معتلا قوله والسكون كذلك اى كالضمة والفتحة فى كونه لفظا او تقديرا قوله وغيره اى المفرد مطلقا قوله لسلم عن الانظار الاربعة مع الايجاز كما سلم بما ذكرنا بدونه قوله وعامله التجرد الخ وتحقيق الكلام فى هذا المقام فى نتايج الافكار شرحنا للاظهار قوله بعد العلم اى اليقين اى دالة علما او رؤية او غيرهما وكذا قوله بعد الظن اى داله كالحسبان قوله للفرق بينهما يعنى التزم رعاية تلك المناسبة مع التزام هذه الحروف اما الاول فليظهر كونها مخففة من الاول واما الثانى فليفصل بينها وبين الفعل بشئ منها ليفصل بينها وبين المصدرية لانها لكونها معه فى تأويله لا يجوز الفصل بينهما بشئ الا بلا فانه لكثرة دورها يدخل فيما لا يدخل فيه غيره بحسب بلا مال فالفاصل هو النصب ولعدم افادة المناسبة للوجوب لم يكتفوا بالاول وليكون كالعوض عن المحذوفة كقوله تعالى عَلِمَ اَنْ سيكونُ ونحو اَعْلَمْ فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا ومثل علمت ان قد يقوم او لا يقوم او لن يقوم او لم يقم او لما يقم اوما او ان يقوم قوله تحتمل المخففة ان بعدها الا من الحروف المذكورة وان غيره فمخففة لا ناصبة وان لم يكن شئ منها فناصبة لا مخففة كذا فى الرضى وشرح لب الالباب ووافقهما الفاضل العصام

كالوجدان والتبين والظهور والانكشاف وغيرها منه

عطف على يفصل فى فليفصل تم

اى كل واحد من تلك الحروف تم

واما التى

واما التى بعد غيرهما فناصبة لا غير فلا يقال اعجبنى ان سيضرب كما فى الهندى وفى الرضى انه لا يكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان يستخرج وقال الفاضل العصام الاولى ان يقال علمت بان يستخرج لان الامتناع فى مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة وسيأتى من الشارح فى الحروف المشبهة ما يخالف كلامه هنا وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله المولى ولكن لم يوجد فى بعض ما عندنا من النسخ قوله للفرق بينهما فتدبر قوله لنفى الفعل المستقبل بلا تأبيد لكن بتأكيد لقوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى فان حتى الانتهائية تنافى التأبيد لا التأكيد قوله كقوله تعالى فى الشعراء حكاية عن موسى عليه السلام حيث قال مجيبا لفرعون وتصديقا له فى قوله وفعلت فعلتك التى فعلت يعنى قتله القبطى وانت من الكافرين يعنى بنعمتى حيث عمدت الى قتله وهو من خواصى فعلتها اى فعلتى التى فعلتها اذا اى حين فعلتها وانا من الضالين اى الجاهلين يعنى الفاعلين فعل الجهالة والسفهاء او المخطئين يعنى لم اتعمد الى قتله بل اردت تأديبه فوكزت او الذاهلين يعنى عما يؤدى اليه الوكز او الناسين لا من الكافرين كما زعمت قوله فظهر ما فى قول من قال الخ فى الحاشية حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع كونهما واقعين انتهى كما عرفت الاول من الاول والثانى من الثانى قوله بين الاصل وهو قوله اذا لم يعتمد الخ لان الاصل فيه عدم الاعتماد اصلا والفرع وهو قوله

تدبر فيه ما فيه

واذا وقعت الخ لان فيها اعتمادا من وجه فافهم **قوله** ولكن لم يصب الخ في الحاشية كما لم يصب من فسر الاعتماد في عبارة الكافية بالعمل انتهى **قوله** اذ لا عمل لإذن في نحو والله إذن لاخرجنّ للاعتماد على ما قبلها تعليل للنفي مع عدم العمل له فيما بعدها كما لا عمل لها في نحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتك له معه ايضا لما سيجيء **قوله** في هذه الثلثة بالاستقراء كما في الرضي كون ما بعده جوابا للقسم كما في الاول وكونه خبرا عما قبله كما في الثاني وكونه جزاء له كما في الثالث فاعرفه **قوله** ووجه اشتراطه بعدم الاعتماد ضعفه في العمل ولذا يجوزنا الغاؤها **قوله** بين المتصلين لقسم وجوابه او المبتدأ وخبره او الشرط وجزائه ولا يخفى ان اقتضاء كل منهما الآخر اشد من اقتضائها العمل ولذا لا يوجد احدهما بدون الآخر بخلافه فان الضعيف لا يقاوم القوي الشديد **قوله** لا تواردا العاملين على معمول واحد كما قيل لعدم تمشيه في الاولين اذ لا يعمل القسم في جوابه ولا المبتدأ في خبره عند الجمهور ومنهم المص فلا يتصور فيهما تواردهما **قوله** والاختلاف الخ فيجوز ان يعمل إذن في اكرمك النصب وان الجزم في المجموع في الثالث كما جاز ان يعمل ان في تقوم النصب والابتداء الرفع في المجموع فلا يضر التوارد عند الاختلاف من هذه الجهة او لعدم امتناعه وان لم يوجد الاختلاف المذكور بل وقوعا اي لو وقوعه **قوله** قدمها عكس الكافية وله ان يقول ان الاقل انسب بما قيل من عدم الاعتماد اصلا فتدبر **قوله** وضعف العامل وهو اذن **قوله** خاصة لانها اشبهت ارى مجهولا في الافعال بمنزلتها في الاسماء وهي تلغى وتقدم

وتوضح

وتوضح فلما تصرفت هذه التصرفات اجترؤا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل بهذه المذكورات دون اخواتها اذ لا يفصل بين الحروف الناصبة ومعمولها بما ليس منه كذا في شرح لب الالباب **قوله** وكي اي بكي الاولى تاخيرا اذن عنه كما في الاظهار لطول بحثها واشتراط عملها بشروط بخلافه لكن المص كابن الحاجب راعى المناسبة لما بعده من قوله بمعنى كي ولام كي **قوله** للسببية غالبا اذ قد يجيء للمصدرية كقوله

تريدين كيما تجذبيني وخالدا • وهل يجمع السيفان ويحك في غمد •

فاندفع ما ذكره الفاضل العصام من قوله لا فائدة في تقييد قوله بمعنى كي بقوله للسببية وتفصيل السببية في النتايج **قوله** وان الخ ولو قدم هذا فقال وينصب بان وتقدر بعد حتى آه لكان اخصر واحسن وانسب لاسلوبه المعهود الا انه اخره لتاويل يلزم الفصل البعيد بين الاقسام فتبصر **قوله** مستقبلا الخ لان نصبه بان الاستقبالية المقدرة **قوله** غيره ماضيا او حالا **قوله** حرف جر لا يدخل الفعل الا بتقدير ان **قوله** كاسلمت حتى ادخل الجنة مثال للمستقبل بالنظر الى زمان التكلم والى ما قبلها من الاسلام مثلا ومثال المستقبل بالنسبة الى ما قبلها فقط نحو سرت حتى ادخل البلد اذا انقطع السير والدخول حال التكلم او في الماضي **قوله** او الى لقد اصاب في حذف ان التي في الكافية **قوله** كسرت حتى تغيب الشمس محتمل للثلثة فلو تغفل **قوله** كمرض حتى لا يرجونه لان الغرض من ذكر انتفاء الرجاء بيان خطره ولا يحصل ذلك الا اذا انتفى في الحال قال الفاضل العصام انه يحتمل للحال تحقيقا او حكاية ولا وجه لتخصيصه بالاول انتهى فتدبر **قوله**

اي للتعليل

كلكنت سرت امس حتى ادخل البلد ذكر كان ليكون سرت نصا في الماضي
ولا يتوهم كونه بمعنى اسير ليوافق ادخل وامس ليدل على انه قريب
من زمان التكلم لا بعيد غاية البعد واذا وقع السير المتصل بالدخول
في الامس لا يتصور وقوع الدخول في غيره فيكون قريبا من الحال التحقيقي
فيكون مثال الحكاية واضحا غاية الوضوح لا لتوقف الحكاية عليه
كما ظن الفاضل العصام قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف
حتى وضعها بالكلية قوله التفريعات اى التمثيلات لتصديق هذا الكتاب
الموجز غاية الايجاز من الاذكياء قوله اى لام بمعنى كي فالاضافة
لادنى ملابسة وقد يزاد للدلالة على كون الشيء مقصودا في
نفسه لا وسيلة الى ما يترتب عليه من المنافع مثل أُمِرْتُ لِأَعْدِلَ
اى الامر بالعدل للعدل نفسه لكونه كمالا في نفسه لا لامر آخر
وفيه تحريض على الاعتناء به ولو حذف اللام يعود المقدرة مثل
لجواز حذف الجار من ان
مثل اسلمت ان ادخل الجنة وامرت ان اعدل كذا ذكره الفاضل
العصام قوله الى لام الجحود لقربها زائدة للتاكيد بعد النفي لكان
وجهه على ما في الرضي انها في الاصل لام اللتيا كما يقال انت لهذه
الخطة اى تليق بها فهي تجعل نفي الشيء نفي لياقته وفي نفيها في مقام
نفيه كمال المبالغة في نفيه واللام في لكان لتقوية عمل المصدر المحلى
باللام ولو قال نفي كان لكان اخصر قوله اى لحدثه الذي هو الكون
المطلق الذي يعينه خبره يدل عقلا على الزمان المطلق الذي يعينه
كان فهذا عند القائل بعدم الانسلاخ واما عند من قال
بالانسلاخ فيفسر بقولنا اى لنسبته اى نسبة بين اسمه وخبره

فنقول

الذي هو افادة اتصال ما قبلها لما بعدها لفظا ومعنى عاطفة او جارة منه
تقدير ان فلا يرد ان مدخولها اخبار فلم تجعل عاطفة في مواضع منه

فنقول الفاضل العصام اى مدلوله محتمل لهما فلا تغفل قوله اذ الحدث
متحد بالنوع في الجميع اى في كان لفظا ومعنى كما قال الفاضل العصام
ونفي مدلول كان اما بدخول حرف النفي عليه او بدخول لم او لما على
المضارع ولا حاصل لتعميم كان المعنوي بالنصب كما عممه المولى الجامي
بقوله لفظا كما في الاول ومعنى كما في الثاني قوله صفة الله هذا على
مذهب الماتريدية واما قاله الفاضل العصام من ان الاولى فعل
الله فعلى مذهب الاشعرية ولعله لهذا قال فتامل او ذا تعذيبهم
او معذبهم وقال صاحب العباب شارح اللباب لا حاجة في ان مع
الفعل الى التقدير والتاويل وارتضاه السيد السند والفاضل
العصام فتدبر قوله للسببية اى لقصدها وجدت اولا تنفع بدون
وانما شرط كونها لها لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من
اول الامر انه قصد تحولها من العطف اليها لان تغير اللفظ يدل على
تغير المعنى ولان المنصوب بان مفرد لا يصح عطفه على الجملة السابقة
قوله للجمعية اى لقصدها كذلك لمثل ما مر من ان العدول الى النصب
ليرشد من اول الوهلة انه قصد تحولها من العطف الى الجمعية في
زمان واحد قوله وما قبلهما امر الخ ليمنع عن احتمال كونهما عاطفتين
ولو ظاهرا لانه انشاء لا يعطف عليه ما ليس كذلك لكمال الانقطاع
قوله اى ليكن منك الخ يشير الى ان ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع
معطوف على مثله المنتزع من اللفظ الاول رعاية لكون الفاء عاطفة
في الاصل وان كان بمعنى السبب في الحال ونحو زرني واكرمك
اى ليجتمع منك زيارة واكرام مني في زمان واحد قوله كلا تشتمني

فيحمل الاول الكلام صادق وعلى الثاني كاذب منه

انه قال لانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار
وبالعكس بطريق عطف القصة على
القصة الا انه خلاف
الظاهر فتدبر منه

فاضربك او واضربك اى ليجتمع منك شتم وضرب منى **قوله** قدّمه
لمناسبة النهي في الصورة والحكم وفي انهما غير موجبين وفي كون نحويهما
لا بخلاف ابن الحاجب حيث قدم عليه الاستفهام لمناسبته اياه في كونه
غير ثابت المضمون واستدعائه الجواب فلكل وجهة هو موليها **قوله**
اى ليس منك اتيان فتحديث منا بنفي الاتيان المستلزم نفي التحديث
او ما تاتينا اتيانا يكون سببا للتحديث بل تاتينا مرارا ولكن ما تحدثنا
ففي النفي معنيان بخلاف غيره فان المعنى فيه واحد كذا في شرح لب
الالباب **قوله** لمناسبته النفي في عدم الثبوت **قوله** فانفقه اى فانفاق
منى **قوله** قدمه على الاستفهام على خلاف ابن الحاجب لمناسبته
التمنى لان فيه حثا ولا حث الا في المودود والمتمنى وليس المراد
الاستفهام بل التذكير والعرض وبابدال الفاء بالواو يكون امثلة
الفاء امثلة الواو كما اشرنا وكانه لهذا لم يذكرها **قوله** ترك ان
الواقعة في الكافية **قوله** والتوجيه اى توجيه المولى الجامي عبارة
الكافية **قوله** فالتقييد بالداخلتين ضايع بل التوجيه لوجيه كما
وجهه الفاضل العصام ان يقال الخ **قوله** وجود هذا المعنى
في التركيب فيقدر ان ليتم اللفظ الدال عليه **قوله** للبس عباءة
عباءة هي ضرب من الاكسية وقوله من لبس الشفوف في مختار
الصحاح شف عليه ثوبه يشف بالكسر شفيفا اى دق حتى يرى
ما تحته وشفوفا ايضا ونحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم او او تشتم او حتى تشتم **قوله** اى العاطفة على الاسم
قوله ومع لام كي وكذا ما الحق بها من اللام الزائدة كاردت

لان

علي نفي المقيد اما ان يكون نفيا للمجموع وقد يكون نفيا لجزئيه
وهو كون الاول مقيدا بالثاني

لان تقوم وذلك لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح كاعجبني
زيد وغضبه وجئتك لاكرامك واردت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية **قوله** ويمتنع
اظهار ان فيما عداها اى الجائز والواجب وذلك لان لام الجحود
لا يدخل على الاسم الصريح فلا يظهر بعدها ان وكذا حتى بمعنى كي
وحمل عليها التي بمعنى الى لان استعمالها بمعنى كي اغلب وفاء السببية
وواو المعية وواو الخارجة عن العاطفية في قوة النواصب
فلم يظهر بعدها ناصب **قوله** لضعفها لعدمها لفظا ولا داعي الى
اضمارها وتقديرها كما في تلك المواضع كقولهم اى العرب تسمع
اى ان تسمع قال بعض الكمل في الحاشية والاولى كونه بطريق تجريد
الفعل عن الزمان فان ان للاستقبال وليس المراد السماع المستقبل
ولذا اختار الشارح في الاظهار التجريد لا الاضمار والتقدير
فافهم فان شئت التحقيق فارجع الى النتايج **قوله** الى وقت التكلم
لان لما يقم نفي لقد قام وهو اخبار عن الماضي المتصل بالحال وكذا نفيه
قوله ولا يجب بل يجوز كقوله تعالى ولم اك بدعائك رب شقيا فانه
نفي الشقاء فيه متصلا بزمان الاخبار **قوله** فلا يقال ان لما يضرب
لان نفيها لامتداده الى الحال يكون محققا وما للتحقق لا يكون موقعا
لكلمة الشرط بل يقال ان لم يضرب **قوله** ويكثر في نفي الفعل المتوقع لانها
في النفي بمنزلة قد في الاثبات تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
كما يقول قد ركب وقد يستعمل في غيره نحو ندم ولما ينفعه الندم
قوله يطلب استعلاء او استواء او خضوعا فيدخل فيه لا ما

الالتماس والدعاء قوله محمد اى يا محمد تفد اى لتفد نفسك بالنصب
كل نفس بالرفع قوله وقد يفتح فى بعض اللغة قوله وجاز السكون
لانه حصل من اجتماع الواو والفاء والميم واللام المكسورة و
حرف المضارعة ما هو ككتف فجاز فيه ايضا قوله بتنكير المضاف
لئلا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه عند الجمهور ومنهم المص
كما مر او بتجويز نحو زيد الشجاعة مما كان العلم مضافا فامعنى الى ما هو
متصف به اذ لا مانع من اجتماعهما اذا اختلفا كما هو رأى الرضى
والوصف عطف على الاضافة وكذا البناء اى التركيبيه وانما عمل كل من هذه
الاربعة الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى
مدخوله قوله اى يجزم المضارع بها ولو قليلا ككيفما واذا فلاحاجة
الى تقدير البعض فى كلم المجازاة قوله وهما لا يجزمان بلا ما لعدم تضمنهما
معنى ان بدونها ويجزمان بها لانها تكفهما عن الاضافة فيصيران
مبهمين فيناسبان ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام
ويتضمنان معناها فيجزمان قوله لمناسبة الظرفين فى الظرفية المكانية
وابن الحاجب احزم وذكر فى اثناء غير الظرفية فضلا عن المكانية
فلم يصب قوله وهما يجزمان مع ما وبدونها لوجود اصل الابهام
وذكرهما بدونها ليثبت الجزم معها بالاولوية وهى ليست بكافية
فيهما بل زائدة لزيادة الابهام قوله وقل اى جاز الجزم مع كيفما
للابهام فى الجملة بزيادة ما وقع اذا للحمل على متى على قلة لما فى الكاكي
قوله وبان مقدرة خاصة لاصالتها فى هذا النوع بعد الافعال
لم يذكر امثلتها لان امثلة ان المقدرة الناصبة تكون بحذف الفاء

او الواو

او الواو وامثلة لا ان المقدرة الجازمة سوى التمنى فانه خبر لا انشاء
فلا ينا سب معنى الشرط قوله لم يجز الجزم بل يرفع لعدم شرط اضمار
ان ولم يوجد مقتضى اضمار ان الناصبة اعنى الفاء او الواو ويخلو عن الجازم
والناصب فيكون صفة ان صلح لها نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك
وليا يرثنى فان يرثنى صفة وليا عند الزمخشرى اى وليا وارثا
واستينافا عند السكاكى لئلا يلزم منه ان زكريا عليه السلام
لم يوهب له من وصفه لوفات يحيى عليه السلام قبله ورد
بان مطلوب الانبياء عليهم السلام انما هو الاصلح ودعاءهم له
لا المطلق فما يظن به انه على خلاف دعائهم ففى الحقيقة مطلوبهم
هو لا غير بناء على انهم لا يدعون لمجرد التشهى بل على ان يكون ذلك
هو الاصلح لهم ولا منهم فاذا وقع على خلافه يكون كالتنبيه
على ما هو الاصلح لهم او حالا ان صلح لها مثل قوله تعالى فذرهم فى
خوضهم يلعبون اى لاعبين او استينافا او قطعا عما قبله كقولك
قم يدعوك الامير فكانك اذا قلت قم قال المخاطب لم فقلت لانه
يدعوك قوله لكان اخصر لعدم بان وتاء مقدرة ح واحسن لان
حكم الشىء يعقبه وانسب لاسلوبه المعهود وهو ذكر احوال كل
قسم فى جنبه قوله والكلم الجازمة وهى كلم المجازاة قوله مثل
ما سبق فى الثلثة ولكن يلزم ح بيان حكمها قبل معرفتها
لا بالحد ولا بالعد على انه لو قدمه وحده يلزم الفصل بينه
وبين تعريفاته ولو معها يلزم الفصل البعيد بين المقسم و
الاقسام والكل خلاف المعقول فاعرفه فانه نفيس قوله وسيما

شرطا لكونه شرطا لتحقق الثانى وجزاء لابتنائه على الاول ابتناء
الجزاء على الفعل وفى التسهيل انهما اسمان للجملتين وصرّح به الفاضل
العصام بشهادة العرف وبان الجزاء اسم للجملة فى الاسمية
فلا معنى لتسميته للفعل فى الفعلية فافهم فقوله فلو كانا مضارعين
باعتبار الصدر لظهور الجزم فيه وان استحق به المجموع قدّمه
لانّه للمطابقة اللفظية والمعنوية اجد الوجوه وانّما قدّم ما يليه
مع انه ليس باجود لمشاركته له فى وجوب الجزم او الاول مضارعا
والثانى ماض بقد او بدونه او اسمية او غير ذلك فالجزم و
لو تقديرا لازم فى المضارع شرطا او جزاء بلا فاء لوجود
الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب
اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك
او فانت مضروب او نحو ذلك قال الفاضل العصام كون الاول
مضارعا والثانى ماضيا بلا قد مستهجن لان فيه تاثير اداة
الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع تاثيره فى الاقرب و
اقول ان اراد عدم اصلا فمم لتخليصه للاستقبال وان من وجه
فذا لا يستلزم الاستهجان قوله اى جاز الجزم والصلاحية
والعدم والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى الغير المجزوم و
لو تقديرا وليوافق الاول فى عدم الانجزام لانه تابع له و
امّا الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى آته او آتيه
وذا بعد الاول اجود كالماضيين فافهم قوله نحو قوله تعالى كما يخرج
نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل قوله لفظا او معنى قيدان

مما ذكر فى الشرح من قوله او ارآ

مطلب الامر

اى كمعنيهما مرتبين فى الفصل الاول م

للماضى او قد كما مرّ من الامثلة وجه الوجوب كون قد نصا
فان الماضى على معناه فلا يؤثر الاداة معنى فلا بد من الرابط
لفظا او مضارعا بلما او لن او سوف او السين وجه الوجوب
كونها نصا فى عدم تاثير الاداة فيه لان الثلثة الاخيرة تدل على
الاستقبال والاول على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال و
لا تبدل اليه الحال فلا بدّ من الرابط اللفظى او جملة اسمية لعدم تاثير
الاداة فيها ايضا لفظا او معنى وامرا الخ لعدم تاثيرها فيها ايضا
لوجود الاثر قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى الاخر فلم يوجد التعلق
المعنوى او غير ذلك من كون الجزاء ماضيا غير متصرف والامثلة
فى الاظهار قوله الامر بالصيغة ومنهم من اطلق ولم يقيد بها لان
الامر فى اصطلاح اهل النحو والاصول هو الامر بغير اللام
فتأمل لفظا ظاهر ومعنى اى اخبارا وانشاء وحكما اى اعرابا
وبناء قوله مع الحرف وهو لا واللام ليسا بقسيمين اصلا للتركيب
من الفعل كالمنفى كلم ولما يضرب وما ولا يضرب ولن يضرب
وبدونها اى الحرف كالمضارع لفظا وحكما لا معنى كيرحم بمعنى
ليرحم قوله به اى بصيغته لان الطلب مدلولها لا مدلول المادة
كما نبه عليه ابن الحاجب على ما صرّح به الفاضل العصام فيخرج
به ما يطلب باللام كلما وقوله من المخاطب وبحذف التاء المزيد
التوضيح كما صرّح به الفاضل العصام فقول الشارح فخرج
عقيبهما لظهور ذلك وخفاء ما ذكر تأمل تدرك بعون الله الملك
قوله بحركة تجانسه بالفتح عند الالف وبالضم عند الواو وبالكسر

مطلب المجهول

عند الياء **قوله** في تجديدا لصيغة بحذف اللام والتاء وفي بعض النسخ في تجريد بالراء اي عنهما **قوله** اذ الطلب مفهوم من اللام في الاصل **قوله** فيكون مجزوما والطلب مفهوما من اللام المقدرة **قوله** ومنسية عند البصرية وكذا ما حذف بها من الآخر من الحركة والحرف فيكون موقوفا اي مبنيا لا مجزوما فلا حذف في الفرع اي في افعل بل في الاصل الذي هو لتفعل فبقي ما بقي بعد حذف الاول والآخر على حاله **قوله** لما مر من ان الحذف للتخفيف ولعدم الداعي الى العود **قوله** اي فاعل ذلك المفعول فالاضافة لادنى الملابسة **قوله** تامة وعلى وجه القيام لا بد من احدهما ولم يشعر به كلامه ولو قال سند لاستغني عنه وقال في شرح حد الفاعل نسبة وصفية وفي الحاشية لم يقل نسبة قيام لئلا يرد نحو مات زيد وقرب وفي تعميم المعطوف انتهى وكذا قيد نسب نسبة وصفية في حد النائب فيرد هنا اميت زيد وقرب كما يرد هناك مات وقرب كما لا يخفى **قوله** ونسبة المجهول قيامية هذا مبني على كون المصدر المبني للمفعول جزءا من المجهول وهو مم لجواز بنائه له من غير جزئية منه فلا يلزم عدم كون الغرض من وضع المجهول نسبة الوقوع على المفعول كما زعم الفاضل العصام ولو سلم فيكون نسبته قيامية مم لان ذلك مبني على اعتبار الكونين في مفهوم المعلوم والمجهول فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب زيد كونه بحيث وقع عليه لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعروف ولا كونه بحيث قام به الكون

وهو مبني على النسخة التي فيها كون الفعل

الثاني

الثاني في المجهول فلا يكون المصدر المبني للمفعول ولو كان جزءا من المجهول على طريق القيام لان الملحوظ ظاهر فيهما من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني هو الاثر ليس الا وتفصيل المقام بحيث يتضح به المرام ان الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هنا من حصول اثر حسي ومعنوي ناش عن الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير من الفاعل وغيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيامه بذات الفاعل لاحظت كونه بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على ذات المفعول ولاحظت كونه بحيث وقع عليه كان ذلك الكون يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عينه كان ذلك الاثر هو الحاصل بالمصدر ولا يخفى ان الكونين المذكورين مغايران لذلك الاثر لحصولهما بحصوله فان كون الشخص بحيث قام به الضرب انما يحصل بسبب وجود الضرب فيه مثلا ولا شك في كونه غير الضرب **قوله** مطلقا ماضيا او مضارعا او امرا بالصيغة **قوله** على متعلق اسم مفعول بالحذف والايصال اي به اذا اعتبار التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب الذات وقيل اسم فاعل لانه معمول والفعل عامل ومعنى التعلق التثبت وكون المتثبت معمولا ضعيفا اولى من كونه عاملا قويا **قوله** وهو غير الفاعل فان نسبة الفعل الى الفاعل على وجه الصدور والقيام والاسناد فيقال لهذا الفعل صادر عن الفاعل

قائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غيره قوله كضربت زيدا فان تعلق الضرب متوقف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن قوله قال الرضي فعلى هذا يدخل قرب وبعد وخرج مما له نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه ومما اجاب به الفاضل العصام من ان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه نسبة تقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل فما لم يشعر به الحد وقد مر مرارا وجوب حمله على المتبادر فلذا لم يعتد به الشارح وعدل عنه في الاظهار الى ما لا يتم فهم بغير ما وقع عليه الفعل قوله ولا يبعد آخ ولا يخفى انه انما يفيد لمن يعرف صحة الاشتقاق وعدمها ولم يعرف انهما على اي شيء يطلقان في الاصطلاح ولذا لم يأخذه في الاظهار قوله ونحوهما من كونه مباينا للثاني وعدم جواز التعليق بالنسبة بالاستفهام والنفي واللام فلا اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة ح ومن عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد فلا يقال اعلمتني زيدا فاضلا واعلمتك زيدا فاضلا قوله و غيرهما من الخصائص من جواز الالغاء والتعليق قبل الاستفهام والنفي واللام نحو اعلمت زيدا اعمرو قائم وجواز كون

المفعول

مطلب افعال القلوب

المفعول مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد قوله اي افعال الحجة من اصناف الفعل الاصطلاحي مطلقا دالة على احوال القلوب فالاضافة لادنى ملابسة قوله اما كيفا آخ في الحاشية ان فسر العلم بالصورة الحاصلة في العقل فكيف وان بحصول الصورة فاضافة وان بانتقاش الصورة فانفعال انتهى قوله لا فعل لغوي وتأثير كما هو المتبادر منه لما عرفت من معناهما قوله ويمكن ان يراد هذا خلاف الظاهر المتبادر ولذا قال يمكن وعده فيما سبق من التكلف قوله فيكون اي تسمية نحو علمت بها قوله مفعول به وان كان في الاصل مبتدأ وخبرا قوله اي ميزت يشير الى ان تعلق الباء بخصت بتضمين معنى التمييز لان الباء التي هي صلة الخصوص لا تدخل الا على المقصور عليه فتأمل قوله على قراءة الغيبة بخلاف الخطاب فان الذين يبخلون ح يكون مفعولا اول وعلى الاولى فاعلا قوله بخلهم بقرينة يبخلون قوله اذ المفعول به في الحقيقة في الحاشية بتقدير مضاف اي مضمون المفعول به او اسم مضمون الثاني والمراد بالمضمون المعنى التضمني انتهى مضمونا الثاني مضافا الى الاول في الحاشية من قال لان مضمونهما معا هو المفعول به فقد تسامح اذ المضاف اليه خارج عن المضاف ومراده ان لهما دخلا في تحقق المفعول شطرا او شرطا انتهى قوله عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد وهو قليل بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير قوله وعدم عطف على كونهما في الحاشية القلة تشتمل على معنيين احدهما عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه

الاول للاول والثانى للثانى انتهى ثم الظاهر من كلامه انه
ليس من الخصائص ولذا لم يعده منها فى الاظهار فافهم قوله فان
حذف احد مفعوليه فى الحاشية الحذف التقديرى ما كان المحذوف
فيه منويا فلا بد من قرينة والمنسى هو المتروك راسا فلا قرينة
فيه انتهى قوله وهذا اى ما ذكره القائل من وجه عدم الجواز
انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر الخ وان لم يرد هذا بل
نزل منزلة اللازم لقصد التعميم فعدم الافادة غير مسلم اذ
يفيد ح ان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو
خير منه قوله فلو قيل فى الجواب عن هذا الرد العلم فيها اى فى
الآية السابقة قوله العلة اى علة التنزيل وهو قصد التعميم
مشتركة اى كما توجد فى العلم بمعنى المعرفة توجد فى العلم المتعدى
الى المفعولين فتسليم احدهما دون الآخر تحكم والعلة التى
ذكرها القائل فى عدم جواز الحذف نسيا فى مفعولى باب
علمت مشتركة اى كما توجد فى العلم المتعدى اليهما على زعمه توجد
فى العلم بمعناها فتسليم احدهما دون الآخر تحكم ايضا قوله
وقد ينفى الخ يعنى ان قوله لعدم الفائدة الخ غير مسلم اذ قد ينفى
العلم بضرب من التجوز كان يراد بنفيه نفى كماله فيفيد اثباته
قوله لكونها افعالا ولها قوة مع قطع النظر عن قلبيتها والغائه
الاولى تقديمه الا انه اخره ليرتبط به قوله ما لم تتقدم لاستقلال
مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية قوله على
مفعوليها بقرينة ما سبق وكذا قوله عن مفعوليها وبين مفعوليها

فى

فى اى حين تقدمت لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب
لفظى وان كان قلبيا ضعيفا فمع تقدمه يقوى ويغلب المعنوى الذى
لا مقوى له وقيل يجوز لما مر ان الفعل القلبى لخفاء اثره لا يخ عن
ضعف لكنه قبيح جاء فى الشعر ومن لم يجوزه يؤول بتقدير ضمير
الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثانى وبتقدير اللام
قبل الجملة ليكون معلقا اذ حذف كل منهما جاء فى الضرورة و
رجح صاحب التسهيل التاويل والرضى الالغاء قوله وهو اولى
لعدم التقدم اللفظى اصلا قوله والاعمال اولى لان لها نوع تقدم
لفظى ولها قوة لكونها افعالا وان كانت قلبية قوله ويجب الالغاء
لو توسطت بين الفعل ومرفوعه ولا احتراز عن هذا وامثاله
قدر بعد قوله لو توسطت بين مفعوليها ولذا صرح به فى الاظهار
للاظهار وهذا اى وان كان خاصة اخرى لها لكن لم يتعرض لها هنا
لعدم شيوعها كالجائز قوله وبين العاطف والمعطوف فى الحاشية
وهذا اولى من قول من قال وبين المعطوف والمعطوف عليه
انتهى وهو المولى الجامى قوله من قولهم امراة معلقة الخ فى الحاشية
هذه ايضا ماخوذة من شئ معلق لا هو ذو قرار وراحة ولا
فارغ قابل له فظهر من هذا جواز اخذه من هذا ابتداء لكن التبيين
فى المراة المعلقة اظهر واشهر فآثروا النقل مرتين انتهى قوله لوجوب
ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة الخ فيه اشارة الى الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء قد يجب والتعليق
واجب البتة والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى

مطلب التعليق

والتعليق ابطاله فى اللفظ فقط والتفصيل فى الاظهار وشرحنا له نتايج الافكار قوله الابتدائية او القسمة كما فى الاظهار قوله فروعي الجانبان بان روعي حقوقها معنى وحقوق المذكورات لفظا قوله فاذا اتحدا نادرا قوله الى ما اى الاتحاد قوله فلا يحتاج الى زيادة التنفس للتنبيه عليه لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة قوله اذ المخالف للاصل بان لا يوجد فى الفاعل والمفعول المغايرة تأثيرا او تأثرا ينا سبه التنبيه بها عليها لئلا يغفل عنها الا التلبيس اى ايقاع اللبس بعدمها قوله ذاتا اى مادة واعرابا بان يكون احدهما ضميرا مرفوعا والاخر منصوبا قوله عدم تمامها الخ فالوصف بالنقصان بحال المركب منه ومن مرفوعه وكذا بالتمام وقيل انسلاخها عن الحدث وتمحضها للزمان كما نقل فى الحاشية المنقولة فى اوائل الحاشية فالوصف بهما بحال المدلول ولم يتعرض له هنا لانه مردود بان دلالتها عليه واضحة فالانكار مكابرة فان كان فى مثل كان زيد عالما يدل على حدث يعينه خبره كما ان خبر زيد عاقلا على زمان مطلق يعينه كان والفائدة التوكيد والمبالغة وكذا التاثر والتفصيل فى الرضى قوله والمناسبة فى التسمية بالفعل مع ان بعض افراده ليس منه وقد ظهر مما مر وجه التسمية بالناقص قوله القديم اى للاصطلاح القديم الذى هو الفعل المطلق قوله خبر محذوف هو هو اى الفعل الناقص المدلول عليه بها قوله لما مر غير مرة من ان التعريف للماهية لا للافراد قوله ان كان مبتدأ لا موقوفا ولا خبر محذوف صار الخ او محذوف الجملة

مطلب الافعال الناقصة

الاولى والجمل فتدبر قوله وضع لمعنى قوله عدل عن التقرير الواقع فى الكافية لايهامه القرار والدوام على ما فهم مما فى بحث التاكيد مع انهما لم يوجدا فى بعضها فينتقض به قوله فلا يشمل ليس مع انه منها قوله وليس اللام صلة الوضع كما اشار اليه باجل والا لا يشمل الا نحو صير من ملحقات افعال القلوب كما فى الاظهار مما وضع صيغة لاثبات امر الفاعل اصل الفعل مثل اتخذ كصيرت زيدا غنيا وقوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا فينتقض طردا وعكسا قوله ولما كان التعريف اى تعريف كل من المص وابن الحاجب على ان يكون المراد من التقرير والاثبات كما يقرره وتقريره ففيه اشارة الى ان التقرير ليس نصا لفظا فى القرار والدوام ولذا قال لايهامه قوله فبعضهم الفاضل الهندى خصوا الصفة فى عبارة ابن الحاجب قوله وبعضهم السيد السند حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة انتهى نقله عنه الفاضل العصام قوله وبعضهم بغير مدلول مصدره الشيخ الرضى والسيد عبد الله فى شرح لب الالباب قوله وشيء منها اى المذكورات بعبارات مختلفة متحدة المآل لا يفهم من اللفظ نعم لو فهم منه لم يشمله قوله لخروج ليس لعدم الاثبات فيه قوله دخل نحو فعال بمعنى الامر بل اسماء الافعال كلها لعدم مصدرها اى التام فى الاستعمال فيصدق عليها انها وضعت لاثبات صفة غير مدلول مصدرها الموجود فى الاستعمال وهذا وارد على الجواب الثالث وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل لدفعه من جهة عدم الشمول للماويات قوله وبعضهم المولى الجامى قوله هو التقرير

المذكور الذى هو تقرير الفاعل على صفة لا غير لانه نسبة بين
الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها **قوله** ونحوها كالتقرير
فى اوقات معينة **قوله** بعد عدم تمشيه فى ليس لعدم التقرير و
الاثبات فيه فضلا عن كونه عمدة وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة
بخلاف نحو الزمان من الانتقال ونحوه مع كونه من معانيها وقال الفاضل
العصام والمراد بما وضع ما وضع بمادته لغرض تقرير الفاعل على
صفة والقرينة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن كون
مالم يدخل فيه الزمان غرضا من وضعه فلا يقصد بالتعريف بالوضع
من غير تعرض للزمان الا التعريف بوضع المادة فلا حاجة الى تقييد
الصفة بما قيد وا هذا كلامه ملخصا **قوله** ولو بدل الفاعل بالمبتدأ
او بالاسم كما قال فى الاظهار ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا
له ولا يدخل الا على المبتدأ والخبر فى الاصل **قوله** لكان اقرب الى
الصواب لاندفاع الاعتراض بالتام وان بقى ما بقى ولذا لم يقل
صوابا مع ان فيه اشعارا بانحطاط رتبته عن الفاعل **قوله** تدخل
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر فى الاصل لاعطاء الخبر
حكم معناها اى اثرها المترتب عليه فمعنى صار فى صار زيد غنيا
الانتقال وحكمه كون الخبر منتقلا اليه كذا ذكره المولى الجامى
على الفاعلية او الاسمية قال صاحب التسهيل يسمى مرفوعه اسما و
فاعلا ومنصوبه خبرا ومفعولا **قوله** مقتصرا على ما به الامتياز
من الانتقال ونحوه ومن الزمان الماضى الدائم او المنقطع تاركا
ما به الاشتراك من الزمان الماضى مطلقا **قوله** للانتقال فى الصفة

ح التسهيل ويسمى مرفوعه اسما وفاعلا ومنصوبه خبرا ومفعولا

وتكون

وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى آخر ومن ذات الى اخرى
فيتعدى بالى نحو صار من بلد الى مكة ومن بكر الى عمرو **قوله** او
منقطعا اى قابلا للانقطاع لانه لا يدل عليه بل على المضى مطلقا
وقد يكون للاستمرار فى جميع الازمنة الماضية ذكره الفاضل العصام
قوله فافتقر قرينة للانقطاع **قوله** اى للانتقال والفرق بينه
وبين الانقطاع ان القصد فى الاول الى الاخبار عن حصول ما
لم يكن وفى الثانى الى الاخبار عن زوال ما كان **قوله** اى فى كان
بتاويل الكلمة بلا معنيها **قوله** ضمير الشأن مفسرا بما بعدها
من الجملة لاحتياجها الى مضمونها **قوله** كان الناس صنفان اى كان الشأن
والا لكان صنفين وتمامه شامت وآخر مثن بالذى
كنت اصنع **قوله** من جهتين جهة وقوعها بين المعطوفين وبين جزئى
الكلام فتدبر **قوله** لنفى مضمون الجملة قال الفاضل العصام الاولى
لنفى خبرها عن فاعلها ليظهر اعطاء الحكم للخبر **قوله** مطلقا ولذلك
يقيد بكل من الازمنة الثلثة كليس خلق الله تعالى مثله ومثل الا
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولو كان للحال فقط لما جاز ان
يستعمل فى غيره واجيب بان مراد القوم انها اصل فيه **قوله** لتمحضها
اى عدم مجيئها تامة اصلا او غالبا واصالتها اى عدم الحاقها
فى الناقصية بخلاف مثل غدا فلا ينافى مجئ ما عدا ما زال وما فتئ
تامة نادرا **قوله** ثم غير مخالف لابن الحاجب ترتيب الكافية فيها حيث
قدم ما برح ثم ما فتئ ثم ما زال لان الثلاثى احق بالتقديم
ثم الصحيح فلكون ما برح ثلاثيا صحيحا قدمه ولكون ما زال ثلاثيا

ورد ان بانه فى استعماله فى غيره نعربته

قدمه على ما انفك وان كان صحيحا **قوله** دوام العلم له مذ زمان
البلوغ ما فيها للنفي وفي زال معنى النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتباره من زمان القابلية بقرينة العقل **قوله** ولزمها النفي لفظا
كمق له ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ؛ او اسما
كقوله ؛ غير منفك اسير هوى كل ذان ليس يعتبر ؛ او حرفا نحو
لم يزل او لن يزال قائما **قوله** بتقدير الزمان قبله وهو في المصادر
كثير كآتيك خفوق النجم كذا قيل وقال الفاضل العصام جعل
تقدير الظرف هنا فرع تقديره فيها ولا حاجة اليه لان ما في مادام
صار علما فيه حتى امتنع ذكره معه وليست كذلك ولعله لهذا
لم يتعرض له **قوله** لانها ملحقات بصار فلا اصالة لها فيها والغالب
كونها تامة فلا تكون متمحضة بخلاف الماويات فان ماعدا مازال
ومافتئ وان جاء تاما الا انه مغلوب يقال غدا او راح اذا
مشى في الغداة او الرواح او آض وعاد من سفره اى رجع فلذا
راعى في الترتيب معانيها الاصلية مخالفا لابن الحاجب حيث
قدم غدا ففصل بآض وعاد بين غدا وراح مع اخوتهما اى
غدا وراح في المعنى الاصلي بتناسب التقليل فكأنه نظر ابن الحاجب
قوله طرفي النهار الاول من اوله الى الزوال والاخير منه الى الليل
قوله قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع اسمه فخبره ما قدم لتضمنه
معنى الاستفهام او بالنصب خبره فاسمه ضميرها والتانيث للحاجة
وما نافية فاسمه ضمير الفزارة اى لم تكن هذه على وفق مرادك و
قعدت في قولهم ارهف شفرته اى حدد سكينه العظيم حتى

قعدت

قعدت اى صارت كأنها حربة اى رمح صغير **قوله** معمول المصدر الذي
ليس بظرف **قوله** خاصية فيها وهي بقاء النفي على حاله من غير عروض
مزيل كماله لا مجرد كونها للنفي **قوله** ان لم ولما وكذا لن **قوله** على الاصح
قيد للاخيرين **قوله** لا يقتضي الصدارة اما لم ولما فلامتزاجهما
بالفعل وتغييرهما معناه صارا كالجزء منه فكأنهما خرجا عن كونهما
حرف النفي فانعزلا عن اقتضائها واما لا فلكثرتها في الكلام ووقوعها
بين الطرف ومعموله كنت بلا مال واردت ان لا اخرج صار مبتذلا
منعزلا عنه واما لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول
مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي **قوله** ومفهوم
هذا الكلام جواز التقديم مطلقا على الاصح وقال في الاظهار و
كذا ان بدل ما بان النافية وجرى فيه على غير الاصح كما في باب
الاشتغال **قوله** اى عسى حال زيد الخ ليصح الحمل فان ان يقوم خبره
لتضمنه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجى حال
زيد كائنا ان يقوم او زيد كائنا ذا ان يقوم وفيه من المبالغة
ما لا يخفى **قوله** بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد قيامه **قوله** وارتضاه
الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا **قوله** الفعل المضارع لا الاسم ولا الماضي
لانه يدل على القرب من الحال وهو يقتضي كون خبره ما يدل على الاستقبال
والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال
وذلك لا يكون الا مضارعا مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي فيه **قوله** ونحوها من اسماء الفاعل و
المفعول والزمان والمكان والآلة ونحوها لانه انشاء اى متضمن

انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء فى الاغلب معنى الحرف وهو
لاينصرف وكذا ما يتضمن معناه قوله لتأخير هذا الحكم مخالفا لابن
الحاجب وجه لان حكم الشئ يعقبه كما مر قوله فى الاستعمال الاول
لا الثانى اذ لم يوجد كاد يخرج زيد حتى يشبه به عسى ان يخرج
زيد فيحذف ان منه قوله فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه
قوله الاثبات مطلقا ماضيا او مضارعا استدلا على الاول بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها
وعلى الثانى بتخطئة الشعراء قول ذى الرمة • اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح • فانه يدل على زوال
الرسيس وبتسليم تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله ام اجد
فلولا نفيه للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم وجه الرد فى الاول
ان مدلول الاية وما قربوا الذبح زمان تعنتهم فضلا عن الذبح
ثم لما زال تعنتهم ذبحوا ولا تنافى بين ثبوت الشئ ونفيه
بحسب الزمانين وفى الثانى ان نفى قرب تغير الحطب صحيح بل هو
ابلغ من نفى نفسه ولا اعتبار بالتخطئة لجواز كون المخطئ من
مذهبه الاثبات ولذا قيل اصابت طبيعته واخطأت رويته
قال الفاضل العصام ويمكن ان يكون التغيير لايهام قصد عدم
وقوع الفعل الذى وقع وهو تغيير الحب هنا كما هو احد معنيى
النفى فى كاد مع ان المقصود معناه الاخر وهو عدم وقوع
الفعل مع بعده عن الوقوع فيكون اعتراض الشعراء عليه قبح
هذا الايهام وح يندفع عنه التخطئة فى التغيير قوله لتقدمه

فعل التعجب

اى طفق مخالفا لابن الحاجب فلو قدم لكان اولى قوله التعجب
وهو انفعال النفس عند ادراك شئ خفى سببه قوله وهذا التعريف
الذى هو التقسيم فى الحقيقة اخصر ولظهوره لم يذكره واوضح و
امنع من تعريف ابن الحاجب وهو ما وضع لانشاء التعجب فانه لا يحتمل
دخول مثل لله دره وواها له كما يحتمله تعريفه حتى يحتاج الى اخراجه
بان ما عبارة عن الفعل بقرينة المقسم كما قاله المولى الجامى ولا مثل
قاتله الله من شاعر ولا شل عشره كما دخل فى تعريفه فانه موضوع له
حتى يحتاج الى اخراجه اما بمنع وضعه له وعلى تقدير تسليمه بان
المراد به ما وضع له فحسب ومثل ذلك يستعمل كثيرا اما فى محض
الدعاء ايضا كما ذكره المولى المزبور واما بان المراد ما وضع
بهيئته له ووضعه بخصوص مادته اذ الهيئة المجردة عنها لا تفيده
كما قاله الفاضل العصام والدلالة على التعجب يعرف من لفظه اى
التعجب فحاصله ما افعله وافعل به الدالان على التعجب فلا حاجة
الى ذكره فيه وبهذا اسقط ما اورد عليه الفاضل العصام انه
يلزم كون ما اكرمه فى علمت ما اكرمه واحسن به امرا بتصيير
حسنا منه وليس منه لما فاته علمت والامرية فنظر المصنف
ادق فلله دره مصيبا قوله ولا يتصرفان لاجرائهما مجرى الامثال
وقيل لتضمنهما معنى حرف التعجب قوله ونحوها من المضاعفة و
المجهولية وتبديلهما الى ما يرادفه واعلال حرف العلة المقابلة
للعين والادغام فى افعل به فيقال اشدد به بخلاف ما افعله
فلا يقال لما اشدده بل ما اشده قوله ونحوه من الجار والمجرور

قيل لما فى عدم التصرف وقد رد بان الكلام فى المعمول المنفصل لا فى الصيغة فوجهه ضعفه بالجمود قوله فى الظرف المتعلق بالفعل الواقع فيه واما فى المتعلق بالمعمول كما احسن معتكفا فى المسجد واحسن بجالس عندك فلا فلا يقال ما احسن فى المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس اتفاقا كذا قاله بعض الكمل وجاز الفصل بكان ليدل على ان الفعل دام فى الماضى الا انه لم يتصل بزمان التكلم وحدها لمناسبتها بالظرف قوله مزيدة فلا معمول لها وجواز اضمار اسمها عائدا الى ما وفعل التعجب خبرها والجملة خبرما بمعنى اي شيء قوله وما مبتدأ قبل النقل لا نه انشاء بعده نكرة لكونه مفيدا لان المقصود بما احسنه فى الاصل اخبار بانا نشاهد الحسن الكامل فيه الا انا لا نعرف سببه وانما نعرف ان شيئا اوجبه ولا نعرف من العظم الا هذا والسامع يقنع لغرابته ولا يطلب تعيينه كما فى كوكب انقض الساعة على ما مر لان النكارة تناسب التعجب فالمعنى شيء اي شيء احسنه كما يشير اليه شيء وقد عرفت قناعة السامع به لما عرفت آنفا وقال الفاضل العصام انها للعموم المناسب له جدا فالمعنى كل شيء احسنه وقد يقال انه من قبيل شر اهر ذا ناب فالمعنى ما احسنه الا شيء مجهول لانه يكون فيما خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب قوله موصولة وقال الفراء وابن درستويه استفهامية وزيفه الرضى بانه يلزم ح نقل الانشاء الى الانشاء وذا لم يثبت ولا نزاع فى التجوز ولذا لم يعتد به

فان قيل

فان قيل زيف الفاضل العصام مذهب سيبويه ايضا بانه لم يجئ كون ما التامة مبتدأ فى غيره فما وجه الاختيار قلت كون ما يماثل ما من النكرات مبتدأ مسموع كثيرا كما مر بخلاف حذف الخبر وجوبا من غير سد شيء مسده ونقل الانشاء الى الانشاء فانه لا نظير لها اصلا والفرق ظاهر قوله عظيم قال الفاضل العصام مجهول ليوافق سيبويه فى المعنى قوله ففى الفعل ضمير على التقديرين قال الرضى جعل الهمزة للجعل اكثر من جعلها للصيرورة فالاوثق على الشارح ان يقدم ما اخر قوله صفه بما امر لكل احد كانه قيل صفه بالفعل كيف شئت فان فيه من جهاته كل ما يمكن فى شخص قوله مذهب الاخفش كما فى الكافية ولب الالباب والفراء والزمخشري وابن حروف كما فى الرضى والتسهيل والزجاج كما فى شرح لب الالباب للسيد عبد الله فافهم قوله الباء زائدة ليصير على صورة المفعول به كامر بزيد لقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر نظرا الى كونه على معناه قوله والامر بمعنى الماضى ولم يجعل النقل من معنى الامر لما مر ان النقل من الانشاء الى الانشاء غير ثابت قوله وكون الامر بمعنى الماضى وايضا زيادة الباء فى الفاعل سمعية قليلة قال الفاضل العصام والامر يكون بمعنى الخبر فيه وفى جواب الشرط نحو من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمد فافهم قوله للعهد الذهني فيكون اشارة الى غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس بخلاف كل من الجنسي والاستغراقي فانهما لكونهما معرفتين

بحث افعال المدح والذم

صرفتين يفوتان نوعا من الابهام فلا يلايمان المقام فلذا اختاره
ويجوز الحمل عليهما ووجهه مذكور فى شرحنا للاظهار قوله بلا واسطة
فلو اريد معرف باللام ولو بالواسطة لاستغنى عن قوله او مضاف
اليه كما قاله الفاضل العصام قوله بمعنى شيء عظيم فلا يرد ان
ما كالمستكن فى الابهام فكيف يميز ويبين جنسه قوله وقدمه
عكس ابن الحاجب مع دخوله فى النكرة بعدم تصريحا للرد على
سيبويه من اول الامر قوله وقد يقدم المخصوص بناء على ان
الاصل فى المبتدأ التقديم وتاخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة
البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ ولذا قدمه المصنف
اختاره الشارح فى الاظهار قوله ولا يتمشى اجاب عنه بعض
الكمل بانه مع تمييزه كاللام فيكون رابطا قوله هو هو مستانف
عمن هو قوله ايوب عليه السلام بقرينة السياق قوله قدمه مخالفا
لابن الحاجب اى للفاعل فى الافراد والتثنية ولو معنى فلا يرد
مثل نعم رجالا الزيدون وامرأة هند بان المخصوص فيهما غير
مطابق لانه مفسر بالجمع فى احدهما وبالمؤنث فى الآخر لوجوب
الاتحاد بينهما وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا لان
الابهام فيه اكثر مما يدل على العدد والتانيث والابهام مقصود
فى الباب قوله والجنس فلا يقال نعم الرجل فرس زيد لان الغرض
منه تفصيل الشيء على ما هو من جنسه لا غيره ولان المخصوص
تفسير للفاعل فيجب كونه من جنسه قوله لجريها آه ولما مر ان
المفرد المذكر ادل على الابهام لانه بمعنى شيء لدلالة غيره على معنى

زائد

زائد يقصر به الابهام يقال حبذا الزيدان لا حبذان ولا
حبا ولاء الزيدون ولا حبتا هند قوله فى بعديته للفاعل
غالبا وفى قبليته للفعل مغلوبا وفى الوجهين فى اعرابه كونه مبتدأ
وخبرا لمحذوف قوله لافضاء الفعل اى لاجله اى ايصاله اى
معناه وكذا فى معناه قوله اى ما دل على الحدث يعنى انه اراد به
ما يعم شبهه كما اراد فى الاظهار فى حد الفاعل على عكس ما ذكره
فى حده فيما سبق وقد يفرق بينهما كما فى بيان متعلق حرف الجر
فى الاظهار كالاسماء المتصلة بالفعل من شبهه من المصدر
والصفات والظرف المستقر الشامل فى الاصطلاح للجار
والمجرور من معناه المفصل فى الاظهار قوله كبما رحبت فى قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بالضم
مصدر رحب ككرم وعلم اى وسع قوله لا يتناول الزوائد و
مثل رب مما لا يتعلق بمتعلق فى الحاشية ان اردت معرفة عدم
تناولها وكونهما غير اصليين فى الجر فارجع الى ما كتبنا فى حواشى
اظهار الاسرار تقف على الاسرار انتهى حيث قال اعلم ان معنى
تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة فى وصول معناه وتعديته
الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل فى حروف الجر هذا ولذا
عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه و
عملت الجر ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى وليس فى سائر
الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل
فغير اصلى بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف

فالاضافة لادنى ملابسة او باعتبار الجزء

عمل الحروف

الجارة فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب
من التأويل واما وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا و
كونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل
فى الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به واما
الدليل على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل
فى الحروف الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورهما وشرط
التعلق عدم التعدى بنفسه كما مر ولولا ولعل فلان معناهما
جارين كمعناهما غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور
وهو المعنى المصطلح بين النحاة فى غير حروف الجر واما حروف
الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهى ضد
معنى التعليق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح
ذلك فى الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة
دالة على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل
وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشئ كذلك الحروف واما
التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هى روابط
وادوات لمعانى الاسماء والافعال فعام لكل حرف فلا كلام
فيه اذ الكلام فى المعنى الاصطلاحى للتعلق لا اللغوى وبما
ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ مثل
بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم ورب
رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال المراد التجرد
بحسب اللفظ عن عامل لفظى يعمل بذاته بان يقوم المعنى المقتضى

للاعراب

للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن علمت
بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى **قوله** لاصالة لانه
ح لا يخرج منه شئ من المقاصد **قوله** للابتداء الجزئى وما يقال
لابتداء الغاية فعلى التأويل وكذا للانتهاء ولذا قدمها وبالى
عقبها اى مستعملة لاجل افادة ابتداء المغيا وكذا البواقى فان الكل
وان جاز جعلها هنا وفى بعضها صلة للوضع الا انه لا يساعد بعضها
ولان الغرض بيان المعانى المستعملة هى فيها ولو مجازا كما سيشير
اليه كما لا يخفى على الفطن فتفطن **قوله** كقوله تع من اول يوم ومن
يوم الجمعة فيه تأييد لمذهب الكوفية والبصرية ان يقولوا ان من
فيه بمعنى فى فانه تجئ فى الظروف بمعناه كثيرا اما كما فى الرضى فتدبر
قوله فى مقابلتها ولذا عقبها بها **قوله** لا يمشى الخ منعه بعض الكمل
مستندا بان معنى زيد افضل من عمرو ترقى الفضل منه اليه وفيه
ان المنع مكابرة والمعنى فاسد على **قوله** اى اظهار الامر المبهم اى المقصود
منه فيلزم قبله مبهم يصلح مجرورة تفسيرا له كلى العشرة من
الدراهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه واداته مؤداه
وذا لا يقتضى ان يعطى مقتضاه فلا يرد انها لا تمشى فى مثل عندى
ثوب من خز اذ النكرة لا توصف به **قوله** من الدراهم اى بعضها قال بعض
الكمل وفيه معنى الابتداء لا نريد ان على انها مبدأ الاخذ الا انه
افاد التبعيض ايضا فعدله **قوله** من الاخرة اى بدلها **قوله** من زيد اى
لقائه **قوله** فى النفى والنهى والاستفهام مثل لا يذهب ولا تذهب
وهل ذهب من رجل اى رجل او رجلا وهل من رجل فى الدار **قوله**

نص غير محتمل غيره قوله بل ظاهر محتمل لمجيء اكثر من رجل مرجوحا قوله
فى المكان والزمان ولو تنزيلا كخرجت الى السوق واتموا الصيام
الى الليل وقلبي اليك اى منته ميله قوله الى اموالكم اى مع اموالكم
قوله كثرة كون حتى بمعنى مع كمنتا البارحة حتى الصباح اى معه وعدم
دخولها لئلا يلتبس المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها بخلاف
الى فاكتفى بها قوله خبر على الثانى وحال على الاول قوله مجازا
بطريق الاستعارة التبعية وذلك بان يشبه اولا كون شيء مستعليا
عليه الشيء بظرفية شيء فى تمكنه فيه فيدخل فى جنسه حتى كانه صار
لفظ الظرفية مستعارا له فتبعية ذلك صار كون الشيء المخصوص
وهو الجذوع هنا مستعلا عليه للشيء المخصوص وهو المطلوب
كالظرفية المخصوصة فاستعير فى منها لذلك قوله بمعنى مع والفرق
مر قوله والالصاق همزته للتعدية فى مختار الصحاح الصقه
به غيره جعله غيره لاصقا به وذا لا يصح فى مثل بزيد داء اذ
معناه لصوقه به بلا جعل جاعل ولو قال للصوق لصح هذا
لا مررت به اذ المفهوم منه اللصوق الحقيقى ولا داعى للمجاز
فلا بد من تأويل فاشار اليه بان المراد به ليس حقيقته بل لازمه
الذى هو افادة اصل الفعل فانك اذا قلت الصقه به افدت
انه جعله لاصقا به ويلزمه افادة لصوقه به بقوله اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء هكذا فى النسخ والانسب بمجرور
الباء طابق المفاد الواقع حقيقة كالاول او ادعاء كالثانى
بتنزيل القرب منزلة اللصوق مبالغة فى كماله قوله بلا عكس

فلا يستدرك

فلا يستدرك بعدها قوله اى جعل الفعل اللازم الخ لتبادره
عند اطلاقها قوله قليلة بالنسبة الى المقابلة وسماع اى سماعية
او مسموعة على ما قيل لا قياس واما كونها سماعية عند المص
فمم بل تقييده لزيادة الباء فى غير المواضع المخصوصة بالسماع
كابن الحاجب وعدم تقييدها به كالبواقى يدل على انها قياس
لا سماع كذا ذكره الفاضل العصام فى الحاشية وهذا يوافق ما
فى الصحاح ان كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء وقد قال
الفاضل العصام فى الشرح هذا يدل على انه قياس مطرد وقال
الرضى فى شرح الشافية وليست هذه الزيادة قياسا مطردا
فليس لك ان تقول مثلا فى ظرف اظرف وظرف ولا فى نصر انصر
ونصر بل يحتاج فى كل باب الى سماع اللفظ المعين فى المعنى المعين
وقال الفاضل العصام فى الشرح ومن تقييده التعدية بالزيادة
يفهم ان التعدية بالباء قياس مطرد ولذا يتعرض للسماع فى شرح
الكافية وبهذا ظهر لك ان لا وجه لتقديم المقابلة ولكنها اى
الباء بهذا المعنى مقوية لمفهوم الجار وعمله الصواب العامل
والجار جار من القلم سهوا واذا كان لها القلة الناشئة من
السماعية ولمفهومه وعمله التقوية فلكل من تقديمها اى التعدية
على المقابلة كما قدمها المص ومن تأخيرها عنها كما اخرها ابن
الحاجب وجه فوجه التقديم التقوية والتأخير القلة المذكورة
فتأمل قوله اصلى غير ملحق كالزائد ومثل رب بخلافها بالمعنى
الاول فانها مختصة بالباء كما فى الرضى وغيره قوله نحو بعث

وقال الرضى فى بحث الفعل ان التعدية
بالزيادة سماعي انتهى

هذا بكذا وقال الرضي نحو اشتريته وبدلته به ففيه اشارة الى انّ
البدل منها كما صرح به الفاضل العصام وكذا لم يذكره ابن الحاجب
فذكره بعدها كما فى التسهيل مستدرك واشار النحرير الى الفرق
بانها تنبئ عن التساوى والبدل بقوله كما عتضت الخ فلا استدراك
قوله والظرفية لم يقل وبمعنى فى كما فيما سبق من قوله بمعنى مع
وبمعنى على اشعارا بانه حقيقة فيها اذ المفهوم من جعل كلمة بمعنى
اخرى التجوز على ما قاله الفاضل العصام قوله كرايت بزيد اسدا
كانه صار فى الشجاعة اسدا فتولد منه اسد آخر قوله للاختصاص
اى ارتباط شئ بمجرورها بملكية كالمال لزيد وغيرها من الاستحقاق
كالجل للفرس والنسب كالابن لزيد او التمليك كوهبت له قاله
الفاضل العصام وليس المراد الحصر كما ظن فافهم قوله والتعليل
اى جعل ما بعدها علة لما تعلق به ذهنا او خارجا فالاول للاول
والثانى للثانى قوله فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض و
العلل الغائية التى ترجع فائدتها الى فاعلها لانها لو كانت معللة
بها كما زعمت المعتزلة يلزم استكماله تعالى بها لان حصولها له تعالى
ح يكون اولى من عدمها وذا ينافى كمال غنائه تعالى عن كل شئ و
قد قال تعالى ان الله لغنى عن العالمين بل هى معللة بمصالح وحكم
مقصودة ترجع الى العباد تفضلا منه تعالى فلا يلزم الاستكمال
على المذهب الصحيح من مذهب اهل السنة ووافقهم الفقهاء
وارادته تعالى العبادة منهم انما هى باختيارهم فلا يرد انه
تعالى لو اراد منهم العبادة لما تختلف ذلك والتخلف مشاهد

فالكفار

فى الكفار والفساق وقد قال تعالى ولقد ذرانا لجهنم كثيرا من الجن
والانس لانهم لم يصرفوا ارادتهم اليها ولم يختاروها بل صرفوها
الى الكفر والمعاصى واختاروها والتحقيق ان الحصر فى الا ليعبدون
اضافى بمعنى انه لما خلقهم لا يعود اليه نفع منهم كما يدل عليه قوله تعالى
بعده ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون لا حقيقى
كما فهموه على ما فى شرح المسايرة ثم انه لا يخفى ان التمثيل بهذه الاية
الكريمة للقصد غير ملائم لما ذكره المص فى تفسيرها حيث قال
لما خلقهم على صورة متوجهة الى العبادة مغلبة لها جعل خلقهم
مغيا بها مبالغة فى ذلك انتهى وفى الحاشية السعدية يعنى على الاستعارة
اما لتشبيه المعد له الشئ بالغاية المطلوبة او لتشبيه المعد بالمغيا
انتهى فلا غاية فيها فضلا عن الارادة والملائم مثل جئتك
لانتفاعك منى فتامل وان اردت التفصيل والى التحقيق الوصول
فارجع الى علمى الكلام والاصول قوله لعموم التعليل التعليل بالعلة
الفاعلية والغائية فلو حمل عليها لزم التكرار المنافى للاختصار
قوله مجازا بطريق الاستعارة التبعية بان يشبه ولا ترتب ما
ليس مطلوبا عن الفعل عليه بالعلية والغرضية فى مطلق الترتب
والحصول بعد طلب النفع فيدخل فى جنس المشبه به حتى كانه
صار لفظ العلية والغرضية مستعارا له فبتبعية ذلك يصير
الترتب المخصوص الذى هو ترتب كون موسى عليه السلام عدوا
وحزنا لهم على الالتقاط بمنزلة العلية والغرضية المخصوصة
فاستعير اللام منها له فافهم التحقيق فانه دقيق قوله كقلت

لزيدا اى حكيت عنه قوله لله اى والله قوله فى الامور العظام التى يستحق
ان يتعجب منها فلا يقال لله طار الذباب قوله لانشاء لا للاخبار
عنه بحسب اصل وضعه قوله وانّ للتكثير وهذا وان كان مجازا
فيه الا انه صار بالشيوع حقيقة عرفية قوله لكونها انشاء كلم فلا يقال
جاءنى رب رجل قوله بدخول نكرة لا تدخل معرفة لان التقليل و
التكثير انما يتصوران فى النكرة ولذا حكم بان ضمير ربه رجلا نكرة
غير مرادة به المعين وكذا فسر بالنكرة فتدبر موصوفة على الاصح
كما فى لب الالباب قوله ليتحقق التقليل الذى هو مدلولها الاصلى
لان الموصوف اقل من غيره والوصف فيما هو للتكثير للحمل والطرد
قوله ماض ولو معنى لانه اى فعلها حالة معلومة متحققة وافادتها
لا تكون الا بما يدل على التحقق والعلم وهو الماضى اذ المستقبل المتوقع
الوقوع معدوم ولا حكم للانشاء على المعدوم وزمان الحال عند
تحقق الحال صار ماضيا ولا قرار له فى نفسه قوله زمانا او حذفا
قوله نحو رب رجل كريم ونحو رب تال يلعنه القرآن اى لقيت او
لم القى قوله اى يكون مميزا بنكرة منصوبة كربه رجلا لقيته اى رجلا
اى رجل اى كامل لمن قال ولو تقديرا ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم ما لا يخفى قوله لانه عامل لانه اسم مبهم تام بنفسه قوله يدخل على
الاسم ويجره نحو قوله ربما ضربة بسيف صيقل اى مجلو بين بصرى
وطعنة نجلاء قوله وأو واضمر الخ فالاضافة لادنى ملابسة قوله لا يدخل
المضمر لانها فى الاصل للعطف لا يتصل بها ضمير مجرور ولينحط درجة
الفرع عن الاصل بل تختص بنكرة موصوفة على ما مر فعبارته

مثال الاول للمدح والثانى للذم

اولى

اولى من قول ابن الحاجب وواوها تدخل على نكرة موصوفة نحو قوله
وبلدة ليس بها انيس وهى المؤانس وكل ما يؤنس به اخره الا
اليعافير والا العيس اليعفور ظبى وبلون التراب والعيس بالكسر
الابل البيض يخالط بياضها شقرة كذا فى القاموس قوله اى لرب
دون الواو لانها للعطف فان كان قبلها ما يصح العطف عليه فظاهر
والا فيقدر بعد الواو عملا بالاصل ما امكن كقوله وقاتم الاعماق
وحذف الجار مع بقاء عمله قياس كما بعد الفاء وبل على ما صرح به
الفاضل العصام لقربها علة للارجاع فانه اذا دار ضمير بين القريب
والبعيد فللقريب قوله لانها مضاف وهو المقصود لا المضاف اليه
علة لهذا الارجاع لقيامها مقام رب يعنى انها وان كانت فى الاصل
للعطف الا انها لما صارت بمعناها لقيامها مقامها وزال عنها
معنى العطف عملت الجر لكن لا يخفى بعد التصرف فى الطرف فظهر انه
علة لكون العمل لها قوله بالظاهر نحو والله ورب الكعبة قصرا على
الكثير فى القسم اذ القسم بالضمير قليل قوله فلا يقال وك بك
لافعلن قوله حذف فعلها لان استعمالها فيه اكثر منه فى اصلها
فاستغنى عنه بظهور كونها له قوله بالنصب بتقدير أن على حذف
او الرفع بدونه عطفا على يجيب قوله جواب كل منهما فالمضاف
محذوف من كل منهما لعدم الصحة بدونه قوله دالا على الطلب
فالطلب مجازى بتسمية الدال باسم المدلول قوله ويذكر ويكون
جوابه طلبا وغيره كما سيشير اليه بقوله لغير الطلب قوله اصل
الكل فالتأخير للايجاز قوله لغير الطلب اذ لو للطلب فجوابه بالطلب

بجعل العاطفة جارة والاصل ان لا تغير العمل

مطلب الحروف المشبهة

نحو بالله اخبرنى هل زيد قائم وهو مختص بالاستعطاف و
ليس بقسم حقيقة فافهم قوله آثره على المجاوزة لعمومه الخ ان
اردت فى هذا المقام تحقيق الاسرار فارجع الى شرحنا الاظهار
نتايج الافكار قوله كعلى دين كان ثقلة يحمل عليه قوله كانت باستعارق
المرفوع للمجرور ومايقال انه مختص بالظاهر فلا يقال كرانما
هو بالنسبة الى المجرور الحقيقى قوله بدل من الزمان بدل اشتمال
قوله لكان اظهر لعدم احتياج الى تفسير للابتداء وللفهم الوهلى
المراد واخصر هو اظهر قوله مثل التاكيد من الاستدراك و
التمنى والترجى قوله فيه ان اكثر الحروف الخ ورده الفاضل
العصام ايضا بانه لم يخبر عنها الا بالستة قوله ونحوهما من نحوما
عطف الشئ بها على غيره قوله فلابد لها من التعلق بشئ بكونه فاعلا
او مفعولا او مضافا اليه او نحوها وقول بعض الكمل ومقتضى
ذلك ان لا يقع فى الصدر ليس بمرضى اذ من المعمول ما يتقدم
على عامله ولذا تمسك القائل بالاشتباه والالتباس قوله لا تعمل
عدل عن قول ابن الحاجب تلغى لان المراد به وجوب الالغاء وبقوله
وتدخل جواز الدخول كما اشار اليه الشارح ففيه الغاذ كما صرح
به الفاضل العصام بخلاف فان المتبادر من النفى عدم العمل اصلا
بخلاف الاثبات قوله ولا يغيرها الى المفرد فانك اذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد قوله
اى مع الجملة اى مع اسمها وخبرها والتسمية بها كونية قوله فاعل
لمحذوف على ما عليه البصرية لا مبتدا كما جوزه الكوفية لتجويزهم

دخول

دخول حرف الشرط على الاسم قوله قدمه مخالفا لابن الحاجب
حيث قدم لولا مع تركبه لبساطته وقس فى التفسير بان مع الجملة على
هذا اى على لما انك لولا انك فى قوله لولا انك مبتدا عند الجمهور
لا فاعل كما عند الكسائى والفراء قوله لنوع غموض فيهما وظهور اندراج
البواقى المذكورة فى الاظهار فى القاعدة التى هى الفتح فى محل المفرد
فكانه قيل كلما كان المحل محلا للمفرد فتحت قوله وقس على هذا اى على
ما وقع بعد الفاء الجزائية الواقع الخ قوله لكراهة توالى حرفى الابتداء
فى الحاشية وذكر التاكيد هنا حشو اذ لا دخل له فى الكراهة بخلاف
الابتداء اذ لا يمكن ذكرهما معا فيبطل ابتداء الثانى فلا يرضى بخصاحبه
الشريك الغالب انتهى وهو ان والعجب من بعض الكمل حيث ذكر التاكيد
بدله مع انه من متتبعى كلامه وفى الاخرى ومن قصر على هذه العلة
فقد قصر لعموم الدعوى فلا يتم التقريب انتهى قوله ومن قصر المولى
الجامى حيث تركها وبطلان الخ على هذه العلة هى الكراهة فقد قصر
من القصور او التقصير لعموم الدعوى للثلثة المذكورة وبها لا يثبت
الاخير وان ثبت الاولان فلابد من ذكر ما تركه حتى يتم التقريب
فلا يجوز ان زيدا اكل لطعامك قوله غير ترتيب الكافية حيث قدم
الاسم على الخبر بخلافها قوله رعاية علة للتغيير للترتيب الطبعى
فى مدخولها لان الاسم لكونه محكوما عليه وموصوفا مقدم
والخبر لكونه محكوما به ووصفا مؤخر عنه ومعموله ايضا مؤخر عنه
طبعا فيوافق الترتيب الذكرى بخلافها وا الاقرب اى وللقرب من
مقتضى اللزوم صلته وهو الصدد والابتداء حيث قدم الاقرب

فالاقرب ودفاعلة للتبديل للابهام لانه لا يفهم منه كون معمول
الخبر المقدم ولا بد منه مع ان في ترتيب الكافية فصلا بالاسم
بين الاصل وهو الخبر العامل والفرع وهو معموله كما لا يخفى فانهم
فانه من المزالق قوله لعميد اى مكسود ومضعضع من حبها وعشقها
على ما في مختار الصحاح او كيئب على ما في الصحاح اى مجموع منه قوله
خففت بحذف الهمزة واحدى النونين من ان والادغام قوله
مقاومة العاملية للكثرة بكون التاكيد اللازم ادعى قوله وبهذه العلة
لا بغيرها لم يجز دخولها على خبر باقى الخ في الحاشية فالتعليل بان
ولكن لا يوافق اللازم في معناه الذى هو التاكيد يشعر عكس المط
اذ الاحتياج الى نفس الشئ اشد منه الى زيادته انتهى يعنى ان
هذه فاسدة لانها لم تفد عدم جواز دخولها على خبرها مع انه
مطلوب المعلل وهو المولى الجامى بل اولويته لان بدخولها عليه
يحصل نفس التاكيد لعدمه فيها وبدخولها على خبر ان زيادته لوجوده
فيه والاحتياج الى الاولى اشد منه الى الثانية قوله فلا يدخلها
اى على خبر المغيرة او الجملة اللازم المقررة او المؤكدة قوله ولو خففت
للثقل والكثرة قوله اى ابطال عملها مثل وان كل لما جميع لدينا محضرون
على قراءة التخفيف في لما على ان جمل اللازم ابتدائية وما زائدة
قوله وجاز اعمالها على ما هو الاصل لبقاء الشبه المعنوي وان كلا
لما ليوفينهم قوله الا عند ابن الحاجب فانه يجب عنده مطلقا اذ
الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلى واما في اللفظي فللاطراد
قوله عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما

قوله يعمون

قوله يعمون دخولها على فعل المبتدأ وغيره قوله على فاعل يجب الفصل
يعنى انها لو دخلت على فعل لجواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك
الفعل منه لانه لا يدخل الاسم اصلا ولذا قال يمكن قوله
فانه ضعيف لخروجها عن اصلها بالكلية واما قوله بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد فشاذ ونادر قوله
لا للفرق الخ مسلم في لا لو وقع ان بعد الظن لا في غيرها لما مر
وتفصيل المقام وتحقيق المرام في اظهار الاسرار وشرحه
نتايج الافكار قوله ولذا قدمها على عكس الكافية على الثلثة اقول
لا بل لكونها واحدة وهى ثلثة كما لا يخفى على المتدبر فيما سبق قوله
حرف برأسه مفردة كاخواتها يعنى جعلت حرفا برأسه قياسا
وحملا عليها ولان الاصل عدم التركيب على الصحيح احتراز
عن مذهب الخليل فانها عنده مركبة من الكاف وان وفتحت
الهمزة لكون الكاف في الاصل جارة قوله مفردة لما مر عند
البصرية واما عند الكوفية مركبة من لا وان المصدرة بالكاف
الزائدة فحذفت الهمزة بعد نقل كسرتها اليها قوله لمشابهتها العا طفة
ولانتفاء بعض المشابهة بالفعل قوله وتدخل جواز العطف الجملة قوله
على الجملة التى لا محل لها من الاعراب بناء على ان الاصل في الواو
العطف لكن كون الثانية لدفع التوهم الناشئ عن الاولى غير ملائم
له لان ذكرها لقصد الدلالة على اجتماع مضمونيهما نصا وان
استفيدا احتمالا من ذكرهما بل ملائم للاعتراض على رأي
من جوز كونه لذلك الدفع وكونه في الآخر ولذلك جعله الرضى

اظهر ومراده انه اظهر على رأي المجوز واما على رأي غيره
فلا يجوز فضلا عن كونه اظهر ولو لم يوجد الاستدراك لم يتحرك
الاعتراض المبني على القول المرجوح فلا يرد ما اورده الفاضل
العصام من انه انما يكون اظهر لو كان مجئ الجملة المعترضة
لدفع التوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المرجح في كتب المعاني
ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم ولا يكون في الآخر انتهى
قوله اى انشاء التمني طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل
على المستحيل تفريع على الاول وناظر اليه والممكن الغير المرجو
على الثاني كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به قوله للترجي
اى انشاء وهو ارتقاب ما لا وثوق بحصوله فيخص الممكن
المرجو نحو لعلك تعطينا او المخوف فيعم الطمع وهو ارتقاب
محبوب لا وثوق بحصوله والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك
والتفصيل في النتايج فارجع اليه قوله المطلق اى بلا دلالة على
الترتيب والتعقيب للاطلاق وتقييدا لسياق قوله للترتيب
اى للجمع معه وكذا في غيره فافهم بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب
بقرينة ثم لمهلة قوله عطفان عطف مفرد على الفاء اى هما
للترتيب ايضا اى كالفاء فالخبر محذوف بقرينة المذكور و
لم يجعل خبرا للثلثة اذ الاول مقيد بعدم المهلة والاخيران
بها قوله اى حتى لقربها قوله لافادة القوة او الضعف فيصلح
لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاؤه اليه على
شموله لاجزائه كمات الناس حتى الانبياء عليهم السلام

كما ان العطف يقتضى التقارب منه

وقدم

وقدم الحاج اى الحجاج حتى المشاة فان المناسب ذهنا تعلق
الموت ولا بغيرهم عليه السلام ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم
وحياتهم وتقدم قدوم الركبان حتى المشاة وان لم يكن في
نفس الامر كذلك فالمهلة فيهما ذهنية بخلافها في ثم قوله حال
منهما على رأي او المراد من ضميرهما وما بينهما اعتراض بين الحال
وذي الحال او حال عطف على اعتراض من حتى على رأي لا من ثم
ولذا لم يجعل حالا من الضمير في الخبر المحذوف لكونه مثنى قوله
لاحد مبهم غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك
بينهما والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان
ح للمعين عنده بخلاف ام الاستفهامية ولو صارت بمعنى
التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم قوله انما تستعمل فيما علم آه لانها مع الهمزة بمعنى اي التي
يستفهم بها عن التعيين فيكون بها المعطوف والمعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد فلذا سميت متصلة قوله فيطلب اى
تعيينه من المخاطب فيجاب به ليطابق السؤال ونعم لا يفيده و
لا وحدها لا يفيد نفي كل واحد قوله نعم ان جاء او لا ان لم يجئ
فيطابق السؤال قوله للاضراب كبل قوله في الخبر اى الخبرية نحو
انها اى القطيعة التي اراها لابل فانها خبرية قوله اضربت عن
الاخبار الاول لما علمت انها ليست بابل وشككت في الثاني
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت بام اى بل اهي شاة
قوله قصدت الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني لانقلاب

ظنك الى ان الذى عنده عمرو لا زيد فهذا استفهام مستأنف
منقطع عما قبل ام فلذا سميت منقطعة قوله لعدم الالتباس
بالمتصلة لما مر انها لازمة للهمزة قوله تلزم الجملة فاعل تلزم
بعد ام المنقطعة ح اى حين كونها بعده لدفع اللبس بالمتصلة
لوجود الهمزة فلا يجوز فى المثال المذكور ام عندك عمرو عند
قصد الانقطاع قوله اى مع اما العاطفة والتزم معها الواو
تنبيها على انها العاطفة وليست كالاولى ولو لم يذكر الواو لا
وهم البراءة مما سبق والابتداء بكلام آخر قاله الفاضل العصام
وقد يستغنى عنها فى ضرورة الشعر كما فى شرح لب الالباب
قوله ليعلم قطعا من اول الامر ان الكلام مشتمل على الشك
الاولى جزما قوله عام للشك الاولى كما اذا كان المتكلم مترددا
من اول التكلم الى آخره والعارضى كما اذا كان جازما فى اوله
قاصدا للاخبار فيحدث الشك والتردد فى اثنائه فيزيد
فيه معطوفا باو فجازت لاحتمال كونه اوليا ولم يجب لاحتمال
كونه عارضيا فعلى هذا لا يرد ما قاله الفاضل العصام من ان
او فى افادة التردد الاولى احوج الى اما من اما كيف ولو لم يذكر
قبله لعرف به انه اولى لا باو واندفاعه بما قررنا مما لا يخفى ثم
قوله لعرف به ان اراد من اول الامر فمم وان بعده فغير مفيد وقوله
لا باو ان اراد اصلا فمم لما مر من الاحتمال ولو سلم لضاع التنبيه
الاولى فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق قوله يجعله كالمسكوت
عنه لكونه خطأ بسبق اللسان او نسيانا المقام او لكونه ذكره غير مهم

قوله واما

قوله واما فى النفي ففيه خلاف بين فى المطولات بانه لاثبات الحكم
المنفي عن الاول لما بعده عند الجمهور فيضرب عن الحكم عليه الى غيره فمعنى
ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو فلذا يرفع ما بعده فى نحو ما
زيد قائما بل قاعد ولصرف الحكم المنفي من الاول الى الثانى وجعل
الاول كالمسكوت عنه عند المبرد فمعنى بل عمرو فى المثال المذكور
بل ما جاءنى عمرو ويرده ما مر من وجوب رفع قاعد وعدم
جواز نصبه قوله فهما مختصان بالجملة الا ان الا كثر فى النداء
واما فى القسم كما فى الرضي لتوكيد مضمون الجملة علة يصدرا
ولتنبيه المخاطب وتحريضه على حسن الاستماع لئلا يغفل عما
يلقى اليه وليتفطن بما يقال له وكون الكلام بعدهما مبتدأ به
اى ولكونها علامة له ولذا يقال لهما حرفا استفتاح اى ابتداء
فهذا بيان لفائدتهما اللفظية والاول للمعنوية قوله الا بها
اى الاشارة قوله وجه تقديمها على خلاف ابن الحاجب حيث
قدم ما يدل على البعيد ظاهر وهو كون الابتداء بذكر ما يدل
على القريب انسب واقرب قوله وارتضاه الرضى حيث قال وهو
اولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز
فى احدهما خلاف الاصل انتهى وترجيح بلا مرجح قوله حرف
الايجاب اى اثبات شيء مطلقا سميت بها لكونها علامات لاثباته
اما كما هو او بازالة نفيه فمن قال ان اريد ايجاب النفي لا يشمل
نعم وان اثبات ما سبق كما هو لا يشمل بلى الا ان يقال سميت
بها تغليبا لم يكن باع فكره رحيبا كذا ذكره الفاضل العصام

مطلب حروف التنبيه

مطلب حروف النداء

مطلب حروف الايجاب

اى سواء كان ذلك الشيء ايجابا او نفيا منه

وصاحب التسهيل سماها حروف الجواب لاستعمالها فيه لامحالة
قوله ترجيحا للعرف فعلى هذا لا يكفر من قال نعم في جواب الست بربكم
وان كفر لو اراد اللغوي كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما
وقال الفاضل العصام وفيه انه لو ثبت العرف لم يمش قول ابن عباس
رضي الله تع عنهما قوله للاثبات بعد الاستفهام في الغالب كما في الرضي
وقد يجيء بعد الخبر لتصديق المخبر وجعله ابن مالك بمعنى نعم و
لم يرض به الرضي ويدخل لزوما وفي الكافية ويلزمها ولم يعرف
لتبديله وجه قوله لا يقال اقسمت اي وربي ولا اي اقسمت وربي
قوله كقوله تعا وقولك اي والله واي لعمري لمن قال اقام زيد قوله
موجبا او نافيا كقولك لمن قال مخبرا قد اتاك او لم يأتك اجل او
جير او ان بمعنى قد اتى في الاول ولم يأت في الثاني وجاء
اي ان لقربه بعد الاستفهام كقوله ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء والدعاء
كقول ابن الزبير ان وراكبها لمن قال له لعن الله ناقة حملتني
اليه قال الجوهري نعم احسن من اجل في الاستفهام وقال
الفاضل العصام دل كلامه على مجيء اجل فيه قوله او غير ذلك كحسن
السجع والتاكيد ففيه اشارة الى الفائدة اللفظية والمعنوية
قوله ومعناها انها قد تقع زائدة فلذا سميت بها قوله او نحو ذلك
كزيادة الفصاحة وتزيين اللفظ قوله عند سيبويه بل عند الجمهور
منهم الخليل فان عندهم ابا مضاف الى الكاف واللام هو
اللام المقدر وعند غيرهم شبيه به قوله وكقوله تع وما امروا

الا ليعبدوا

الا ليعبدوا الله على ما قيل انها صلة وان مع الباء مضمرة بعدها
ويؤيده قراءة الا ان يعبدوا الله وقيل هي كاللام في قوله تع
وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون لعدم حذفان مع الباء
بعدها تكلفا وقوله تع واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت بعد
رفعه الى السماء في الطوفان على ما قيل ان اللام صلة ومكان ظرف
كما في اصل الاستعمال اي انزلناه فيه يقال بوأه منزلا انزله
فيه ولم يرض به المص وجعلها متعلقة ببوأنا بتضمين معنى الجعل
والتعيين حيث قال واذكر اذ عيناه وجعلناه له مباءة اي
مرجعا يرجع اليه للعمارة والعبادة لا زيادتها تختص بتقديم
المعمول او فرعية العامل كقوله تع ان كنتم للرؤيا تعبرون و
نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد ونحو وكنا لحكمهم شاهدين
وان مكان ليس فيه ابهام فحقه ان يتعدى الفعل اليه بفي ذكره
مولانا السعد لان معناه وان كان استقراريا لكن معنى عامله
ليس كذلك فحقه التعدي بفي ومن غفل عن هذا قال وفيه نظر
كما يعلم من كتاب العربية والمعلوم من كتابها ما ذكرنا لا غير
فتدبر قوله قدمهما على خلاف ابن الحاجب حيث اخر اللام وقرنه
بالباء وترك الكاف لعدم بحثهما فالمناسب اخراجهما من البين
ولتقارب الافراد والاحتراز عن تباعدها اي لتحصيل تقاربها
بعدم الفصل بالبحث في المعطوفين الاولين ولبساطتهما فلو قدم
الباء على ان لكان احسن فتدبر قوله مع ما لو قال بعد كما قال
بعد لكان اوضح النافية لتاكيد النفي مطردة عند البصرية وتسمى

عازلة لعزلها ما عن العمل للفصل بها بينها وبين اسمها نحو قوله
وماان طبّنا جُبْنٌ ونحو قوله وما ان رأيت ولا ادرى قوله ولو
لم يفصل بين الاختين ما النافيه والمصدريّة وقال مع المصدريّة
ولما كابن الحاجب لكان احسن قوله مع لما كثيرا كما فى الرضى قوله تعطوا
اى تتطاول الى ناضر السلم اى شديد الخضرة من السّلم وهو الشجر
لتناول منه ويروى الى وارق السّلم وهو الاخضر منه على رواية
جرّ ظبية وامّا على رواية نصبها على الاعمال ورفعها على الالغا
فمخفّفة قوله ومتى نحو متيما تخرج اخرج بمعنى متى تخرج اخرج
واىّ نحو ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس
اجلس قوله حال كون هذه المذكورات دالّة على الشّرط اوادوات
او كلمات شرط ولو قال شرطيات لخلا عن التسامح او المجاز او
الحذف قوله وبعض حروف الجرّ الباء وعن ومن كذا فى لب
الالباب قوله المصدريّة المذكورة اذ لا يقال فى لئلا يعلم لا يعلم
قال الفاضل العصام الصواب الناصبة ليخرج المخفّفة اذ لا تزاد
الا بعدها مع انها مصدريّة فافهم قوله بعد النفي صريحا او غيره قوله
ولو قدم هذا اى قوله لو وبعد النفي على ان المصدريّة كابن
الحاجب قوله قيل اقسم تنبيها على جلاء القضيّة بحيث يستغنى
عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفي القسم وقيل غير زائدة
بل لردّ زعم مقدّر كانكار البعث اى ليس الامر كما زعموا
اقسم بيوم القيمة وانّما لم يقل قبل القسم كما فى بعض نسخ
الكافية لئلا يرد مثل لا والله لا افعل لانّ الزيادة فيه

كثيرة

كثيرة للايذان من اوّل الامر انّ جواب القسم منفي فظهر من هذا
انّ المراد بالقسم الملفوظ لا المقدّر اذ هو فيه مقدّر قوله فى
النّفي مثل ما جاءنى من احد فانّ احدا اذا قرن به حرف النفي افاد
الاستغراق البتة معه من اولا ولذا لا يقال بل اثنان بخلاف
ما جاءنى رجل على ما مرّ فى حروف الجرّ قوله كالنّهى والاستفهام
مثل لا يضرب او لا تضرب وهل جاءنى او هل تضرب من احد
قوله والباء تزاد فى النّفي لالصاق الخبر بمعنى النفي هو مضمون
الخبر قوله وخبر صدّرت بهل عند ارادة التقرير دون الاستفهام
فيكون فى معنى النّفي فانّ معنى هل زيد بقائم ما زيد بقائم ليقرّ
المخاطب بما يعلم قوله اى فى غير افراد المذكورين يعنى انّ افراد
الضّمير وتأنيثه باعتبار افرادهما والّا فالظّاهر و فى غيرهما من
المفعول والفاعل والمبتدأ والخبر قوله بحسبك درهم او حسبك
بدرهم قوله ثنّى هنا كابن الحاجب نظرا الى الخارج كما فيما بعد و
لم يجمع نظرا الى الذّهن فانّ افراده الذّهنية كثيرة تنصيصا على
العدد من اوّل الامر والّا فالتّنصيص يحصل بالعدّ ايضا فانّ
المقام للبيان بخلاف نحو حروف التّنبيه فانّ فيه لا يحصل التّنصيص
بالجمع وان كان جمع قلّة ولذا اختير فيه الكثرة نظرا الى الافراد
الذّهنية كما سبق ومن افراد الجنس قوله يفسّر ما اى
كصاحب لب الالباب
مبهما مفعولا صريحا او غيره مقدّرا وهو الغالب او ملفوظا
لفعل ملتبس بمعنى القول دالّ عليه ومتضمّن له او مفعول ما
اى فعل بمعناه فهى مختصّة لا صريحه اى القول لانّه لا يحتاج

بلغ [illegible]

الى التفسير اذ الجملة ح مفعول صريح له على الصحيح قوله كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ هو يا ابراهيم قد
قولك كتبت اليه ان قم اى شيئا هو قم وكقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى اَنِ اقْذِفِيهِ اى اوحينا اليها شيئا هو
اقذفيه وكقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا
الله اى بشيئ هو اعبدوا الله قوله مختصان مستعملان بالجملة
فافهم قوله عمم ما الاسمية ايضا وارتضاه الرضى وقال هو
الحق وان قل نحو بقوا كرضوا فى الدنيا ما الدنيا باقية اى مدة
بقائها وسيبويه خصها بالفعلية واختاره المص كابن الحاجب
قوله اى يدخل وجوبا قوله فافاد المص اقتضاء الصدر للدلالة
من اول الامر على نوع الكلام واقتضاء الفعل لاقتضاء
معناها اياه بعبارة وجيزة بخلاف عبارة الكافية قوله كقوله
يقولون ليلى اُرْسِلَتْ بشفاعة • الىّ فهلا الخ قوله وفى المضارع
الحض عليه والطلب له فهى فيه بمعنى الامر كقوله تعالى لوما تاتينا
بالملائكة ولا تحضيض على ما فات غير ان اللوم على ترك ما يمكن
تداركه فى المستقبل تحضيض معنوى على فعل مثله فلا حض و
لا حث فى الماضى الا ضمنا ولكنه كثير فى الكلام كما فى الرضى
قوله حرف التوقع افد نظرا الى الخارج اى الدال على توقع
المخاطب فلذا سميت به قد لا تنفك ابدا عن التحقيق لا فى الماضى
ولا فى المضارع ثم انها اذا دخلت الماضى تفيد معه فى بعض
المواضع التوقع والتقريب معا مثل قد قامت الصلوة والتقريب

مطلب حروف المصدر

مطلب حروف التحضيض

مطلب حروف التوقع

فقط

فقط نحو قد ركب لمن لم يتوقع ولم يذكروا انه هل تفيد معه التوقع
فقط واذا دخلت المضارع تفيد معها التقليل فى الاغلب و
قد تستعار للتكثير فى مقام المدح كرب كذا ذكره الرضى وارتضاه
الفاضل العصام وشارح لب الالباب فظهر من هذا ان الاولى
ان يقول المص حرف التحقيق كما قال صاحب لب الالباب حرف
التاكيد لعدم انفكاكه عنها ابدا بخلاف التوقع وكونها لتحقيق
الفعل يفهم من اختصاصها به على ما مر فلا يصدق على ان و
ان فلا حاجة الى ان يقول حرف تحقيق الفعل كما زعم بعض الكمل
لكن ما ذكر لا يفهم من كلام المص وابن الحاجب والشارح
قوله وفى المضارع المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس
ذكره الرضى وتبعه الفاضل العصام وبعض الكمل قوله للتحقيق
بلا تعليل قوله بالقسم لانه ليس باجنبى لكونه تاكيدا للفعل المتصل
بها فكانه لا فصل قوله كقوله اَقَدْ اَتَرَحَّلُ غَيْرَ اَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ الخ
قوله اى وكان اى كانها قد زالت بقرينة تزل قوله تصدرا ان لم تر
غير مرة قوله والهمزة لا هل مفعول يلى ويليها الاسم فاعله قوله
وقبح فى السعة هل زيدا ضربت لان اصلها ان تكون بمعنى قد كقوله
تعالى هل اتى على الانسان وقد مر انها من خواص الفعل ولو اذ
فان رأته فى حيزها لم ترض بالافتراق قوله وهل عمرو قاعد
لانها لما لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة قوله كاتضرب زيدا
وهو اخوك معناه اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
عنك فحذف فعلها بخلاف هل لضعفها وعدم تاصلها

مطلب حروف الاستفهام

في الاستفهام لان اصل هل اهل فحذف الهمزة فصار هل له
قوله كقوله تع استبطاء لوقت الخشوع الم يأن للذين امنوا ان
تخشع قلوبهم قوله كقوله تع في الفرقان الم تر الى ربك كيف مد
الظل اى انشاءه من جبل ونحوه عند طلوع الشمس ممتدا
قوله وهل لا تستعمل في شيء منها لما مر من عدم تأصلها في الاستفهام
بخلاف فهما فانهما لتأصلها فيه تستعمل في كل منها قوله كقوله تع
في البقرة اوكلما اى اكفروا بالايات المذكورة وهي في غاية الوضوح
وكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اى رفضه وقوله تع في هود
افمن كان على بينة من ربه اى أمن ظهر انهم لم يكونوا على بينة فمن
كان على بينة من ربه كاولئك الذين ذكرت اعمالهم وبين مصيرهم
ومآلهم فمن مبتدأ حذف خبره لاغناء الحال عن ذكره كانه قيل
ابعد ظهور حالهم في الدنيا والعقبى كما وصف يتوهم المماثلة
بينهم وبين من كان على احسن ما يكون فيهما وقوله تع اثم اذا
ما وقع آمنتم به اى اوقع العذاب الذي استعجلتموه وحل بكم
حقيقة ثم آمنتم به حين لا ينفعكم الايمان انكارا لتأخيره الى هذا
الحد وايذانا باستتباعه الندم والحسرة ليقلعوا اعمالهم عليه
من العناد ويتوجهوا نحو التدارك قبل فوت الوقت قوله اى همزة
الاستفهام عند القرينة مثل بسبع رمين الجمر ام بثمان قوله
ابشرا منا اى نتبع فحذف فسر قوله اى يجب الخ لكونها مغيرة
لمعاني الجمل باحداث معنى الشرط فيها قوله وان عكسها لانها
انما للحمل كان تكرمني اكرمك او للمنع كان تضرب اضرب وكل منها

مطلب حرف الشرط للاستقبال

لا يتحقق الا في المستقبل قوله وجوبا بالاستقراء كما مر قوله
انفصل الضمير في الحاشية من قال واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا فقد سهى الصواب متصلا
بدل مستترا او ترك بارزا انتهى لكنا هي المولى الجامي قوله هو ثبت
دل عليه ان معنى قوله ليكون كالعوض لان العوض الحقيقي ما لا يكون
الا للعوضية ولا يتعلق به امر آخر وهو هنا خبر ان ايضا قوله
على الشرط لم يقل عليهما اشارة الى ان هذا البحث غير مختص بان
ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط صرح به الرضى ورضي به الفاضل
العصام وغيره عطف على الشرط قوله في شرطه ليطابق الجواب في
عدم العمل فيه قوله اى القسم لا للشرط لانه لما قدم وتعذر جعل
الجواب لهما لاختلاف حكمها لفظا وتقديمه يدل على العناية به
وجب جعله له قوله ولا الفاء التي يجب دخولها على جواب ان
اذا كان اسمية بخلاف لو فان جوابها لا يكون اسمية كما في الرضى
قوله واما معنى فجواب لهما اما كونه للشرط فلكونه مشروطا به
واما للقسم فلكون اليمين عليه اى على الجواب المشروط بالشرط
من حيث هو مشروط به اذ من البين ان المؤكد به هو المشروط
لا الشرط ولذا روعي شرائط القسم في مجرد جزاء الشرط لا في
مجموعهما وقول الفاضل العصام ان جواب القسم هنا انما يكون
لفظا لا معنى لان جوابه معنى هو مجموع الشرط والجزاء لا الجزاء
وحده لكن يراعى شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط ناش
عن عدم الفرق بين مجموع القيد والمقيد وبين المقيد بالقيد

مع انّ بينهما فرقا عظيما كما لا يخفى على المتامّل ثمّ انّ قوله فالجواب
معنى جزاء للشّرط فقط ولذا استغني الشّرط عن تقدير الجزاء
ويكون الماضي في جواب القسم المقارن بالشّرط الذي مع انّ
وما تضمّن معناه بمعنى المستقبل ممنوع بانّ ذلك لا يقتضي
الاستقلال فيه بل يكفي كونه جوابا في الجملة قوله وغيره ممّا
يطلب خبرا بلا ناسخ او به قوله ان يكون الجواب للقسم لفظا
ويعتبر القسم ويلغى الشّرط بان يجري احكامه فيه لا احكام الشّرط
قوله والشّرط عطف على المستكنّ في فيكون للفصل قوله وان يلغى
القسم ويعتبر الشّرط فيكون الجواب مجزوما والشّرط مضارعا
وامّا معنى فجواب لهما ايضا ولذا لم يقدّر لواحد منهما جواب قال
الفاضل العصام المعنى ان يعتبر القسم ويلغى لا ان يعتبر الشّرط
كما توهّمه غير واحد من الشّرّاح لانّ الرّضي صرّح بوجوب اعتبار
الشّرط امّا بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى
القسم ويجعل الجواب جزاء الشّرط واقول ان اراد به معنى
فمسلّم وغير مفيد وان لفظا فممنوع بل انّما يعتبر لفظا عند جعل
مجموع القسم والجواب جزاء ان روعي شرائط الشّرط في مجرّد
الجواب كما روعي عند جعل مجموع الشّرط والجزاء جوابا شرائط
القسم في مجرّد الجزاء على زعمه ولم يراع ذلك فيه او بان ادخل
الفاء على اوّل الجملة القسميّة لانّ الانشائيّة اذا كانت جزاء
يجب دخول الفاء عليها في صدر الكلام لا في وسطه كما زعمه
الفاضل العصام لانّه اذا اعتبر الشّرط والغي القسم لم يوجد قوله

يادل

مطلب اما

يدلّ على حذف القسم فيه كما لا يخفى على المتدبّر فلو قدّم هذا
على قوله ولو وسّط لكان اولى قوله كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لانّ اللام الموطّئة للقسم لا تكون الّا بعد القسم و
لو تقديرا فالشّرط ماض ولا يخرجون جواب القسم المقدّر ولو كان
جوابا للشّرط لكان الجزم به اولى وقوله تعالى ان اطعتموهم انّكم لمشركون
اي والله انّكم لمشركون جواب القسم ايضا ولو كان جوابا للشّرط
لاتى بالفاء او اذا لكونه اسميّة قوله او في الذّهن للمتكلّم والسّامع فيندرج
الخ كقولهم امّا بعد لانّ ما يفتتح به الكلام من البسملة والحمدلة
والتّصلية يشعر بانّ ما يذكر فيما بعده شيء من المقاصد فيلقى الى
الذّهن شيء مجمل يتبيّن ذلك بامّا كانّه يقول امّا المقصود الاوّل
فهو كذا وامّا الثّاني فكذا ومنهم من قال كونها لتفصيل المجمل
هو الغالب وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدّمها اجمال
كامّا الواقعة في اوائل الكتب ثمّ انّ تكرارها واجب عند
التّفصيل وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المتروك
ضدّ المذكور لدلالة احد الضّدّين على الآخر كقوله تعالى فامّا
الّذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه وما يقابلها مقدّر
يعني وامّا الّذين ليس في قلوبهم زيغ فيتّبعون المحكمات قوله
ويجب حذف فعله اختصارا واشعارا بعدم اصالته في تضمّن
معنى الشّرط كمهما قوله والتزم في موضعه عوضا عند جزء جوابه
ممّا في حيّز الفاء تنبيها على انّ الجزاء الّذي قدّم على الفاء هو المقصود
بالتّفصيل ولئلّا تتوالى حرفا الشّرط والجزاء قوله مهما يكن من شيء

مطلب حروف الردع

بحث التنوين

فزيد منطلق او منطلق يوم الجمعة فلمّا حذف فعل الشّرط واقيم
امّا مقام مهما عوض بين امّا وفائها قوله مانع آخر غير الفاء وهو
انّ قوله خاصية لِامّا عنده كالحجر الّذى يجذب الحديد الى نفسه
ولعلّ وجهه اقتضاء حذف فعل الشّرط والتزم جزاء الجواب
فى موضعه وعروض الضّعف للفاء بزواله عن موضعه فى منع
تقديم ما فى حيّزه ولانّ بدخول الفاء عليه فى اقتضاء الضدد
وقال بعض الكمّل وجه التّقديم مع وجود مانع غير الفاء اقامة
عامل المعوض عنه مقام عامل العوض فكان المتأخّر عن المانع
مثل ان لم يعمل فيما تقدّمه بل عمل نائبه فلا حاجة الى تقدير الفعل
ليعمل فى الظّرف كما نقل عن المبرّد بل لا وجه له لانّ المقدّر
ان كان معمولا لان فالمحذوف باق والّا يكون معمولا اجنبيا
لاعوضا عن فعل الشّرط فظهر انّ مذهبه هو الاصحّ كما فى
لبّ الالباب ولذا لم يتعرّض المص ولا الشّارح لمذهب غيره
ومن اراد الاطّلاع عليه فليرجع الى الكافية وشروحها
قوله اى الزّجر والمنع عن اعتقاد او فعل لم يفرغ عنه الممنوع
بعد او عن المعاودة الى مثله اذا فرغ او عن قوله وحكمه كما
اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلّا اى ليس الامر كذا ردعاً
للمتكلّم وتنبيها على خطائه او عن الطلب كما اذا قيل افعل
كذا فتقول كلّا بمعنى لا تطلب هذا نفيا لاجابة الطّالب
قوله عن الحرفيّة الى الاسميّة كما قيل قوله ترك على خلاف ابن
الحاجب قوله ففرّ ولم يفرّ ابن الحاجب قوله التّنوين فى الاصل

مصدر

مصدر نوّنته ادخلته صوتا كالنّون وسمّى بالمصدر اشعارا
بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث قاله بعض الكمّل
نون الّا انّها لا تكتب قوله على امكنيّة الاسم وتقرّره وقوّته
قوله كما فى صه وهذا غير مختص بالاصوات واسماء الافعال
عند الرّضى ومختص بهما عند غيره كما مرّ قوله فلذا تكتب بالتاء
الطّويلة لا الموقوف عليها هاء قوله ومنعت لكونها للتأنيث
ايضا تقديرتاء اخرى لئلّا يجتمع علامتاه من جنس واحد
قوله كالتّامّة فى كونها ذا جهتين قوله ما لحق آه فيشمل الغالى
ايضا كما مرّ قوله العلم ولو كناية كفلان بن فلان وكذا طاهر
بن طاهر الموصوف بابن او ابنة وفى بنت وجهان كما فى
الرّضى قوله بمعنى الواو ولانّ الخبر مجموع المعطوفين قوله بمستقبل
فيه معنى الطّلب لانّهما موضوعتان لتأكيده وهو انّما يتوجّه
الى المستقبل الغير الموجود والمطلوب يكون فى العادة مرادا
للطّالب وغرضا له وهو يهتمّ بتحصيله بالتّأكيد قوله والقسم
لانّه يكون على ما هو المطلوب فى الاغلب ولانّ ذكره لطلب
التّصديق من السّامع قوله وقلّ لعدم الطّلب فى النّفى قوله تشبيها
له بالنّهى فى كونهما غير موجبين قوله فى جواب القسم المثبت
لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد المنفصل وهو القسم على المتّصل و
هو النّون وفيه اشارة الى انّ فيما عداه ليس بواجب بل جائز
قوله اى فى الشّرط المؤكّد حرفه اى الشّرط بما الزّائدة اذ اصله
ان ما فلمّا اكّد الحرف قصد تأكيد الفعل ايضا لئلّا ينقص المقصود

عن غيره وكذا في الاستفهام مثل اينما وحيثما تجلس تنزيلا
للتأكيد الاول وهو ما المز منزلة التأكيد بالقسم قوله ترك
على خلاف ابن الحاجب قوله غير اعرابية لا باعرابية فانه يوقف
عليه بالسكون مطلقا في مثل احمد ومسلمات وضاربة
في حالة الرفع والجر في مثل زيد وفي حالة
النصب بالالف فلا يوقف عليه بالسكت
قوله الكسكسة كزلزلة على الاشهر
قوله مهملة لتقدمها

م

قد وقع الفراغ من هذه الحاشية الشريفة لامتحان الازكياء على يد العبد
الضعيف الحاج احمد بن الشيخ محمد افندي الشهير
ببوجه زاده في كوزلحصار في مدرسة
جامع حسن افندي الملقب
باسكي يكي في سنة
اثنين وستين
ومائة والف
من هجرة من له
العز والشرف
١١٦٢

م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بعاشر
وكفى ٢٠٥